جمهورية العراق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة بابل /كلية الآداب /قسم علم الاجتماع

الدراسات العليا / الماجستير

التحوُّل الديمقراطي وتمكين المرأة بعد عام 2003 - دراسة اجتماعية ميدانية في جامعتي بابل و القاسم الخضراء

رسالة تقدمت بها الطالبة

نوره جبار مذبوب

الى مجلس كلية الآداب-جامعة بابل /الدراسات العليا

وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير/ في علم الاجتماع

بإشراف

أ. م. د أحمد حسن عبد الله

1444 هـ بابل 2023 م

بسم الله الرحمن الرحيم

وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُولَئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ وَلَا يُظْلَمُونَ نَقِيرًا

صدق الله العظيم

(سورة النساء: الآية 124)

إقرار المشرف

أشهد إن أعداد هذه الرسالة الموسومة بـ ﴿ **التحول الديمقراطي وتمكين المرأة بعد عام 2003 دراسة اجتماعية ميدانية في جامعتي بابل والقاسم والخضراء** ﴾التي قدمها الطالبة﴿**نوره جبار مذبوب**﴾ قد جرت تحت اشرافي في جامعة بابل/ كلية الآداب/ قسم علم الاجتماع, وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع،وبناءً على التوصيات المقدمة من المشرف أرشح هذه الرسالة للمناقشة

التوقيع:

المشرف: أ.م.د.احمد حسن عبد الله

التاريخ:

إقرار رئيس القسم

بناء على التوصيات المتوافرة لدي ، أرشح هذه الرسالة للمناقشة .

التوقيع:

الأسم: أ.م.د.احمد جاسم مطرود

التاريخ :

إقرار الخبير اللغوي

أشهد إن هذه الرسالة الموسومة ﴿ **التحول الديمقراطي وتمكين المرأة بعد عام 2003 دراسة اجتماعية ميدانية في جامعتي بابل والقاسم الخضراء**﴾، قد جرت مراجعتها من الناحية اللغوية، وتصحيح ما ورد فيها من أخطاء لغوية، وتعبيرية، وبذلك أصبحت الرسالة مؤهلة للمناقشة بقدر تعلق الأمر بسلامة الأسلوب وصحة التعبير.

التوقيع :

الاسم : أ.د. علاء كاظم جاسم الموسوي

التاريخ :

إقرار الخبير العلمي الأول

أشهد إن هذه الرسالة هذه الرسالة الموسومة بـ ﴿**التحول الديمقراطي وتمكين المرأة بعد عام 2003 دراسة اجتماعية ميدانية في جامعتي بابل والقاسم الخضراء**﴾ المقدمة من الطالبة﴿ **نوره جبار مذبوب** ﴾ في جامعة بابل / كلية الآداب / قسم علم الاجتماع, وقد جرى تقويمها علمياً وأصبحت مؤهلة للمناقشة.

التوقيع:

الاسم:

التاريخ:

إقرار الخبير العلمي الثاني

أشهد إن هذه الرسالة هذه الرسالة الموسومة بـ ﴿**التحول الديمقراطي وتمكين المرأة بعد عام 2003 دراسة اجتماعية ميدانية في جامعتي بابل و القاسم الخضراء** ﴾ المقدمة من الطالبة﴿ **نوره جبار مذبوب** ﴾ في جامعة بابل / كلية الآداب / قسم علم الاجتماع, وقد جرى تقويمها علمياً وأصبحت مؤهلة للمناقشة.

التوقيع:

الاسم:

التاريخ:

إقرار لجنة المناقشة

نشهد أننا أعضاء لجنة المناقشة، اطلعنا على هذه الرسالة الموسومة بـ ﴿**التحول الديمقراطي وتمكين المرأة بعد عام 2003 دراسة اجتماعية ميدانية في جامعتي بابل والقاسم الخضراء**﴾ والمقدمة من الطالبة ﴿ **نوره جبار مذبوب** ﴾،ونعتقد بأنها جديرة بالقبول لنيل درجة الماجستير . آداب في علم الاجتماع.

التوقيع:
الاسم:
التاريخ :
رئيس اللجنة

التوقيع:
الاسم:أ.م.د.احمد حسن عبد الله
التاريخ :
عضواً/ مشرفاً

التوقيع:
الاسم:
التاريخ :
عضواً

التوقيع:
الاسم:
التاريخ :
عضواً

((مصادقة مجلس الكلية))

صادق عليها مجلس كلية الآداب – جامعة بابل

التوقيع
أ.د. صالح كاظم عجيل
عميد كلية الآداب, جامعة بابل
التاريخ : / /

اهداء

كلمات الشكر والعرفان

تُقرأ ثم تطوى بين الكتب.. لكن يبقى الشكر في القلب لا ينتهي, ويبقى الاجر عند الله لا يضيع...أهدي ثمرة هذا الجهد الى من دعو لي في ظلمات الليل وعملوا لأجلي في ضوء النهار, أهدي ثمرة هذا الجهد لهذه الغريزة الرائعة، لغريزة الامومة والابوة، لحبهم وعطائهم الذي لم يكن يوماً مقابل شيء، ولإخوتي واخواتي الأعزاء.

اهداء لمن هم دوماً بجانبنا بدون شروط وبدون مصالح

(السيد ياسر جابر العوادي)

لاقف اليوم هنا وبين يدي هذه الرسالة...

الباحثة

نورة

الشكر والعرفان

{ وَمَن يَشْكُرْ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ } (سورة لقمان:اية ١٢)

أحمد الله تعالى حمداً كثيراً طيباً مباركاً ملئ السموات والأرض على ما أكرمني به في إتمام هذه الدراسة التي أرجو أن تنال رضاه.

اتقدم بوافر الشكر وعظيم الامتنان الى كل من ساندني ووقف الى جانبي في انجاز هذه الرسالة:

إذ ابتدأ بشكر أستاذي المساعد الدكتور أحمد حسن عبد الله لقبوله إلاشراف على رسالتي ولإرشاده ورأيه الصائب والسديد حتى آخر خطوة في هذه الرسالة وما تلقيت منه من توجيهات فلم يمل ولم يكل في مد يد العون لي فله مني جزيل الشكر والعرفان.

كما أتوجه بشكري إلى رئيس قسم علم الاجتماع الدكتور أحمد جاسم مطرود والى أساتذتي الكرام في قسم علم الاجتماع – جامعة بابل جميعاً.

كما أخص بالشكر والتقدير لكل من الدكتور رباح مجيد الهيتي – جامعة الانبار، والدكتور باسم حليم كشاش الجبوري والدكتور وسام صالح عبد الحسين– جامعة بابل، والدكتور علي طاهر ناصر جامعة بغداد، والأستاذ قاسم جليل كريم السويدي والاستاذ كمال نجم، والأستاذ مهتدي الأبيض، وصديقتي الغالية الأستاذة سرور محمد.

كما أتوجه بالشكر الى صديقتي ورفيقة حلمي فاتن عايد كريم، وأتقدم بجزيل الشكر والامتنان الى تدريسيات جامعتي بابل والقاسم الخضراء (مجتمع البحث) على تعاونهم معي في الاجابة على الاستبيان كونهم جزء من هذه الرسالة.

الباحثة

نورة

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
العنوان	–
الآية القرآنية	أ
إقرار المشرف	ب
إقرار الخبير اللغوي	ج
إقرار الخبير العلمي	د
إقرار لجنة المناقشة	هـ
الاهداء	و
الشكر والتقدير	ز
فهرست المحتويات	ح
فهرست الجداول	ك
فهرست الاشكال	ع
المستخلص	ر
المقدمة	1-2
الباب الاول: الجانب النظري	3
الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة	4-17
.المبحث الأول: العناصر الأساسية للدراسة	5-8
أولاً: مشكلة الدراسة	6
ثانياً: أهمية الدراسة	7
ثالثاً: أهداف الدراسة	8
المبحث الثاني: تحديد المفاهيم والمصطلحات العلمية	9-17
اولاً: التحول	10
ثانياً: الديمقراطية	10-11
ثالثاً: التحول الديمقراطي	11-12
رابعاً: التمكين	12-14

خامساً: تمكين المرأة	14-15
سادساً : التمكين القانوني	15-16
سابعاً: النوع الاجتماعي	16-17
الفصل الثاني: الأطار المرجعي للدراسة	18-50
.المبحث الأول:النظريات المفسرة لموضوع الدراسة	19-30
اولاً :النظرية النسوية	20-26
(ثانياً:النظرية البنائية الوظيفية(روبرت ميرتون	26-30
المبحث الثاني : نماذج من الدراسات السابقة	31-50
اولاً: نماذج من الدراسات العراقية	32-37
ثانياً: نماذج من الدراسات العربية	38-43
ثالثاً: نماذج من الدراسات الأجنبية	44-46
رابعاً : مناقشة الدراسات السابقة	47-50
الفصل الثالث : المرأة والتحول الديمقراطي في العراق	51-96
المبحث الأول :نبذة تاريخية لوضع المرأة وتمكينها	52-63
.المبحث الثاني: المرأة العراقية وآليات التمكين	64-80
المبحث الثالث:معوقات تمكين المرأة العراقية في ظل النظام الديمقراطي	81-96
الباب الثاني: الجانب الميداني للدراسة	97-189
الفصل الرابع: الاطار المنهجي للدراسة واجراءاتها الميدانية	98-113
. المبحث الأول : نوع الدراسة ومنهجها وفرضياتها	99-103
.المبحث الثاني : مجتمع وعينة الدراسة ومجالاتها	104-107
المبحث الثالث : أدوات جمع البيانات والوسائل الإحصائية للدراسة	108-113
الفصل الخامس : عرض وتحليل بيانات الدراسة	114-176
المبحث الأول: عرض وتحليل البيانات الأولية للدراسة	115-125
المبحث الثاني: عرض وتحليل البيانات الاساسية الخاصة بموضوع الدراسة	126-176
الفصل السادس :-اختبار الفرضيات ومناقشتها ونتائج وتوصيات الدراسة	177-189
المبحث الأول:اختبار الفرضيات ومناقشتها	178-181
المبحث الثاني:النتائج والتوصيات والمقترحات	182-189
:المصادر والمراجع	190-204
: الملاحق	213-219

فهرست الجداول

ت	عنوان الجدول	رقم الصفحة
1	جدول (1) يمثل التمكين السياسي للمراة العراقية في السلطة التشريعية (2005-2021)	67
2	جدول رقم (2)يوضّح مجتمع العينة	110
3	جدول (3) يوضّح صدق الأستبانة	115
4	جدول (4) يوضّح الفئات العمرية المبحوثات	121
5	جدول (5) يوضّح التحصيل الدراسي للمبحوثات	123
6	جدول (6) يوضّح التخصص الدراسي للمبحوثات	124
7	جدول (7) يوضّح اللقب العلمي للمبحوثات	125
8	جدول (8) يوضّح سنوات الخدمة للمبحوثات	126
9	جدول (9) يوضّح عدد افراد الاسرة للمبحوثات	127
10	جدول (10) يوضّح الحالة الاجتماعية للمبحوثات	128
11	جدول (11) يوضّح مكان الإقامة للمبحوثات	129
12	جدول (12) يوضّح طبيعة السكن للمبحوثات	130
13	جدول (13) يوضّح إجابة المبحوثات عن مساهمة الوضع السياسي في تمكين المرأة العراقية بعد عام2003	132
14	جدول (14) يوضح إجابة المبحوثات عن مدى إسهام الوضع السياسي في تمكين المرأة سياسياً	133
15	جدول (15) يوضح إجابة المبحوثات عن كون مشاركة المرأة في الاحزاب السياسية تعبر عن طموحاتها في الحياة السياسية	135
16	جدول (16) يوضح إجابة المبحوثات عن كون مشاركة المرأة في الأحزاب السياسية في مجتمع متنوع متعدد القوميات والاديان ضرورية لمنع حدوث الصراعات	136
17	جدول (17) يوضح إجابة المبحوثات حوا ان الرأي العام يدرك لأهمية دور المرأة السياسي من خلال الترشيح والانتخاب والمشاركة في الأنشطة السياسية المختلفة	137
18	جدول (18) يوضح إجابة المبحوثات عن وجود قصور قانوني اتجاه مشاركة المرأة السياسية في الوضع الراهن	138

19	جدول (19) يوضح إجابة المبحوثات عن الشعور بالنظرة الدونية من قبل زملاؤها الذكور بالاستمرار في ميدان العمل السياسي	139
20	جدول (20) يوضح إجابة المبحوثات عن كون البيئة الاسرية هي الداعم الأكبر لتحقيق طموحاتها	140
21	جدول (21) يوضح إجابة المبحوثات عن ضمان الدستور العراقي مشاركة المرأة في الحياة السياسية	142
22	جدول (22) يوضح إجابة المبحوثات عن كون الانتخابات في ظل مدّة التحول الديمقراطي من صالح المرأة	143
23	جدول (23) يوضح إجابة المبحوثات عن كون القيم والعادات والتقاليد وطبيعة المجتمع الذكوري يقف عائقاً امام تمكين المرأة سياسياً او اجتماعياً	144
24	جدول (24) يوضح إجابة المبحوثات عن المعوقات الاجتماعية التي تحد من إمكانية تمكين المرأة سياسياً واجتماعياً.	146
25	جدول (25) يوضح إجابة المبحوثات عن كون عملية التحول الديمقراطي بعد عام 2003 قد عملت على تمكين المرأة العراقية مجتمعياً في القدر الذي عزز من أدوارها ومكانتها الاجتماعية	147
26	جدول (26) يوضح إجابة المبحوثات عن أبرز العوامل الاجتماعية التي ساهمت في تمكين المرأة سياسياً	149
27	جدول (27) يوضح إجابة المبحوثات عن مساعدة برامج تمكين المرأة ((الورش والدورات التدريبية والمؤتمرات ومنظمات حقوق المرأة)) في تعزيز فرص مشاركتها بالمجال الاجتماعي.	150
28	جدول (28) يوضح إجابة المبحوثات عن مساعدة برامج تمكين المرأة في تعزيز فرص مشاركتها في المجال الاجتماعي .	151
29	جدول (29) يوضح إجابة المبحوثات عن وقوف بنية المرأة البايلوجية من حيث الحمل والانجاب عائقاً أمام تمكين المرأة مجتمعياً.	153
30	جدول (30) يوضح إجابة المبحوثات عن مساهمة منظمات المجتمع المدني في حل المشاكل ومعالجة القضايا التي تهم المرأة بشكل خاص والمجتمع بشكل عام.	154
31	جدول (31) يوضح إجابة المبحوثات عن اهم القضايا التي ساهمت منظمات المجتمع المدني في حلها.	155
32	جدول (32) يوضح إجابة المبحوثات عن مساهمات السيدات عضوات مجلس النواب	157

	العراقي في تمكين المرأة مجتمعياً.	
33	جدول (33) يوضح إجابة المبحوثات عن العوامل الاقتصادية التي تدفع المرأة للمشاركة السياسية في ظل النظام السياسي الحالي.	158
34	جدول (34) يوضح إجابة المبحوثات عن العوامل الاقتصادية التي تدفع المرأة للمشاركة السياسية في ظل النظام السياسي الحالي.	159
35	جدول (35) يوضح إجابة المبحوثات عن كون عملية التحول الديمقراطي وتمكين المرأة سياسياً سيسهم في تعزيز تنمية مجتمعها اقتصادياً	160
36	جدول (36) يوضح إجابة المبحوثات عن كون سعي المرأة في الحصول على فرص عمل او منصب حكومي سببه دوافع مادية واقتصادية اكثر منها سياسية	162
37	جدول (37) يوضح إجابة المبحوثات عن تمكين المرأة اقتصادياً وتطوير قدراتها المهنية بعد عام 2003	163
38	جدول (38) يوضح إجابة المبحوثات عن مساهمات التحول الديمقراطي في وضع خطط استراتيجية ناجحة تنهض بطاقات الجنسين.	164
39	جدول (39) يوضح إجابة المبحوثات عن مساهمة العامل الإعلامي في تمكين المرأة سياسياً واجتماعياً بعد عام 2003.	165
40	جدول (40) يوضح إجابة المبحوثات عن الجوانب التي اسهم في تمكينها العامل الاعلامي	167
41	جدول (41) يوضح إجابة المبحوثات عن مساهمة وسائل الاعلام الجديدة في تعزيز تمكين المرأة اجتماعياً وسياسياً.	168
42	جدول (42) يوضح إجابة المبحوثات عن سبب عدم مساهمة وسائل الاعلام الجديدة في تعزيز تمكين المرأة اجتماعياً وسياسياً.	170
43	جدول (43) يوضح إجابة المبحوثات عن مساهمة الإعلام في المرحلة الانتقالية السياسية بعد عام 2003 في تعزيز حرية المرأة في التعبير عن الرأي.	171
44	جدول (44) يوضح إجابة المبحوثات عن مساعدة القدرات التعليمية على تمكين المرأة وتعزيز مكانتها.	172
45	جدول (45) يوضح إجابة المبحوثات عن العوامل التعليمية التي تساعد على تمكين المرأة.	173
46	جدول (46) يوضح إجابة المبحوثات عن مساعدة حصول المرأة على الشهادات العلمية العليا سيساعدها في رفع مكانتها في مجال العمل وتولي مناصب قيادية	175

47	جدول (47) يوضح إجابة المبحوثات عن سبب حصول المرأة على الشهادات العلمية العليا ورفع مكانتها في مجال العمل وتولي المناصب القيادية.	176
48	جدول (48) يوضح إجابة المبحوثات عن دور التعليم الفعال في تعزيز تمكين المرأة في ظل النظام الديمقراطي.	177
49	جدول (49) يوضح إجابة المبحوثات عن كون المرأة العراقية مهيئة سايكولوجياً لتعزيز أدوارها المجتمعية من خلال مشاركتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية الفعالة.	178
50	جدول (50) يوضح إجابة المبحوثات عن مدى اسهام العامل النفسي في النهوض بتمكين المرأة.	179
51	جدول (51) يوضح إجابة المبحوثات عن المعوقات النفسية التي تؤدي الى منع المرأة من المشاركة في المجال السياسي.	180
52	جدول (52) يوضح إجابة المبحوثات عن كون الفروق الاجتماعية للجنسين تؤثر عليها نفسياً في أداء العمل.	181
53	جدول (53) يوضح إجابة المبحوثات كون العزل والتهميش محبطاً لذات المرأة ومعوقاً امام فرصة تمكينها سياسياً واجتماعياً واقتصادياً.	183
54	جدول (54) يوضح الفرضية القائلة (توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين مدى اسهام عملية التحول الديمقراطي بعد عام 2003 في تمكين المرأة العراقية مجتمعياً بحسب متغير العمر).	185
55	جدول (55) يوضح الفرضية القائلة(توجد فروق معنوية ذات دلالة احصائية بين إسهام التحول الديمقراطي في تمكين المرأة وتنمية مجتمعها اقتصادياً وبين النظام الانتخابي)	187
56	جدول(56) يوضح الفرضية القائلة (توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين وسائل التواصل الاجتماعي الحديثة وبين حرية التعبير عن الرأي للمرأة بعد عام 2003).	189

فهرست الاشكال

ت	عنوان الشكل	رقم الصفحة
1	شكل (1) يوضح الفئات العمرية للمبحوثات	122
2	شكل (2) يوضح التحصيل الدراسي للمبحوثات	123
3	شكل (3) يوضح التخصص الدراسي للمبحوثات	124
4	شكل (4) يوضح اللقب العلمي للمبحوثات	125
5	شكل (5) يوضح سنوات الخدمة للمبحوثات	127
6	شكل (6) يوضح عدد افراد الاسرة للمبحوثات	128
7	شكل (7) يوضح الحالة الاجتماعية للمبحوثات	129
8	شكل (8) يوضح مكان الإقامة للمبحوثات	130
9	شكل (9) يوضح طبيعة السكن للمبحوثات	131
10	شكل (10) يوضح إجابة المبحوثات عن مساهمة الوضع السياسي في تمكين المرأة العراقية بعد عام2003	133
11	شكل (11) يوضح إجابة المبحوثات عن كون مشاركة المرأة في الاحزاب السياسية تعبر عن طموحاتها في الحياة السياسية	136
12	شكل (12) يوضح إجابة المبحوثات عن ضرورة مشاركة المرأة في الأحزاب السياسية في مجتمع متنوع متعدد القوميات والاديان لمنع حدوث الصراعات	137
13	شكل (13) يوضح إجابة المبحوثات عن كون الرأي العام يدرك أهمية دور المرأة السياسي من خلال الترشيح والانتخاب والمشاركة في الأنشطة السياسية المختلفة	138
14	شكل (14) يوضح إجابة المبحوثات عن وجود قصور قانوني اتجاه مشاركة المرأة السياسية في الوضع الراهن	139
15	شكل (15) يوضح إجابة المبحوثات عن الشعور بالنظرة الدونية من قبل زملاؤها الذكور بالاستمرار في ميدان العمل السياسي	140
16	شكل (16) يوضح إجابة المبحوثات عن كون أن البيئة الاسرية هي الداعم الأكبر لتحقيق طموحاتها	141

17	شكل (17) يوضح إجابة المبحوثات عن ضمان الدستور العراقي مشاركة المرأة في الحياة السياسية	143
18	شكل (18) يوضح إجابة المبحوثات عن كون النظام الانتخابي في ظل مدّة التحول الديمقراطي يكون من صالح المرأة	144
19	شكل (19) يوضح إجابة المبحوثات عن كون القيم والعادات والتقاليد وطبيعة المجتمع الذكوري عائقاً امام تمكين المرأة سياسياً او اجتماعياً	146
20	شكل (20) يوضح إجابة المبحوثات عن كون المعوقات الاجتماعية تحد من إمكانية تمكين المرأة سياسياً واجتماعياً	147
21	شكل (21) يوضح إجابة المبحوثات حول ان عملية التحول الديمقراطي بعد عام 2003 قد عملت على تمكين المرأة العراقية مجتمعياً في القدر الذي عزز من أدوارها ومكانتها الاجتماعية	149
22	شكل (22) يوضح إجابة المبحوثات عن ابرز العوامل الاجتماعية التي ساهمت في تمكين المرأة سياسياً	150
23	شكل (23) يوضح إجابة المبحوثات عن كون ان برامج تمكين المرأة ((الورش والدورات التدريبية والمؤتمرات ومنظمات حقوق المرأة)) قد ساعدت في تعزيز فرص مشاركتها بالمجال الاجتماعي	151
24	شكل (24) يوضح إجابة المبحوثات عن مساعدة ان برامج تمكين المرأة في تعزيز فرص مشاركتها في المجال الاجتماعي	153
25	شكل (25) يوضح إجابة المبحوثات عن وقوف ان بنية المرأة البايلوجية من حيث الحمل والانجاب عائقاً أمام تمكين المرأة مجتمعياً	154
26	شكل (26) يوضح إجابة المبحوثات عن مساهمة ان منظمات المجتمع المدني في حل المشاكل ومعالجة القضايا التي تهم المرأة بشكل خاص والمجتمع بشكل عام	155
27	شكل (27) يوضح إجابة المبحوثات عن أهم القضايا التي ساهمت منظمات المجتمع المدني في حلها	157
28	شكل (28) يوضح إجابة المبحوثات عن مساهمة السيدات عضوات مجلس النواب العراقي في تمكين المرأة مجتمعياً	158

29	شكل (29) يوضح إجابة المبحوثات عن العوامل الاقتصادية التي تدفع المرأة للمشاركة السياسية في ظل النظام السياسي الحالي	159
30	شكل (30) يوضح إجابة المبحوثات حول العوامل الاقتصادية التي تدفع المرأة للمشاركة السياسية في ظل النظام الديمقراطي الحالي.	161
31	شكل (31) يوضح إجابة المبحوثات عن كون عملية التحول الديمقراطي وتمكين المرأة سياسياً سيسهم في تعزيز تنمية مجتمعها اقتصادياً	162
32	شكل (32) يوضح إجابة المبحوثات عن كون سعي المرأة في الحصول على فرص عمل او منصب حكومي سببه دوافع مادية واقتصادية اكثر مما هي سياسية.	163
33	شكل (33) يوضح إجابة المبحوثات عن تمكين المرأة اقتصادياً وتطوير قدراتها المهنية بعد عام 2003.	164
34	شكل (34) يوضح إجابة المبحوثات حول ان التحول الديمقراطي ساهم في وضع خطط استراتيجية ناجحة تنهض بطاقات الجنسين.	166
35	شكل (35) يوضح إجابة المبحوثات عن مساهمة العامل الإعلامي في تمكين المرأة سياسياً واجتماعياً بعد عام 2003.	167
36	شكل (36) يوضح إجابة المبحوثات عن الجوانب التي اسهم في تمكينها العامل الاعلامي	169
37	شكل (37) يوضح إجابة المبحوثات عن مساهمة وسائل التواصل الاجتماعي الحديثة (فيس بوك، تويتر ، يوتيوب ، انستغرام) وغيرها في تعزيز تمكين المرأة اجتماعياً وسياسياً.	170
38	شكل (38) يوضح إجابة المبحوثات عن سبب عدم مساهمة وسائل التواصل الاجتماعي الحديثة في تعزيز تمكين المرأة اجتماعياً وسياسياً	172
39	شكل (39) يوضح إجابة المبحوثات عن مساهمة الاعلام في المرحلة الانتقالية السياسية بعد عام 2003 في تعزيز حرية المرأة في التعبير عن الرأي	173
40	شكل (40) يوضح إجابة المبحوثات عن مساعدة القدرات التعليمية على تمكين المرأة وتعزيز مكانتها.	174
41	شكل (41) يوضح إجابة المبحوثات عن مساعدة القدرات التعليمية على تمكين	176

	المرأة .	
42	شكل (42) يوضح إجابة المبحوثات عن مساعدة حصول المرأة على الشهادات العلمية العليا في رفع مكانتها في مجال العمل وتولي مناصب قيادية	177
43	شكل (43) يوضح إجابة المبحوثات عن سبب حصول المرأة على الشهادات العلمية العليا ورفع مكانتها في مجال العمل وتولي المناصب القيادية	178
44	شكل (44) يوضح إجابة المبحوثات عن دور التعليم في تعزيز تمكين المرأة	179
45	شكل (45) يوضح إجابة المبحوثات عن تهيئة المرأة العراقية مهيئة سايكولوجياً لتعزيز أدوارها المجتمعية من خلال مشاركتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية الفعالة	180
46	شكل (46) يوضح إجابة المبحوثات عن مدى إسهام العامل النفسي في النهوض بتمكين المرأة	181
47	شكل (47) يوضح إجابة المبحوثات عن المعوقات النفسية التي تؤدي الى منع المرأة من المشاركة في المجال السياسي	183
48	شكل (48) يوضح إجابة المبحوثات عن هل الفروق الاجتماعية للجنين تؤثر عليها نفسياً في اداء العمل.	184
49	شكل (49) يوضح إجابة المبحوثات عن كون العزل والتهميش محبطا ً لذات المرأة ومعوق امام فرصة تمكينها سياسياً واجتماعياً واقتصادياً	186

المستخلص

تسلط الدراسة الضوء على معرفة تمكين المرأة العراقية في ظل مدّة التحول الديمقراطي مع بيان المعوقات الرئيسة التي تمنع هذا التمكين ، اذ أخذ موضوع تمكين المرأة بعد 2003 حيزاً كبيراً في المجتمع ولاسيما في الآونة الأخيرة نظراً لدخول الكثير من المتغيرات على مجتمعنا، إلا أن هذا التحول لم يكن من صنع النظام نفسه، بل كان نتاج عوامل خارجية وعلى الرغم من كون التغيير السياسي الذي حدث في نيسان عام 2003، قد فتح الطريق أمام مشروع بناء نظام سياسي ديمقراطي اثر بشكل كبير على واقع المرأة العراقية ، وفي ظل هذه التحولات أخذت قضايا المرأة ودورها تكتسب مفاهيم أكثر شمولاً وعمقاً , فلم تعد مجرد قضية مساواة مع الرجل تبررها قدرة المرأة ومؤهلاتها الجسمية للقيام بأي عمل وتحمُّل أيّة مسؤولية إنما باتت تنطلق من كون المرأة إنساناً له حقوقه واستقلاليته وحريته وقدرته على العطاء بغض النظر عن وضع الرجل , فتمكين المرأة ليس عملية مباشرة وتلقائية إنما هي عملية ذات جوانب متعددة تصبُّ في جوانب الحياة وأن الفترة ما بين التحول الديمقراطي وتعزيز الديمقراطية والمتمثلة بلمدة ما بين 2003/4/9 الى تشكيل اول مجلس نيابي عام 2006 تصاحبها صراعات اجتماعية، و سياسية، مثل الاضطرابات، وأعمال العنف، والتشوهات الاقتصادية مثل التضخم، وعدم المساواة الاجتماعية ،والاقتصادية، والجريمة المنظمة، بالإضافة الى نظام حكم غير مستقر. وهذا يؤثر على المرأة العراقية ويعيق تمكينها وخاصة وأن المرأة اليوم باتت تتجاوز نصف المجتمع بسبب الحروب الصراعات التي اخذت الكثير من النصف الاخر، مما يتطلب الاهتمام الجدي بها من خلال تطوير مهارات وقابليات المرأة في كافة ميادين الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتعليمية. كافة ومن الملاحظ ان دراستنا الحالية اعتمدت على منهج المسح الاجتماعي مستعملة أداة الاستبيان في جمع البيانات، متخذةً جامعتي بابل و القاسم الخضراء مجتمعاً للدراسة مستهدفة في ذلك عينة التدريسيات التي تمثلت اعدادهن بـ (200) مبحوثة من مختلف الكليات العلمية والإنسانية.

كما ان ابرز النتائج التي جاءت بها الدراسة هي ما يلي :-

1. أظهرت نتائج الدراسة أنّ غالبية المبحوثات من سكنة المدن والتي بلغت نسبتهن (90%)، لأن غالبية المبحوثات في المدن تهيأت لهن الظروف المناسبة لتمكينها اجتماعياً وثقافياً واقتصادياً .
2. أظهرت نتائج الدراسة أنّ غالبية المبحوثات قد ساهم الوضع السياسي في تمكينها وهذا ما أكدته النسبة البالغة (57%) فالأحداث التي طرأت على مجتمعنا بعد سقوط النظام السابق في عام 2003 صاحبه الكثير من المتغيرات، لا سيما في ما يخص المرأة العراقية التي أخذت دوراً كبيراً في مجالات عدة.
3. أظهرت نتائج الدراسة ان غالبية المبحوثات يرينَ ان مشاركة المرأة في الاحزاب السياسية تعبر عن طموحاتها في الحياة السياسية وهذا ما اكدته النسبة البالغة (55%)، ونستنتج من خلال ذلك ان الكثير من التحديات والمعوقات التي تواجهها المرأة في هذا الجانب فعلت هذه المغروسات المذكورة وساهمت في إضافة عوامل جديدة قد أدت الى عرقلة دور المرأة الذي يجب إن تقوم به في هذه المدة العصيبة التي يمر بها البلد.
4. اظهرت نتائج الدراسة ان غالبية المبحوثات يؤكدن على مشاركة المرأة في الاحزاب السياسية داخل مجتمع متنوع متعدد القوميات والاديان ضروري لمنع حدوث صراعات وهذا ما اوضحته الاجابة ب"نعم" والبالغة نسبتها (75%)، ونستنتج من خلال ذلك أن المبحوثات وفق مكانتهن الاجتماعية والاكاديمية يطمحن على أن تكون مشاركة المرأة شاملة من كافة المكونات على وفق مجتمع متعدد الطوائف والمكونات العرقية.

المقدمة

حظيت هذه الدراسة موضوع تمكين المرأة في ظل عملية لتحول الديمقراطي، والتي تعد ذات اهمية بالغة لأي مسار تنموي ينهض بالمجتمع من جانب والمرأة من جانب آخر، والملاحظ أن المرأة العراقية على الرغم من تردي الأوضاع الأمنية والعنف والأوضاع الاقتصادية الصعبة، تسعى جاهدة ليس لتحسين وضعها الاجتماعي والاقتصادي والمعرفي والسياسي فقط وانما للحفاظ على ما لديها من حقوق للنهوض بنفسها للاسهام في عملية التمكين.

اذ بعد أحداث 9 نيسان عام 2003 بدأ العراق مرحلة تاريخية جديدة، وهي مرحلة التحول الديمقراطي، حيث تم الغاء الدستور المؤقت للنظام الشمولي وفرض قانون أدارة الدولة للمرحلة الانتقالية، وقد تضمن هذا القانون مواد ونصوص شكلت نصيب مهم للمرأة من الحقوق،حيث ضمن القانون حصة النساء في السلطة التشريعية و التنفيذية والقضائية، وضمن للمرأة المشاركة على المستوى التشريعي المسمى ب "الكوتا" النسوية بنسبة 25% من المقاعد البرلمانية اي نسبة الربع من المشاركة السياسية العامة، والتي كانت نتيجة تضافر عدة عوامل كان اهمها نشاط منظمات المجتمع المدني النسوية والتي انتشرت بشكل كبير في العراق كجزء من نتائج التغيير. .

وأن قضية تمكين المرأة بعد التحول الديمقراطي لا يمكن تحقيقه بالاعتماد على القوانين والتشريعات فقط، وانما يجب أن تتولد لدى المرأة القناعة والوعي بحتمية تغير وضعها وتحررها من السيطرة الذكورية، فالتقاليد تمنع المرأة من العمل في أماكن وأدوار معينة وكذلك تحد من مشاركتها في الأدوار القيادية،اذ ان التغيير الاجتماعي فسح المجال أمام المرأة للمشاركة في العمل الانتاجي التنموي والمشاركة في المناصب القيادية و الادارية والسياسية، حيث ان المرأة العراقية تحملت كثيراً من الصعاب والمشاكل، ولكن بظل الانفتاح والتغيير السياسي الذي حصل بعد عام 2003 والتطور التكنولوجي حصلت على هامش اكبر من الحرية الذي كان محدوداً سابقاً، والجدير بالذكر أن هناك معوقات

تحد من تمكين المرأة العراقية تنحصر بمعوقات"سياسية واجتماعية واقتصادية و تعليمية و اعلامية ونفسية".

وبناء على ذلك تكونت دراستنا الحالية من بابين هما :

الباب الاول: الجانب النظري للدراسة، والباب الثاني الجانب الميداني للدراسة، أما فيما يخص الجانب النظري فهو يتكون من ثلاث فصول رئيسية هي :

الفصل الاول: تناول الاطار النظري للدراسة وينقسم الى مبحثين **المبحث الاول:** تناولنا العناصر الأساسية للدراسة من حيث مشكلة الدراسة وأهمية الدراسة وأهداف الدراسة، أما **:المبحث الثاني:** تناولنا فيه اهم المفاهيم والمصطلحات العلمية للدراسة.

اما الفصل الثاني: تناول الاطار المرجعي للدراسة، فقد انقسم الى مبحثين، **المبحث الاول** اشتمل على النظريات المفسرة لموضوع الدراسة، **المبحث الثاني** : تناولنا نماذج من الدراسات السابقة.

اما الفصل الثالث: تناول المرأة والتحول الديمقراطي في العراق، وانقسم الى ثلاث مباحث في **المبحث الاول:** تناولنا نبذة تاريخية لوضع المرأة وتمكينها، وفي **المبحث الثاني** : تناولنا معوقات تمكين المرأة العراقية في ظل النظام الديمقراطي، **والمبحث الثالث** : تناولنا آليات تمكين المرأة العراقية.

اما الجانب الميداني من الدراسة فقد تناولنا ثلاثة فصول أيضاً وهي :

الفصل الرابع: اشتمل على الاطار المنهجي للدراسة واجراءاتها الميدانية، وضم ثلاث مباحث ، **المبحث الاول** : تناول نوع الدراسة ومنهجها وفرضياتها، **والمبحث الثاني** :يشمل مجتمع وعينة الدراسة ومجالاتها، بينما اشتمل **المبحث الثالث** : أدوات جمع البيانات الاحصائية للدراسة.

اما الفصل الخامس: فقد اشتمل عرض وتحليل بيانات الدراسة. ويتكون من مبحثين، **المبحث الاول** : اشتمل عرض وتحليل البيانات الاولية للدراسة، **والمبحث الثاني** : اشتمل عرض وتحليل البيانات الثانوية الخاصة بموضوع الدراسة.

اما الفصل السادس: فقد اشتمل على اختبار الفرضيات ومناقشتها ونتائج وتوصيات الدراسة.

الباب الأول

الجانب النظري للدراسة

الفصل الأول

الإطار النظري للدراسة

المبحث الأول: العناصر الأساسية للدراسة.

المبحث الثاني:المفاهيم والمصطلحات العلمية للدراسة.

المبحث الاول

العناصر الأساسية للدراسة

تمهيد

من أجل إعطاء صورة أوضح، وفهم أوسع لأي دراسة علمية ،لابد من وضع إطار عام للدراسة، إذ يعد من الضرورات الأساسية، لكونه المدخل الذي يكوّنه الباحث ليخوض عبره في عمق دراسته بشكل علمي ودقيق.

كما تستعرض أهم الاهداف التي تسعى الدراسة الى تحقيقها، فضلاً عن بيان أهمية الدراسة من الناحية العلمية **التطبيقية**، لذلك شمل المبحث الأول تحديد عناصر الدراسة من حيث**(مشكلة الدراسة، وأهميتها، وأهدافها)** إذ يمكن القول أن من أهم خطوات البحث العلمي هو تحديد مشكلة الدراسة، فهي تؤثر في جميع الخطوات التي تليها، إذ قد يساعد تحديد مشكلة الدراسة في بلورة أهداف الدراسة وتوضيحها.

العناصر الأساسية للدراسة

اولاً : مشكلة الدراسة:

تُعَدُّ عملية التحول الديمقراطي إحدى الظواهر ، التي غالباً ما تصاحبها تغيرات واضحة المعالم في نواحيها كافة، ولا سيما على المرأة وآلية تمكينها، فمنذ الأزمنة السابقة لم يكن للمرأة دور واضح لا سيما في المجال السياسي مقارنة في الزمن الحالي عندما دخل المجتمع زمن التحول الديمقراطي، فعلى الرغم من استمرار هيمنة أدوار المشاركة والقيادة بيد الرجل إلا انه من غير الممكن ابعاد المشاركة الفعلية للمرأة في المجال السياسي وفي مجالات الحياة الأخرى، فلاتزال المنظومات والقوالب النمطية تتحرك بفاعلية في عمق المجتمع ولعل هذا يعود الى عمق تأثير العادات والتقاليد الاجتماعية التي ورثها المجتمع العراقي من جيل لجيل اخر.

فضلاً عمّا تعرض له المجتمع العراقي من الحروب والأزمات والحصار التي أدت بطبيعة الحال الى التأثير في عمل عمل الكثير من المنظومات وتدهور الأداء في مؤسسات الدولة مما انعكس سلباً على دور المرأة، فالمرأة العراقية لها باع طويل في المشاركة منذ عشرينات القرن الماضي و الدخول بتيار العمل والمساهمة من أجل النهوض و التقدم والازدهار، وبناء على ذلك، فإن مشكلة الدراسة تحاول الاجابة على التساؤل الرئيسي وهو**(كيفية تحقيق التمكين للمرأة العراقية في ظل فترة التحول الديمقراطي للعراق بعد عام 2003؟)** وتفرع عن هذا التساؤل الرئيسي مجموعة من الأسئلة الفرعية التي تشتمل على ما يلي:-

1- ما هو وضع مكانة المرأة وتمكينها قبل التحول الديمقراطي وما بعده؟
2- ما هي المعوقات التي تحد من فرص تمكين المرأة العراقية في ظل النظام الديمقراطي؟
3- ما هي الاليات التي تعزز من الأدوار التنموية لتمكين المرأة في ظل النظام الديمقراطي؟

ثانياً : أهمية الدراسة:

لكل دراسة اهميتها الخاصة بها وتأتي أهمية هذه الدراسة بوصفها موضوعا محورياً يمس نصف المجتمع بهدف تعزيز مشاركة المرأة في السياسة الوطنية والمحلية والاقتصادية والأوساط الأكاديمية ووسائل الإعلام والتعليم التي تعد مرتكزات اساسية للديمقراطية وضرورية لتحقيق التمكين والمضي للنهوض بالمجتمع وتقدمه، لذلك يمكن القول إن أهمية الدراسة تقوم في جانبين هما:-

أ : الأهمية العلمية:

1- تسهم في اثراء المعرفة العلمية بما تحمله هذه الدراسة من جانب علمي يثري تخصص اجتماع المرأة والنوع الاجتماعي وغيرهما في الموضوعات التنموية.

2- الاسهام بتطوير قاعدة بيانات ومعلومات تفيد الباحثين في مشاريع بحوث مستقبلية.

4- تعزيز دور المرأة وتأكيد مشاركتها الكاملة وتمكينها في تولي المناصب في المجالات كافة وأداء الأدوار التنموية.

5- دعم إحداث عمليات تغيير نوعية في ثقافة ومفاهيم الجندر (النوع الاجتماعي) في التمكين بعد 2003 وتعزيز مكانته.

ب: الأهمية التطبيقية:

اما الأهمية التطبيقية للدراسة فقد تمثلت في جانبها الميداني من خلال الاستبانة وذلك من أجل الوصول الى نتائج علمية و مخرجات جديدة حول التحول الديمقراطي وتمكين المرأة العراقية بعد عام 2003 م وتكمن الأهمية التطبيقية بمايلي :-

1- قياس تمكين المرأة احصائياً في المؤسسات الاكاديمية ووضع حلول وتوصيات للمعوقات التي تحد من تمكين المرأة في مرحلة التحول الديمقراطي.

2- الوصول الى نتائج وتوصيات يمكن أن تخدم السياسات وصانعي القرارات عبر اجراءات البحث الميداني في مجتمع الدراسة.

ثالثاً: أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة الى تحقيق الآتي:-

1- معرفة اختلاف وضع مكانة المرأة وتمكينها قبل وبعد عام 2003.

2- معرفة المعوقات التي تحد من فرص تمكين المرأة العراقية في ظل النظام الديمقراطي.

3-معرفة الاليات المعززة لتمكين المرأة في ظل النظام الديمقراطي.

المبحث الثاني

المفاهيم والمصطلحات العلمية للدراسة

وفي هذا المبحث سوف نتناول المفاهيم والمصطلحات العلمية التالية:

- **مفهوم التحول / Transformation concept**
- **مفهوم الديمقراطية / The concept of democracy**
- **مفهوم التحول الديمقراطي/ The concept of democratic transformatio**
- **مفهوم التمكين / Empowerment concept**
- **مفهوم تمكين المرأة/Women's Empowerment**
- **مفهوم التمكين القانوني/The concept of legal empowerment**
- **مفهوم النوع الاجتماعي / The concept of gender**

اولاً: التحول(Transformation) :

التحول لغوياً : إلى التغيير أو النقل، فيقال حوّل الشيء، أي غيره، أو نقلهُ من مكان إلى آخر، أو غيرهُ من حالةٍ إلى حال، والتحول هو لغة التغيير والتبديل، ويكون بنقل الشيء من صورة إلى أخرى، وكذلك تغيير حكم الكلمة دون تغيير صيغتها [1].

التحول اصطلاحاً: تحوُّل أو تغيُّر أساسيّ في جانب من جوانب الحياة الاجتماعيّة أو الفكريّة أو الصناعيّة [2].

التحول اجرائياً: هو التنقل من مكان الى آخر أو التحول من وضع الى وضع اخر ، ويعد هذا المفهوم من أهم المظاهر الاجتماعية التي رافقت عملية التغيير في المجتمعات كافة.

ثانياً: الديمقراطية (democracy): إن التعريفات التي قدمت مصطلح الديمقراطية كثيرة وهي من أكثر المفاهيم، التي تثير جدلاً واسعاً بين الفلاسفة والباحثين فكل ينظر اليها حسب وجهة نظره الخاصة، فهي ركن اساسي في النظم السياسية ليس لديها تعريف جامع ودقيق متفق عليه لدى الجميع [3].

الديمقراطية لغوياً :هي كلمة ذات أصل أغريقي أو يوناني مركبة من مصطلحين وهما ديموس(Demos) بمعنى الشعب وكرايتوس (Qratos) بمعنى الحكم او السلطة واذا جمعنا المصطلحين معاً يدلان على حكم الشعب او سلطة الشعب[4] .

الديمقراطية اصطلاحاً : تشير الفكرة الجوهرية في الديمقراطية أنها أن يتولى الشعب حكم نفسه بنفسه تحت مظلة المساواة السياسية، لا أن يكون الناس(رعية) يتولى حكمهم قادة وزعماء لم يصلوا الى الحكم بإسلوب الاختيار أو الانتخاب من قبل الناس ولا يخضعوا بالتالي للمسائلة من جانب الشعب عما يفعلون[5] .

---

[1] المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، القاهرة، ط3، 1998، ص216 .

[2] د أحمد مختار عبد الحميد عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، عالم الكتب،ط1،ج1، 2008، ص336

[3] ياسين محمود عباكر،دور الأنتخابات البرلمانية في عملية التحول الديمقراطي في العراق بعد 2003، مطبعة الحاج هاشم، ط1، العراق،اربيل، 2013، ص24.

[4] محمد احمد اسماعيل ، الديمقراطية ودور القوة النشطة في الساحات السياسية المختلفة، المكتب الجامعي الحديث، ط1، مصر، الأسكندرية،2015،ص53.

[5] انتوني غيدنز ، علم الاجتماع مع مدخلات عربية ، ترجمة؛ الكتور فايز الصياغ،المنظمة العربية للترجمة،ط4، لبنان،بيروت، 2005، ص454.

وقد عرّف **الان تورين (ALain Touraine)** الديمقراطية على أنها اختيار خلال فترات منتظمة لحاكمين من قبل المحكومين ليحدد بكل وضوح الالية المؤسساتية التي لاوجود للديمقراطية من دونها [1]، ويعرف **أرسطو** الديمقراطية فلسفياً بأنها نظام سياسي يحكم الشعب فيه نفسه بنفسه[2]، ويرى "**جان جاك روسو1927-2008**" الديمقراطية بأنها النظام الذي يتم فيه تحقيق الحرية كما عرفها بأنها الاستقلال الذاتي للإنسان[3] .

ومن اكثر التعريفات شيوعاً هو ما قاله أحد الرؤساء في اواسط القرن السابع عشر في الولايات المتحدة الأمريكية ، وهو الرئيس السادس عشر " **ابراهام لنكولن Abraham Lincoln"** حين قال "إنّ الديمقراطية هي حكومة من الشعب يختارها الشعب من أجل الشعب" وهذا يعني أن الديمقراطية كشكل من اشكال الحكم هي حكم الشعب لنفسه بصورة جماعية من اجل مصلحة الشعب نفسه [4].

التعريف الاجرائي للديمقراطية: وهي نظام سياسي للحكم يقوم على أساس حرية الشعب في اختيار الحكام، ويستند على الحرية والإخاء والمساواة بين الناس و أمام القانون.

ثالثاً: التحول الديمقراطي:

هي مرحلة يتم فيها انهيار النظام غير الديمقراطي القديم وتفكيكه وبناء نظام ديمقراطي جديد، إذ تشمل عملية التحول عناصر النظام السياسي، مثل البنية الدستورية والقانونية والعمليات السياسية والمؤسسات [5].

فالتحول الديمقراطي هو عملية انتقال النظام السياسي من نظام غير ديمقراطي سواء كان نظاماً ملكياً او جمهورياً مطلقاً او نظام حكم الحزب الواحد او نظاماً **ثييقراطياً*** الى

---

[1] الن تورين، مالديمقراطية؟، ترجمة؛ عبود كاسوحه، منشورات وزارة الثقافة ،ط1، سوريا، دمشق، 2000،ص45.

[2] محمد فريد حجاب ، مقال في كتاب المسالة الديمقراطية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية،ط1، لبنان/بيروت، 2000، ص21.

[3] جان جاك روسو ، العقد الاجتماعي ، الكتاب الثاني ، الباب الحادي عشر ، ترجمة؛ عادل زعيتر، مؤسسة هندواي للتعليم والثقافة،ط2،مصر،1962،ص189.

[4]ملفين آي. يوروفسكي، المبادىء الأساسية للديمقراطية، من: الديمقراطية الأمريكية التاريخ والمرتكزات، مجموعة دراسات بعنوان" أوراق الديمقراطية" نشرتها وزارة الخارجية الأمريكية، ترجمة وتعليق: حسن عبد ربه المصري، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2005، ص1.

[5]علي مصباح محمد الوحيشي،دراسة نظرية في التحول الديمقراطي، مجلة كلية الاقتصاد للبحوث العلمية،جامعة الزاوية،المجلد1 ، العدد2، اكتوبر، 2015،ص53.

نظام ديمقراطي يتميز بالانفتاح والتعددية والمشاركة السياسية واحترام حقوق الإنسان وغيرها من المبادئ والقيم الديمقراطية [1] ، وعرف "**ابرهان غليون**" التحول الديمقراطي أنّه القبول بالتعددية واحترام الاخر والقبول بالعدالة وضمان الحقوق ،والعمل بالقانون والابتعاد عن العنف والاضطهاد [2].

إن سيرورة الانتقال من الحكم اللا ديمقراطي الى الديمقراطية تحدث على ثلاثة مراحل .

1-**المرحلة التحضيرية** : تتسم هذا المرحلة بنضال سياسي يقود الى انهيار النظام غير الديمقراطي.

2-**مرحلة اتخاذ القرار**: في هذه المرحلة تتأسس عناصر واضحة المعالم من النظام الديمقراطي وتعد الانتخابات الحرة النزيهة من العلامات المهمة في مرحلة اتخاذ القرار .

3- **مرحلة الترسيخ او التحول** : تشهد هذه المرحلة مزيداً من التطوير للديمقراطية الجديدة تدريجياً إذ تصبح الممارسات الديمقراطية جزءً راسخاً في الثقافة السياسية . [3]

ج-التعريف الاجرائي للتحول الديمقراطي: هو مرحلة انتقال ما بين نظام سياسي غير ديمقراطي الى نظام سياسي ديمقراطي ،يشارك فيه جميع المواطنين المؤهلين على اساس المساواة والعدل اي اختيار ممثليهم وانتخابهم عن طريق الاقتراع.

رابعاً: التمكين Empowerment concept: ظهر مفهوم التمكين اول مرة عام 1950م في الكثير من الكتابات المرتبطة بفكرة تنظيم العمل الاجتماعي، وجاء للتركيز

---

* الثيوقراطية هي نظام حكم رجال الدين من خلال توظيف الحقل الديني بالحقل السياسي ورفع الحواجز والموانع بينهما، ودمجهما دون ضابط أو أطر سليمة تتولى ذلك، رغم إن الدين ينطوي على مفهوم مقدس ورباني ومنزه، مقابل سياسة تتمتع بقدر وافر من الدناسة والرجاسة والأكاذيب الملفقة والتلاعب بالقيم والمبادئ والحيل الكاذبة، دون أن تأخذ الثيوقراطية بهذه الحقائق أو تعالجها بطريقة سليمة، أو تراعي شعائر الإسلام ومشاعر المسلمين الأمر الذي أخل في توازن القوى في المجال العربي على وجه التحديد،ينظر:حسام گصاي حسين، نقد النظرية الثيوقراطية، دار امواج ، ط1، الاردن، عمان ، 2015 ،ص91.

[1] ياسين محمود عباكر، مصدر سابق، ص38.

[2]علي خليفة الكواري ، مدخل الانتقال الى الديمقراطية في البلدان العربية،منتدى المعارف، ط1،لبنان،بيروت، بدون سنه، ص97.

[3]غيورغ سور نسن ، الديمقراطية والتحول الديمقراطي ، الصيرورات والمأمول في عالم متغير ، ترجمة ؛ عفاف البطاينة ، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات ، ط1، لبنان،بيروت، 2015 ، ص86 .

على معالجة اختلال توازن القوة[1] ،وفي ستينيات القرن الماضي ظهر مفهوم التمكين بشكل اوسع من القرن الماضي بمضمونه المجرد الذي يعني إتاحة الفرص المتساوية للجميع واخذ يتطور تدريجياً لتوظيفه في العديد من المجالات، إذ كان ذلك سبباً لظهور العديد من الحركات الاجتماعية المنادية بالحقوق الاجتماعية والمدنية للمواطنين، كحركات المرأة المطالبة بالمساواة مع الرجل في الحقوق [2] ،وفي السبعينيات من القرن الماضي اكتسب مفهوم التمكين بعداً حقوقياً مع تصاعد حركات الإدانة والاحتجاجات تجاه برامج التنمية وضعف سياستها ولاسيما تلك الموجهة نحو المرأة [3].

يشير مصطلح **التمكين لغوياً:** الى الفعل (مكن، يمكن، مكانة) فهو مكين والجمع مكناء، إذ يقال (مَكن الرجلُ عند الناس) بمعنى أصبح ذا منزلة ورفعة شأن، ويُقال (مكن من الشيء) بمعنى جعل له عليه سلطاناً وقدرة [4]،وقد وردت كلمة التمكين في القرآن الكريم، في قوله تعالى ((**إِنَّا مَكَّنَّا لَهُ فِي الْأَرْضِ وَآتَيْنَاهُ مِن كُلِّ شَيْءٍ سَبَبًا***)) [5].

وفي بداية التسعينيات من القرن الماضي، زادت اهمية مفهوم التمكين، وأصبح واسع الانتشار والتطبيق وارتبط بمفاهيم جديدة مثل، حقوق الانسان، اللامساواة، المصلحة، وتأكيد الذات [6].

التمكين اصطلاحا: هو عملية مرتبطة بالديمقراطية ويتضح ذلك من خلال المداخل الأساسية لتقديم خدمات الرعاية الاجتماعية وحث المواطنين على قبول التصورات والمشاركة فيها [7]،اذ انه يقوم بتعزيز القدرات والارتقاء بواقع الأشخاص لمعرفة حقوقهم

---

[1] رويدا المعايطة واخرون، النوع الاجتماعي وأبعاد تمكين المرأة في الوطن العربي، منظمة المرأة العربية، القاهرة، 2010، ص22.

[2] أماني قنديل، الموسوعة العربية للمجتمع المدني، سلسلة العلوم الاجتماعية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2008 ص99.

[3] رويدا المعايطة، واخرون، مصدر سابق، ص 22.

[4] احمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، عالم الكتب، القاهرة، 2009،ص137.

* الكهف،ايه،84.

[5] سورة الكهف، اية 84.

[6] عبد الباسط عبد المعطي، اعتماد علام، العولمة وقضايا المرأة والعمل، أعمال الندوة العلمية المركز الدراسات والبحوث والخدمات المتكاملة بكلية البنات، جامعة عين الشمس، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، مصر، 2003، ص159.

[7] محمد علي محمد، أصول علم الاجتماع السياسي السياسة والمجتمع في العالم الثالث، الجزء الأول، الأسس النظرية، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2013 ، ص38.

وواجباتهم ويعمل على توفير الوسائل الثقافية، والتعليمية، والمادية، لتمكينهم من المشاركة في اتخاذ القرارات المرتبطة بحياتهم، كما أن التمكين هو فلسفة واستراتيجية قائمة على التحول من العمل التقليدي الى عمل ممكن عبر إطلاق الطاقات والمؤهلات للأفراد ومشاركتهم في اتخاذ القرارات مايعزز من قدرتهم الابداعية في الأعمال المناطة بهم، أو في انتشال واقعهم نحو واقع افضل [1]،كذلك يشير التمكين الى التركيز على تنمية قدرة فهم الذات واستيعاب حقوقها، وامتلاك إمكانية الدفاع عنها على نحو يلهم المجتمع كله مبدأ احترام حقوق البشر نساءً ورجالاً وفي أي مساحة حياتية من مساحاته [2]،والتمكين هو امتلاك القوة من قبل الفرد ليصبح عنصراً فعالاً في مجالات الحياة، بمعنى أن يمتلك القدرة على إحداث تغيير في طريق اخر قد يكون فرداً او جماعة او مجتمعاً بأكمله، او أحداث تغيير في عنصر من عناصر الحياة المادية [3]، و يعرفه بعضهم (بانه عملية تتطلب سياسات وإجراءات و وهياكل مؤسساتية وقانونية، وذلك لاجل التغلب على عدم المساواة وضمان فرص متكافئة للأفراد في استخدام موارد المجتمع في المشاركة السياسية)، فالتمكين هو(عملية يأخذ فيها الفرد المسؤولية والسيطرة على وضعه وحياته ومنح الحقوق للمجموعات المهمشة) [4].

التعريف الاجرائي للتمكين:- وهو برنامج يقوم على التضامن والادماج الاجتماعي يقوم به الفرد، بهدف تكوين الخبرة وتحسين المهارة من اجل النهوض والتقدم الى الامام .

خامساً:-تمكين المرأة womens Empowement:

تعددت التعريفات وتزايد الاهتمام بهذا المفهوم حتى أصبح منذ تسعينيات القرن العشرين شائع الاستعمال في العديد من الوثائق والمعاهدات الدولية [5]، مفهوم تمكين

---

[1] محيى محمد، زيدون سلمان، وسائل تمكين الشباب والمرأة في المناطق العراقية المتأثرة بالنزاع بعد عام 2014 وانعكاساتها على الاستقرار السياسي، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2020، العدد 6،ص341.

[2] وزارة التخطيط والتعاون الانمائي وبيت الحكمة، التقرير الوطني لتنمية البشرية، 2008، بغداد – العراق، 2009،ث152.

[3] احلام عبد الهادي ياسين، البعد البيئي التربوي في برامج التمكين المرأة الريفية (دراسة ميدانية تقويمية في محافظة اللاذقية)، جامعة دمشق، كلية التربية، 2009،ص9.

[4] المصدر السابق نفسه.

[5] سلمى عبد الستار ابو حسين، قراءة في المدرسة النسوية وتياراتها، المركز العربي للبحوث والدراسات، ع 54، 54، 2020، ص 30.

المرأة ويُراد بمفهوم تقوية المرأة قانونياً، واقتصادياً، واجتماعياً، لتدافع عن نفسها وتتمتع بحقوقها [1].

وان افضل الطرائق لتمكين المرأة داخل الأسرة، والمجتمع، والدولة بمؤسساتها هو من خلال تحقيق الاستقلالية الكاملة للمرأة في جوانب الحياة كافة وتوفير كافة السبل القضائية والقانونية الداعمة لعملية التمكين[2]،فتمكين المرأة هو عملية التي تصبح المرأة من خلالها فردياً وجماعياً واعية بالطريقة التي تؤثر على علاقات القوة في حياتها فتكسبها الثقة بالنفس والقوة بالتصدي لعدم المساواة بينها وبين الرجل [3] .

ومن ناحية أخرى يعرف تمكين المرأة :بأنه إضفاء القوة على المرأة بأن تكون لها كلمة مسموعة ولها القدرة على التحليل والابتكار والمشاركة في القرارات الاجتماعية المؤثرة على المجتمع ككل وأن تكون موضع احترام كمواطنة متساوية ولها اسهاماتها على جميع المستويات وادراك قيمتها داخل أسرتها والمجتمع[4].

التعريف الاجرائي لتمكين المرأة: هو عملية بناء قدرات المرأة وتوسيع فرص خيارتها ومشاركتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والمعرفية وزيادة وعيها بحقوقها وقدرتها على إدارة شؤون حياتها العامة والخاصة بعيداً عن القهر والتهميش.

سادساً: التمكين القانوني Legal Empowerment:

يركز على مجموعة القوانين التي تتعامل مع المرأة على أساس المساواة، وكذلك يركز على الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق المرأة[5]،ويعرف بأنه التمكين الذي يسعى الى إيجاد إيجاد ضمانات تحافظ على دور المرأة وتضمن حقوقها من خلال العمل على تعديل

---

[1] نجلاء مهدي محسن، تمكين المرأة في ظل دستور جمهورية العراق لعام 2005 دراسة مقارنة، 2012، مجلة العهد، العدد5،ص 192.

[2] عمار جعفر مهدي، مساهمة المرأة العراقية في عملية اتخاذ القرار، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية و الدولية، العدد 47، 2014، ص 158.

[3] حنان عطا شملاوي، محددات تمكين المرأة في الدول العربية ، مجلة دراسات العلوم الأنسانية والاجتماعية،مجلد 46،ع1، 2019،ص52.

[4] سامية قرابلي ، تمكين المرأة الجزائرية لذاتها اجتماعياً واقتصادياً باستخدام مواقع التواصل الاجتماعي التحديات والإنجازات ، مجلة المعيار، مجلد25، العدد 62، 2021،ص496.

[5] سهام مطشر الكعبي، تمكين المرأة الفرص والتحديات، مجلة الفنون والادب وعلوم الانسانيات والاجتماع، الامارات، للعلوم التربوية والنفسية، العدد 56، ص 61.

التشريعات التي تحد من دورها في المجتمع وتطبيق جميع الاتفاقيات التي تضمن لها حقوقها المدنية[1]،ويتيح التمكين القانوني للمرأة معرفة حقوقها القانونية والحصول على الدعم المجتمعي الذي يساعدها على ممارسة تلك الحقوق، وذلك من خلال عمل حملات للتوعية بحقوقها، وتجنيد المجتمع لدعمها، ويشجع التمكين القانوني على سن القوانين التي تدعم حقوق المرأة والدفاع عنها، وتصحيح أي انتهاك للحقوق من خلال الاستعانة بالنظام القضائي[2].

سابعاً: النوع الاجتماعي Gender:

إن مفهوم الجندر أو النوع الاجتماعي مفهوم حديث نسبيا فقد ظهر على الساحة الدولية منذ إعلان السنة الدولية للمرأة 1975، وترسخ خلال العقد الدولي للمرأة (1976-1985) فبرزت الاهتمامات بضرورة معالجة الفجوات النوعية بين الرجال والنساء في المجالات التشريعية والتعليمية والصحية والمهنية والحياة السياسية وغيرها... من أجل تحقيق عدالة النوع الاجتماعي ، سواء على المستوى الدولي أو على مستوى الدول النامية عامة والوطن العربي بشكل خاص، ويُعَدُّ مفهوم الجندر مفهوما حديثا من حيث اللفظة ، وقديما من حيث الفحوى ، غربي الجنسية ، وشرقي الملامح . ففي السابق تحدث الفلاسفة وعلماء الاجتماع عنه من خلال حديثهم عن دور ومكانة كل من المرأة والرجل وصفاتهما ، ونظرة المجتمع لهما، لكن نتيجة لتطور المجتمع البشري وبدءاً بارتباط الانسان بالأرض والزراعة ، ومروراً بالثورة الصناعية وما رافقها من تغيير في الأدوار المطلوبة من الجنسين ، وانتهاء بما نراه في الوقت الحاضر من ثورة الاتصالات والثورة المعلوماتية ، رافق هذا التطور العلمي للمجتمع البشري، تطورت المفاهيم والمصطلحات وطرق تناولها وتحليلها؛ فبدأ بأستخدام مفهوم الجندر أو النوع الاجتماعي ليعبر عن الدور والمكانة [3].

([1]) قيداري حليمة، تمكين المرأة العربية في ظل التنمية المستدامة بين الطرح النظري والواقع العملي، مجلة حقوق الأنسان والحريات العامة،مجلد7،ع2، 2022، ص491.

[2] وحدة تمكين المرأة،جامعة العين تاريخ الاطلاع،13،3،2023/ الاثنين/11:46.AM

https://alayen.edu.iq/units/index/1/2

[3] عصمت حوسو، الجندر والابعاد الاجتماعية والثقافية، الأردن، دار الشروق للنشر والتوزيع،ط1، 2009،ص 21-22.

كما استعمل لفظ الجندر (Gender) لأول مرة من قبل العالمة آن اوكلي (Oakley Ann) في كتابها الشهير (Sex Gender and Society) الصادر في عام 1985، وبالتالي فأن الفصل بين مفهوم الجنس والجندر يختلف من ثقافة لأخرى [1]، وقد عرفت ان اوكلي الجندر بأنه عبارة عن الذكورة "masculinity"والانوثة "Femininity" المبنيين اجتماعياً والمشكلين ثقافياً ونفسياً[2].

وقد اتفق الخبراء في مركز المرأة للتدريب والبحوث على تعريف النوع الاجتماعي "الجندر" أنه اختلاف الادوار (الحقوق والواجبات والالتزامات) والعلاقات والمسؤوليات بين النساء والرجال التي يتم تعلمها وتحديدها ثقافياً واجتماعياً عبر التطور التاريخي، وتكون قابلة للتغير مع مرور الوقت [3].

النوع الاجتماعي اجرائيا: ويقصد به الأدوار الاجتماعية والقيم التي يحددها المجتمع لكل من الرجل والمرأة، وتتغير هذه الأدوار والعلاقات والقيم وفقاً لتغير المكان والزمان، وذلك لتداخلها مع العلاقات الاجتماعية الأخرى.

---

[1] اليزابيث كينغ، اندرود ماسون واخرون، تقرير البنك الدولي عن بحوث السياسات، ادماج النوع الاجتماعي في لتنمية من خلال المساواة في الحقوق والموارد الرأي، ترجمة هشام عبدالله، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1، بيروت، 2004،ص51.

[2] عصمت حوسو، مصدر سابق، ص80.

[3] منظمة العمل الدولية، المكتب الاقليمي للدول العربية، مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث (الكوثر)، قاموس المصطلحات :نوع الجنس، العمل الاقتصادي غير المنظم، ط1، بيروت، 2009،ص26.

الفصل الثاني
الإطار المرجعي للدراسة

المبحث الأول: النظريات المفسرة لموضوع الدراسة.

المبحث الثاني : نماذج من الدراسات السابقة.

المبحث الأول

النظريات المفسرة لموضوع الدراسة

تمهيد

النظرية السوسيولوجية هي العمود الفقري للبحوث الاجتماعية إذ إنها الدليل الذي يقود الباحث للسير بشكل علمي خلال البحث، والخبير الذي يحلل المعلومات والوقائع في ضوء المعطيات المتوافرة، ويفسر العلاقة بين المتغيرات المختلفة التي يريد الباحث أن يصل إلى نتائج من خلالها، وعليه فالنظرية في مجال علم الاجتماع كما في المجالات العلمية الأخرى، هي الاساس الذي تصب فيه كل المعلومات والمعارف، لتخرج بشكل علمي يمكن عن طريقة تحليل وتفسير الظواهر الاجتماعية المشابهة التي تعرف بأنها نسق فكرى استنباطي متسق حول ظاهرة أو مجموعة ظواهر متجانسة وسوف تتناول الباحثة في المبحث الأول من الفصل الثاني النظريات التالية.

اولاً:- النظرية النسوية بحسب الموجة الثالثة.

ثانياً:- النظرية البنائية الوظيفية (روبرت ميرتون 1910-2003م).

اولاً: النظرية النسوية Feminist Theory :

ركزت النظرية النسوية على الجوانب القانونية والاجتماعية المرتبطة بالمرأة، وقد قادت النسويات بكل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا "حركة تحرير المرأة"، فالحركة في بريطانيا ظهرت مع خروج المملكة من استراليا، ومع بدايات اشتعال الحرب العالمية الأولى، وسعت هذه الحركة للقضاء على عدد من أشكال التميز بينها وبين نظرائها من الرجال في ظل تحمل النساء لتكلفة الحرب كالرجال تماما، وأول الحقوق التي ظهرت على السطح كانت الحق في الانتخاب الذي كافحت النساء للحصول عليه في بريطانيا [1].

وتدرسُ هذه النظرية النسوية النساء في العالم الاجتماعي وتطرح القضايا بشكل عام ولكنها تركز على الاهتمام بالقضايا التي تخص العالم الاجتماعي للنساء وتركز أيضا على وجهة نظرهن وخبرتهن ومنظورهن للمفاهيم تجاه هذه القضايا، وتشير النسوية إلى كل من يعتقد بأنّ المرأة تأخذ مكانة أدني من الرجل في المجتمعات التي تضع الرجال والنساء في تصانيف اقتصادية وثقافية مختلفة إذ تصر النسوية على أن هذا الظلم ليس ثابتا أو محتوما وان المرأة تستطيع أن تغير النظام الاجتماعي والاقتصادي والسياسي عن طريق العمل الجماعي[2]؛ لذلك احتلت النظرية مكاناً بارزاً في الدراسات السوسيولوجية المعاصرة، واهتماماً كبيراً من قبل الباحثين والمتخصصين في علم الاجتماع، فالنظرية العلمية في مجال علم الاجتماع، ترشد الباحث إلى جمع الأدلة والبيانات المثمرة التي لها علاقة بتأكيد النظرية أو دحضها ومن ناحية أخرى، لذلك تستمر عملية التفاعل والعطاء المتبادل بين الاثنين إلى ما لا نهاية، مما يؤدي بالتالي إلى دفع الفكر الاجتماعي إلى مزيد من التقدم في مجال تفسير الواقع الاجتماعي وفهم الطبيعة البشرية المتغيرة على الدوام[3].

وتهدف أغلب النظريات النسوية الى فهم مكانة المرأة وتحسينها، بما في ذلك طريقة تعامل الرجال وذوي السلطة معها، إذ تعتقد النظرية النسوية ان النظريات التقليدية لم تعط

---

[1] سلمى عبد الستار ابو حسين،قراءة في المدرسة النسوية وتياراتها،المركز العربي للبحوث والدراسات،العدد54، ص39.

[2] فارس محمد العمارات ، دور المرأة الاردنية في الأمن العام، دار الخليج،ط1، الاردن ، عمان ، 2017،ص47.

[3] طاهر حسو الزيباري، مصدر سابق، 2016، ص13.

صورة ملائمة لفهم مواقف المرأة، وعلى الرغم من وجود تفرعات عدة للنظرية النسوية الا ان اغلبها يعزو سوء التعامل مع المرأة الى المنظور الواسع للتحليل الذي ينسب أسباب معاناة المرأة للنظام الرأسمالي الابوي، مثمثلة أولا: بمواجهة المرأة لتقسيم عمل جنسي جائر، ثانيا: فصل متعمد بين العام (العمل) والخاص (البيت) وهذا من شانه ان يخلق جوا من النشاط الاجتماعي التمييزي على أساس «نحن مقابل هم في إشارة الى الرجال والنساء. ثالثا: تنشئة الأطفال على أساس خصوصية النوع (الجندر) في إشارة الى التمييز بين الذكور والاناث في شكل العلاقة اللاحقة بينهما [1]،

وتنظر النظرية النسوية في العالم من زاوية أقلية غير معترف بها وغير منظورة حتى الآن وهي النساء أملا في اكتشاف الطرق الأساسية ولكنها طرق غير مقبولة التي بواسطتها تساعد أنشطة هذه الأقلية في خلق عالم النساء، إذ هذه الرؤية في تنقيح فهمنا لمعظم الموضوعات ومنها الحياة الاجتماعية[2]، فما زال تمثيل المرأة في مواقع العمل غير متكافىء مع الرجل ، أذ تتركز المرأة في قطاع الخدمات والعلاقات الإنسانية ، في حين ينتقل الرجل إلى المواقع التنفيذية ويصل لأعلى المناصب ،وحتى في مواقع العمل يطلب من المرأة القيام بأدوار النشاطات الاجتماعية وقلما يطلب من الرجل ذلك حتى لو شغل الموقع نفسه أو أقل موقعاً[3]، لكن يشار بشكل عام إلى أنها بدأت مطلع التسعينات من القرن العشرين، وهي مستمرة إلى الحاضر مع أن بعضهم يرجعها لمنتصف الثمانينات وفي هذا السياق من الموضوع عمدت الباحثة الى توظيف الموجة النسوية الثالثة وتنقسم الى ثلاث موجات.

اولاً:الموجة النسوية الأولى: First Wave Feminism:

انشغلت الموجة النسوية الأولى بقضايا التعليم والتوظيف وقوانين الزواج ومحنة بنات الطبقة الوسطى النابهات غير المتزوجات،ولم تكن مهتمة أساسا بمشاكل نساء الطبقة العاملة، ولم تكن عضواتها يعتبرن أنفسهن نسويات بالمعنى الحديث، كما وتتمثل أهم إنجازاتهن في فتح مجال التعليم العالي أمام المرأة، وإصلاح نظام مدارس البنات الثانوية،

---

[1] فجر جودة النعيمي ، مقدمة في علم الاجتماع المعاصر،ت: خالد احمد السامرائي،ط1،دار امنة،الأردن، عمان،2021،ص246.

[2] محمد الجوهري، قراءات معاصرة في نظرية علم الاجتماع ، ت: مصطفى خلف عبد الجواد،ط1، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، مصر ، الجيزة ، 2002،ص279.

[3] عصمت حوسو،مصدر سابق، ص153.

بما في ذلك السماح للبنات بدخول الامتحانات الرسمية على المستوى الوطني، وزيادة فرص الالتحاق بالوظائف التعليمية[1].

ثانياً: الموجة النسوية الثانية: Second Wave Feminism:

يعد شعار "ماهو شخصي هو أيضا سياسي" تلخيصاً للطريقة التي عملت بها الموجة النسوية الثانية على توسيع نطاق الفرص الاجتماعية المتاحة أمام المرأة، ولكنها حاولت تغيير حياة المرأة الخاصة وأدوارها المنزلية عن طريق التدخل في مجال الإنجاب والميل الجنسي والتصوير الثقافي لها"[2]، ويرتبط أوج فترة الموجة الثانية بشكل عام بصدور كتاب كيت ميليت عن السياسات الجنسية السياسة الجنسية عام 1969، الذي تضمّن الكثير من الأفكار التي سعت بعض النسويات لمواجهتها وتحديها، يمكن تتبع أصولها إلى كتاب سيمون دي بوفوار عن الجنس الآخر عام 1949 وفي كتاب الغموض الأنثوي عام 1963 لبيتي فريدان [3] ،ولقد تجسدت الموجة النسوية الثانية بفكرة الفيلسوفة الوجودية الفرنسية (سيمون دي بوفوار) في كتابها الجنس الثاني، الذي يمكن عده إنجيل الحركة

***(ريبيكا ووكر (Rebecca Walker))**:هي كاتبة أمريكية وُلدت في جاكسون في ولاية ميسيسيبي الأمريكية في 17 نوفمبر عام 1969، اختارتها مجلة تايم باعتبارها واحدة من خمسين من قادة المستقبل في أمريكا، قامت بدور مارش في فيلم الألوان الأولية عام 1998، كانت ووكر أول من استخدمت مصطلح الموجة النسوية الثالثةفي كتابتها، وكتبت لتكون حقيقًا عام 1996 ويتناول الحقيقة وتغير وجه الحركة النسوية،تركزت كتابات ووكر وخطبها وأساليبها التدريسية على العرق والجنس والسياسة والسلطة والثقافة،ساعدت ووكر في تأسيس صندوق الموجة الثالثة باعتباره جزءًا من مسيرتها النشاطية الفعالة،اعتُبر هذا الصندوق بمثابة منظمة داعمة للشابات ذوات البشرة الملونة وأحرار الجنس وثنائيي الجنس والمتحولين الجنسين، إذ مدّهم الصندوق بالأدوات والموارد التي يحتاجونها ليصبحوا قادةً في مجتمعاتهم من خلال النشاطية والأعمال الخيرية.

***(كيت ميليت) (Kate Malet)**: التي تُعد رائدة التسويات الأمريكيات، وهي أول من استخدم مفهوم (السّياسات الجنسية)، والتي تعني فيها: «السياسات القائمة على التحيز للرجل»، سياسات تعطي الحق لأحد الجنسين للهيمنة على الجنس الآخر، اجتماعيا وأيديولوجيا ونفسيا وثقافيا وبيولوجيا،ميليت أوضحت أن الأبوية مؤسّسة تحمل دلالات سياسية، وهي الشكل الأولي للقمع البشري، وبدون القضاء عليها ستظل هناك أشكال أخرى للقمع، كالقمع العنصري، أو السياسي، أو الاقتصادي،وهنا اعتبرت ميليت بأن الأيديولوجية الأبوية عبارة عن تصورات خاطئة تُستخدم سياسيا ضد المرأة التي تحولت إلى ضحية لها، وهذا يعود إلى وضعها كفئة تابعة، مثلها مثل العبيد، وبقاءها مرهون برفاهية من يطعمونها/لينا جزراوي ، صورة الفلسفة النسوية في الفكر العربي المعاصر ،الآن ، ط1، 2019،ص71.

[2]عبير المرأة والمدينة الكوزموبوليتانية، العربي، ط1، مصر الاسكندرية،2019،ص19.

النسوية بأسرها؛ إذ تستهل دي بوفوار هذا الكتاب بعبارة شهيرة، صارت شعار الحركة النسوية في مختلف توجهاتها، وهي(المرأة لا تولد امرأة، بل تصبح امرأة) إشارة إلى الدور الكبير الذي يقوم به المجتمع في صياغة وضع الأنثى والتفرقة بينها وبين الذكر، وتقويضا للخرافة القائلة إن الحتمية البيولوجية هي التي حددت هذا الوضع وليست الطبيعة هي التي جعلت المرأة المجتمع ومحصلاته الثقافية، لذلك فإن سيمون دي بوفوار لم تستعمل مصطلح الجنوسة/ الجندر، ولكنها دخلت في تحليلات عميقة، تثبت بها أن البيولوجيا ليست في حد ذاتها قدرا محتوما، بل المجتمع البطريكي هو الذي جعلها في هذا الوضع[1].

ثالثاً: الموجة النسوية الثالثة: Third wave Feminism :

تُعَدُّ نسوية الموجة الثالثة تحديا للممارسة التي تمارسها النسوية الغربية إذ اعتبرت نسوية العالم الثالث أن النسوية الغربية تتجاهل الخبرات النوعية للجماعات العرقية الموجودة خارج المنظور الثقافي الغربي [2]، في إطار الموجة الثالثة للنسوية ، والتي تنتمي إلى ما بعد الحداثة ، فإنها تتجه صوب (سيادة الأشياء وإنكار المركز والمقدرة على التجاوز ، وسقوط كل الثوابت والكليات في قبضة الصيرورة ، وبذلك يصبح للنسوية نموذج معرفي مختلف تماما عن مفهوم حركة تحرير المرأة كما عرف في الموجة الأولى للنسوية ، والتي كانت تتحرك من داخل رؤية إنسانية تضع حدودا بين الإنسان والطبيعة ، وتفترض وجود مركزية إنسانية ومعيارية إنسانية ومرجعية إنسانية)[3]، يرى أنصار الموجة الثالثة منهم ريبيكا ووكر تحت عنوان «التحول إلى الموجة الثالثة» إذ تُعرّف ووكر «الموجة النسوية الثالثة» فتقول :«يتعين على الشخص النسوي احتضان إيديولوجية المساواة وتمكين المرأة في نسيج الحياة ذاته [4].

كما أن الظروف التاريخية والسياسة التي نشأت فيها الموجة النسوية الثانية من الستينات إلى الثمانينات لم تعد قائمة؛ ولا تنسجم مع خبرات نساء اليوم،لذا نشأت هذه الموجة كردّة فعل على ما ارتأته من إخفاق للنسوية الثانية بالمبادرات والحركات التي

---

[1] سيمون دي بوفوار، الجنس الآخر،الجنس الثاني، ترجمة محمد علي شريف، المكتبة الحديثة للطباعة والنشر، بيروت، دون ذكر الطبعة، 1979، ص 250.

[2] عبير المرأة والمدينة الكوزموبوليتانية، مصدر سابق، ص18.

[3] نورة السعد، الشمس في اثري ، المؤسسة العربية ، ط1 ، لبنان ، بيروت ،2007،ص111.

أنتجتها فترة الستينات إلى الثمانينات، ونسويات الموجة (الثالثة) هن من الشابات اللواتي كبرن متأثرات بالنسوية لذا جاء منهجهن في إنتاج مفاهيم نسوية مدركا لحقيقة أن النساء لا يمثلن أمراً واحدا، بل هن من خلفيات طبقية وعرقية واثنية ودينية وثقافية متنوعة ، مطالبات بالمساواة السياسية والاقتصادية والتشريعية [1]،اذ جاءت من اجل تطوير مفهوم النسوية في مرحلة ما بعد الحداثة الى امرأة متمركزة حول ذاتها ومكتفية بذاتها وكيفية تحقيقها خارج أي إطار اجتماعي [2] ، إذ جاءت مطالبهن الحق في التصويت وان تكون مؤهلة للمناصب القيادية، ، بدون تمييز على أساس نوع الجنس أو اللون والمساواة في الحقوق المدنية والسياسية التي لا تعترف بجنس ذكراً أو أنثى [3].

وقد أشارت النظرية النسوية إلى أن العنف الواقع على المرأة بأشكاله المتعددة يرجع إلى طبيعة التوقعات التقليدية في النظام الاجتماعي السائد في المجتمع المرتبطة بالنوع الاجتماعي الذي يقوم على أساس عدم المساواة بين الجنسين وفرض الدور الذكوري الذي يسمح للرجال باستخدام العنف ضد المرأة للحيلولة دون استقلاليتها ووجودها وزيادة قوته[4].

لذلك كان التمكين وفقاً للمدرسة النسوية يجب أن يتم تحقيقه على عدد من المستويات والجوانب، السياسية والاجتماعية والاقتصادية، ولكن من ناحية أخرى نجد أن الموجات المختلفة للمدرسة النسوية اختلفت في تحديد كيفية تحقيق التمكين [5]،لذلك جاء النظام الديمقراطي التوافقي الذي اهتم بدور المرأة ودوره في تفعيل المشاركة السياسية لها،على أن تخضع في النهاية إلى نظام المحاصصة الذي تتميز به هذه الديمقراطية، وما يمكن ان يتركه من انعكاسات على معيار الكفاءة، ويجعلها تحت رحمة التسويات السياسية لقادة الكتل السياسية، ولأن المرأة في العراق الجديد لم تستطع الوصول الى قيادة أيّة كتلة من الكتل الموجودة داخل البرلمان ، فانه قد يكون من السهولة التفريط بحقوقها في خضم هذه

---

[1] غسان عبد الخالق ، المرأة التجليات وافاق المستقبل، 2016، ص47.

[2] نورة السعد، الشمس في اثري ، المؤسسة العربية ، ط1 ، لبنان ، بيروت ،2007،ص111.

[3] ويندي كيه، النظرية النسوية" متطفات مختارة "، ت؛ عماد ابراهيم ، دار الاهلية ، ط1،الأردن ، عمان ،2010،ص117.

[4] سوتيريوس سارانتاكوس، البحث الاجتماعي، ترجمة شحدة فارع، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسية، لبنان،بيروت،ط 1، 2017،ص158

[5] سلمى عبد الستار ابو حسين،قراءة في المدرسة النسوية وتياراتها،المركز العربي للبحوث والدراسات،العدد54، ص31 .

التسويات فالجميع يعلم ان ارهاصات بناء الديمقراطية في العراق مازالت مستمرة ، ولم تترجح لحد الأن لمصلحة سلطة مدنية تحديثية بحتة، بسبب المحاصصات الطائفية التي يتم اعتمادها من قبل بعض الشخصيات وهذه الشخصيات هم الذكور دائماً وليس الإناث[1].

اهداف الموجة الثالثة:-

1-حماية حق المرأة في الحمل أو عدم الحمل، بصرف النظر عن الظروف.

2- التوضيح صراحة أن الكفاح من أجل الحقوق الإنجابية ينبغي أن يتضمن تنظيم النسل، وحق النساء الفقيرات والمثليات في أن يكون لهن اطفال.

3- إسقاط المعايير المزدوجة في الجنس والصحة الجنسية.

4-دعم وزيادة وضوح وقوة المثليات والنساء ثنائيات الجنس في الحركة النسوية، وأن يتم الاعتراف بأن النساء المثليات كن دائما في طليعة الحركة النسوية.

5-التمتع بإمكانية وصول متكافئة إلى الرعاية الصحية، بما في ذلك تغطية مساوية لتغطية الرجل، والأخذ في الاعتبار أن النساء يستخدمن النظام أكثر من الرجال، وذلك بسبب قدرتهن على الإنجاب.

6-تحرير المرأة من الصمت ومن العزلة.

7- جعل مكان العمل متجاوبا مع رغبات الفرد(الأنثى)، واحتياجاتها، ومواهبها.

8-الاعتراف بالمساواة مابين المرأة والرجل في جميع المجالات.

9- إقرار قانون تعديل الحقوق المتساوية ليتسنى الحصول على أصول دستورية للإنصاف والمساواة، تقوم عليها مؤتمرات مستقبلية حول حقوق المرأة[2].

الجانب التطبيقي للنظرية النسوية(الموجة الثالثة) :

على الرغم من إعلان المساواة في مجتمعنا العراقي بين الرجل والمرأة إلا أن هناك تمايزاً قائماً من الناحية الواقعية، إذ يأتي هذا التمييز من الحكم القبلي في عدم توافر القدرات اللازمة لاخذ المناصب السياسية والإدارية العليا، بالإضافة إلى أن بعض العادات والتقاليد من شأنها ان تحرم المرأة مناقشة الرجل وتضع ضوابط قاسية على تفوقها عليه،

---

[1] مثنى ، هدى محمد ،المشاركة السياسية للمرأة العراقية بعد عام 2003 ، ط1 مركز عمان لدراسات الحقوق ، الأردن،2012،ص99.

[2] سوتيريوس سارانتاكوس، البحث الاجتماعي، ترجمة شحدة فارع، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسية، بيروت،ط1، 2017،ص226.

فتمنع مثلاً تقلدها لمناصب ترأس الرجل فيها بحجة أن دور المرأة ينحصر بالاهتمام بشؤون الأسرة وملازمة بيتها، فضلاً عن أن وضع المرأة في مجتمعاتنا يمنعها من كثرة الخروج والتأخر لساعات طويلة خارج المنزل.

ومن الملاحظ أنّه بعد عام 2003 شهد العراق تحولاً الى النظام الديمقراطي أتاح الى حدٍ ما حصول المرأة على حقوقها، بما يمثله في القانون والدستور والتعليم والنظام الانتخابي وقانون الأحزاب والترشيح ، كذلك تغيير المناهج وتعزيز الثقافة الديمقراطية بالإضافة إلى ضرورة وجود الآليات الرقابية، والسعي نحو مفاهيم الحكم الصالح والمساواة وتكافؤ الفرص والمواطنة وإعطاء الشباب دوراً رئيسياً والاهتمام بالفئات المهمشة وهذا ما اكدت عليه النظرية النسوية في ظل الموجة الثالثة.

وعلى المرأة العراقية إدراك هويتها النسوية والمواطنة السياسية في الوقت ذاته، وهو الأمر الذي يعني أن تنخرط في عمل مدني أو اجتماعي وفي عمل سياسي عام، وهذا يعني وجود التنظيمات والمؤسسات التي تصبح بمثابة قنوات لمشاركة النساء في الحياة العامة، وأن تنظم النساء في هذا الإطار إلى جانب الرجال من أجل تغيير رؤية الرجل،هذا بدوره يؤدي للتحول إلى قاعدة انتخابية عريضة ومؤثرة، وهو الأمر الذي يمكن من التغيير على مستوى التفكير وعلى مستوى الأداء في القاعدة السياسية وعلى مستوى الأداء العام.

ففي ظل النظرية النسوية نلاحظ في مجتمعنا العراقي تكون الحياة السياسية للمرأة مختلفة من دولة إلى أخرى ومن مجتمع إلى آخر، بحسب منظومة القوانين والقيم والأفكار التي تسود المجتمع، إذ شهدت العقود الأخيرة زيادة واضحة في وتيرة دعوات تمكين المرأة وإفساح المجال أمام مشاركتها في جوانب الحياة المختلفة.

ثانياً: النظرية البنائية الوظيفيةFunctional constructivist theory :

يشير مصطلح النظرية الاجتماعية إلى مجموعة من العلاقات التي تفسر ظواهر التفاعل في إحدى مجالات الانشطة التي يمارسها الفرد والجماعات والمجتمع بوجه عام، فهي علاقات تبادلية متفاعلة بين الفرد والجماعة والمجتمع في إطار من التفاعل الفيزيقي والاجتماعي داخل البيئة الاجتماعية وتعبر عن مجموعة من المعايير والايديولوجيات والقيم التي تتمثلها هذه البيئة لتفسر ما يحدث داخلها [1] .

[1] كريم محمد حمزة ، نظريات علم الاجتماع ،ط1،.مقدمات تعريفية ، دار ومكتبة البصائر ، 2015، ص327.

اذ يقارن ظهور النظرية البنائية الوظيفية بوصفه اتجاها نظريا في علم الاجتماع متأثر بالفكر الوضعي نهاية القرن السادس عشر للميلاد، وهذا الاتجاه لم يأت أو يتبلور نتيجة جهد فردي لمنظر بعينه ، بل تظافر على الاسهام فيه مجموعة من المنظرين في مجال علم الاجتماع والانثروبولوجيا الاجتماعية ، وقد عرف من بين أهم منظريه (هربرت سبنس، دوركايم، رادكلف براون ، مالينوفسكي، ماكس فيبر، باريتو ، تالكوت بارسونز روبرت ميرتون*، سي رايت ميلز، الفن جولندر، وغيرهم كثير)،وقد عرف المذهب الوظيفي انتشارا واسع النطاق في دراسة الظواهر الاجتماعية والسياسية [1] .

إلى جانب ذلك سعت النظرية البنائية الوظيفية إلى تفسير التوازن في المجتمع فتجاهلت ما قد يتعارض مع طرحها من عمليات تثير الصراع ، ومن بين ذلك القوة وما قد ينشأ عنها من استغلال وصراع وتغير، ومن هذا المنطلق نظرت البنائية الوظيفية إلى المجتمع، بوصفه بناءً مستقرا وثابتاً نسبياً يتكون من مجموعة عناصر متكاملة مع بعضها، وكل منها يؤدي وظيفة ايجابية يخدم من خلالها البناء العام، وجميع عناصر هذا البناء تعمل في اطار من الاتفاقات المشتركة والاجماع القيمي [2].

ثانياً: النظرية البنائية الوظيفية بحسب (ميرتون1910م-2003م):

في هذا السياق قدم (ميرتون*) المؤسس الثاني للبنائية الوظيفية وأحد روادها، اسهامات متميزة في النظرية الوظيفية تختلف عن اغلب الاسهامات التي قدمها علماء الاجتماع، وهذا يرجع إلى أن (ميرتون) لم ينطق بشكل مباشر من تلك المماثلة العضوية التي تبناها كثير من أصحاب الاتجاة الوظيفي في علم الاجتماع، فقد كان (ميرتون) مهتماً بتطوير وتنقيح ما اطلق عليه بالنظرية المتوسطة المدى التي يمكن أن تكون أقرب إلى

---

[1] وسن حمودي حنيوي ، سوسيولوجيا الديمقراطية " دراسة في المشاركة السياسية والانتخابية ، دار نيبور، ط1، 2016 ،العراق، الديوانية،ص93

[2] رث والاس ، النظرية المعاصرة في علم الاجتماع ،ترجمة، د.محمد عبد الكريم الحوراني ، ط1، التوازن التفاضلي في صيغة توليفية بين الوظيفة والصراع ، دار مجدولاوي ، 2008 ، ص109 .

* **روبرت ميرتون (1910-2003) Robert Merton**:عالم اجتماع أمريكي، ولد في جنوبي فيلادلفيا في الولايات المتحدة الأمريكية عام (1910)، لعائلة يهودية من أصل أوروبي، ارتبط منذ صغره بالموسيقى والحياة الثقافية وتوجه نحو الفنون، تابع دراسته في جامعة هارفارد بدراسة علم الاجتماع، وحصل على الدكتوراه من الجامعة نفسها عام (1936)، وأصبح واحداً من أعضاء الهيئة التدريسية فيها عام (1941)، كما عمل في جامعة كولومبيا وأصبح أستاذاً فيها عام (1947)، ومديراً لمركز الدراسات الاجتماعية المطبقة للفترة (1942-1971)/ينظر؛طاهر حسو الزيباري،النظرية السوسيولوجية المعاصرة،ط1،دار البيروني،الأردن،2016،ص191.

الواقع ولكي يقيم هذه النظرية استحدث أو أدخل عددا من المفهومات الأساسية إلى الاتجاة البنائي الوظيفي[1].

عرض (ميرتون) بصورة رائعة العلاقة بين الأهداف الثقافية والمجتمعية والوسائل التي تتيح تحقيق تلك الأهداف، وتحدث عن أنواع عديدة وأشكال مختلفة كالامتثال والانسحاب والطقوسية والابتداع والتمرد، وقد قدم (ميرتون) تصنيفا لأنماط استجابات الأفراد أو تكيفهم لذلك، والتفاوت أو الانفصام بين الأهداف المرغوبة والمحددة ثقافيا(أي النجاح) وبين الأساليب المتاحة لتحقيق هذه الأهداف، وقد قرر أن هناك خمسة أنماط لتكيف الأفراد في المجتمع، أول هذه الأنماط وظيفي، أي يساعد على بقاء النسق الاجتماعي والأربعة الآخرين ضارين وظيفيا (أو أنماط تكيف منحرفة) وهذه الأنماط الخمسة(الامتثال، الابتكارية والإبداع، الطقوسية ، الانسحابية ، التمرد) [2].

الجانب التطبيقي للنظرية البنائية الوظيفية:

من الثابت انّ المجتمع هو بناء اجتماعي تتبلور فيه العادات والتقاليد الاجتماعية الموروثة ، والتي كان لها دور واضح في فرض القيود على النساء من نواحٍ متعددة ، ولا سيما في المجال السياسي لتصبح هذه المشكلة هي من ابرز المعوقات الأساسية امام مسيرة المرأة في الحياة السياسية، وهذا بدوره أدى الى تراجع الدور الوظيفي للنساء في هذه المجالات، وهذا ما اطلق عليه ميرتون بالخلل الوظيفي، ففي ظل هذه العادات والتقاليد الاجتماعية المقيدة لحرية ممارسة المرأة للمهن فهذا بطبيعة الحال ادى الى تفاقم مشاكل النساء في المجال السياسي ، لأنها ساعدت على افراز الكثير من الاضطرابات سواء على صعيد الجانب السياسي ، أو على المرأة نفسها، وذلك لأن عدم مشاركة النساء في هذه المجالات يؤدي الى عدم تكامل الأدوار السياسية وعدم اعتماد مبدأ المساواة .

فضلاً عن ذلك فمشاركة المرأة بالجوانب السياسية تكون ضعيفة وهامشية، إذ يعود ذلك الى جوانب وظيفية عدة تتمثل بعناصر البناء الاجتماعي لمجتمعنا التي تمنع المرأة من الخوض في مجالات صنع القرار السياسي ؛ ذلك لأن تدني مكانة المرأة في مجتمعنا العراقي تكون عرضة لكثير من الضغوط والمعوقات التي يفرضها المجتمع عليها بعاداته وتقاليده وموروثه الاجتماعي ، لأن طبيعة المجتمع هي طبيعة ابوية تقف الى جانب

---

[1] طاهر حسو الزيباري ، النظرية السوسيولوجية المعاصرة ، دار البيروني ،الاردن ، عمان ، 2016، ص193.

[2] المصدر نفسه،ص196.

الرجل في كل مجال يشارك فيه، ولاسيما المجالات التي تتعلق بصنع القرار السياسي وتولي المناصب القيادية .

لذلك يمكن القول أن الظروف الاجتماعية السلبية تكوّن عائقاً امام استمرار ابداعها وتحقيق طموحاتها واهدافها وهذا بطبيعة الحال يجعل المرأة في مجتمعنا تحتل المرتبة الثانية بعد الرجل ؛ لأنه لا يسمح لها بالخوض في اي مجال مقارنة بالجنس الاخر، وفي سياق الأنماط الخمسة (الامتثال، الابتكار، الطقوسية، الانسحابية، والتمرد) التي أشار لها ميرتون في التفكير بالطرق النظرية والاساليب التي يكون البحث فيها متكاملاً بشكل أفضل والذي بدوره يصنع التكامل الوظيفي من حيث نمط الامتثال، نلاحظ ان هذا النوع من التكيف يحظى بالقبول.

لأن غالبية النساء يواكبن النمط الثقافي السائد بممارستهن المجال السياسي بمعزل عن المؤامرات السياسي والخوض في مجال الفتن وتطبيق عملها بموجب مبدأ العدالة التي تكون للصالح العام، لذلك فإن المشاركة في هذه المجالات كان لابد من تحقيقها باساليب مشروعة كما اشار ميرتون وهي وجود الكفاء العلمية والمهنية التي تحصل عليها المرأة باسلوب اكاديمي يمكنها من الحصول على شهادات تؤهلها في تولي مناصب قيادية في الدولة وتُعَدُّ هذه الطريقة المشروعة التي اشار اليها روبرت ميرتون، وهذه الطريقة تقود المجتمع إلى الثبات او التكامل.

الا انه في حال إتاحة المجتمع الأهداف فقط دون إتاحة الأساليب اللازمة لتحقيقها فسيؤدي الى شيوع الانماط الاخرى التي اشار اليها روبرت ميرتون وهي الابتكارية أو الإبداع ، حين تكون الأهداف مقبولة في حين أن الوسائل المنتظمة لتحقيق تلك الأهداف غير مقبولة، ومن الملاحظ أنّ ما أشار اليه روبرت ميرتون لنمط التكيف سيتمثل بوجود نسبة كبيرة من النساء تسعى وراء النجاح والخوض في صناعة القرار بجوار الرجل، الا أنها لا تتحقق الا عن طريق الوصول واللجوء الى التعليم الاكاديمي وفهم سياق السياسة التي تعمل به المرأة ولاسيما في ظل فترة التحول الديمقراطي التي شهدها العراق ، ففي ظل منظور ميرتون ستغيب هذه الاساليب المشروعة في مشاركة المرأة وتمكينها السياسي ، فأنها تلجأ الى ابتداع وابتكار اساليب غر مشروعة عن طريق المحاصصة الحزبية والمنسوبية السائدة بين الاحزاب والانضمام عن طريقهم وهذا ما شهده العراق في ظل فترة التحول الديمقراطي بعد عام 2003 ، وكل ذلك يأتي في سبيل بلوغ المرأة مناصب سياسية اسوة بالرجل وتمكينها من اتخاذ القرار السياسي الذي يخص امن الدولة الداخلي والخارجي

، الى جانب ذلك يفسر روبرت ميرتون أن حدوث الابتكار يأتي بعوامل ضمنية من بينها عملية التنشئة الاجتماعية ، إذ ان التنشئة السياسية للمرأة داخل الأسرة تكون قاصرة جداً ، اذ ان غالبية الاسر العراقية تمنع المرأة من الخوض في المجال السياسي التي يطغى عليه الاضطراب والفساد .

العامل الاخر الذي اكد عليه روبرت ميرتون هو التنبيه على ان المجتمعات التي تؤكد على القيم الثقافية والانجازات الفردية يجعل المرأة عرضة الى ضغوط مجتمعية كبيرة من اجل تحقيق اهدافها حتى لو انطوى ذلك على استعمال وسائل غير مشروعة ثقافياً مثل الرشوة في سبيل الحصول على مقعد انتخابي للانضمام للمقاعد السياسية،_الطقوسية) القنوع الاجتماعي(Ritualism) حين تكون الوسائل مقبولة في حين ان الأهداف غير مقبولة أو غير مؤكدة بمستوى تأكيد الوسائل التي تمثل هذا النمط من التكيف من خلال تخلي بعضا من النساء عن الاهداف الثقافية السائدة في المجتمع إذ بواسطتها يمكن تحقيق الثروة والنجاح والتقدم معاً، لذلك فإن التقليل من مستويات الطموح يصل بتمكين المرأة الى الفشل في العمل ضمن المجال السياسي ولاسيما في الفترات الحالية التي تشهد هذا التحول الديمقراطي، وفي الوقت نفسه تكون ملتزمة بطريقة شبه قهرية من خلال اتباع اساليب غير مشروعة لتحقيق النجاح، ان الانسحابية(Retreatism)فإنه لا يكون هناك تأكيد على أي من الأهداف والوسائل المنتظمة، هو التخلي بشكل تام عن الوسائل النظامية الرسمية ، امّا نمط المتمرد أو العاصي(Rebellion) فيوضح إذا كان النمط السابق يتسم برفض الاهداف والأساليب رفضاً سلبياً والهروب من المجتمع .

المبحث الثاني

نماذج من الدراسات السابقة

تمهيد

يعد مبحث الدراسات السابقة من المباحث المهمة في الدراسة الحالية وذلك للفوائد العديدة التي يمنحها هذا المبحث للدراسة بأكملها ، وتزود الباحث بمعلومات كثيرة لفصول الدراسة الحالية؛ لكي يستفيد منها، اضافة الى أنها تعرف الباحث بالنتائج التي تم التوصل اليها فيقوم بالمقارنة بينها، إذ انها تعتبر الحجر الأساس الذي يستند عليه الباحث في كتابة أطر بحثه ،فقد تتفق مع موضوع الدراسة الحالية في جوانب معينة وتختلف في جوانب أخرى،ويكون الغرض الأساسي منها هو اتباع الخطوات المنهجية الصحيحة ،وتلافي الخطوات الخاطئة التي احتوتها هذه الدراسات،وبين نتائج بحثه من حيث التشابه والاختلاف وما الى ذلك،وتستعرض الباحثة في هذا المبحث نماذجاً من الدراسات السابقة التي تناولت التحول الديمقراطي وتمكين المرأة وقد تم تقسيم هذه الدراسات على ثلاثة نماذج من الدراسات السابقة :

اولاً: نماذج من الدراسات العراقية

ثانياً: نماذج من الدراسات العربية

ثالثاً: نماذج من الدراسات الأجنبية

رابعا: مناقشة الدراسات السابقة

اولاً: نماذج من الدراسات العراقية:

1-رجاء محمد قاسم ال هاشم ، تمكين المرأة من صناعة القرار ، 2012 [1].

تهدف الباحثة في هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع المرأة و معوقات تطوير وتنمية قدراتها وإسهاماتها من خلال تمكينها لاسيما في مناصب صنع القرار لإيجاد السبل المناسبة والآمنة لتعزيز المساواة مع الرجل، وللحد من "التهميش*" الذي تعانيه ، فتتمكن من لعب دورها الطبيعي في المجتمع والذي يقوم على التكامل والتآزر والانسجام مع أدوار الرجل، فكانت هذه الدراسة من الدراسات الميدانية الجادة والرائدة في هذا المجال،لان موضوعها لم يتم تناوله من قبل الباحثين الذين يدرسونها لاسيما في مجتمعنا العراقي، وانما جاءت من خطابات صانعي السياسات والمبحوثين والناشطات النسويات المنتمين إلى بعض المنظمات المجتمعية والمجتمع المدني ذات الصلة بشؤون المرأة.

أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع المرأة وأبرز معوقاتها في محاولة تنمية وتطوير قدراتها وإسهاماتها عن طريق تمكينها ولاسيما في تبوء مواقع صناعة القرار وصولاً إلى السبل الملائمة والكفيلة بتعزيز المساواة بينها وبين الرجل وتحقيق التكامل الاجتماعي بينهما.

منهجية الدراسة:

اعتمدت الباحثة في البعد الميداني على عينتين ، إحداهما مخصصة لمتخذي القرار في أعلى مركز لصنع القرار بالدولة ، وعينة أخرى تضم ناشطات نسويات ينتمين إلى عدد من منظمات المجتمع المدني في بغداد المهتمة بالشؤون النسوية ، اما المناهج فقد استعملت أسلوب المسح الاجتماعي في أخذ العينات، لأنه صمم لجمع المعلومات من ظواهر معينة، كما اعتمدت المنهج التاريخي، أي الاعتماد على حدوث الظواهر التاريخية واستعمال الماضي لفهم وشرح الطريقة الحالية، الى جانب استعمال طرق المقارنة أيضًا لدراسة أوجه التشابه والاختلاف بين الظواهر للكشف عن القوى والظروف التي تصاحب ظواهر اجتماعية معينة.

---

[1] رجاء محمد قاسم ال هاشم ، تمكين المرأة من صناعة القرار ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ،جامعة بغداد ،كلية الآداب قسم علم الاجتماع ، 2012 .

* التهميش :عبارة عن عملية مضادة للتمكين تمنع الافراد في الحصول على القوة اللازمة التي تؤهلهم للحصول على حقوقهم/ينظر/ليث ذنون حسين، تمكين حقوق المرأة في الدستور العراقي، جامعة الموصل، كلية الحقوق، مجلة تكريت للحقوق، مجلد 5، العدد 1، 2020، ص2.

أمّا نتائج الدراسة:

1- استنتجت الباحثة أنّ واقع المرأة في مجتمعنا في ظل الحقائق الحالية والظروف المعاصرة على الرغم من التحسينات في السنوات الأخيرة، إلّا انه لا يزال لا يلبي بالكامل متطلبات التمكين. إذ لا تزال الصورة النمطية للسيطرة الأبوية في المجتمع تهيمن على الفكر الاجتماعي وواقع الطبقة النسوية.

2- ويدعم ذلك ويعززه النماذج التقليدية للصورة الذاتية للإناث وانعكاس هذه الأفكار على الاداء الفعلي لدور المرأة ومكانتها في الحياة الاجتماعية ، فضلاً عن القيود واللوائح التي تفرضها التراكيب العضوية والاختلافات البيولوجية التي تحد من دور المرأة في الإنجاب وإدارة شؤون المنزل ورعاية الأطفال ونتيجة لهذه الوظائف ، يتضاءل دور المرأة في صنع القرار الاجتماعي.

3- هناك تاثير لواقع الحياة الاجتماعية في المجتمع العراقي في عدة مراحل تاريخية ، منها ظروف الحرب وعدم الاستقرار، وكذلك هيمنة العادات العشائرية وطبيعة الخطاب الديني الكلاسيكي على التقسيم الاجتماعي للعمل.

4- وجدت الباحثة أن النظم الاجتماعية العامة تلعب دورًا في تحديد أدوار المرأة ومواقفها في المجتمع ودورها في اتخاذ القرار سواء أكان رجالاً أم نساء.

5- من حيث المفردات والآليات ، فهي تخضع للظروف الاجتماعية السائدة في المجتمع ، وطبيعة المؤسسات الاجتماعية ، والأيديولوجية السائدة وهذا لا يعني أن الحقائق الذاتية للعوامل النسوية ليست ذات صلة بهذه العمليات.

6-هذه هي الطريقة التي نتعامل بها مع آليات صنع القرار وتمكين المرأة بتقسيم هذه الدوافع والعوامل إلى عوامل اجتماعية ذاتية ممثلة بالحقائق والظروف البيولوجية والنفسية ،مع احتمال إمكانية التداخل بين الاثنين الدوافع والعوامل لكلا النوعين إلى حد ما.

7- يتوافق مستوى تمكين المرأة في صنع القرار مع البعد الوظيفي لنموذج تالكوت بارسونز للعمل ، كما هو واضح في الرسوم التوضيحية لهذه المقارنة رقم (7 و 8).

8- البعد الثقافي هو أحد الأبعاد الوظيفية لنموذج عمل بارسونز ، ويمثله النموذج الكامن ، الذي تتمثل وظيفته في الحفاظ على النموذج المطابق للتسلسل الهرمي للتحكم بمستوى تمكين النساء الذي تمثله عملية التحكم والمشاركة.

9- يرى بارسونز أن وظيفة البعد الاجتماعي هي التكامل ، بما يتوافق مع مستوى الوعي والادراك بمستوى تمكين المرأة.

10- وهكذا يتحقق التوافق بين معطيات نظرية تالكوت بارسونز ومستويات تمكين المرأة في صنع القرار.

11- واستنتجت الدراسة أنّ واقع المرأة في مجتمعنا في ظل الظروف الحالية والمعاصرة لا يزال دون استيفاء كامل متطلبات التمكين،إذ توصلت الدراسة بالإجماع على أن النظم الاجتماعية السائدة لها الحكم النهائي في تحديد الأدوار والمواقف للنساء في المجتمع ، ولكن عملية صنع القرار نفسها (للرجال أو النساء) تخضع في مفردات وآليات مساراتهم وصناعاتهم ، للظروف الاجتماعية السائدة في المجتمع وطبيعة المجتمع من الأنظمة والأفكار الأيديولوجية السائدة دون أن يشير ذلك إلى أن الحقائق الذاتية للعنصر النسوي لا علاقة لها بهذه العمليات.

2-زهراء محمد حسن الواسطي ، تمكين المرأة اقتصاديا في العراق مشكلات وممكنات، الجامعة المستنصرية ، كلية الإدارة والاقتصاد،قسم الاقتصاد،2012[1].

تناولت الباحثة في هذه الدراسة المرأة العراقية غير الممكنة في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وبوجه خاص الاقتصادية ، ولعلّ طبيعة التحديات التي تواجهها مثل ارتفاع معدلات الأمية وتدني مستوى المعرفي والمستوى المهاري وانخفاض نسبة مساهمتها في النشاط الاقتصادي وارتفاع معدل بطالتها وتراجع مستويات صحتها بدلالة تنوع الأمراض التي تصيبها تُعدّ تفسيراً منطقيا لقوة المشكلة التي تعاني منها المرأة في العراق.

اهداف الدراسة: رسم السياسات والبرامج الوطنية التي ترصد تلك التحديات وتضع الأهداف ووسائلها من اجل التصدي لها تعزيزاً لمكانة المرأة الاقتصادية وتمكينها .

منهجية الدراسة:

من أجل تحقيق أهداف البحث واثبات صحة فرضيته تم الاعتماد على المنهج الوصفي وعلى الطريقة الاستقرائية باستمال المسوح والسجلات ،وللبحث حدود زمانية تمثلت بالمدة 1997 – 2011 ، في حين مثل العراق الحدود المكانية للبحث .

الاستنتاجات :

---

[1] زهراء محمد حسن الواسطي،تمكين المرأة اقتصادياً في العراق مشكلات وممكنات،رسالة منشورة ،الجامعة المستنصرية،كلية الادراة واقتصاد،قسم الاقتصاد،2016

1. مفهوم تمكين المرأة اقتصاديا هو مفهوم قد ظهر الاهتمام به من قبل منظمات الأمم المتحدة نتيجة المطالبة من قبل نساء العالم الثالث بإعطائهن حقوقهن .
2. ظهر المفهوم إلى حيز الوجود في بداية التسعينيات عندما تم اعتماد مؤتمر بكين عام 1995 فيما بعد مؤتمر الأهداف الإنمائية للألفية عام 2000.
3. احتلت المرأة العراقية في المجتمع مكاناً ثانوياً في العقود الماضية ألا أن عام 2003 وما بعده يُعدّ نقطة مضيئة اتجاه تحرير المرأة العراقية من القيم والتقاليد البالية والقوانين الاجتماعية والاقتصادية المختلفة .
4. إن نصف سكان العراق من الذكور وبنسبة (50.1%) والنصف الآخر تقريبا من الإناث وبنسبة (49.8%) مما يؤكد على أهمية الإناث كمورد اقتصادي يساهم في عملية التنمية ويبرز بموضوعية أهميته كاحتياطي يضاف لقوة العمل من الذكور .
5. ميزان القوى العاملة يؤشر لنا ارتفاع نسبة الذكور النشطين اقتصادياً في كافة القطاعات إلى (73%) مقابل انخفاض نسبة الإناث النشطات اقتصاديا (14.7%) عام 2011 مما يدل ضعف مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي بالرغم من أنها تميل إلى التعادل مع الذكور من حيث الكم والنوع ، بدلالة ارتفاع نسبة بطالة الإناث من عمر (15فاكثر) إلى (20.7%) مقابل (9.2%) للذكور.
6. نسبة الإناث العاملات في قطاع الزراعة والتعليم يفوق نسبة الذكور العاملين في تلك القطاعات.
7. انخفاض نسبة العاملات في القطاع الخاص مقارنة بالذكور وتركيز قوة العمل النسائية في القطاع الحكومي وبنسبة (60%) يقابلها (39%) من النساء في القطاع الخاص لعام 2011 مما يفسر البحث الدائم للمرأة عن العمل في القطاع العام وقلة أو محدودية القطاع في توفير فرص العمل ، الأمر الذي يودي إلى ازدياد عدد النساء اللواتي يعانين من البطالة.

3-ليلى سبتي طعمة، انعكاسات الازمة المزدوجة على تمكين المرأة العراقية كلف التداعيات وآليات الاحتواء 2021 [1].

[1] ليلى سبتي طعمة، انعكاسات الازمة المزدوجة على تمكين المرأة العراقية كلف التداعيات وآليات الاحتواء،رسالة ماجستير غير منشورة، مجلس كلية الادارة والاقتصاد الجامعة المستنصرية، العلوم الاقتصادية 2021.

هدفت الباحثة في هذه الدراسة الى تناول تمكين المرأة وسبل النهوض بها اقتصادياً من بين ابرز الموضوعات الاستراتيجية التي ترى المرأة عنصراً اساسياً في العملية التنموية وتقدم المجتمع، فقد جاءت هذا الدراسة لبيان انعكاس الازمات على تمكين المرأة واثارها المستقبلية على الاقتصاد و المجتمع، فالعراقُ بلد يمر بأزمات متنوعة منذ العقد الثامن من القرن العشرين اذ تعددت وتنوعت الازمات ما بين حروب وعقوبات اقتصادية حتى عام 2003 الذي يعد العام الفصل الذي شهد التغيير في طبيعة النظام السياسي والاقتصادي، ولأهمية الموضوع وحساسيته واثره المباشر على حياة المرأة ودورها في المشاركة والتمكين تناولنا من خلال هذه الرسالة ثلاثة فصول تضمنت التأطير النظري لمتغيرات الدراسة والاقتصاد العراقي بعد عام 2003 الى ازمة كورونا 2021 وآليات الاحتواء المعززة لتمكين المرأة العراقية والافاق الواعدة.

اهداف الدراسة:

١- التأطير النظري لتفسير علاقة المرأة والأمن الإنساني والتمكين والأزمات .

٢- تأشير تداعيات الازمة الاقتصادية والصحية على المرأة العراقية .

٣- التعرف على البرامج والسياسات التي اتخذت وقت الازمات لمناصرة المرأة العراقية.

٤- تحديد أدوار لاعبي التنمية المستدامة في دعم تمكين المرأة ومشاركتها وقت الازمات .

٥- آفاق المستقبل والسياسات المطلوبة

منهجية الدراسة:

سيتم الاعتماد على الاسلوب الاستقرائي-التحليلي للوصول الى هدف البحث واثبات فرضيته،إذ تبنت فرضية البحث الاهداف والبرامج وفقا لمنظور النوع الاجتماعي الذي من شانه ان يخفف من حدة تداعيات الازمة المركبة على تمكين المرأة العراقية ومشاركتها الاقتصادية في الحياة الاقتصادية للبلد.

نتائج الدراسة:

1- تُعد حقوق الإنسان المتغير الأكثر تأثراً بالأزمات في العراق، والأقوى تأثيراً في حقوق المرأة فقد اسفرت هذه الازمات عن انتهاكات حقوق الإنسان كافة، وذلك من خلال تدمير المقومات الأساسية لهذه الحقوق أومن خلال منع الناس من الحصول عليها، فضاعت الحقوق، وأُغفل الحق في التنمية كأساس لانطلاقة العمليات والخطط التنموية.

2- بالرغم من تعدُّد الأزمات في العراق، إلا أن أشدّها هي الازمات بعد عام 2003 التي مهّدت الطريق لأنواع أخرى من الازمات ومنها ازمة التنظيمات الارهابية واشدها كانت

ازمة كورونا على تمكين المرأة وقت تباينت الأوزان النسبية لمسببات الازمات، ففي المرتبة الأولى تأتي الموارد الطبيعية (النفط تحديداً) .

3- أثرت الأزمات سلباً على كل من نسب الفقر ومعدلات البطالة والتمكين الاقتصادي للمرأة، وجعلت الوصول إلى الأهداف المنشودة أمراً غير ممكن.

4- على المرأة منافسة الرجل على أساس متساوٍ لحقوق أساسية مثل التطور الوظيفي، والوصول الى معلومات السوق ، وملكية الاصول المالية حتى تكون قادرة على تأدية عملها بنجاح.

5- اتسمت آليات احتواء الأزمة بما يخص اللقاحات بكونها اليات مستجيبة للنوع الاجتماعي(رجالا ونساء) ولم تكن هنالك اجراءات ومبادرات خاصة بالنساء والفتيات علما انهن يمثلن النسبة الأكبر في تأثرهن بالازمة الصحية.

6- استمرار تلكؤ النظام الصحي بفعل تأثيرات الأزمات، وذلك بدلالة ارتفاع معدلات الانفاق الأسري على الصحة والادوية اولا، والمؤشرات المالية التي وبفعل الازمات قللت من اجراءات تعزيز الصحة ثانيا، ومؤشرات الصحة الانجابية لنساء اي سجلت معدلات دون المستوى المطلوب ثالثا.

7- تعاني المرأة في العراق من العديد من التحديات التي تحد من دورها التنموي وتجعلها عرضة لانواع عدة من العنف وبمستويات عالية وقد زادت الازمات من هذه التحديات ومعدلات العنف وخاصة العنف الاسري.

8- ازدياد عبء العمل المنزلي على المرأة خاصة بمجال الرعاية غير المدفوعة الاجر نتيجة لبقاء الاطفال خارج مدارسهم من جهة واعتماد التعليم الالكتروني ومتطلباته من جهة اخرى وزيادة حاجة كبار السن الى الرعاية، وكون الجهات المعنية بتقديم الخدمات الصحية منهكة بحمل يفوق طاقتها.

9-تزايد معاناة المرأة الاقتصادية بوجه خاص ، لتزايد حظر التجوال والاغلاق خاصة إذا ما علمنا تدني النشاط الاقتصادي للمرأة وتدني نسب حصولها على فرص العمل اصلا ومحدودية انواع العمل الذي يمكن ان تمارسه ومن ثم تدني دخلها ومدخراتها قياسا بالرجل ،كما ان الاسرة التي تعيلها امرأة ستواجه تحديات مركبة ومضاعفة على جميع الصعد المالية والاجتماعية وغيرها، حتى مع تقديم اعانات مالية لاتسد ادنى حاجات الاسرة كالرواتب التي تدفعها شبكة الحماية الاجتماعية.

ثانياً: نماذج من الدراسات العربية :

1-بيان فخري عيسى عبد الله ، التمكين الاجتماعي للمرأة في الاتفاقيات الدولية والشريعة الإسلامية(دراسةاجتماعية على عينة من منتسبات النقابات المهنية في الأردن)،2014[1]

تضمنت الدراسة معرفة الوثائق والاتفاقيات الدولية التي تتعلق بالتمكين الاجتماعي للمرأة كما حددت أوجه التناقض والتعارض في محتوى الاتفاقيات الدولية التي تتعلق بمفهوم التمكين الاجتماعي للمرأة وبنودها وبين غايات ومبادئ ومقاصد الشريعة الإسلامية ، وقياس مدى إدراك المرأة الأردنية من جانب وقياس موافقتها وقبولها من جانب آخر،كما تسهم الدراسة في رفع الادراك والوعي لدى المرأة الأردنية للأبعاد التطبيقية والعملية لهذه الاتفاقيات وفقاً لتطبيق البنود التي من شانها أنْ تحدث تهديداً على بنية أو على قيم وثقافة المجتمع وخاصة أن هذه الدراسة تقيس مدى اطلاع المرأة الأردنية على محتوى الاتفاقيات ومدى موافقتها على تطبيق أهداف الدراسة.

اهداف الدراسة :

1-معرفة مضامين الاتفاقيات الدولية التي تتعلق بالتمكين الاجتماعي للمرأة وما هي أوجه التوافق والتعارض بين المحتوى الذي تقدمه وبين مقاصد وغاية ومبادئ الشريعة الإسلامية.

2-معرفة ما هو المدى الممكن ان تطلع فيه المرأة الأردنية على الاتفاقيات والوثائق الدولية التي تتعلق بها ومعرفة قياس مدى الادراك للأبعاد التطبيقية والعملية للمفاهيم الواردة في التمكين الاجتماعي.

3-معرفة رأي المرأة في الأردن بخصوص تطبيق مفهوم التمكين الاجتماعي الوارد في الاتفاقيات الدولية.

منهجية الدراسة:

تعد هذه الدراسة تحليلية وصفية تعتمد بالدرجة الاساس على أسلوب المسح الاجتماعي ومراجعة المضمون ،وتشمل وحدة تحليل المحتوى أفكارًا وموضوعات لأنها تدرس اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ، وقد شكلت منتسبات النقابات

[1] بيان فخري عيسى عبد الله ، التمكين الاجتماعي للمرأة في الاتفاقيات الدولية والشريعة الإسلامية (دراسة اجتماعية على عينة من منتسبات النقابات المهنية في الأردن) ، رسالة ماجستير منشورة ، الجامعة الأردنية ، كلية الدراسات العليا ، الخدمة الاجتماعية ، 2014.

المهنية الدراسة وطورت الاستبانة العلمية لجمع البيانات ،وقد وزعت الاستبانة على منتسبات النقابات المهنية والتي تتالف من (230) منتسبة،تم توزيع هذا الاستبيان على منتسبي النقابات المهنية الأردنية إذْ يمثلن توجه المرأة في الأردن،إذْ تم توزيعه في العاصمة عمان وكذلك في مدن الزرقاء والعقبة واربد وكذلك في قرية كفر سوم في إربد،وذلك بهدف اشراك معظم فئات النساء في المجتمع وتحقيق التمثيل العملي لمجتمع الدراسة إذ وزع الاستبيان على 11 عضواً نقابة مهنية ، بما في ذلك المهندسين والأطباء والصيادلة وأطباء الأسنان والممرضات والقابلات والمدرسين والمحامين والصحفيين والمهندسين الزراعيين والجيولوجيين والسائقين.

استنتاجات الدراسة:

لقد توصلت الدراسة لعدد من الاستنتاجات من التحليل الإحصائي لنتائج الاستبانة من عملية التحليل الإحصائي ، ومن أبرزها :

1- احتوت الدراسة عدداً كبيراً من النساء في مجتمع الدراسة بشكل خاص ، والمجتمع الأردني بشكل عام ، ومن خلال تحليل جزء خاص من خصائص العينة وُجِدَ أنّ العينة مناسبة للتعبير عن مجتمع الدراسة، اللواتي هن منتسبات النقابات المهنية ، والمرأة الأردنية بشكل عام وقد كان كل أفراد العينة من المتعلمات ، والغالبية من الموظفات واللاتي يمتلكن حرية التصرف براتبهن الشهري، و جعلهن هذا ضمن الفئة التي تحقق جزء من معايير التمكين الاجتماعي كالتعليم والعمل وحرية التصرف بالراتب الشهري.

2- لم يكن معظم الافراد على دراية بمحتوى الاتفاقيات والوثائق ضمن الدراسة.

3- يعتقد معظم المبحوثين أن التمييز ضد المرأة موجود في الأسرة وفي المجتمع الأردني ، لكنهم لا يعتقدون أن المساواة في الحقوق والواجبات بين الرجل والمرأة هي سبب تحقيق مصالح المرأة والأسرة والمجتمع ،ولا يرونها أفضل حل لمنع التمييز ضد المرأة.

4- غالبية أفراد العينة يؤيدون الأدوار التقليدية للمرأة في الأسرة ، ويعتقدون أنها لا تعيق عملية التمكين الاجتماعي للمرأة ، ويعارضون تغيير الأدوار النمطية والتقليدية للرجل والمرأة في الأسرة والمجتمع ، لكنهم يدعمون أيضًا مشاركة الرجل. في الأعمال المنزلية والأعمال المنزلية التي يعتقدون أنها إيجابية، وبحسب غالبية المجتمع ، فإن تطبيق مفهوم ولاية الرجل في الأسرة لا يتعارض مع التمكين الاجتماعي للمرأة في الأردن.

5- وبحسب غالبية العينة ، فإن اشتراط الحصول على موافقة ولي الزوجة وقت الزواج لا يعيق التمكين الاجتماعي للمرأة.

6- ان المرأة تعارض المساواة في الميراث بين الرجل والمرأة ، ولا تعتقد أنه حق للمرأة.

7- واعترضت المرأة على منحها الحق في تقرير الطلاق في عقد الزواج ، بحجة أنه يتعارض مع مصالح المرأة.

8- تدعم المرأة تمكينها السياسي في الأردن من خلال دعم عملية ترشيح المرأة.

9- تعاني النساء أكثر من الرجال بسبب الفقر داخل نفس الأسرة. واعترضت النساء على منح أم الأطفال المولودين خارج إطار الزواج نفس الحقوق والمسؤوليات التي تتمتع بها النساء المتزوجات ، بحجة أن ذلك يضر بالتمكين الاجتماعي للمرأة الأردنية.

10- عارضت النساء عدم وجود اعتراف قانوني وتعتقد أن الزواج لا يؤدي إلى التمكين الاجتماعي للمرأة الأردنية إذا تزوجت قبل بلوغها السن القانوني للمرأة وهو (18) سنة في الأردن.

11- عارضت النساء تطبيق الاتفاقيات والوثائق الدولية المتعلقة بالمرأة على المجتمع الأردني من أجل تحقيق التمكين الاجتماعي للمرأة.

12- عارضت النساء التعديلات القانونية اللازمة على قانون الأحوال الشخصية في الأردن لتطبيق نصوص الاتفاقيات والوثائق الدولية.

13- تعارض النساء احداث التغييرات الاجتماعية اللازمة لتحقيق شروط الاتفاقية.

2-مريم محمد عثمان العموش،التمكين القانوني للمرأة الأردنية وانعكاستها على مشاركتها السياسية، 2015 [1].

تلقي هذه الدراسة الضوء على موضوع التمكين القانوني للمرأة الأردنية وأثرها على مشاركتها السياسية من خلال تعديل القوانين والأنظمة التي تؤثر على مشاركة المرأة في العملية السياسية سواء كانت مرشحة وناخبة في الانتخابات النيابية أو البلدية ، والمشاركة في المؤسسات النقابية والهيئات السياسية المهنية، اذ تتبع مشاكل الدراسة من محاولتها تحديد التمكين القانوني للمرأة وأثره على مستوى المشاركة السياسية للمرأة الأردنية.إذ ان فهناك مشكلة حقيقية في هذا المجال تتعلق بتحديد القوانين والأنظمة التي تؤثر على

[1] مريم محمد عثمان العموش، التمكين القانوني للمرأة الأردنية وانعكاستها على مشاركتها السياسية ، رسالة ماجستير منشورة ، الجامعة الأردنية ،كلية الدراسات العليا ، 2015 .

المشاركة السياسية للمرأة في الأردن ، فلا يؤثر التمكين القانوني على فعالية المشاركة السياسية للمرأة الأردنية.

منهجية الدراسة :

اعتمدت هذه الدراسة أسلوب المسح الاجتماعي على العينةلأن الطريقة لا تقتصر على جمع الحقائق والبيانات حول الظاهرة المراد دراستها ، بل تحاول تحليل هذه البيانات وتفسيرها من خلال استعمال الاستبيانات والمقابلات المتعمقة ، وهذا المنهج يتيح أسرع مجموعة ممكنة من أكبر قدر من البيانات بأقل جهد ممكن وتكلفة. يشمل مجتمع الدراسة جميع القائدات الناشطات في العمل السياسي والإنساني الهادف إلى تحسين مكانة المرأة في العاصمة عمان، وتم توزيعه على نادي سيدات الأعمال والمهنيات ولجنة شؤون المرأة وبلغ عدد الاستمارات التي تم جمعها وتحليلها 120 استمارة وهي تشكل 80٪ من إجمالي عدد الاستمارات الموزعة على العينة.

نتائج الدراسة:

1- إن فهم وتحليل المشاركة السياسية للمرأة ليس فهماً منعزلاً لطبيعة المجتمعات السياسية والعمليات السياسية في المجتمع الأردني ، لأن فهم طبيعة المجتمعات والحركات السياسية سيساعد على فهم أن مشاركة المرأة هي عنصر من عناصر هذا المجتمع ، مما يعني أن يتم ذلك من خلال مشاركتها السياسية للمجتمع بشكل العام.

2 – إن مشاركة المرأة ليست عبارة عن تصريحات وتعليقات وتوجيهات ، بل هي حقيقة واقعة يجب أن تحدث على أرض الواقع. فمشاركتها هو جزء من حقها وحق أساسي. يجب أن يأخذ جانبًا واقعياً أكثر مما هو نظري في الواقع، وعلى الرغم من المكون الأساسي والواقعي لمشاركة المرأة في السياسة ، الا انه لا تشارك أي امرأة أردنية فعليًا في العمل السياسي ، وهو ما ينعكس بوضوح في وصول المرأة إلى المناصب القيادية العليا والمقاعد البرلمانية أو انتصاراتها في الانتخابات البلدية ، فضلاً عن دعمها للمجال المدني، لأن مشاركتها في كل هذه الخطوات ما زالت منخفضة للغاية ، وليس على مستوى الدول المتقدمة.

3- ترتبط المشاركة السياسية للمرأة بمجموعة من العوامل والمتغيرات المتعلقة بالمجتمع ، ومدى أهلية ذلك المجتمع للمشاركة في العملية السياسية ، ومستوى النضج السياسي الذي يتمتع به المجتمع ليكون مؤهلا لتلك المشاركة.

4- إن الوضع السياسي للمرأة في المملكة قد تحسن ، كما يتضح من سلسلة الإجراءات القانونية المتخذة ، وأهمها مراجعة الدستور. فهناك العديد من القوانين المتعلقة بالمشاركة السياسية للمرأة ، من أهمها قانون الصوت الواحد وقانون الأحوال الشخصية ، التي تؤهل المرأة الأردنية للمشاركة في العملية السياسية.

5- وجدت الباحثة أن هناك تطوراً حقيقياً في المشاركة السياسية للمرأة يمكن أن ينعكس في زيادة نسبة النساء اللواتي لهن حق التصويت في الانتخابات. ومع ذلك ، لا تزال المشاركة الفعلية للمرأة في العمل السياسي منخفضة ، وكفاءة عملها السياسي لا تزال منخفضة ايضاً.

6- أظهرت الدراسات أن نظام (الكوتا*) من القوانين التي تساعد المرأة على استعادة مقاعدها في البرلمان ، إذْ يخصص 6 مقاعد للنساء، وأظهرت نتائج التحليل الإحصائي أن (60.8٪) من العينة أظهروا تساوي الحقوق السياسية للرجال والنساء ، وأظهرت الدراسة أن (44.2٪) من العينة أظهروا صورة إيجابية أعطتها وسائل الإعلام الأردنية للمشاركة السياسية للمرأة الاردنية.

7- أظهرت الدراسة أن أحد أسباب اختيار الرجال كمرشحين في الانتخابات البرلمانية هو أن الرجال لديهم شخصيات أقوى من النساء.

8- تظهر الأبحاث أن أحد أهم أسباب اختيار المرأة كمرشحة في الانتخابات هو قدرتهاعلي فهم أفضل لوضع المرأة وقدرتها على إبراز حقوق المرأة وقضاياها.

3-حنان عطا الشملاوي ،واقع التمكين الاقتصادي للمرأة في الدول العربية ،اطروحة دكتوراه منشورة ، الجامعة الأردنية ، كلية الدراسات العليا [(1)] 2016.

ان هدف هذه الدراسة هو التمكين الاقتصادي للمرأة العربية بتحليل البيانات والمعلومات الخاصة بالدول العربية، إلى جانب تطوير نماذج لتقدير كل من : التمكين الاقتصادي و التمكين التراكمي للمرأة، وأثر كل من الخصوبة ، والتعليم ، والنمو السكاني ،وأثر كل من التعليم والتمكين ونسبة المرأة من السكان على مشاركة المرأة العربية في القوى العاملة،الى جانب معرفة واقع المساهمة الاقتصادية للمرأة العربية وتوضيح الاسباب

* **الكوتا** : هي الحصة (Quota) وهي إجراء يهدف الى تعزيز مشاركة النساء سياسياً عن طريق تخصيص عدد او نسبة من مقاعد البرلمان لهنّ كون المرأة تشكل نصف المجتمع/ينظر :وائل محمد عبد علي الوائلي، المشاركة السياسية للمرأة دراسة مقارنة في كوتا النساء، الرافدين للنشر والتوزيع، لبنان - بيروت، ط 2012، ص20.

(1) حنان عطا الشملاوي ،واقع التمكين الاقتصادي للمرأة في الدول العربية ،اطروحة دكتوراه منشورة ، الجامعة الأردنية ، كلية الدراسات العليا ،2016.

التي تسهم في ضعف مشاركتها الاقتصادية، فضلاً عن تقديم تحليل وصفي للبيانات الصادرة عن تقرير الفجوة الجندرية العالمية للدول التي تم دراستها خلال عقد من الزمان.

أهداف الدراسة :

1. تحليل واقع تمكين المرأة تعليمياً ، وصحياً ،واقتصادياً ، وسياساً ، في البلاد العربية قيد الدراسة بشكل عام والأردن بشكل خاص.
2. تحديد أهم العوامل التي تؤثر على عملية تمكين المرأة في البلاد العربية عامة والأردن خاصة .
3. بيان واقع مشاركة المرأة في القوى العاملة والعوامل المؤثرة عليها في كل من الدول العربية والأردن
4. توضيح الأسباب التي تعيق تمكين المرأة وايجاد الحلول الممكنة في البلاد العربية والأردن.

منهجية الدراسة :

قد صمم أنموذجاً قياسياً لإظهار أثر تمكين المرأة على مساهمتها في القوى العاملة بالبلاد العربية وتمت إضافة المتغيرات للأنموذج والتي ترتبط بالمرأة، وهذه المتغيرات هي نسبة الإناث في التعليم العالي ونسبة الإناث في التعليم الثانوي ونسبة النساء من إجمالي السكان.

اما نتائج الدراسة:

1-تبين أن هنالك أثراً إيجابيا للتمكين التراكمي للمرأة في دول الدخل المرتفع على مشاركة المرأة في القوى العاملة وهذا يدل على علاقة الارتباط بمستوى الدخل المرتفع مع زيادة التمكين وبالتالي ازدياد مساهمة المرأة في عمل ما يؤدي الى زيادة التنمية .

2- منح لمحة عن واقع المساهمة الاقتصادية للمرأة الأردنية وتحليل أثر المتغيرات الكلية للاقتصاد الأردني على مشاركة المرأة الأردنية في القوى العاملة وهي الناتج القومي الكلي لكل فرد ، ونسبة الإناث من السكان، ومعدل الخصوبة ، ومعدل النمو السكاني ، ونسبة الإناث في التعليم العالي .

3- أشارت النتائج إلى وجود علاقة طردية طويلة المدى ذات دلالة إحصائية لكل من : معلمة الناتج القومي الإجمالي لكل فرد ومعلمة نسبة الإناث في التعليم العالي على مساهمة المرأة في القوى العاملة. في حين أن هناك علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية طويلة الأجل لكل من معدل الخصوبة.

ثالثا: نماذج من الدراسات الأجنبية:

1-تاتجانا ميريام، التجارب المعيشية للتمكين: دراسة حالة لبرنامج تدريب مهني للنساء في بنغلادش، جامعة لندن، 2000[1].

تستكشف هذه الأطروحة كيفية اختبار النساء ذوات الدخل المنخفض في بنغلاديش التمكين على أساس يومي، إذ أتخذ نهجًا شاملاً يدمج الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية المتجسدة للتمكين في التحليل ، وسعت إلى فهم قدرة النساء على إعادة تشكيل حياتهن ، واتخاذ خياراتهن الخاصة، وفتح مساحات جديدة لأنفسهن إذ يوفر برنامج التدريب المهني للنساء الريفيات الفقيرات من قبل المنظمة الشعبية الخاصة بتمكين المرأة.

منهجية الدراسة:

استعملت الدراسة منهجيةً نوعيةً متعمقةً عبر ملاحظة المشاركين ومسحاً اجتماعيا للمتدربين الحاليين، عن طريق تقديم تدريب عملي غير تقليدي للنساء ، ويتم تدريب المشاركين على المهن والخدمات اليدوية والفنية مثل اللحام والنجارة والسباكة والطباعة والقيادة الاحترافية، بالإضافة إلى خلق فرص عمل جديدة ، توفر مساحة للنساء لإقامة علاقات اجتماعية جماعية وهي توفر للمرأة مصدرًا للدعم الاجتماعي يمكن أن يكمل أو يحل محل شبكات الأسرة والأقارب ، كما يمكن أن تشكل الأساس للعمل الجماعي سعياً وراء مصالح المرأة ، وفي الوقت نفسه تعمل تجربة النساء على إثبات فالأدوار البديلة للجنسين ممكنة في بنغلاديش ، بالإضافة الى استعمال هذا النهج لفهم تمكين يعترف بدور المرأة وقدرتها على إحداث تغيير في حياتها وحياة الآخرين.

اهداف الدراسة :

تهدف الدراسة الى وضع برنامج يعمل على تحدي الأساطير والتفسيرات الخاطئة المحيطة بالأدوار المناسبة للمرأة في المجتمع البنغلاديشي.

---

[1] Tatjana Myriam,Lived experiences of empowerment : a case study of a vocational training programme for women in BangladeshAuthor,College London (University of London),2000

الاستنتاج :

1-اوضحت الدراسة التناقضات الهامة بين التمكين، وممارسات التمكين الفعلي للتنظيم والنساء المشاركين فيها.

2- لقد جادلت على الرغم من أن GK لديه هياكل هرمية داخلية واضحة، إلا أن المرأة تعاني من التمكين من خلال مشاركتها مع .GK

3- توضح الدراسة أنّ نهج جي جي للتمكين غير مهني في خَلْق مساحات منفصلة للنساء بمعنى آخر، يتم إخراج النساء من المراقبة القرية ومع ذلك، في هذه الأطروحة، جادلت بأن المرء يحتاج إلى اتخاذ خطوة إلى الوراء إذا أراد المرء أن يفهم كيف يتم تمكين في نهاية المطاف.

4- أوضحت الدراسة أنّ المرء يحتاج إلى فهم كيفية تجربة النساء للتمكين على أساس يومي.

2-جو ايم ، تمكين النساء في حركة نادي كاناغاوا ، اطروحة دكتوراه منشورة ، 2011[(1)]

هدفت الدراسة الى تمكين المرأة في حركة اجتماعية في حركة نادي كاناغاوا سيكاتسو في اليابان، إذْ يركز هذا الخطاب على تمكين المرأة الشخصي او على المشاريع في سياق التنمية، ويُظهر هذا البحث أن مساهمة المرأة في الحركة الاجتماعية يمكن أن تكون وسيلة متينة لتمكينها بسبب توليد التمكين الجماعي ، كما تركز الدراسة على حقيقة وجود صراعات بين الابعاد المختلفة للتمكين الجماعية والشخصية وليست فقط تفاعلات ايجابية، كما تنقسم حركات النساء حسب الادوار والهوية التقليدية بوصفهن امهات وزوجات حول ما إذا كانت تعزز أو تتحدى وضع المرأة.

اهداف الدراسة:

1-معرفة أسس الخطاب الرئيسية التي تعمل على تمكين المرأة في الجوانب كافة.

2-مدى مساهمة الحركات الاجتماعية في (كانا غاوا سيكاتسو) على تمكين المرأة.

((1 Jo, Im, The empowerment of the women in the Kanagawa Seikatsu Club Movement , University of London, 2011 .

منهجية الدراسة:هناك تفسيراً تحليلاً تطوره هذه الاطروحة ، إذْ اعتمدت على المنهج الوصفي وعلى المقابلات مع النساء المشاركات في الحركات الاجتماعية القائمة في (كانا غاوا سيكاتسو).

نتائج الدراسة:١-ان معظم اعضاء نادي كاناغاوا سيكاتسو ربات بيوت بدوام كامل،إذ يبلغ عمر النادي أربعين عامًا تقريبًا،ويوفر فرصاً جيدة لإظهار كيف يمكن لنشاط الهويات التقليدية والأدوار للجنسين أن يمكّن المرأة بمرور الوقت، بناءً على مناقشة ثنائية العام.

2-استنتجت الكاتبة ان التناقضات تدفع النساء في هذا النشاط إلى الخلف او ما وراء أدوارهن والوعي الجندري الحالي، في هذا الموضوع،ينشط للديناميكيات الداخلية التي تحدد الجانب الذي ستأخذه المرأة ويكون له تأثير على تمكينها.

3-ان المجاميع المهيمنة التي لها ايديولوجية معينة هي التي تحدد سياسات الحركة باعتبار ان النساء لسن مجاميع متجانسة .

4-إن حركة نادي كاناغاوا سيكاستو قد تم إنشاؤها من قبل مجموعة رجال لعبوا دورًا مهمًا في تمكين المرأة. وقد ساهم هؤلاء الرجال زرع الخلاف بين النساء وهذا أدى إلى تحالفات تضعف النساء الأخريات.

3-أتال سالوني ،التمكين كتجربة معيشية،هي دراسة اجتماعية نفسية للتمكين بين النساء الهنديات بسياق التنمية، [1] 2021 .

لقد هدفت الدراسة على تمكين المرأة التي تعد أحد واهم الأركان الأساسية لخطاب التنمية المعاصر، ومع ذلك فإن تكرار الالتزامات في جداول وسياسات التنمية الدولية بتمكين المرأة لم يقابله اي تنظير نفسي اجتماعي ملائم. لذلك يبقى "تمكين المرأة" غير محدد وغامضاً، ومع توفر الكثير من التعريفات مثل الأجندات السياسية والجهات الفاعلة، فوجهات النظر تميل الى التركيز على التغيير الهيكلي وفاعلية الافراد حول القوة والتمكين في الأدبيات العلمية مع استبعاد مستوى التحليل النفسي الاجتماعي.واستناداً الى البحث الموجود في تمكين المرأة فان هذه الأطروحة هي رد على الدعوات لإعادة "القوة" إلى

((1 Atal, SaloniAwarding, Empowerment as lived experience : a social psychological study of empowerment among Indian women in a development,University of Cambridge, 2021.

التمكين بالاعتماد على نظرية التمثيلات الاجتماعية ،وقد حللت معنى تمكين النساء المشاركات كمدرسات في المشروع التعليمي المجتمعي في الهند.

هدف الدراسة: تطوير المعرفة القابلة للتنفيذ من الناحية النظرية حول النساء.

منهجية الدراسة : فضلاً عن ذلك فقد اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي و على المناقشات الجماعية المركزة مع 90 امرأة والمقابلات المتعمقة ، ومقابلات مع 17 من موظفي المشروع والتركيز ايضا على المشاركين لأنشطة البرنامج. لقد تم ربط هذه الحسابات لغرض الإجابة على السؤال الرئيسي: ما المقصود بتمكين المرأة كتجربة معيشية؟ ان المشروع يفتح للنساء مجالاً تمثيلياً جديداً للنوع الاجتماعي، فالتمكين هو عملية يعيد بناء هويات النساء ضد اللوحات التمثيلية، أذْ يبين تحليلي كيف تحد التمثيلات الاجتماعية من حياتهن على المستوى الشخصي بشرط المساواة.

نتائج الدراسة :

1-يتطلب تمكين المرأة مشاركات عدة مع البعد الاجتماعي والنفسي غير المادي للسلطة.

2-كما يتطلب الحلول المادية والتركيز الفردي التي تمنحها وكالات التنمية كونها واحدة من اهم الدراسات المتجذرة في التجارب المعيشية للنساء في سياقات الدخل المنخفض.

رابعاً:-مناقشة الدراسات السابقة:-

يتناول هذا المبحث تحليل ومناقشة ماجاءت به الدراسات السابقة التي تناولت (تمكين المرأة في ظل التحول الديمقراطي) ، ومن خلال الاطلاع عليها لما لها من دور كبير في توجيه الباحثة وفق جوانب مهمة تكمن في تحقيق اهدافها قدر المستطاع تم التعرف على حجم الاختلاف والتشابه فيما يتعلق بموضوع الدراسة ، من خلال اجراء مناقشة لهذه الدراسات والتي شملت جوانب مهمة وهي (عنوان الدراسة ، ونوعها، ومجتمع وعينة الدراسة الذي تضمنته ، والمنهج ، والادوات التي استعملتها، وذلك بهدف تلافي مواطن الخلل والقصور فيها ويمكن ايجازها بمايلي:-

1-جاءت دراسة (**رجاء محمد قاسم ال هاشم**)التي سلطت الضوء على تمكين المرأة من صناعة القرار لإيجاد السبل المناسبة والامنة لتعزيز المساواة مع الرجل، وهذه الدراسة تتقارب مع دراستنا الحالية التي تتناول تمكين المرأة في مختلف الجوانب السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتعليمية والاعلامية ، هادفة الى التعرف على محددات التمكين في ظل الاوضاع الحالية ودعم مسيرتها، فضلاً عن تحديد المعوقات المجتمعية التي

تحول دون تمكين المرأة، وقد اعتمدت الدراسة منهج المسح الاجتماعي والمنهج التاريخي وهذا ما يتفق مع مناهج الدراسة الحالية، وتختلف من حيث اعتماد دراسة رجاء المنهج المقارن ، واعتمدت على ادوات الاستبيان والملاحظة في جمع البيانات وهي مشابه لأدوات دراستنا الحالية .

2-بينما ركزت دراسة **(زهراء محمد حسن الواسطي)**، على تمكين المرأة اقتصادياً في العراق مشكلات وممكنات، هذه الدراسة تتناول تمكين المرأة في جميع المجالات الاقتصادية فقط ، بغض النظر عن تمكينها في الجوانب الاخرى وهذا ما يختلف مع دارستنا الحالية التي ينصب تمكين المرأة مع كافة الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتعليمية، اعتمدت هذه الدراسة على المنهج المسحي واداة الاستبيان وهذا ما اتفق مع دراستنا الحالية ، في حين نقطة الاختلاف تكمن بين دراسة زهراء التي اعتمدت على السجلات ودراستنا الحالية التي لم تعتمد عليها .

3- في حين دراسة**(ليلى سبتي طعمة)** تناولت تمكين المرأة العراقية كلف التداعيات واليات الاحتواء ، اذ تركز موضوع الدراسة حول تمكين المرأة وسبل النهوض بها اقتصادياً ، ومركزة على الجانب الاقتصادي فقط بينما دراستنا الحالية تناولت تمكين المرأة على كافة الأصعدة في ظل فترة التحول الديمقراطي بعد عام 2003، اما منهجتها فقد اعتمدت على المنهج الاستقرائي التحليلي بينما اعتمدت دراستنا على منهج المسح الاجتماعي التحليلي وكلاهما نفس المنهج.

4-اما دراسة **(بيان فخري عيسى عبد الله)** ، فقد تناولت دراسة التمكين الاجتماعي للمرأة في ظل الاتفاقيات الدولية والشريعة الاسلامية ، فقد كانت تتناول التمكين الاجتماعي للمرأة وبنودها في محتوى الاتفاقيات الدولية التي تتعلق بمفهوم التمكين الاجتماعي للمرأة وبنودها وبين غايات ومبادئ ومقاصد الشريعة الاسلامية، في حين دراستنا الحالية تهدف الى تناول تمكين المرأة في ظل فترة التحول الديمقراطي مع تركيز التمكين في الجوانب السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتعليمية وليس في جانب واحد فقط في ظل فترة التحول الديمقراطي مع تسليط الضوء على معوقات تمكينها ،الى جانب ذلك اعتمدت هذه الدراسة على منهج المسح الاجتماعي مستعملة اداة الاستبيان ،وهذا ما يتطابق مع دراستنا الحالية ، اما بالنسبة لعينة الدراسة فقد اعتمدت على منتسبات النقابات المهنية في الاردن التي تألفت من (230) منتسبة، بينما دراستنا الحالية اعتمدت على عينة

التدريسيات في الجامعات العراقية وبالتحديد جامعتي بابل والقاسم الخضراء والبالغ عددهم(200) وهذه كانت أبرز نقاط الاختلاف والتشابه بين كلا الدراستين .

5-اعتمدت دراسة **(مريم محمد عثمان العموش)**، على التمكين القانوني للمرأة الاردنية وانعكاساتها على مشاركتها السياسية ، من خلال تعديل القوانين والانظمة التي تؤثر على مشاركة المرأة في العملية السياسية سواء كانت مرشحة او ناخبة، وتناولت الدراسة تمكين المرأة من الجانب القانوني بينما دراستنا الحالية تناولت تمكين المرأة من الجانب الاجتماعي ومدى تمكينها بكافة الجوانب في ظل فترة التحول الديمقراطي، متبنية منهج المسح الاجتماعي الذي يتطابق مع المنهج المستخدم في الدراسة الحالية مع اداة الاستبيان، الى جانب تبني هذه الدراسة اداة المقابلة المعمقة التي لم نستخدمها في درايتنا الحالية ، بلغ عينة الدراسة لهذه الدراسة (120)مستهدفا من الناشطات في العمل السياسي والعمل الانساني الذي يرفع من مكانة المرأة ، بينما دراستنا الحالية استهدفت(200)تدريسية في جامعتي بابل والقاسم الخضراء من الكليات العلمية والانسانية.

6-وأمّا دراسة **(حنان عطا الشملاوي)** سلطت الضوء على واقع التمكين الاقتصادي للمرأة في الدول العربي ، متبنية في تسليط الضوء على واقع تمكين المرأة تعليمياً وصحياً واقتصادياً وسياسياً في البلاد العربية بشكل عام والاردن بشكل خاص ، فضلاً عن توضيح الاسباب التي تعيق تمكين المرأة ، وارتكزت هذه الدراسة على تمكين المرأة من الجانب الاقتصادي في الاردن فقط، بينما ارتكزت دراستنا الحالية على تمكين المرأة من جوانب مختلفة في ظل التحول الديمقراطي ومعوقات تمكينها، اما منهجية لدراسة فقد اعتمدت الدراسة على النموذج القياسي لإظهار اثر تمكين المرأة على مساهمتها في القوى العاملة بالبلاد العربية ،في حين اعتمدت دراستنا الحالية على منهج المسح الاجتماعي متبنين في ذلك اداة الاستبيان.

7- سلطت دراسة الضوء**(تاتجانا ميريام)**على التجارب المعيشية للتمكين وأختبار النساء ذوات الدخل المنخفض في بنغلادش التمكين على اساس يومي ، من مشاركتهن في برنامج التدريب المهني للنساء الريفيات الفقيرات من قبل المنظمة الشعبية الخاصة بتمكين المرأة، وسلطت هذه الدراسات الضوء على تمكين المرأة من الجانب الاقتصادي، بينما دراستنا الحالية فقد سلطت الضوء على تمكين المرأة في ظل التحول الديمقراطي من كافة الجوانب ، اما منهجية الدراسة فقد اعتمدت هذه الدراسة على منهج المسح الاجتماعي للمتدربين والمنهجية النوعية المتعمقة للمشاركين، بينما اعتمدت دراستنا الحالية على منهج

المسح الاجتماعي للتدريسات فقط في جامعتي بابل والقاسم الخضراء والتي كان مجموعهن(200)مبحوثة.

8-اما دراسة(**جو ايم**)،فقد سلطت الضوء على الحركة الاجتماعية المساهمة في تمكين المرأة في حركة كانا غاوا سيكاتشو في اليابان ، اذ ركزت هذه الحركة على خطاب تمكين المرأة او على المشاريع في سياق التنمية، بينما سلطت دراستنا الحالية الضوء على تمكين المرأة العراقية في ضوء فترة التحول الديمقراطي مع تحديد الاليات التي تمكن المرأة والمعوقات التي تحول دون تمكينها هذا وجه التفاوت بين كلا الدراستين،اما بالنسبة لمنهجية الدراسة فقد اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي متخذة اداة المقابلة في جمع البيانات،في حين اعتمدت دراستنا الحالية على منهج المسح الاجتماعي واداة الاستبيان في جمع البيانات مستهدفة في ذلك (200)مبحوثة، اما بالنسبة لمجتمع الدراسة فقد اتخذت دراسة "جو ايم" النساء المشاركات في الحركات الاجتماعية، بينما اعتمدت دراستنا الحالية على التدريسات في جامعتي بابل والقاسم الخضراء في لتخصصات العلمية والانسانية .

9-في حين دراسة (**اتال سالوني**)سلطت الضوء على دراسة التمكين كتجربة معيشية من زوايا اجتماعية للنساء الهنديات بسياق التنمية ، بينما دراستنا الحالية تناولت تمكين المرأة العراقية من كافة الجوانب في ظل فترة التحول الديمقراطي التي صاحبتها الكثير من التغييرات البنيوية في هيكيلية المجتمع العراقي ، اما منهجية الدراسة فقد اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي وعلى المناقشات الجامعية التي كانت مع (90) امرأة والمقابلات المعمقة، ومقابلات مع (17) من موظفي المشروع، في حين اعتمدت دراستنا الحالية على منهج المسح الاجتماعي و اعتمدت على اداة الاستبيان في جمع البيانات، مستهدفة تدريسيات والبالغة حجم العينة القصدية (200) مبحوثة في جامعتي بابل والقاسم الخضراء للتخصصات العلمية والانسانية.

الفصل الثالث

المرأة والتحول الديمقراطي في العراق

المبحث الأول: نبذة تاريخية لوضع المرأة وتمكينها

المبحث الثاني: المرأة العراقية وآليات التمكين.

المبحث الثالث: معوقات تمكين المرأة العراقية في ظل النظام الديمقراطي.

المبحث الاول

نبذة تاريخية لوضع المرأة وتمكينها

تمهيد

إن تمكين المرأة لم يكن فكرة حديثة بل تعود جذورها إلى ستينات القرن العشرين اذ تبين أن المرأة لا تتقاسم على قدم المساواة الفرص والفوائد والمسؤوليات المتعلقة بالمواطنة والتنمية في كل مجالات الحياة العامة، ومن هذه الحقيقة بدأت الاهتمامات من قبل الكتاب والباحثين بمفهوم التمكين نظرياً وسعيهم الحثيث إلى تشخيص مكانة المرأة وتمكينها في مختلف مجالات المجتمع ، وهذا ما سنبحثه خلال المبحث الأول للتعرف على الجذر التاريخي والنظري لتمكين المرأة والذي نسعى إلى اعتماده من خلال رسم اطار النبذة التاريخية لوضع المرأة وتمكينها.

1. وضع المرأة في الحضارات القديمة:

اذا نظرنا الى **تمكين المرأة في الحضارات العراقية القديمة** فأننا نجد أنّ السومريين كانوا يدركون بعض حقوق المرأة، مثل الانخراط في التجارة أو أي تصرف آخر بأموالها، ولها الحق في شراء خادمة لزوجها إذا كانت عقيمة لتلد له الاطفال، فكانت المرأة السومرية ملزمة بذلك بارتداء البرقع والحجاب الكامل عند مغادرة المنزل، كما لا يحق للخادمة أن تلبس الحجاب، إلا إذا أعلنها سيدها أنها زوجته الشرعية أمام أربعة أو خمسة شهود [1]، كما أن الحكم الأخلاقي على المرأة أقسى من حكم الرجل فإذا زنا الزوج فهو لمجرد نزوة، واذا زنت الزوجة حكم عليها بالإعدام، كما حرمت المرأة من جميع الحقوق المدنية والدينية واعتبروها عديمة الاهلية [2].

أما عند البابليين فقد كانت المرأة تقوم بدور الخادمة بالإضافة إلى الإنجاب أي أنها تخدم الزوج والبيت وتحضر الماء وتشتري السلع، وللزوج عليها حق السيادة المطلقة ومعاملتها بقسوة دون أن يُسأل عن ذلك [3]، إذ كانت المرأة مثل الممتلكات التي تُشترى وتُباع في كثير من الأحيان وكانت الشيوعية الجنسية سائدة كثيراً، ولم تكن أماكن عبادتهم سالمة من الفوضى الجنسية بل على العكس [4]، اما في **الحضارة الفرعونية** فكانت المرأة الفرعونية لها الحق في الورث، وكانت تملك، وكانت تتولى أمر أسرتها في غياب زوجها، وكان من حق المرأة أيضا في عهد الفراعنة أن تتولَّ الحكم وذلك إن لم يكن هناك حكام ذكور، وعلى الرغم من هذا فلم تتولَّ حكم مصر إلا خمس ملكات وذلك مقابل أربعمائة وسبعين ملكا، و يرجع ذلك إلى شعور المرأة بأنوثتها وأن تلك المناصب لا يتولاها إلا الرجال، وكان هناك ايضاً ما يسمي بـ "ظاهرة عروس النيل"، حين كانوا يأتون بفتاة جميلة مزينة بالحلي وبأفضل الثياب، ثم يلقونها في نهر النيل، ظناً منهم أنّه بهذا سيفيض ويعم النماء وظل هذا التقليد سارياً حتى جاء الإسلام وألغاه [5]، وامّا في **الحضارة**

---

[1] جمال محمد باجلان، المرأة في الفكر الاسلامي، دار المعرفة، ط1، 2012، ص18

[2] مريفان مصطفى رشيد، جريمة العنف المعنوي ضد المرأة، المركز القومي للاصدارات القانونية، القاهرة– مصر، ط1، 2016، ص30

[3] حكمت فريحات، فصل الكلام في حقوق الطفل والمرأة في الاسلام، امواج للنشر والتوزيع، ط1، 2012، ص213.

[4] جمال محمد باجلان، مصدر سابق، ص18–19.

[5] حسن احمد شحاتة، التحديات والصعوبات التي تواجه المرأة، دار الفراعنة، ط1، 2021، ص75.

اليونانية كان وضع المرأة سيئاً من الناحية الاقتصادية وحرمت من حقوقها في القراءة والكتابة وحقها في الأرث، وعُدّت المرأة ملكاً لأبيها ولزوجها بعد الزواج ومن حقه عرضها للبيع والشراء، الا ان ذلك لم يمنع النساء من الطبقات الفقيرة وبحكم الضرورة من العمل بالتجارة والصناعة كنسيج الصوف وعمل الأحذية وامتلاك الحوانيت [1]، وفي الحضارة اليونانية وتحديدا في اثينا المراءة لا تمنح الحقوق السياسية، و يرى أرسطو أن المرأة ليس لها القدرة على شغل أي منصب اجتماعي أو ثقافي أو حتى قيادة المنزل وإنما تقتصر مهمتها على الانجاب فقط [2].

اما في اسبارطة المدينة الرائدة في شُؤون الحرب اليونانية وكانت أشبه بمعسكر ضخم متأهب للقتال، وقد أدت حروبهم إلى استرقاق شعوبا بأكملها؛ لذلك كان عليهم التأهب الدائم، لأن الأعداء متربصون بها كما يقول أرسطو، من أجل ذلك أخضعت اسبارطة كل النظم التربوية والاجتماعية والاقتصادية لمقتضيات الحرب، وكانت النساء الأداة الرئيسية في انتاج البواسل لاسبارطة؛ ولهذا اهتمت بالنساء بعناية فائقة ولم تحاول فرض الضغوط عليهن، فقد كانت هناك حرية للنساء في الخروج من المنازل والاختلاط بالرجال مثل الفتيان، ويتعلمن الجري والقفز والمصارعة وقذف الرمح، كما يتعلمن الغناء والرقص ويقمن بذلك على مسمع ومرأى من الشبان، وقد شاركن بالشؤون العامة، وهكذا ظهرت المرأة المسترجلة التي تتحلى بصفات الرجولة وتخلو تماما من رقة الأنثى أو عاطفة المرأة ومشاعرها، وكان هذا المسلك لتحقق أغراض سياسية وحربية فالمرأة القوية الشجاعة تلد رجلا قويا وشجاعا، وهم في حاجة إلى ذلك للحروب[3].

اما في **الحضارة الرومانية** فيمكن وصف منزلة المرأة عند الرومان من الناحية القانونية بشكل عام بأنها تحت الوصاية دائماً، أي إن القانون كان ينص على إن النساء ينبغي أن يخضعن دائماً لسلطة الآباء والأخوة أو الأزواج، والمرأة المتزوجة أما أن تصبح تحت سلطة الزوج أو تظل تحت سلطة الأب، أما المرأة غير المتزوجة فتكون تحت سلطة

---

[1] زياد مظفر سعيد محمد الراوي، (المرأة في التشريع الإسلامي)، مجلة التربية والعلم، م 17، العدد 3، 2010م، ص 46.

[2] رباب حسين العجماوي، ما لاتعرفه عن الرجل والمرأة ، دار حروف، ط1، 2022، ص57.

[3] المصدر نفسه ، ص48.

الأب، وعند وفاة الأب، تصبح تحت سلطة أقربائها من الذكور، وربما كان هدف هذه الوصاية المشددة منع المرأة من التصرف بأملاك الأسرة كيفما تشاءً[1].

هذا وقد ظهر التشديد على النساء داخل الأسرة، إذْ كانت السلطة الوحيدة داخلها هي للرجل الذي يعد المالك لأموال كل أفراد أسرته، وكان هو الذي يقوم بتزويج الأبناء والبنات دون إرادتهم، أما البنت فلم يكن لها حق في التملك، وفي العصور المتأخرة في عصر قسطنطين تقرر أن الأموال التي تحوزها البنت عن طريق ميراث أمها تتميز عن أموال أبيها، ولكن له الحق في استعمالها واستغلالها، وعند تحرير البنت من رب الأسرة يحتفظ أموالها كملك له ويعطيها الثلثين، وإذا تزوجت الفتاة أبرمت مع زوجها عقداً يسمى "اتفاق السيادة" أي بسيادة الزوج عليها، ومع مرور الزمن حصلت النساء على حرية أكثر، جعلتهن يفضلن "الزيجات العرفية فراراً من وصية الأزواج عليهن، وبذلك أصبن ثراء عظيما وتمتعن بحرية التصرف، وجاهدن جهاداً صادقاً للتحرر من القيود التي فرضت على المبالغ التي يمكن إنفاقها على زينتهن"[2].

2.وضع المرأة قبل وبعد الإسلام:

ان وضع المرأة في اي مجتمع يعكس واقع ذلك المجتمع اذ ينهض مركزها بنهوضه ويضمحل باضمحلاله [3]، وبالرغم من هذا فمن ينظر إلى مكانة المرأة في الشعوب القديمة سيجد أن قوانين تلك الامم قد اهدرت مكانة المرأة واعدمت اهليتها الكاملة [4]،ومنها مكانة المرأة العربية قبل الإسلام إذ كانت المرأة في الجاهلية كغيرها من النساء لدى الشعوب والأمم القديمة مضطهدة في كل حقوقها ومسلوبة الإرادة، ولهذا لم يكن لها أي دور في الحياة العامة بأي صورة من صور الظهور الفاعل و لم تتمتع المرأة في الجاهلية بأي حق سياسي ، لأنها في الأصل منذ عرب الجاهلية مسلوبة من كل حقوقها الإنسانية، والاجتماعية والاقتصادية، والقانونية، إلا بالقدر الذي يسمح به الرجل أو

---

[1] دلال كاظم عبيد ، مفهوم حرية المرأة في ضوء الفكر التربوي الإسلامي ، ناشرون ، ط1،لبنان ، بيروت ،2011 ، ص24.

[2] نهى عدنان القاطرجي، المرأة في منظومة الأمم المتحدة رؤية اسلامية، دار–اي كتب،ط2، لندن،2017، ص57.

[3] وصال نحيب العزاوي، المرأة العربية والتغيير السياسي، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان–الاردن، ط1، 2012، ص149.

[4] مجيد محمود ابو حجير، المرأة والحقوق السياسية في الاسلام، مكتبة الرشد– الرياض، ط1، 1997،ص26

بعض القبائل العربية من نحو الدفاع عن كرامتها ونجدتها والثأر ممن اعتدى على حرمتها أو حتى شعورها [1]، وفي الوقت نفسه اتبع المجتمع العربي قبل الاسلام نظام الابوة القائمة على سيادة الرجل وسلطته على أسرته باعتباره رب الاسرة والقائم على تصريف أمورها وحمايتها والمنظم لحياتها الاجتماعية والاقتصادية [2] ، وكانت المرأة لا ترث بل إنها نفسها قد تورث كأي سلعة وكانت معرضة للسبي، كما كان الرجل يعدد من النساء ما يريد دون أن يكون عليه قيد أو شرط[3] ،اما بالنسبة للطلاق فأنه كان شائعاً قبل الإسلام بين جميع القبائل العربية بدون فرق بين اليهود والمسيحين أو الوثنيين [4].

اما بالنسبة للمرأة في **اليهودية** فقد أوضحت التوراة أن هدف الله من خلق المرأة هو أن تكون معينةً للرجل، المعين المساعد والمساعد له حق إبداء الرأي والمشورة، ولكن بعد أن فشلت في ذلك وكانت سبباً في أول خطيئة له أورثته وذريته الهلاك، فكان عقاب المرأة أن تكون زوجة وأم للأولاد ونصيبها الكد والشقاء والعمل الدائم الدائب، فجاء في سفر التكوين (3/16):((وقال الرب للمرأة تكثيراً أكثر أتعاب حبلك، وبالوجع تلدين أولاداً، وإلى رجلك يكون اشتياقك وهو يسود عليك)) [5] ،اما في **المسيحية** فقد آمنت بأن المرأة مسؤولة عن أول خطيئة فذكر الإنجيل:((لا يوجد خطيئة يمكن مقارنتها بخطيئة المرأة، فإي خطيئة تكون وراءها امرأة، وبسبب المرأة سنموت جميعاً))، إن رأي المسيحية ورؤيتها للمرأة جاءت امتداداً لرأي العهد القديم، فقد اعتبر الإنجيل المرأة مسؤولة على خطيئتها وخطيئة زوجها، فارتكبت المعصية وأغوت آدم فطردهما الله من الجنة ولم يغفر لهما، وانتقلت الخطيئة إلى كل البشرية، فيولد الناس جميعاً مذنبين ولكي يغفر الله لهم الأولى وهي أكل التفاحة من ((الشجرة المحرمة))، ضحى بالمسيح الذي يعتبر ابن الإله وقتل مصلوباً [6]

---

[1] المصدر نفسه، ص36.

[2] عبد الرحمن، هاشم يونس، المثل والقيم الخلقية عند عرب ما قبل الاسلام وعصر الرسالة، رسالة ماجستير، غير منشورة، الموصل، 1987 م، ص148.

[3] محمد الخطيب ومحمد عوض الهزايمة، الاسلام وقضايا العصر، دار امواج، ط1، 2013، ص62.

[4] ابي النصر مبشر، المرأة وحقوقها في الاسلام، دار الكتب العلمية، ط1، 1990، ص74-75

[5] فاطمة عمر كاروز، معوقات تمكين المرأة الاقتصادي والحلول المقترحة بمدينة الجميل ليبيا، رسالة ماجستير منشورة، كلية الدراسات العليا، قسم الاقتصاد الاسلامي، جامعة مولانا مالك ابراهيم الاسلامية، 2016، ص71.

[6] المصدر نفسه، ص75.

وفي **الإسلام** لم تكن هنالك أسمى مكانة للمرأة من المرأة المسلمة التي كرمها الإسلام بإقراره لأهليتها في الحقوق الإنسانية والمدنية ، ولم يفرق بين الرجل والمرأة في الاعتبار الإنساني أو الاجتماعي ، فاعطاها الإسلام حق الحياة، فليس لأي إنسان أن يسلب حياة إنسان آخر، ذكراً كان أو أنثى بغير وجه حق مشروع ولذلك أدلة كثيرة منها قوله تعالى((**وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ**))[1]، لقد احدث الاسلام تغييراً اسياسياً في واقع المرأة اذ رفع من شأنها فاسهمت في بناء صرح الدعوة جنباً الى جنب مع الرجل، ويكفي ان تكون منهن السيدة خديجة اولى النساء في الاسلام والتي ساعدت زوجها الرسول محمد(صلى الله عليه وسلم) بعقلها وقلبها ومالها لينشر دعوته فرفعها الاسلام ، لتصبح من فضليات التاريخ وعظيمات الأمم[2] .

ومنع الاسلام تعدد الزوجات بلا حد وبذلك ألغى نظام وراثتها كسائر السلع وأشركها في الميراث مع الرجل، وأعطاها حق التصرف بمالها دون أن يكون للرجل أي سلطة على هذا المال [3]،ورفع من مستواها الانساني والاجتماعي حتى تحقيق التكامل والتعادل بين الجنسين،لان الامة الاسلامية لا تنهض الا بالتعادل والانسجام بين جميع المؤمنين والمؤمنات، كقوله تعالى ((**فَاسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّي لَا أُضِيعُ عَمَلَ عَامِلٍ مِنْكُمْ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى بَعْضُكُمْ مِنْ بَعْضٍ فَالَّذِينَ هَاجَرُوا وَأُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأُوذُوا فِي سَبِيلِي وَقَاتَلُوا وَقُتِلُوا لَأُكَفِّرَنَّ عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ وَلَأُدْخِلَنَّهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ ثَوَابًا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَاللَّهُ عِنْدَهُ حُسْنُ الثَّوَابِ**)) [4] ،كما كرم الله سبحانه وتعالى بني آدم،وقد نعى الله سبحانه على الجاهلية، سلب كرامة المرأة وإهدار شرفها فقال تعالى : (**وَلَا تُكْرِهُوا فَتَيَاتِكُمْ عَلَى الْبِغَاءِ إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّنًا لِّتَبْتَغُوا عَرَضَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ۚ وَمَن يُكْرِههُّنَّ فَإِنَّ اللَّهَ مِن بَعْدِ إِكْرَاهِهِنَّ غَفُورٌ رَّحِيمٌ** ﴾،وقد ميّز الله تعالى الإنسان ذكراً أو أنثى عن سائر مخلوقاته بكرامته ولم تفضله حتى أشرف مخلوقاته سبحانه من الملائكة ،التي أمرت بالسجود لآدم عليه السلام فقال تعالى((**وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُم مِّنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا**)) وقال « **إِذْ قَالَ رَبُّكَ**

---

[1] مجيد محمود ابو حجير، مصدر سابق، ص46.

[2] سنان صلاح رشيد،الدور السياسي للمرأة العراقي بعد عام 2003،مركز دراسات المرأة،جامعة بغداد،بدون سنة،ص25.

[3] محمد الخطيب ومحمد عوض الهزايمة، مصدر سابق، ص64.

[4] سمر سعدي خميس، مصدر سابق، ص41.

لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي خَالِقٌ بَشَرًا مِّن طِينٍ (71) فَإِذَا سَوَّيْتُهُ وَنَفَخْتُ فِيهِ مِن رُّوحِي فَقَعُوا لَهُ سَاجِدِينَ (72) »[1]

لذلك كفل ديننا الحنيف على عكس اعتقاد بعضهم للمرأة كافة حقوقها ومنحها مكانة عظيمة سواء أكانت أماً أو زوجة أو بنتاً أو أختاً، فلها ما لها من الحقوق وعليها ما عليها من الواجبات، بل وأعطاها ميزات إضافية عن الرجل بأن جعلها الأم التي تكون الجنة تحت أقدامها، وأعطاها من الحسنات ما استحقت عندما تقوم برعاية بيتها وتهيئته على أحسن وجه، وزوجها عندما تسانده وتقف معه في السراء والضراء،وتخفف عنه عبء وظيفته وتعب يومه، وأولادها الذين تسعى جاهدة على تربيتهم تربية صالحة [2].

3.تمكين المرأة منذ تأسيس الدولة العراقية(1921-2003):

وبعد اعلان الحكم الملكي وتنصيب الملك فيصل الأول عام (1921م)ملكاً على العراق وتشكيل الحكومة وإصدار القوانين والأنظمة لإدارة الدولة،اذ تطورت النظرة تدريجياً نحو المرأة، وتطور المجتمع العراقي[3]، كما ساعدت التغييرات السياسية التي أحدثتها إلى إبراز مسألة تحرير المرأة من قيودها الاجتماعية والتقاليد البالية والمطالبة بمساهمتها في جوانب الحياة العامة كلها ومن ضمنها السياسية والاقتصادية وقد ساعدت تلك الإسهامات في ثورة العشرين في الريف أو المدينة على تشكيل بدايات الوعي تجاه قضية المرأة[4]،ولم يقتصر دور المرأة العراقية في النضال بل كافحت لتتخذ مناصب مهمة في المجتمع ففي مجال الصحافة اصدرت "بولينا حسون" اول مجلة نسائية عراقية (مجلة ليلى)، وهي المجلة الاولى التي تعنى بحقوق المرأة في عام (1923) [5]، وفي عام (1932) برزت الدعوة في أواخر عام للمطالبة بالحقوق السياسية في مؤتمر طهران النسوي بشكل قرار اتفقت عليه مندوبات الدول الشرقية بما

---

[1] مجيد محمود ابو حجير، مصدر سابق، ص47.

[2] حسن احمد شحاتة، التحديات والصعوبات التي تواجه المرأة، دار الفراعنة، ط1، 2021، ص13.

[3] منظمة المرأة العربية، دراسة مسحية لمشروعات المجال الاجتماعي للنهوض بالمرأة في الجمهورية العراقية، تقرير منشور، الجمهورية العراقية، وزارة الدولة لشؤون المرأة، بدون سنة،ص28

[4] بدرية صالح عبد الله، الدور السياسي للمرأة في العراق بعد عام 2003، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية-جامعة بغداد،2019، ص233.

[5] ناصر بن محمد الزمل، موسوعة احداث القرن العشرين، دار العبيكان، الجزء السادس، 2006، ص365

فيهن مندوبة العراق، بالإضافة الى أن (الدستور* العراقي) لم يحرم المرأة العراقية أن تكون ناخبة ، ولم ينص على سلب هذا الحق منها بل على النقيض من ذلك، أثبت لها الحقين في المادة الثامنة عشرة فقد ورد في الفقرة الأولى منها« العراقيون متساوون في التمتع بالحقوق المدنية والسياسية وفيما عليهم من الواجبات والتكاليف العامة »، وكما ضمن القانون الأساسي هذين الحقين للرجل فقد ضمنهما للمرأة على حد سواء ولم يفرق القانون الأساسي بين المرأة والرجل في الحقوق السياسية ولا في الحقوق المدنية[1] .

وفي عام (1936) التحقت اول طالبة في كلية الحقوق وهي" **صبيحة الشيخ داوود**"، وفي عام(1937) انتسبت اول طالبة عراقية للمعهد الموسيقي العراقي وهي "**بياتريس اوهانسيان**" وتعتبر اول مؤلفة للموسيقى الكلاسيكية، ولا ننسى مريم نرمة التي تصدر جريدة فتاة العرب والتي اكتسبت شهرة واسعة خارج العراق، بسبب دعواتها الصريحة والجريئة من اجل المرأة العربية، وتخرجت الدكتورة ملك الغنام في عام (1938) من كلية الطب، وبذلك تعد اول فتاة تتخرج من هذه الكلية [2] ، وفي عام (1946) تم افتتاح كلية الملكة عالية للبنات في العراق، وكانت "**أمة السعيد**" اول عميدة لكلية الملكة عالية للبنات في العراق، وفي عام(1947) تخرجت اول عراقية من معهد الفنون الجميلة بقسم الرسم وهي" **نزيهة سليم**" [3]،ولابد من الاشارة الى ان نهاية الخمسينيات شهدت تحولاً ملحوظاً عندما تم تعيين أول وزيرة في المنطقة العربية برمتها فقد تسلمت الناشطة الحقوقية "**نزيهة الدليمي**" وهي من رائدات الحركة النسوية في العراق منصب وزيرة البلديات بدعوة من الزعيم العراقي الراحل "**عبد الكريم قاسم**"، وساهمت نزيهة بإصدار قانون الأحوال الشخصية في العراق عام (1959) والذي اعتبر القانون الأكثر تقدما في الشرق الأوسط من حيث الحقوق التي منحها للمرأة [4].

---

* الدستور : هو مجموعة من القواعد التي تحدد شكل الدولة بسيطة ام مركبة، ونظام الحكم فيها ملكي ام جمهوري، وشكل الحكومة رئاسية ام برلمانية ام شبه رئاسية، ويبين السلطات العامة التي تباشر بها الدولة ووظائفها واختصاص كل منها وعلاقتها ببعضها ويبين كذلك الحقوق والحريات والواجبات العامة للمواطنين في الدولة/ينظر/عماد الفقي، الدستور الحالة المصرية، ناشر المنظمة العربية لحقوق الانسان، ص 14.

[1] صبيحة الشيخ، مصدر سابق ، ص143.

[2] سالم الدملوجي، الكلية الطبية الملكية العراقية، المؤسسة العربية للدراسات، 2003، ص167

[3] نها النجدي، الخيميائية من وأدها، نظام الكاتب،2015، ص172-173

[4] نبراس المعموري، المرأة والربيع العربي، العربي للنشر والتوزيع، ط1، 2013، ص31.

ان هذا التطور أدى إلى تمكين المرأة العراقية اقتصاديا*وتربوياً وانسانياً بفعل اهتمام الدولة بالمرأة وتحويلها إلى عضو فاعل اقتصادياً باشتراكها في سوق العمل، فخلال(20) سنة قبل الاحتلال الامريكي ارتفع عدد الجامعات العراقية من (6) جامعات إلى(22) جامعة ونهض البلد في مجال التعليم وارتفعت نسبة حملة الشهادات العليا إلى(25) بالمئة في التعليم العالي وهنا ارتفعت نسبة الهيئات التعليمية من النساء والوظائف العامة ضمن برنامج اعادة تأهيل التعليم العالي[1] .

اما من ناحية التمكين السياسي فقد اشتدت الدعوة إلى المطالبة بمنح المرأة العراقية حقوقها السياسية ، وطغت على ما عداها من القضايا الاجتماعية، حتى انتقلت إلى البرلمان أكثر من مرة، آخرها في(20) كانون الثاني(1958) [2].

وبصورة عامة فقد كان هناك انخفاض في نسبة عدد النساء اللاتي يحتفظن بنفوذ سياسي للفترة الزمنية(1968–2003) وان شمولية النظام التسلطي الدكتاتوري عوائق تحد من الوعي بحقوق المرأة، وهذا يعود إلى التنشئة الاجتماعية القائمة على النوع الاجتماعي التي تدخل للتمييز ضد المرأة للترشيح من اجل الحصول على مواقع قيادية في الاحزاب السياسية، فالنظرة التقليدية للسياسة تجعلها مجالاً للذكور فقط، وتكرس التنشئة التي تقوم على النوع الاجتماعي ، لهذا كان غياب دور المرأة الحقيقي والمعبر عن التنوع النسوي في العراق يشكل علامة فارقة في المشهد السياسي العراقي (1968 – 2003) فكانت فرص النجاح في العمل السياسي والبرلماني كثيرة [3].

4.تمكين المرأة في ظل التحول الديمقراطي بعد عام 2003:

تأسس النظام السياسي الديمقراطي الانتقالي في العراق بعد عام 2003، اذْ نجد ان المرأة اصبحت اكثر قدرة على الشعور بواقعها ومساهمة فاعلة في النشاط العام للمجتمع، ومن ثم المشاركة في اتخاذ القرارات ، وذلك بفعل التحولات الاجتماعية والاقتصادية، التي

* يعني التمكين الاقتصادي للمرأة التوزيع النسبي لكل من الرجل والمرأة في الوظائف الإدارية والتنظيمية والمهنية، والتوزيع النسبي للدخل المكتسب بواسطة السكان النشطين اقتصاديا من الجنسين، والأجور النسبية للإناث مقارنة بالذكور./عصام فتحي زيد احمد، العنف الاجتماعي في الحياة الاسرية، دار اليازوري العلمية،ط1، 2020، ص104.

[1] هاني الياس خضر، مصدر سابق، ص91.

[2] صبيحة الشيخ، مصدر سابق ، ص91.

[3] كرار سابح كريزل، مصدر سابق، ص49.

ساهمت في إحداث التغييرات داخل المجتمع ومن هذه التحولات ما هو لصالح المرأة، وبمعنى آخر: أن التغيير في مكانة المرأة لا يتم دون إحداث تغيير في البنى الثقافية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية [1] إن عملية التحول نحو بناء نظام سياسي ومؤسسات سياسية جديدة في العراق كان ناتجا عن الاحتلال العسكري الامريكي في(2003/4/9) واسقاط النظام السابق ومن ثم عملية التوافق ما بين القوى الخارجية، ومن تولى زمام شؤون العراق سواء كان سلطة أم إدارة وفي إطار المنظومة الدولية التي هيأت القاعدة القانونية لمثل هذا التحول[2].

لفهم التمكين داخل مجلس النواب كان لابد من فهم الدور الحقيقي الذي تقوم به النائبة، رغم ان الحجم النيابي للعضوات ارتكز على مبدأ الكوتا والزام الاحزاب الفائزة بذلك، وحددها بـ(27%) من مجموعة اعضاء مجلس النواب، وعلى هذا الاساس شاركت المرأة العراقية في الانتخابات التشريعية العامة لاختيار مجلس النواب في 15/كانون الثاني/2006 وكان حصة النساء من الكوتا (73) مقعدا من اصل(275)، أي بنسبة (28.4%) وفق نظام الدائرة الواحدة والقائمة اما في الانتخابات التشريعية الثانية في عام(2010) فكانت القائمة المفتوحة اتبعت نظام تعدد الدوائر والتي شملت كل محافظات العراق فنالت المرأة (81)، مقعدا من مجموع (325) مقعدا، بنسبة (25%) من اعضاء مجلس النواب ، وفي الانتخابات التشريعية الثالثة التي جرت في عام 2014 فقد حصدت المرأة (85)مقعدا من مجموع (328) اي بنسبة (26%)،و في الانتخابات التشريعية الرابعة لعام 2018 حصلت (87) مقعدا من مجموع (329) من مقاعد مجلس النواب، بنسبة (26.4%[3].

---

[1] منتهى عبد الحسن عبدالله، الاعلان والمرأة، العربي للنشر والتوزيع، ط1، 2016، ص30.

[2] عبد الجبار أحمد عبد الله، الانتخابات والتحول الديمقراطي في العراق، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد 32، السنة السابعة عشر، شباط، 2006، ص116 .

(3) مصطفى الناجي، التمكين السياسي للمرأة، مفاهيم ومعوقات ومزايا (حالة العراق)، مجلس النواب، قسم البحوث ، العراق، 2019، ص3 .

جدول (1)

نسبة المقاعد التي شغلتها النساء في البرلمان العراقي للمدة (2006-2018) *

ت	الدورة التشريعية	العدد الكلي للاعضاء	عدد النائبات	%
1	2010-2006	275	73	%27
2	2014-2010	325	82	%25
3	2018-2014	328	85	%26
4	2018	329	87	%26.4

وفي ظل الصراعات والحروب التي تعصف بالعراق جاء اليوم الذي بزغت فيه شمس الاحتجاجات، وكانت للمرأة العراقية موقعها المتقدم في هذه الاحتجاجات، وبعد 16 عامًا من احتكار ثروات البلاد بين الأحزاب التي تمثل الطوائف، واغتيال الديمقراطية التي أتى بها نظام الحكم بوصفها بديلًا للاستبداد، خرج "شباب تشرين" يطالبون بتصحيح المسار الديمقراطي وتطويره واسترداد الحقوق بحسب الشعارات التي رفعوها، إذ اصبحت الأنثى هي إعلام الثورة كما سميت، فقد كان للمرأة العراقية دور في إعادة إنتاج الوطن، ولم يُغيّب دورها بدافع الخوف من بطش السلطة، اذ عبرت النساء الحاضرات في ساحات الاحتجاج عن آرائهن وحقوقهن مساندة لشعبها ووطنها[1].

و لاحظت الباحثة ان هناك أسباباً عديدة دفعت بالمرأة الى ميدان العمل والمشاركة في السلك السياسي والاقتصادي الذي حققت فيه الاستقلال نوعاً ما، بعد عام 2003 ، كانت هنالك خطوات متقدمة في إطار السعي الى المساواة في ميدان العمل والتخفيف من هيمنة الثقافة الذكورية والنظرة الدونية الى عمل المرأة في هذا المجال، أذْ شكلت المرأة

---

* لطيف كامل كليوي، التحليل جغرافي سياسي لمحددات تمكين المرأة في العراق، مجلة مداد الأداب، العدد5، 2020، ص238.

[1] المرأة-العراقية-في-الاحتجاجات-مسعفة-ومتظاهرة-ومهدّدة/سنار-حسن/مجتمع،تم الاطلاع عليه فيه/26/1/2023/الخميس/pm3:00

https://ultrairaq.ultrasawt.com

نوعاً من المشاركة الفاعلة فيه ، بالاضافة الى ذلك فأنها سجلت حضوراً في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الاخرى، اذ يُعَدّ هذا الاسهام ضرورة اندماجها في المسيرة التنموية و تطور الحياة، لكن في ظل التغيرات الاجتماعية والاحداث التي تتسارع في مجتمعنا العراقي، كان لها دور في ظهور تحديات ومشاكل كبيرة قد يعرضها لمخاطر نظرا لاختلاف طبيعة تكوين المرأة عن الرجل وللظروف الاجتماعية السائدة التي كانت ولازالت تنظر الى عمل المرأة نظرة تختلف عن عمل الرجل ولا سيما اذا كان العمل سياسي، هذا فضلا عن أن خروجها الى العمل قد يسبب ضغوطاً على المرأة من كافة النواحي ، لانه يدعوها الى تحقيق توازن صعب بين واجباتها الاسرية كأم ومرضعة ومربية والتزامتها الوظيفية وخطورة العمل التي هي فيه والتهديدات التي تلاحقها، مما يجعلها في وضع معقد يرجع الى ازدواجية دورها كأم وموظفة تعاني من مشقة الجمع بين الادوار المنوطة بها .

المبحث الثاني

المرأة العراقية وآليات التمكين

تمهيد

يهدف هذا المبحث إلى التعرف على التطور في أهم الاتفاقيات والمؤتمرات والإعلانات الدولية المعنية بالمرأة، التي ساهمت كآليات دولية في وضع أطر قانونية ألزمت الدول ، بالعمل على إزالة المعوقات أمام مسيرة المرأة في مجالات الحياة المختلفة، ويستعرض هذا المبحث التطور في هذه الاتفاقيات وما صاحب هذا التطور من التزام للحكومات بالعمل على تطوير وإنشاء أدوات وآليات تمكين المرأة على المستوى التشريعي والتنفيذي ومراعاة العدالة والإنصاف وعدم التمييز ضدها، وتفعيل المساواة بين الجنسين في كل المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والقانونية،بناءً على ذلك سنتناول في هذا المبحث ما يأتي.

اولاً: المرأة في التشريعات والقوانين الدولية.

ثانياً: العراق والاتفاقيات الدولية العراق الخاصة بتمكين المرأة.

ثالثاً: الآليات المعززة لتمكين المرأة في ظل النظام الديمقراطي.

المرأة العراقية وآليات التمكين

لقد فرضت المرأة نفسها بوصفها عنصرا فعالا في المجتمع في شتى المجالات وأصبحت تنافس الرجل في تخصصات مختلفة كانت إلى وقت قريب حكراً على الرجل، كما عرفت السنوات الأخيرة الحضور المكثف للمرأة في المجال السياسي، الأمر الذي ساهم بشكل فعال في تجسيد التنمية الشاملة من خلال التعديلات التي استحدثها المشرع في مختلف المجالات، ويُعَدّ موضوع التمكين السياسي للمرأة من بين أكثر المواضيع التي لقيت اهتمامًا واسعا في العالم عمومًا، والعراق بشكل خاص وذلك يلحاظ أن العديد من المواثيق والاتفاقيات الدولية ومختلف الدساتير والقوانين الداخلية كرست بشكل كبير حق مشاركة المرأة في الحياة العامة والأخذ بعين الاعتبار القضاء على أي تمييز بينها وبين الرجل [1]،وذلك بغاية تمكين المرأة بصورة فعلية في المجتمع، ولذلك سنوضح أبرز التشريعات والاتفاقيات الدولية التي شرعت حقوق المرأة وما هي الآليات اللازمة لتمكين المرأة في المجتمع وكما يلي:

اولاً: المرأة في التشريعات والاتفاقيات الدولية:

تُعَدّ عملية التشريع والاتفاقيات هي الأداة الرئيسية لتنظيم العلاقات في المجتمع وضبط إيقاعه وتوازناته وتحقيق العدل والمساواة والنظام والأمن، ومن خلاله تكفل الحقوق والحريات وتحديد الواجبات والمسؤوليات في مختلف المجالات، مدنياً واجتماعيا واقتصاديا وسياسياً، لذا فقد حظي محور التشريع باهتمام خاص في الجهود الدولية لمحاربة اضطهاد المرأة، إذ حرصت الاتفاقيات الدولية على وجود تشريعات تحفظ للمرأة حقوقها ومكانتها بالنسبة للدول الأعضاء في تلك الاتفاقيات [2].

وفي الواقع فان حقوق المرأة في القوانين والتشريعات والمواثيق الدولية تنعكس على شكل النصوص القانونية الملزمة سواء وردت بالتشريعات الدولية أو التشريعات الوطنية، التي تقرر للمرأة بفروع القانون العام بصفتها عضواً رسمياً في الجماعة السياسية، فانه يتوجب على الدولة احترام حقوق المرأة المنصوص عليها بالتشريعات وأن تحرص على حمايتها ومنع انتهاك تلك الحقوق بتوفير تدابير وإجراءات مناسبة، وتوصف حقوق المرأة

---

[1] نسيمة آمال حيفري، آليات التمكين السياسي للمرأة بين التشريع الجزائري والمواثيق الدولية، مجلة جامعة الاسراء للمؤتمرات العلمية، ع3، 2019، ص218.

[2] غسان عبد الخالق، مصدر سابق، 2017، ص187.

بأنها حقوق عامة أي إنها تثبت لها باعتبارها فردا من أفراد المجتمع، وهي من الحقوق غير القابلة للتنازل عنها أو القيام بسلبها، وهي أيضا لا تقبل التجزئة سواء كانت هذه الحقوق مدنية أو اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية، وجميع هذه الحقوق تحتل مكانة متساوية ، فمثلا ممارسة الحق في الانتخاب يعتمد بشكل أساسي على التقرير بحق المرأة بالمشاركة في الحياة السياسي[1] ، وفي عام (1975) أعلنت وثيقة حقوق المرأة، وعدّه العام العالمي للمرأة، كما يُعَدّ عام (1979) بحق اعتراف الجمعية العامة للأمم المتحدة بالوضع السيئ الذي يحيط بالمرأة، وإقرار مشروع (ميثاق القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة)، أما في عام (1980) فقد أكدت الجمعية على (حق المرأة في التعليم والسلامة العامة) ومؤتمر فينا عام (1993) دعا الجمعية للقضاء على أنواع العنف ضد المرأة وتوالت المواثيق والمعاهدات لتحقيق انتصارا للمرأة ولتضعها على طريق المساواة مع الرجل في تحقيق التنمية الشاملة[2].

ان ميثاق الأمم المتحدة يؤكد تأكيدا خاصا على حقوق المرأة التي تضم المساواة بين الرجل والمرأة في السياسة والاقتصاد والقضايا الاجتماعية، وعلى حق المرأة في العمل دون تمييز بين النوع الاجتماعي وفي الحقيقة إن قرارات الأمم المتحدة تنفذ الإعلان العالمي [3]، كما يقر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بأن للجميع الحق سواء كان رجلا أو امرأة في المشاركة في حكم بلده، فتمكين المرأة واستقلالها وتحسين مكانتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية أمور ضرورية لتحقيق شفافية الحكومة والإدارة ومسائلتهما وتحقيق التنمية المستدامة في جميع مجالات الحياة، فالإجحاف الذي يمنع المرأة من أن تعيش حياة مليئة بالإنجازات موجود في جميع مستويات المجتمع بداية من المستوى الشخصي جدا إلى المستوى العام جدا [4]والحماية هذه الحقوق عقدت الاتفاقيات الدولية ونذكرها كما يلي :

---

[1] ريم ضيف عبد المجيد التكريتي، مصدر سابق، 2018، ص21-22.

[2] فهيمة كريم المشهداني،(سياسات تمكين المرأة) البرامج والمعوقات رؤية اجتماعية ،مجلة العلوم التربوية والنفسوية، العدد 18، 2012،ص267.

[3] (Fraser, Arvonne S., Becoming Human, The Origins and Development of Women's Human Rights, Human Rights Quarterly, 1999, vol. 21, pp. 895-899.

[4] (Fraser, Arvonne, S., Being Human, The Origins and Development of Women's Human Rights, Human Rights Quarterly, 1999, vol. 21, pp. 853-894; Bunch,.

1-**الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948:** فمن الضروري أن تبادر المنظمة اهتمامها بحقوق الإنسان بصياغة وثيقة خاصة باحترام حقوق الإنسان بشكل واضح، يفهمها الجميع حكاماً ومحكومين، أفراداً وهيئات، اذ صدر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في العاشر من ديسمبر عام 1948م في قصر شايو في باريس (القرار 217 (3)) وبصدور هذا الإعلان المتضمن لمعظم حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، اكتسب هذا الإعلان أهمية معنوية وسياسة وطابع قانوني ودولي من ذلك العصر، اذ جاء في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1948م في المادة الأولى منه: (يولد جميع الناس أحراراً متساويين في الكرامة والحقوق، وقد وهبوا عقلاً وضميراً، وعليهم أن يعامل بعضهم بعضاً بروح الإخاء)،كما نص في الفقرة الأولى من المادة الثانية بأن: (لكل إنسان حق التمتع بكافة الحقوق والحريات الواردة في هذا الإعلان، ودون أي تمييز، كالتمييز بسبب العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو الأصل الوطني أو الاجتماعي أو الثروة أو الميلاد أو أي وضع آخر، دون أية تفرقة بين الرجال والنساء)[1].

2- **اتفاقية الحقوق السياسية للمرأة 1952:**-وقد جاء في المادة الأولى من اتفاقية الأمم المتحدة بشأن الحقوق السياسية للمرأة التي عرضت للتصديق عام 1952 ودخلت حيز التنفيذ عام 1954 أن للنساء حق التصويت في جميع الانتخابات بشروط تساوي بينهن وبين الرجال دون أي تمييز. وفي المادة الثانية أن لهن أن ينتخبن لجميع الهيئات المنتخبة بالاقتراع العام المنشأة بمقتضى التشريع الوطني وذلك بالمساواة مع الرجل، وفي المادة الثالثة أن لهن أهلية تقلد المناصب العامة وممارسة جميع الوظائف العامة المنشأة بمقتضى التشريع الوطني بشروط تساوي بينهن وبين الرجال دون أي تمييز[2]، وكان مثل هكذا اتفاقية هو رغبة الأمم المتحدة في إعمال مبدأ تساوي الرجال والنساء في الحقوق المذكورة في ميثاق الأمم المتحدة، ومن ثم يمكن القول إن الأمم المتحدة أولت الحقوق السياسية للمرأة أهمية كبيرة ذلك إن هذه الاتفاقية سبقت من الناحية التاريخية العهدين

---

[1]علي احمد حاج حسين ، حقوق الانسان بين التشريع الاسلامي والقوانين الوضعية،مكتبة القانون والاقتصاد،ط1، 2013،ص92.

[2] مدحت احمد محمد يوسف غانم،تفعيل دور المرأة في المشاركة السياسية" دراسة تحليلية"،المركز القومي،ط1،مصر، القاهرة،2014،ص76.

الدوليين (العهد الدولي الخاص بالحقوق السياسية والمدنية- والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية) اللذين يعدان الأساس في النص على الحقوق السياسية والتي تعد المشاركة جزءا أساسي منها بالإضافة إلى إنها سبقت الاتفاقية الخاصة بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة مما يدل على أهمية دور المشاركة في تعزيز حقوق المرأة[1]، وتُعَدّ هذه المعاهدة الأولى من نوعها على النطاق الدولي تتعهد فيها الدول الأطراف بالتزام قانوني يتصل بممارسة مواطنيها للحقوق السياسية وأول مرة يطبق فيها مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة الوارد في الميثاق بالنسبة لمسألة محددة وقد جاء في نصوص هذه الاتفاقية وجوب تأمين حق المرأة في تقلد أو تولي الوظائف العامة ومباشرة جميع الوظائف العامة التي تنص عليها القوانين الوطنية على قدم المساواة مع الرجل دون تمييز"، وأعطت هذه الاتفاقية للمرأة الحق في التصويت في جميع الانتخابات بالتساوي مع الرجل وعلى أهلية النساء في ان ينتخبن لجميع الهيئات المنتخبة بالاقتراع العام المنشأ بمقتضى التشريع الوطني بشروط تساوي بينهن وبين الرجال دون أي تمييز [2].

3-العهد الدولي بشان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية: وأقرت الجمعية العامة في عام 1966 الاتفاقية الدولية الخاصة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية استناداً إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، إذ جاء فيها على ان " تتعهد الدول الأطراف في الاتفاقية الحالية بتأمين الحقوق المتساوية للرجال والنساء في التمتع بجميع الحقوق المدونة في الاتفاقية، وكذلك نصت هذه الاتفاقية على حق العمل وحق التمتع بظروف عمل عادلة ومواتية[3].

4-إعلان القضاء على التمييز ضد المرأة لعام 1967:وتضمن الإعلان ما يأتي[4]:

1-إن التمييز ضد المرأة، بانكاره أو تقييده تساويها بالحقوق مع الرجل، ويُعَدُّ إجحافا اساسياً ويكون اهانة للكرامة الانسانية ؛ لذا يجب وضع التدابير المناسبة لالغاء القوانين

---

[1] ابتسام سامي حميد، الدور البرلماني للمرأة، ص80.

[2] عبد القادر محمد القيسي،مبدأ المساواه ودوره في تولي الوظيفة العامة، المركز القومي،ط1، 2016،ص258.

[3] حسين الفتلاوي،الامم المتحدة " الانجازات والاخفاقات"، دار الحامد،ط1،الاردن،عمان، ط1، 2011،ص63.

[4] المصدر نفسه،ص65.

والاعراف والانظمة والممارسات القائمة التي تشكل تمييزاً ضد المرأة، ولتقرير الحماية القانونية الكافية لتساوي الرجل مع المرأة في الحقوق ولاسيما التي تنص على مبدأ تساوي الحقوق في الدستور او يكفل قانوناً علي أية صورة أخرى، ويصار في اسرع وقت ممكن الى تصديق الصكوك الدولية الصادرة عن الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة المتعلقة بالقضاء على التمييز ضد المرأة، أو الانضمام إليها وتنفيذها على اتم وجه.

2- اتخاذ جميع التدابير المناسبة، وذلك لتوعية الرأي العام وإلغاء جميع الممارسات، العرفية وغير العرفية القائمة على فكرة نقص المرأة، واتخاذ جميع التدابير اللازمة التي تكفل للمرأة قدم المساواة مع الرجل، ودون اي تمييز في مجال حقها بالتصويت في جميع الانتخابات وفي ترشيح نفسها لجميع الهيئات المنبثقة عن الانتخابات العامة، وحقها في التصويت في الاستفتاءات العامة، وتقلد المناصب العامة ومباشرة جميع الوظائف جميع العامة، وتكفل هذهِ الحقوق عن طريق التشريع.

5-مؤتمر مكسيكو ستي سنة 1975: كان عام 1975م عاماً مميزاً بالنسبة إلى المرأة، إذْ بدأ الاهتمام بهذه السنة قبل ثلاثة سنوات منها، مع إعلان الجمعية العمومية للأمم المتحدة في جلستها المنعقدة في 18/12/1972م، وفي هذا العام عقد المؤتمر العالمي للمرأة في مكسيكو سيتي من 19 تموز إلى 2 آب 1975م، وحضرته 133 دولة، واعتمدت فيه خطة عمل عالمية تبنتها جميع الدول المنضمة إلى هيئة الأمم المتحدة، وتتعلق بوضع المرأة على المستوى الحكومي وغير الحكومي في المجالات السياسية والاجتماعية والتدريب والعمل على حماية الأسرة، وقد أعلن مؤتمر مكسيكو سيتي تسمية المدة الواقعة بين 1976-1985م، "عقد الأمم المتحدة للمرأة العالمي"، على اعتبار أن هذه المدة يجب أن تكون كافية لتحقيق أهداف العقد الثلاث: (المساواة والتنمية والسلم) .(1)

وكان انعقاده لتقييم ما تم الاتفاق عليه في مؤتمر المكسيك، وكان شعاره (عقد الأمم المتحدة للمرأة العالمية، والمساواة والتنمية والسلام) ،كما نتج عن المؤتمر الدولي الثاني برنامج عمل احتوى على الدعوة لأخذ التدابير الوطنية بشكل أقوى من سابقيها؛ لضمان حقوق ملكية المرأة على ممتلكاتها وسيطرتها عليها، وإدخال التحسينات والتعديلات

(1) نهى عدنان القاطرجي، المرأة في منظومة الأمم المتحدة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ط1، 2016، ص169.

القانونية التي تتعلق بالميراث وحضانة الأطفال وفقدان الجنسية حدد هذا المؤتمر الفجوة ما بين الحقوق المعترف بها للمرأة(1) .

6-مؤتمر كوبنهاجن 1980م :عقد مؤتمر كوبنهاجن- الدانمارك من 14 إلى 30 تموز 1980م، ودعا برنامج العمل الذي خرج به المؤتمر إلى اتخاذ تدابير وطنية أقوى لضمان ملكية المرأة على ممتلكاتها وسيطرتها عليه، فضلا عن إدخال تحسينات في مجال حقوق المرأة فيما يتعلق بالميراث وحضانة الأطفال وفقدان الجنسية. [2]، إذْ ضم المؤتمر الجلسة الخامسة عشرة لمؤتمر الأطراف لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ "COP15" والاجتماع الخامس للأطراف لبروتوكول كيوتو، بغية التوصل إلى إطار عمل نافذ للحد من التغير المناخي، بحسب بنود خارطة طريق بالي. ولقد خلص مؤتمر كوبنهاجن إلى ما يعرف بـ «اتفاقية كوبنهاجن»، التي صاغتها الولايات المتحدة والصين والهند والبرازيل وجنوب إفريقيا، علماً بأن الولايات المتحدة والصين أكبر دولتين منتجتين لغازات الدفيئة، حيث لم يتم تبني الاتفاقية وإقرارها بصورة ملزمة قانونياً، وإنما اتفق على "العلم بها"[3]،وقد عقد هذا المؤتمر تحت شعار: "عقد الأمم المتحدة للمرأة العالمية، المساواة، والتنمية، والسلم"، وكان من أهم أعمال المؤتمر:

1- استعراض التقدم المحرز في تنفيذ توصيات مؤتمر مكسيكو سيتي، بعد انقضاء الخمس سنوات الأولى.

2- تعديل البرامج المتعلقة بالنصف الثاني من عقد الأمم المتحدة للمرأة، في ضوء الاقتراحات والبحوث الجديدة المقدمة من قبل مؤتمر كوبنهاجن، وتتضمن هذه البرامج استراتيجيات وطنية وإقليمية ودولية للنهوض بالمرأة، راعت بالدرجة الأولى مشاركة المرأة في عملية التنمية مشاركة كاملة ومساوية لمشاركة الرجل[4].

---

[1] وفاء عبد الحميد ابراهيم ، تمكين المرأة دراسة في نشأة المفهوم والياته الدولية والهياكل الوطنية المعنية بتطبيقه،ص211.

[2] د. بشرى نواف الصرايره، مصدر سابق، ص87.

[3] علي محمدعبدالله،الوقودالحيوي،وكالة الصحافة العربية ، ط1،لبنان،بيروت،2011،ص163.

[4] نهى عدنان القاطرجي،مصدر سابق،ص171.

ومن أبرز ما جاء في هذا المؤتمر:

1- إلغاء التمييز وتثبيت المساواة بين المرأة والرجل في كل من الدساتير الوطنية والقانونية والتشريعات الأخرى، وذلك لاجل توفير الضمانات القانونية للنساء كي يقررن مستقبلهن بأنفسهن كالتعليم والانتماء السياسي والعمل والزواج وعدد الأطفال والطلاق ، كما أن قانون العائلة يجب أن يضمن للنساء حقوقا مساوية لحقوق الرجال

1- اتخاذ التدابير اللازمة من قبل الحكومات من اجل تحسين فرص حصول المرأة على التعليم والتدريب وخدمات الصحة العامة، وبرامج التغذية، ووضع برامج متكاملة لصحة الأسرة ورفاهها، بما فيها الرعاية الصحية للأمهات والأطفال، وتنظيم الأسرة بما يمكن الأبوين من ممارسة حقهما في تقرير عدد الأطفال الذي يرغبان في إنجابه، والمدة الفاصلة بين كل ولادة وأخرى، وينبغي دمج هذه البرامج حسب الاقتضاء في الخطط الوطنية[1].

7-اتفاقية سيداو1980: تعد اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة أكثر معاهدات حقوق الإنسان التي كانت محلاً للتحفظات، فقد أبدت سبع وسبعون دولة تحفظات على التصديق على المعاهدة، وبعد ذلك سحبت عدة دول تحفظاتها كليا أو جزئيا ،والدول الأطراف التي انضمت إليها مؤخرا أكثر ميلاً إلى صياغة تحفظات على أحكام الاتفاقية؛ فإن تطبيق القانون العرفي التمييزي، أو المعايير الدينية في مجموعة الدول التي صدقت على المعاهدة في العقد الأخير؛ له علاقة كبيرة بهذا الاتجاه ،ومن الجدير بالذكر أن الولايات المتحدة وقعت

على اتفاقية مناهضة لأشكال التمييز ضد المرأة في 17 يوليو 1980، ولم تصدق عليها بعد؛ فهي قد صدقت على أربع معاهدات فقط من سبع معاهدات دولية أساسية لحماية حقوق الإنسان؛ وهو عدد قليل نسبيا بالمقارنة مع غيرها من الدول الغربية[2]،وتعنى هذه الاتفاقية بتحقيق المساواة في الحقوق ووضع التوجيهات للوصول إليها، فهي تضع خطة عمل للدول التي تصادق على الاتفاقية لاتخاذ خطوات ملموسة لتحسين وضع المرأة

---

[1] حامد سيد محمد ، العنف الجنسي ضد المرأة ، المركز القومي للاصدارات القانونية ، ط1 ، مصر ، القاهرة ،2016 ، ص139.

[2] محمد سيد المصري،التحفظ على المعاهدات الدولية،اطلس،ط1، 2019،ص182.

ووضع حد للتمييز ضدها، من خلال إدماج مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة في دساتيرها الوطنية أو تشريعاتها الأخرى، كما ان هذه الاتفاقية كرست كافة الحقوق وليس جزءاً منها إذ تضمنت مجموعة من الحقوق السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحقوق المرأة الريفية[1].

8-مؤتمر نيروبي 1985م:عقد مؤتمر نيروبي في مدينة نيروبي في كينيا، ومواصلة للجهود ولتحسين وضع المرأة مثل هذا المؤتمر خطوة إيجابية لرسم استراتيجيات النهوض بالمرأة، [2] وقد صدر عن المؤتمر ما يعرف باسم: استراتيجيات نيروبي المرتقبة للنهوض بالمرأة حتى عام 2000م.، والتي ركزت على ثمانية مجالات ذات أهمية خاصة بالنسبة للمرأة وهي: (أ) آثار النزاعات المسلحة على المرأة (ب) المؤسسات والآليات الوطنية للنهوض بالمرأة، (ج) الانتفاع من التعليم والخدمات الصحية والعمالة ، (د) الفقر، (هـ) المشاركة الاقتصادية، (و) الالتزام بحقوق المرأة ، (ز) العنف ضد المرأة، (ح) تقاسم السلطة [3]،كما أدى مؤتمر نيروبي إلى استراتيجيات موسعة مقدمة من ببرنامج موسع ولوجستيات للتطبيق. وعقد المؤتمر العالمي الرابع حول النساء، عمل النساء من أجل المساواة والتطوير والسلام، في جمهورية الصين من 4 إلى 15 أيلول/ سبتمبر 1995[4].تجاهل دور المرأة في التنمية: وفي هذا الشأن أشار تقرير الأمين العام لمؤتمر نيروبي عام 1985، لتجاهل دور المرأة في التنمية وطالب بتشجيع مشاركة المرأة في جميع مجالات التنمية (مؤتمر نيروبي، 1985، 38)، وذلك رغم أن للمرأة دوراً مهماً جدا في التنمية الريفية والحضرية معا من خلال توفير الغذاء

---

[1] سالم محمد معوض،الاعلام المعاصر ومشكلات المرأة العربية،دار غيداء،ط1، 2019، ص181.

[2] اوجامع إبراهيم، إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في ميزانية الدولة، رسالة شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، مدرسة الدكتوراه، تسيير المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2011، ص50.

[3]المرأة العربية والتنمية في غربي آسيا 1996-1997 م.، الإسكوا، بدون رقم الطبعة والتاريخ والبلد، ص1.

[4] جون جيبسون، معجم مصطلحات حقوق الانسان العالمي،مركز الكتاب الاكاديمي،ط1،مصر ،القاهرة،2015،ص127.

والماء ورعاية الأسرة والعمل في الحقول والصناعة وغيرها من الأعمال، هذا فضلاً عن دورها في ترشيد استخدام الموارد والنفقات[1].

ودعا مؤتمر نيروبي المدير العام لليونسكو إلي استعراض جميع مشكلات الإعلام في المجتمع المعاصر على ضوء التقدم التكنولوجي وعلى التطورات الحديثة التي شهدتها العلاقات الدولية بكل ما تتسم به من تشابك واتساع[2] .

9-مؤتمر حقوق الإنسان لعام 1993:عقد هذا المؤتمر في فيينا بالنمسا في حزيران 1993 وقد جاء هذا المؤتمر ليؤكد على المفهوم الموحد لحقوق الإنسان والقائم على عدم التمييز بين المرأة والرجل وقد أخذت قضايا المرأة حيزا كبيرا من المناقشات الدائرة في المؤتمر ثم جاء الإعلان الصادر عن المؤتمر بالكثير من التفصيل والتحديد لحقوق المرأة بوصفها جزءا لا يتجزأ من حقوق الإنسان، وافرد قسما خاصا عن حقوق الإنسان للمرأة يتضمن تسعة بنود، فكان مما جاء في البيان الختامي: "إن حقوق المرأة والطفلة هي جزء لا ينفصل وغير قابل للفصل من حقوق الإنسان العالمية، كما جاء فيه أيضا، أن مشاركة المرأة الكاملة في الحياة السياسية والمدنية الاقتصادية والثقافية وإزالة كل أشكال التمييز ضدها تمثل جميعها أهدافا ذات أولوية للمجتمع الإنساني[3].

10-المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بالقاهرة 1994:تم انعقاده بواسطة الأمم المتحدة في الخامس من سبتمبر إلى الثالث عشر منه لعام (1994)، اشتمل الفصل الرابع من مؤتمر القاهرة والسكان في عام (1994) الاعتراف بتمكين المرأة والمساواة بين الجنسين، وورد به أن تمكين المرأة وتحسين مركزها السياسي والاقتصادي والاجتماعي والصحي واستقلالها هو هدف شديد الأهمية بحد ذاته [4]،المؤتمر الدولي للسكان و التنمية المنعقد في القاهرة عام 1994 و الذي تم فيه الاعتراف «بالآثار الضارة لبعض الممارسات التقليدية على صحة المرأة و البنت» و اتخاذ خطوات في اتجاه إلغاء هذه

---

[1] حاتم عبد المنعم ، واخرون،التنمية المتواصلة " فلسفة حياة ومنهج للفرد والجماعة والمجتمع،بورصة الكتب،مصر ،القاهرة،2015،ص91.

[2] مكي محمد مكي،الاعلام العربي المهاجر،دار امواج،ط1، الاردن، عمان،2016،ص78.

[3]حامد سيد محمد حامد ، مصدر سابق،ص142.

[4] وفاء عبد الحميد ابراهيم ، تمكين المرأة دراسة في نشأة المفهوم والياته الدولية والهياكل الوطنية المعنية بتطبيقه ،ص213.

الممارسات وفقا للالتزامات الواردة في اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز العنصري[1].

11-مؤتمر بكين 1995م: في مؤتمر بكين للمرأة عام (1995)، تم تبني إعلان ومنهاج بكين، الذي ركز على المساواة بين المرأة والرجل باعتبارها من خطوات تدعيم الديمقراطية، وايضاً ضرورة مشاركة المرأة في عملية صنع القرار وبلوغ مواقع السلطة، بوصفها من الأمور الأساسية لتحقيق التنمية والمساواة والسلم، وأشار الإعلان إلى التحولات العالمية نحو إرساء الديمقراطية في جنوب إفريقيا وفي دول وسط أوربا وشرقها، وضرورة تحقيق المساواة بين المرأة والرجل على المستوى الدولي أيضاً متمثلاً بالأمم المتحدة فضلاً عن المستوى الوطني، وتم الربط بين الديمقراطية وحقوق الإنسان في الإعلان،وقد شارك في المؤتمر (185) دولة وعشرات الهيئات غير الحكومية. [2]،كما عقد في نيويورك في صيف 2000م، وخصص لدراسة تطبيق التوصيات الصادرة عن مؤتمر بيجين حول المرأة 1995 في السنوات الخمس الماضية، والتخطيط للسنوات الخمس المقبلة، وذلك تحت شعار "المرأة عام 2000: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين". ولعل أبرز وأهم التوصيات التي صدرت عن مؤتمر بيجين 5+ هو العمل على رفع التحفظات عن "اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة" والعمل على المصادقة النهائية عليها، وذلك في أفق سنة 2005م. [3].

وعقدت لجنة وضع المرأة التابعة للأمم المتحدة دورتها الرابعة والخمسين في نيويورك، في الفترة من 1 إلى 12 آذار/مارس 2010م، من أجل استعراض وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة التي عقدت في نيويورك، في الفترة من 5 إلى 9 حزيران/يونيو 2000م بعنوان " المرأة في عام 2000: مساواة بين الجنسين، وتنمية، وسلام للقرن الواحد والعشرين" والتي

---

[1] منظمة الامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة، المرأة وقانون الأسرة والنظام القضائي في الجزائر ومغرب وتونس،مكتب اليونسكو ،الرباط،2010،ص28.

[2]وليد احمد سليمان الجرجري، دور الامم المتحدة في ارساء الديمقراطية، دار الاكاديميون للنشر، ط1، 2021، ص112

[3] نهى عدنان القاطرجي، الغزو الناعم، مصدر سابق، ص73-74.

صدر عنها إعلان بشأن مزيد من الإجراءات والمبادرات الهادفة إلى تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بكين[1]

ولقد حاول المؤتمر إيجاد الآليات لتحقيق الأهداف المحددة، من أجل ذلك قد صاغ ممثلو الدول التزامات محددة، وهي بمثابة خطة تقدمية تعمل على تعزيز حقوق المرأة، وقد حدد المؤتمر موضوعات عدة ارتبطت باثني عشر مجالا حيويا كالفقر، والحقوق الإنسانية، والمرأة والإعلام ، والمرأة والصحة، والنزاع المسح، والتعليم، والتدريب، ومشاركة المرأة في صنع القرار، والمرأة والاقتصاد والعنف ضد المرأة وعلاقتها بالبيئة والطفلة والعمل على إزالة تلك العقبات أصبحت مسئولية عالمية، ويعد المؤتمر حجر الزاوية في تقدم المرأة وتمكينها لوضعه الأساسي للعمل والخطوط العريضة للمجالات الحيوية المهمة في تقدم وتمكين المرأة وإعادة هيكلة شاملة للمؤسسات القائمة بما يتماشى مع وضع المرأة. .

[1] نهى عدنان القاطرجي ، معجم المصطلحات الدولية حول المرأة والأسرة، باحثات لدراسات المرأة، الرياض– المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، 1437 هـ ، 2016م، ص 98–99.

ثانياً: العراق والاتفاقيات الدولية الخاصة بتمكين المرأة:

وكانت من ابرز " الاتفاقيات " التي انظم اليها العراق و تعد أساس العمل بشرعية في" مفهوم النوع الاجتماعي" هي اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم (98) لسنة (1959)، (1962) الخاصة بحق المفاوضة الجماعية ، والاتفاقيات المرقمة (29) ، (105) في العامين(1959) " والقضاء على التمييز في إشغال الوظائف" ، وإتفاقية " القضاء ،(1963)المعنيتان بأوجه التمييز العنصري" في العام(1970) وإتفاقية " الحقوق المدنية والسياسية للمرأة " في العام (1971) ثم الأتفاقية الدولية (سيداو) في العام (1979) بشأن " تمكين المرأة وتحقيق المساواة وتكافؤ الفرص" للقضاء على التمييز ضد المرأة على أن تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في الحياة السياسية للوصول إلى مواقع صنع القرار والتوعية الشاملة للمجتمع من اجل تقديم الدعم المعنوي للمرأة،[1]والضمان الرئيس لتحقيق التمكين السياسي للمرأة وضمان مشاركتها في " المجالس النيابية والتشريعية" وفي "عملية صنع القرار" من خلال تحديد عدد من المقاعد في المجالس النيابية للمرأة[2].

الى جانب ذلك كان لابد من التطرق الى تلك النصوص الدستورية التي اقرت المشاركة السياسية للمرأة والتي يمكن اعتبارها سندا وحجة يحتج بها في المواقف المعارضة [3] ،

في انتخابات عام 2005م حصلت المرأة العراقية على 76 مقعداً برلمانيا في أول جمع وطنية منتخبة لكتابة الدستور عقب عملية التغيير السياسي عام 2003، وذلك من بين 275 مقعدا اي ما يعادل 28% من المقاعد البرلمانية انذاك، فضلاً الى ذلك فقد شاركت(10) نساء في لجنة كتابة الدستور مايعادل 18 من اعضاء اللجنة و توزعن على 6 لجان فرعية[4]،اذ بدأت ترتفع مشاركة المرأة في الحياة السياسية العراقية الحديثة التي

---

[1] سحر طارق محمود رحيم،دور المرأة العراقية في السلطةوعملية صنع القرار،مجلة دراسات دولية،جامعة بغداد،ع84، 2021،ص237-238.

[2] المصدر نفسه،ص39.

[3] فيصل عبد الكريم دندل،مسؤولية رأيس الدولة عن انتهاك احكام الدستور،المركز العربي،مصر ،القاهرة ،ط1، 2019،ص35.

[4] تغريد رامز هاشم العذاري، سعدون شلال ظاهر، المشاركة السياسية للمرأة في الانتخابات البرلمانية العراقية بعد عام 2003م، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والانسانية، جامعة بابل ، العدد 43، 2019، ص 1720.

ابتدأت بعد أحداث التاسع من نيسان عام (2003) وذلك بفعل أسباب عدة منها تدخل القوى المتحالفة في تغيير فلسفة الحكم في العراق والجهود التي بذلتها المؤسسات النسوية خاصة ومنظمات المجتمع المدني عموماً وما مارسته من ضغط على مختلف الاصعدة السياسية والاجتماعية(1)، إذ إن الدستور العراقي الجديد المعمول به منذ سنة 2005 ينص على أن جميع العراقيين متساوون أمام القانون ويحظر أي تمييز قائم على أساس النوع (2)، اكدت المادة (8) على الزام العراق على حسن الجوار وحل النزاعات سلميا وان تكون علاقته في ضوء المصالح المشتركة [3].

ونص دستور (2005) العراقي في المادة(20) ام للمواطنين رجالاً ونساءً حق المشاركة في الشؤون العامة والتمتع بالحقوق السياسية بما فيها حق التصويت والأنتخاب والترشح[4] ،المواد التالية(24-25-26) على أن اقتصاد الدولة من المقومات الأساسية التي تحقق الرخاء والتنمية الشاملة وأن سبل تدعيمها وتحقيقها يتم من خلال الإصلاح الشامل لجميع القطاعات وتشجيعها على الاستثمار ،ويرى أن المشرع العراقي لا يحقق التنمية الاقتصادية،إلا من خلال المشاركة الحقيقية لكل من الرجل والمرأة في سوق العمل، ويمنع التمييز والمساواة في كافة الحقوق والمساواة في الأجر، وفقا لنص المادة (14) "العراقيون متساوون أمام القانون دون تمييز بسبب الجنس أو العرق أو القومية أو الأصل أو اللون أو الدين أو المذهب أو المعتقد أو الرأي أو الوضع الاقتصادي أو الاجتماعي" [5].

---

[1] انظر نص القانون في الوقائع العراقية ، العدد 4010 ، في 23/11/2005.

[2] علي عبد الامير علاوي، احتلال العراق ربح الحرب وخسارة السلام، المؤسسة العربية ، ط1،لبنان ، بيروت ، ص98.

[3] محمد حازم عبد الستار،المجلة الأمريكية الدولية للعلوم الأنسانية والاجتماعية،حقوق المرأة بين التشريعات الوطنية والدستور العراقي،بحث منشور،جامعة بغداد،العلوم القانونية،ع1، 2022.

https://www.aijhssa.us//حقوق-المرأة-بين-التشريعات-الوطنية-وال

[4] المصدر نفسه.

[5] كاميليا حلمي محمد،في منشاة مفهوم مصطلح تمكين المرأة ، ورقة مقمة في ورشة عمل دور المرأة في العمل الخيري والتطوعي، الكويت ، 2012 ، ص 22.

ثالثاً: الآليات المعززة لتمكين المرأة في ظل النظام الديمقراطي:

هي الطرق التي تؤدي الى مشاركة وتمكين المرأة على الصعيد الاقتصادي والسياسي ، وتعرف ايضاً بأنّها تلك الأجهزة والمؤسسات المتوافرة على المستويات الدولية والإقليمية والوطنية لحماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية [1]،"اذ تعني الوسائل التي تتم من خلالها تعزيز قدرات المرأة وتقويتها اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وتعليمياً".

وبناء على ذلك سوف نتطرق الى عدة اليات وفق مستويات تعزز تمكين المراة العراقية في ظل النظام الديمقراطي.

أولاً: على المستوى التشريعي:

إن العملية التشريعية هي إحدى آليات صنع القرار الأساسية التي يتم بواسطتها تطوير القوانين، واعتمادها، وتطويعها بما يتلاءم مع احتياج المجتمع، وهي التي تحدد المستوى الملائم من النفقات والضرائب، واتخاذ ما يلزم من تدابير تشريعية لتتمكن المرأة من التمتع بحقها وتمكينها من كافة مناحي الحياة العامة على المستوى الاجتماعي والسياسي والثقافي والاقتصادي [2]،اذ ان هنالك مجالات قانونية عدة نظمتها التشريعات الوطنية لتهيئة العدالة بين الجنسين بحكم القانون، وقد شملت الجوانب التي تخص المرأة بشكل أساسي يتكرر في حياتها كقانون الأسرة و تعديل الأحكام التمييزية في التشريعات الوطنية وخاصة قوانين الأحوال الشخصية وقوانين العقوبات والعمل وقانون الجنسية[3] .

---

[1] نادية خلفة، آليات حماية حقوق الإنسان في المنظومة القانونية الجزائرية – دراسة بعض الحقوق السياسية–، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراة في العلوم القانونية، تخصص قانون دستوري، كلية الحقوق جامعة باتنة، 2009–2010، ص35.

[2] Amy C. Alexander and Christian Welzel, Empowering Women: Four Theories Tested on Four Different Aspects of Gender Equality,2007, p166.

[3] وفاء عبد الحميد ابراهيم، تمكين المرأة، بحث منشور، كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة الاسكندرية، 2021، ص218–219

لذا لابد من تطبيق القوانين بصورة فعلية لضمان المساواة بين الجنسين في قيادة وتولي المناصب السياسية والقضائية بصورة عادلة، التي تؤدي الى تغيير النظرة التقليدية والنمطية حيال دور المرأة في عملية صنع القرار السياسي [1].

بالإضافة الى ذاك أعلنت الأمانة العامة لمجلس الوزراء العراقي ان النساء حصلن في الدورة الانتخابية لعام (2021)على(97) مقعد في البرلمان من اصل (326) مقعد بنسبة(29%)وهي اعلى نسبة تحققها المرأة العراقية في تاريخها اذ أعلنت دائرة تمكين المرأة العراقية في الامنة العامة لمجلس الوزراء" ان المرأة العراقية تمكنت من الفوز ب(97)مقعد بزيادة (14) مقعد عن الكوتا وفوز (59) امرأة بقوتها التصويتية من دون الحاجة الى الكوتا [2].

ثانياً: على المستوى التنفيذي: ان دور السلطة التنفيذية في تمكين المرأة: هو إنشاء آليات في السلطة التنفيذية في عدة مواقع، وتشكل الدول بشكل متزايد هياكل مشتركة بين الوزارات أو مشتركة من حيث المصالح، أو إنشاء وزارات خاصة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من التطورات ذات الصلة إنشاء نقاط اتصال أو مجموعات عمل في مختلف الوزارات التنفيذية، مثل: التعليم، والصحة، والزراعة، والصناعة، وفي بعض الحالات يتم ربط نقاط الاتصال هذه معا في شبكة تنسقها عادة الآلية الوطنية الرسمية، ونتيجة لذلك فإن هناك آليات تستمد سلطتها وقدرتها من القرارات التنفيذية، وأخرى تستمد سلطتها وقدرتها من القرارات التشريعية والقوانين التي تسعى للعمل على المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وعدم التمييز ضدها، ويختلف أداء الآليات الوطنية باختلاف جودة القيادة بداخله.

لابد من ايجاد آلية وطنية تعمل على تعزيز القدرة المؤسساتية لدى المرأة العراقية وتتمثل بما يلي منها :

1-وضع آليات فعالة للتمكين السياسي للمرأة، ويجب أن تتوافق مع الموارد المالية والبشرية المطلوبة وتكون قابلة للتنفيذ، فضلاً عن اتباع استراتيجية تدعم الدور

---

[1] المعهد الديمقراطي الوطني، اتاحة فرصة جديدة للمراة في العراق، تقرير عن نقاشات مجموعة التركيز في العراق، (العراق : كانون الاول ديسمبر/ 2018) ، ص 24.

[2] علي جواد/ الأناضول،لأول مرة..العراقيات يحصلن على 97 مقعدا في الانتخابات البرلمانية وفق دائرة تمكين المرأة العراقية في الأمانة العامة لمجلس الوزراء، تاريخ الاطلاع،2022-12-1، الثلاثاء/3:00

https://www.aa.com

القيادي والسياسي للمرأة، وتكون هذه الاستراتيجية متوافقة مع السياسيين والبرلمانيين ورجال الدين فضلاً عن منظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام [1].

2- لابد من دمج مصطلح التنوع الاجتماعي في السلطة التنفيذية والبرامج الحكومية، فهذا يعزز من مبدأ تكافؤ الفرص بين الجنسين على مختلف المستويات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وان هذا يلزم الحكومة بتواجد المرأة في مواقع صنع القرار السياسي على مختلف الاصعدة في السلطة التنفيذية [2].

3- نشر ثقافة السلم والتسامح، وذلك من خلال القضاء على ثقافة التهميش والهيمنة، والحد من العنف ضد المرأة ويكون ذلك من خلال تغيير وتعديل القوانين التي تكرس التمييز ضدها، وبناء منظومة حقوقية تؤكد اهمية الحقوق السياسية للمرأة وتكون متوافقة مع مبادئ حقوق الانسان [3]،

4- إصلاح الصورة التقليدية ذات الجذور الاجتماعية والثقافية الموروثة في المجتمع، وهذا يؤكد أن المرأة كإنسان منجز وفعال في المجتمع، وهذا يتم عن طريق اصلاح مناهج وأنظمة التعليم.

---

[1] المرأة في مجلس النواب، الدروس المستخلصة وتقرير عن دراسات الحالة، (العراق: المعهد العراقي، 2013 ، ص 41.

[2] تقرير الظل إلى لجنة السيداو عام 2019، النساء العراقيات وتحديات الامن والسلام والعدالة، (العراق، شبكة النساء العراقيات 2019) ، ص11.

[3] وفد جمهورية العراق، الدورة الخامسة والخمسون للجنة وضع المرأة، "امكانية حصول النساء والفتيات على التعليم والتدريب والعلم والتكنولوجيا ومشاركتهن في ذلك من أجل تمكين المرأة من الحصول على فرص العمل اللائق والمتفرغ"، "نيويورك: ٢٨ شباط فبراير/ 2011"، ص3.

المبحث الثالث

معوقات تمكين المرأة العراقية في ظل النظام الديمقراطي

تمهيد

مر المجتمع العراقي بأزمات متنوعة في تاريخه الحديث اذ تعددت الحروب والحصار الاقتصادي حتى عام(2003) الذي يعد عاماً فاصلاً لتغيير طبيعة النظام السياسي، وقد واجهت المرأة العديد من الصعوبات والمعوقات التي حدت من تمكينها، الا ان هذا التحول لم يجعل المرأة بمساواة مع الرجل، بنا على ذلك تناول هذا المبحث معوقات تمكين المرأة العراقية في ظل النظام الديمقراطي وتنقسم هذه المعوقات الى ما يأتي :

اولاً: المعوقات السياسية.

ثانياً: المعوقات الاجتماعية.

ثالثاً: المعوقات الاقتصادية.

رابعاً: المعوقات الإعلامية.

خامساً: المعوقات التعليمية.

سادساً: المعوقات النفسية.

معوقات تمكين المرأة العراقية في ظل النظام الديمقراطي

تعرف المعوقات بانها الحيلولة من دون تحقيق الهدف ومنعه وعرقلة كل ما من شانه ان يقف في وجه إنجاز الأمر أو إحراز النجاح [1]، وهذه المعوقات والمشاكل تواجه الوعي والقدرات والاستعداد للمرأة والرجل من اجل إحداث تغير في المجتمع وتساهم بالتمييز والعنف ضد المرأة واللامساواة في العلاقات السياسية وتوزيع القوة بين الرجل والمرأة في ظل النظام الديمقراطي [2]، إذ باتت مشكلة تمكين المرأة في المجالات التنموية لا تحققها القوانين والتشريعات فحسب خاصةً فالدستور العراقي لعام(2005) ضمن للمرأة الكثير من الحقوق دون تميز على أساس النوع الاجتماعي [3]، وللوصول الى ذلك لا بد من التغلب على الصعوبات التي تواجه المرأة العراقية والتي تؤدي إلى عدم تمكينها للمشاركة في " الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في المجتمع" فقضية تمكين المرأة لا يمكن تحقيقه باعتماد القوانين والتشريعات فقط، وانما يجب أن تتولد لدى المرأة القناعة بحتمية تغيير وضعها وتحررها من عقدة تبعيتها للرجل ومن الجدير بالذكر انّ أكثر التحديات المعيقة لتمكين المرأة العراقية تنحصر بمعوقات سياسية ثم تليها معوقات اجتماعية و اقتصادية وسياسية وإعلامية وتعليمية ونفسية [4]، وسنوضحها بشكل مفصل وكما يلي:

اولاً: المعوقات السياسية:

وتتمثل في مجموعة من العقبات والمشاكل السياسية التي تحول دون مشاركة المرأة في المجال السياسي وصنع القرار، والتي تمنع المرأة من الترابط الوثيق بين تنمية المرأة سياسيا والنجاح في تحقيق التنمية البشرية وتمكينها سياسياً* [1]،الى جانب ذلك كانت اهم المعوقات السياسية تتمثل بما يلي:-

---

[1] احمد حسن عبدالله، العدالة الجنائية والانحراف الاجتماعي، دار مصر للنشر والتوزيع، ط1، 2022، ص231.

[2] يوسف بن يزة ، التمكين السياسي والتنمية الإنسانية دراسة في ضوء تقارير التنمية الإنسانية العالمية 2003-2008 ، رسالة ماجستير العلوم السياسية كلية الحقوق ، الجزائر ، 2010، ص20.

[3] مالك عبد الحسين احمد، تمكين المرأة العراقية في مجالات التنمية، مجلة الاقتصاد الخليجي، ع23، الكلية التقنية الادارية، جامعة البصرة، 2012، ص112

[4] سحر طارق محمود الرحيم، مؤشرات تمكين المرأة العراقية في خطة التنمية الوطنية لعام 2017، اشراقات تنموية، ع25، جامعة بغداد، 2017، ص387.

* ونقصد بالتمكين السياسي :هو الذي يتبلور في دعم المشاركة السياسية للمرأة، من خلال زيادة نسبة تمثيلها في مواقع اتخاذ القرار، وزيادة نسبة عضويتها في الأحزاب السياسية والنقابات، والجمعيات المهنية، ومنظمات

1- عدم عناية المرأة بتطوير وعيها السياسي من خلال المشاركة في القضايا والأمور السياسية، والاكتفاء بالقضايا ذات الطابع المجتمعي البعيد من تأثيره في عملية صنع القرار.

2- انعدام الثقة بين النساء وعدم مساندة المرأة الناخبة للمرشحات، وتفضيلها للمرشح الرجل، من منطلق أنه الأنسب للعمل السياسي، افتقارها إلى المهارات اللازمة للدخول في العملية السياسية، وغياب الدافع والجرأة في التعبير عن الذات والطموح[2] فالأغلبية من النساء التي تنتمي الى الطبقة الوسطى والطبقة الفقيرة المكبلة بأعمال المنزل ورعاية الأبناء تتسم باللامبالاة السياسية، مما يؤدي الى فقدان الحماس السياسي الذي هو صفة لهذا المجتمع بشكل عام [3] .

4- ومن أسباب ضعف تمكين السياسي للمرأة العراقية يعود الى عدم وجود برامج للتثقيف السياسي والحزبي اضعف المؤهلات السياسية للمرأة العراقية وكذلك ان العزل والاقصاء للمرأة أ فقدتها الخبرات العمل السياسي[4].

5- إن الصورة النمطية للمرأة في الموروث الاجتماعي تضع ادوارها خلف الرجل، يفضل العمل في المجال السياسي وتفضل أعمال أخرى ملائمة أكثر لشخصية المرأة وكيانها[5].

المجتمع المدني، وزيادة تمثيلها في المؤسسات العربية والإقليمية والدولية، ينظر، أماني قنديل، المنظمات الأهلية العربية وتمكين المرأة، التقرير السنوي الرابع للمنظمات الأهلية العربية، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، القاهرة.2005، ص43.

[1] أبو رأس، عايدة، إتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة، اللجنة الإقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا – الإسكوا، الدوحة، قطر، 2012، ص18.

[2] دنيا الأمل اسماعيل، المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية، بحث منشور ضمن كتاب المرأة العربية من العنف والتمييز الى المشاركة السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي 70،بيروت، ط1، 2014،ص 110.

[3] محمد عبد الحميد حسن ، حماية الحقوق والحريات في أحكام المحكمة الدستورية العليا ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة القاهرة كلية الحقوق ، مصر، 1999،ص223.

[4] رغد نصيف جاسم السراجي، عرض كتاب :المشاركة السياسية الحزبية للمرأة العراقية بعد عام 2003 دراسة اجتماعية سياسية ميدانية، دار الكتب العالمية، دراسات دولية، العدد الثامن والخمسون، بغداد، 2012، ص298.

[5] سنان صلاح رشيد، مصدر سابق، ص19.

6-سلبية النظام الديمقراطي التوافقي التي أثّرت على دور المرأة تمثلت في ان مشاركتها السياسية فكان لابُدّ لها انْ تخضعَ في النهاية الى نظام المحاصصة الذي تتميز به هذه الديمقراطية وما يمكن ان يتركه من انعكاسات على معيار الكفاءة، ويجعلها تحت رحمة التسويات السياسية لقادة الكتل السياسية [1].

7- المواقف السلبية السائدة وعدم اقتناع الأحزاب السياسية بمشاركة المرأة في الشؤون العامة، فالقيادات الحزبية أو من يقومون بالاختيار للترشيح لا يثقون بدور المرأة وقدرتها على خوض المعارك الانتخابية ، إذ يعتقدون أن هذه المعارك تحتاج إلى قدرات خاصة لا تتوافر إلا عند الرجال مما يؤدي الى تحيزهم وإعطاء الأولوية للرجال في عمليات الترشيح وإعلان الأسماء المرشحة من الأحزاب السياسية [2] .

وبالتالي لم ترسخ وتؤسس القيم الديمقراطية في العمل السياسي والاجتماعي فعدم المساواة والقهر قد اضعف من قدرات المرأة في المساهمة الفاعلة في المجتمع ، ولهذا السبب تحولت المرأة من مقهورة الى قاهرة لنفسها ومعبرة عن نفسها بوعي مزيف ، وبالتالي يعود الامر الى غياب المثل والقيم الديمقراطية ، وهنا يمكن القول انه عندما يتطور المجتمع ديمقراطيا تتطور تلقائيا النظرة الى موضوع المرأة، فليس القانون او التشريع دوما هو الذي يغير الممارسات بل العكس ان الممارسات وتطورها في سياق تطور ديمقراطي متوازن هي التي ستسمح بتغيير القوانين لمصلحة المرأة [3].

ولاحظت الباحثة ان المرأة عانت كثيرا من الصعوبات والمعوقات خاصة في المجتمع العراقي لان الموروث الفكري وعدم وعيها بحقوقها والعادات والتقاليد المجتمعية كلها عوامل وظروف انتجت قناعة لدى المرأة بانها لا تستطيع اخذ أدوار عمل الرجل سواء ان كان ذلك في المجال السياسي او الاجتماعي او الاقتصادي، كما ان المجتمع يوجه إمكانيات المرأة وطاقاتها نحو الاهتمام بالأسرة، وفي ظل العقبات والأزمات الاقتصادية والسياسية التي تمر بها البلاد ينعكس هذا بشكل عام على الافراد ، وعلى تمكين المرأة بشكل خاص

وترى الباحثة ان المرأة العراقية هي نواة العائلة وأنّ ما يعيق تمكينها سياسياً هو أنْ تلتزم الصمت للحفاظ على امنها وعلى امن اسرتها ، لذلك تعاني الكثير من النساء

---

[1] هدى محمد مثنى،المشاركة السياسية للمرأة العراقية في العراق،مصدر سابق،ص101.

[2] محمد عبد الحميد حسن ، حماية الحقوق والحريات في أحكام المحكمة الدستورية العليا ،رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة القاهرة كلية الحقوق ، مصر، 1999،ص223.

(3) مصطفى ناجي ، مصدر سابق، ص102

في الحياة السياسية الحالية، اذ تواجه تحديات وفرصًا سياسية مختلفة عن الرجال، على الرغم من أن قيادة المرأة أمر حتمي لمجتمعها مثل ما هو سائد ومنتشر في الدول المتقدمة، وهذ بدوره يعود الى بعض المعايير التي تمنع مشاركة المرأة في الحياة السياسية، وذلك لأنه دائماً ينظر لها بأنها قليلة الخبرة في المجال السياسي، وعاجزة عن اتخاذ القرارات المصيرية التي تخص شأن الدولة بسبب النظرة الضيقة على انها لا تتحمل الضغوطات السياسية لذلك تكون المعوقات محيطة بيها من كل جانب.

ثانياً: معوقات اجتماعية:

أن التغير الاجتماعي والسياسي الذي حصل في العراق بعد أحداث (2003) وما تلاه من أحداث ، كان قد خلف بعده الكثير من المظاهر الاجتماعية والتي تعد من الانتهاكات الخطيرة لحقوق المرأة ، كالأعمال الإرهابية والأوضاع الأمنية غير المستقرة وغياب البيئة التشريعية الحامية للمرأة وحقوقها كانت قد ساهمت في تفاقم سوء المظاهر الاجتماعية[1] ،وتتمثل المعوقات الاجتماعية بعوامل خاصة بالموروث الثقافي إذ النظام الذكوري والثقافة الأبوية الذي يؤكد على أن السياسة من اختصاص الرجل ورفض الرجل للدور السياسي للمرأة [2]، بالإضافة الى ارتفاع نسبة الفقر بين النساء الى اكثر من(23%) يضاف اليها المشاكل التي تعاني منها المرأة العراقية بشكل عام مثل التقاليد الاجتماعية البالية والزواج المبكر وغيرها من الظواهر الاجتماعية التي تساهم في تفكك بنية وتركيبة الاسرة العراقية .[3]

واضافة لهذه العوامل فقد واجهت المرأة العراقية كثيرا من المتاعب نتيجة لمقتل أرباب الأسر من الرجال، فضلا عن العنف الطائفي تبعاً لدراسات متفرقة أجرتها الأمم المتحدة ومراكز الأبحاث، وتراجع في حقوق المرأة العراقية، وكثير من الحريات التي أكتسبتها عبر تاريخ الدولة العراقية الحديثة، وأن المرأة لا تستطيع الآن الكشف عن طموحاتها من جراء إرهاب متعدد الجوانب[4] ،إذ تعرضت المرأة العراقية الى مستويات عديدة من التهديدات منذ عام(2003) وما قبلها من حروب و احداث العنف المسلح آثار خطيرة على النساء،

---

[1] كاظم ، ثائر رحيم ،معوقات تمكين المرأة في المجتمع العراقي ، دراسة ميدانية في جامعة القادسية ، مجلة جامعة بابل للعلوم الانسانية ،المجلد 24 ، العدد 2 ،2016 ،ص37.

[2] الهام يونس احمد، التنمية المستدامة والتمكين السياسي، العربي للنشر والتوزيع، ط1، 2021، ص21.

[3] مجموعة باحثين : اوضاع المرأة العراقية قبل وبعد عام 2003، مصدر سبق ذكره ، ص 146.

[4] علي ليلة، تفكيك المجتمع واضعاف الدولة، مكتبة انجلو المصرية، ط1، 2012، ص242.

مثل فقد المقربين والاقرباء والاصدقاء والترمل وإعالة الاسرة، الى جانب عمليات الخطف التي طالت النساء او التهديد به، بسبب غياب الأمن وانتشار المجموعات المسلحة والمتطرفة التي تستهدفهن، والتي بثت الرعب في نفوس الأسر مما ادى الى رفضهم مشاركة النساء في مجالات تتسم بالخطورة ومنها المجالات السياسية [1] .

ويرى بعض الباحثين أنّ المرأة في ظل الثقافة الذكورية مرت بثلاثة أوضاع مرحلية متطورة تكشف عن الواقع الاجتماعي المختلف زمانياً وهي ما يأتي([2]):

1. **مرحلة الخنوع والخضوع:** اي خنوع المرأة لسلطة الرجل وخضوعها لأوامره وتسلطه سواء كانت في الأسرة او في سوق العمل أو في المؤسسة الدينية او في المؤسسات الفكرية، هذه الهيمنة الرجولية على النسوة تكون مدعمة من قبل النظام الاجتماعي القائم في انساق البناء الاجتماعي كافة.
2. **مرحلة التذمر والنقد:** التي زادت فيها إعداد الكاتبات والمفكرات والأديبات والطبيبات والممرضات، الأمر الذي شجعهن على التصريح بمساوئ الهيمنة الرجولية الشاملة وإبداء عدم رضاهن عن الاضطهاد الاجتماعي الذي يمارسه التجمع البشري عليهن، وإزاء ذلك طرحن نقدهن عن أوضاعهن الخانعة والمنصاعة لهيمنة الرجل الشاملة في الأصعدة كافة.
3. **مرحلة التصدي والمعارضة:** أول مناداة لعمل المرأة في العملية الإنتاجية ووقوفها بجانب الرجل.

لذا شكلت قضية المرأة احد المتغيرات المهمة في النسيج الاجتماعي بعد سلسلة من الازمات والحروب والاحتلال ، تركت آثارا مباشرة وغير مباشرة على المؤسسة الاسرية وعلى المرأة بشكل خاص ، فالعوامل الثقافية والاجتماعية ، فضلا عن القصور في تعليمها وتدريبها ،وتدني مستواهن العلمي ،كلها عوامل تقلص نطاق المجالات المتاحة لهن وتضعف قدرتها على المنافسة في ميدان العمل الرسمي خارج المنزل والحصول على وظائف تلبي احتياجات الاسرة ، وتحقق لها المكانة الاجتماعية اللائقة [3]، ومع بقاء

---

[1] آمنة محمد علي، معوقات مساهمة المرأة العراقية في التحولات الديمقراطية، مركز دراسات المرأة، جامعة بغداد، ع70، 2017، ص227.

[1] معن خليل العمر، علم اجتماع الأسرة، دار الشروق، ط1، 2000 ، ص170-172.

[3] عدنان ياسين : المجتمع العراقي وديناميات التغير ، مصدر سبق ذكره،ص161.

الوضع الاقتصادي والسياسي والاجتماعي غير المستقر في العراق، وجدت المرأة العراقية نفسها في بيئة اجتماعية ينظر فيها للمرأة بأنها أقل قدرة وأهلية من الرجل، اذ ان الأسباب والعوامل الثقافية والاجتماعية لاتزال تلعب دورا رئيسا في تحديد الأدوار التنموية والسياسية للمرأة وبالتالي تحول دون شغلها للمناصب القيادية او المراكز العليا ، رغم أن التشريعات والقوانين العراقية لا تميز بين المرأة والرجل في مختلف المجالات سواء تولي المناصب القيادية او المراكز العليا، كما أن القوانين العراقية لا تميز بين المرأة والرجل في حق الأجور والرواتب المكتسبة جراء العمل الذي يقدم الى المرأة والرجل على حد سواء، وفي اطار ما تقدم يمكن القول أن العوامل الثقافية والاجتماعية لا تزال تشكل محددات رئيسة للأدوار السياسية للمرأة، فضلا عن أن السلوك السياسي للأفراد في أي مجتمع يصعب تفسيره بمعزل عن معرفة مستوى الوعي والاهتمام السياسي لدى أفراد المجتمع [1]، كما وتتمحور معوقات التمكين الاجتماعي فيما يلي[2]:

١- الأمية وانخفاض المستوي التعليمي والثقافي :تعتبر الأمية من أخطر المشاكل التي تواجه عملية التنمية والتمكين للمرأة ، فالأمية تمثل عائقا كبيرا ، وتزداد خطورتها عندما تكون بين النساء وهن المربيات الأوائل للأطفال.

٢-القيم والعادات الاجتماعية والنظرة الاجتماعية : تُعَدّ القيم والعادات المتعلقة بدور المرأة في المجتمع عقبة رئيسية في سبيل تحسين مركز المرأة ، ومن أمثلتها سيطرة الرجل على المرأة والخضوع والطاعة بشكل مطلق تجاه الرجل ، وتفضيل الذكور على الإناث ، والزواج المبكر ، والإعتقاد بأن مكان المرأة البيت ، أن المجتمع يعطي مكانة أعلى للرجال في أغلب شؤن الحياة ، وقد أدي ذلك إلى ضعف ثقة المرأة بنفسها ، وعدم وعيها بحقيقة قدراتها ، واستسلامها لهذه العادات .

ولاحظت الباحثة ان المعوقات الاجتماعية تتزايد في بيئة تحتفظ بـ ("العيب " والحرام ") اي ان لها التزاما شديدا فيما يخص (العادات والتقاليد الاجتماعية المحافظة) وتحافظ على مبادئ الدين الاسلامي، إذ نلاحظ أن بعض المهن تتزايد فيها اهتمام الاسر وتزج بناتها فيها، وتتمثل بـ (التدريس، الطب، الادارة، الخياطة، وممارسة الفنون التشكيلية التي تشمل

---

[1] سمر سعدي خميس علي، مصدر سابق، ص81.

[2] ياسر سليمان محمد، معوقات تمكين المرأة سياسياً في المجتمع المصري، دراسة ميدانية في كفر الشيخ، بحث منشور، المجلة العلمية في كلية الآداب، جامعة طنطا، ع38، 2020،ص154.

الرسم والزخرفة ومهن اخرى ينظر لها بأنها تنسجم مع بنية المرأة وقدراتها وثقافة مجتمعها).

وبالتالي تخلُص الباحثة إلى أنّ دور المرأة دائماً في منعطف ينهض تارة ويهبط تارة أخرى، هذا الى جانب وجود التزامات اسرية لدى المرأة تجاه عائلتها ولاسيما اذا كانت ام، اذ يجب ان تلبي متطلبات الابناء والزوج ،الى جانب ذلك ان النساء لا تتمتع في كثير من الأحيان بنفس الحقوق التي يتمتع بها الرجال داخل مجتمعنا الذكوري في اتخاذ القرارات أو ممارسة مهنة، أو السفر او الزواج او الطلاق او قيادة اسرة او الحصول على الميراث او الحصول على الثروة، وسبب ذلك يعود الى تجذر ثقافة اللامساواة داخل مجتمعنا العراقي وجميع ما ذكر يعتبر معوقاً اجتماعياً لتمكين المرأة والنهوض بقدراتها.

ثالثاً: المعوقات الاقتصادية:

ويقصد بها التحديات والصعوبات التي تؤدي إلى احباط قدرات المرأة بصورها المختلفة التي تجعلها غير قادرة على أن تكون ناشطة ومساهمة في عمليات توليد الدخل والثروة في المجتمع [1]، اذ تمثل المعوقات الاقتصادية للمرأة أحد أبرز القضايا التي تواجهها وتؤثر على دورها الاقتصادي في المجتمع ، اذ تقل اعداد النساء في القوى العاملة عن معدلات الرجال في العراق بشكل ملحوظ ، إذ يشكل الرجال(79%) من القوى العاملة مقارنة بـ(21%) للنساء، ومن المثير للاهتمام أنّ معدلات مساهمة النساء في القوى العاملة في المناطق الريفية، هي اعلى من تلك السائدة في المناطق الحضرية، ويمكن تفسير ذلك بعاملين **أولهما:** ان النشاط الاقتصادي في المناطق الريفية يعتمد على عمل النساء ، كما ان تعاون الاسرة ضروري لكي تفي باحتياجاتها، **والثاني:** هو انه قد يكون الاسهل على النساء في الريف ان ينجزن الكثير من الاعمال المتعلقة بالإنتاج الزراعي في منازلهن وهو امر مقبول اجتماعيا ، فضلا عن ان العمل الزراعي يعتمد على الخبرة المتوارثة اجتماعيا اكثر من اعتماده على التعليم او التدريب النظامي [2].

وتتمثل هذه المعوقات في تحرير التجارة والأخذ باقتصاد السوق الحر مما أدى الى انتشار البطالة وتحمل المرأة لأعباء المسؤولية المادية وتوفير احتياجات الأسرة في حالات

---

[1] ريم ضيف عبد المجيد التكريتي، مصدر سابق، ص48.

[2] عدنان ياسين،المجتمع العراقي وديناميات التغير ، مصدر سبق ذكره، ص 174.

كثيرة وبالتالي فهي لا تملك الحق أو الوقت في التفكير في المشاركة السياسية [1]،وكانت المهن والحرف في المجتمع العراقي حكراً على الرجال، مثل، التجارة، فضلاً عن قلة توفر فرص للتعيين في المؤسسات الحكومية للذكور، فكيف هو الحال للإناث في ظل سيطرة معايير المجتمع بما تتضمنه من قيم ذكورية "فمن أبرز المشكلات التي تعاني منها حياة المرأة العربية هي (ازدواجية المعايير) فالتقاليد الريفية التي أعطت المرأة مكانة أقل من مكانة الرجل ظلت تسيطر على حياة الناس في مجتمعنا لأجيال عديدة حتى بداية النهوض الحديث مع تصاعد حركة التصنيع والتحضر والتعليم التي نقلت المرأة من تلك المكانة إلى مراكز أرفع" ،مما خلق حاجة متزايدة للأيدي العاملة وفسح المجال أمام النساء ذوات التعليم المنخفض والمتوسط للمشاركة في هذه الأعمال فأصبح لهن دخل اقتصادي مستقل من جهة، وفرصة اختلاطهن بالعالم من جهة أخرى، فبدأت المرأة تدرك أهمية العمل ومردوداته لأسرتها أولا ولذاتها ثانية، وبدأ المجتمع يتقبل ظاهرة خروج المرأة للعمل خارج منزله وأصبح للمرأة حضور اقتصادي وثقافي في مجتمعها [2].

وبرزت معوقات اقتصادية جديدة للمرأة بعد عام (2003) لكون العراق بصدد التحول نحو اقتصاد السوق ، وهو ما يضع النساء امام بيئة متغيرة فيها الفرص وفيها التحديات ، اذ يسود مبدأ التنافس في الحصول على العمل كما تتراجع فرص العمل التي تتيحها الدولة ، وفي ضوء انحسار فرص العمل في القطاع العام سيكون القطاع الخاص هو الفرصة الوحيدة أمام النساء ، ويشهد هذا القطاع تشكيلاً جديدا في إطار إعادة هيكلية الاقتصاد، ومما تجدر الإشارة إليه أن النساء في القطاع الخاص أكثر عرضة لفقدان وظائفهن وذلك عندما يجبر الوضع الاقتصادي الشركات والمؤسسات على الانكماش ، وانتشرت أنماط العمل المشتتة منذ عقد التسعينيات من القرن الماضي في القطاع غير الرسمي المعروفة باستيعاب أعداد كثيرة من النساء في اعمال مختلفة (المشاريع الصغيرة) مثل صناعة المنتجات في المنزل مثل (الأغذية ، الملابس ، الحرف التقليدية وتسويقها ، وتجارة الأرصفة ، وغيرها) ، وهذه الأعمال هامشية لا توفر استقراراً مادياً او اجتماعياً ، أو نفسيا للمرأة وتتزايد حجم المخاطر التي تتعرض لها النساء العاملات في هذا القطاع نتيجة حرمانهن من المكاسب والحقوق التي يكلفها القانون

[1] الهام يونس احمد، مصدر سابق، ط1، 2021، ص21

[2] منتهى عبد الحسن عبدالله، مصدر سابق، ص18.

للعاملين في القطاع الرسمي الحكومي والخاص[1]،كما وتتمحور اهم معوقات التمكين الاقتصادي للمرأة بما يلي[2] :-

1. -عدم قدرة المرأة على التوفيق بين واجباتها المنزلية والأسرية والتزاماتها الوظيفية .
2. المجتمع الذكوري يصعب فيه قبول أن المرأة تأخذ قرارها بنفسها دون تدخل الرجل في حياتها.
3. هناك معوقات مرتبطة بالنوع تتجلى في استهانة الرجل بقدرتها على العمل ، والقدرة على التفاوض ، واتخاذ القرار.
4. -عدم تمتع المرأة بالحركية وتبعية الاقتصادية وذلك بسبب العناصر الثقافية والواجبات الاجتماعية التي تعوق المرأة في أداء أعمالها في الإنتاج والبيع والشراء.

ولو القينا النظر لواقع التشغيل بصورة عامة وتشغيل النساء بصورة خاصة في العراق تحديدا الفترة ما قبل عام (2003) وما بعده لوجدنا تركز غالبية النساء في قطاع الزراعة (50.6%) والتعليم (24.3%) على عكس توجه الرجال الذي توزع على قطاعات ذات أهمية اقتصادية مثل التجارة والنقل والاتصالات والدفاع والضمان الاجتماعي، ويعد تركز النساء في قطاع الزراعة والتعليم له مبرراته الاقتصادية والاجتماعية إذ يفضلن النساء العمل في تلك القطاعات لظروفها الاجتماعية والأسرية ، والحال لا يختلف عن عمل المرأة في القطاع العام والخاص فالإحصائيات توكد إن المرأة تميل في العمل بالقطاع الحكومي اكثر مقارنة بالقطاع الخاص، لأنه عمل آمن ومحمي بقوانين التقاعد والضمان الاجتماعي، ويرجع سبب ارتفاع العمل في القطاع العام إلى الثقافة السائدة وقلة المهارات والقدرات المطلوبة للعمل فيه ناهيك عن أنه يوفر عملا آمناً ومحمي للمرأة في حين أن العمل في القطاع الخاص يتطلب مهارات وثقافة تكنولوجية لا تملكها المرأة أو تملكها بحدود نسبية معينة [3]

---

[1] عواد ، منى جلال، آفاق تمكين المرأة في العراق بعد عام 2003م دراسة في المعوقات والمقومات ، مجلة دراسات دولية ، العدد 84 ،2021، ص35.

[2] ياسر سليمان محمد، معوقات تمكين المرأة في المجتمع المصري دراسة ميدانية في كفر الشيخ، المجلة العلمية بكلية الآداب، جامعة طنطا، ع38، 2020،ص 154.

[3] وفاء المهداوي وزهراء محمد حسن، مصدر سابق، ص95-96.

إضافة الى ذلك يمكن تحديد مجموعة من التحديات التي تواجه المرأة في الجانب الاقتصادي وعلى النحو الآتي[1]:-

1-مواقع الثقافة التقليدية لعمل المرأة في النشاط الاقتصادي .

2- الموقف السلبي من تشغيل الإناث في الأنشطة الاقتصادية خارج المنزل، وتهيئتهن بدلا من ذلك لأدوار أسرية تقليدية كالزواج والأمومة.

3- لا زالت التصورات التقليدية للأسرة العراقية عن العمل المناسب للأنثى تفضل الوظيفة الحكومية حتى إذا كانت أجور الوظائف الرسمية أقل من القطاع الخاص.

4- تزايد أعداد النساء في سوق العمل الهامشي أو غير النظامي، لقد كانت نشاطاتهن هذه بمثابة طريق وسط ما بين الوظيفة الرسمية وبين العمل في القطاع الخاص.

5-ضعف وعى المرأة بحقوقها وعجزها عن المطالبة بها حتى حين تكون على وعي بها.

تبين الباحثة أن الاقتصاد لكل دول العالم يُعَدّ الشريان الرئيسي من أجل تمكين أفراده وتحقيق أهدافهم وطموحاتهم، ولابد من وجود المعوقات والصعوبات لتمكين المرأة اقتصادياً ولاسيما المرأة العراقية، ولاجل الوصول الى أماكن تليق بالمرأة فهناك العديد من المراحل التي يجب ان تمر بها ،اولهما التعليم والحصول على شهادة أكاديمية؛ ثانيهما هي الوظيفة التي اصبح الحصول عليه شبه مستحيل بعد عام 2003 ، وذلك بسبب سيطرة الاحزاب المتنفذة على الدرجات الوظيفة .

رابعاً: المعوقات الإعلامية:

وهي القدرة على تحدي الأوضاع القائمة والتعبير بحرية وتلقائية بصرف النظر عن طبيعة النظام السياسي الذي تعمل فيه [2]، يمارس الأعلام دوراً محورياً في المجتمع المعاصر ولاسيما مع التطور الكبير في وسائله وتقنياته، فقد بات جزءاً عضوياً من الحياة اليومية [3] ،فلا زالت صورة المرأة في برامج الفضائيات العربية مشوهة وتخضع لقوالب

---

[1] نبيل جعفر عبد الرضا،اليات التمكين الاقتصادي للمرأة العراقية،المحور حقوق المرأة ومساواتها الكاملة في كافة المجالات ، جامعة البصرة ، كلية الإدارة والاقتصاد ، العدد: 3584 ، 2011،ص50.

[2] علي حجازي ابراهيم، الاعلام البديل، المعتز للنشر والتوزيع، ط1، 2017، ص51

[3] وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الإجتماعية ، المرأة والأعلام في ضوء المتغيرات الراهنة ،ط1، منظمة المرأة العربية ، 2016 ، ص32.

ثقافية واجتماعية مختلفة لا تحترم انسانيتها ودورها الاساسي في المجتمع[1]،وبذلك فهي تلعب دوراً محورياً للنهوض بواقع المرأة، من خلال تطوير الخطاب الإعلامي بالقدر الذي يسمح بزيادة وعي المرأة بدورها الحقيقي في المجتمع وبأهمية مشاركتها الفعلية في تطويره وتنميته وهنالك في معظم الأحيان ضعف اهتمام وسائل الإعلام بدور المرأة في الحياة السياسية، الأمر الذي يؤثر على تغيير الصورة النمطية للمرأة وإظهار مواطن القوة والتأثير لديها، لذلك على وسائل الإعلام إبراز النماذج الرائعة التي تجسدها سيدات كثيرات استطعن أن يتحدين الظروف ويرسمن قصص نجاح[2] .

خامساً: المعوقات التعليمية:

هي المشاكل والتحديات التي تواجهها المرأة في مجال التعليم أو حرمانها من التعلم الذي يعد عائقا أساسيا لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، فعدم تعليم المرأة يجعل مشاركتها السياسية والاقتصادية صعبة جدا بل ربما مستحيلة، ما دام الاختلال موجودا في المساواة بين الجنسين في التعليم، فأن انعكاساته السلبية تؤثر في انخراط المرأة في النشاط الاقتصادي[3]، وتشير هنا ايضا الى أنّ الوضع التعليمي للمرأة ليس بأفضل حال من بقية مفاصل الحياة ، إذ تتخلف الكثير من الفتيات في المناطق الريفية عن مقاعد الدراسة ، بالإضافة الى ذلك لا تكمل الكثير من النساء تعليمهم الجامعي ، كما ان غياب الاستراتيجية والخطط المدروسة في عملية التعليم في العراق عموما ، ادى الى عدم ثقة الكثير من العائلات العراقية بضرورة تعليم المرأة ،في وقت استطاع العراق في سنوات سابقة من التقليل من نسبة الأمية وجعلها نسبة متدنية جدا ،إن الأمية تبقي المرأة في وضع مهمش وتشكل أكبر عقبة تحول دون تغلب النساء على الفقر المدقع في عالم قائم على التكنولوجيا وزادت فيه الأهمية القصوى لمهارات القراءة والكتابة، علما أن النساء يمثلن ثلثي إجمالي عدد الأشخاص الأميين الراشدين في العالم المقدر عددهم بنحو ثمانمائة مليون شخص [4]

---

[1] مجلة الدراسات التاريخية والحضارية " مجلة علمية محكمة ، المجلد الخامس ، العدد 17 ، 2013، ص385.

[2] أ.د.غسان عبد الخالق، المرأة التجليات وآفاق المستقبل، الآن ناشرون وموزعون، 2017،ص271-272

[3] معتصم تركي الضلاعين، الجندر، دار الخليج، ط1، 2020، ص67 .

[4] نبيل جعفر عبد الرضا :آليات التمكين الاقتصادي للمرأة العراقية، مصدر سبق ذكره،ص16.

لذا شكلت قضية المرأة أحد المتغيرات المهمة في النسيج الاجتماعي ، بعد سلسلة من الأزمات والحروب والاحتلال، التي تركت أثاراً مباشرة وغير مباشرة على المؤسسة الأسرية وعلى المرأة بشكل خاص ، فالعوامل الثقافية والاجتماعية إضافة للقصور في تعليمها وتدريبها وتدني مستواهن العلمي ، كلها عوامل اجتمعت لتقلص نطاق الأعمال المتاحة لهن وتضعف قدرتها على المنافسة في ميدان العمل الرسمي خارج المنزل والحصول على وظائف تلبي احتياجات الأسرة ، وتحقق لها المكانة الاجتماعية اللائقة [1].

كما ان التعليم يؤدي دوراً في قضايا التحديث والتنمية وإدماج المرأة في فعالياتها المختلفة، والواقع أن تعليمها انحصر في إعدادها لأدوار وظيفية تقليدية، والمشكلة تكمن في مدى الاختيارات المتاحة لها بالمقارنة مع الاختيارات المتاحة للرجل وتكافؤ الفرص بينهما على أساس استعدادات وميول كل منهما، أن أهمية التعليم في زيادة كفاءة المرأة يجعل منها كائناً اجتماعياً ذات مكانة مرموقة، فالأدوار التنموية التي تؤديها في المجتمع يحددها مستواها العلمي ومن بينها المشاركة السياسية، إذ أن معوقات انخفاض مستواها العلمي غالباً ما تعود إلى عدم إكمال الدراسة الجامعية، ولاسيما الحصول على المؤهل العلمي العالي للحد من أميتها في مجالات عدة، وذلك من اجل أداء الأدوار المتقدمة في مجتمعها وإدراك أهمية مشاركتها السياسية في تحريك عملية التنمية المجتمعية، فالمستوى العلمي المتقدم للمرأة يعد محدداً لشخصيتها وقدرتها على اتخاذ القرار وتأكيد ذاتها عن طريق أداء الأدوار غير التقليدية في المؤسسات العامة وخاصة المجال السياسي إلى جانب الرجل، وأن تراجع المستوى التعليمي وانتشار الأمية سيعزز وضعها التقليدي في المجتمع ويحول دون مشاركتها في الحياة السياسية [2].

لذلك كفل لها حق التملك وحقها في التعليم والرعاية الصحية والمشاركة الاقتصادية وحقها في الحياة والأمن والحرية، وضمن لها المشاركة السياسية وفي تبوئها المناصب القيادية، وضمن لها نظام الكوتا حقها في البرلمان وفي مجالس المحافظات ، ولكن ثمار هذه النصوص الدستورية لا يمكن تحقيقها الا بفعل مجتمعي يؤدي الى احداث التغيير في القانون الاجتماعي الذي غالبا ما يعطل فعل القوانين والتشريعات النافذة . كما أن تمكين المرأة لا يمكن أن يتحقق إلا عندما تتغير نظرة المرأة لنفسها وان تتخلص من عقدة التبعية

---

[1] كليوي، لطيف كامل ومظلوم ، زينب علي ،التحليل جغرافي والسياسي لمحددات تمكين المرأة في العراق ، مجلة مداد الآداب ، العدد الخاص بالمؤتمرات 2019-2020، 2020،ص 333-334

[2] محمد وليد صالح، مصدر سابق، ص73-74

ويتجدد إيمانها وثقتها بقدراتها لكي تؤمن بأنها مساوية للرجل في الفرص الاقتصادية والسياسية وان تحسن استغلال الفرص المتاحة لها وتثبت جدارتها [1] .

لذا يمكن القول ان الجانب التعليمي يساهم في تهيئة الأرضية المناسبة لإعداد مجتمع بالمساواة في الحقوق والواجبات دون تمييز على أساس الدين أو القومية أو الأثنية أو اللغة،كما إن نشر ثقافة حقوق الإنسان يرفع الوعي الأخلاقي لدى الأفراد مما يؤهلهم للإيمان بقيم التسامح والتعامل الايجابي مع البيئة المحيطة بهم ضمن منظومة أخلاقية عالية وبالتالي يساهمون في بناء المجتمع من خلال إرساء أسس التعايش السلمي لذلك فان ضعف الوعي بحقوق الإنسان واليات المطالبة بها يعد من أهم المعوقات التي يواجهها التمكين لأنها تحول دون تأهيل الأفراد فكريا للوعي بحقوقهم وكيفية الحصول عليها للنهوض بواقعهم من خلال معرفة حقوقهم وواجباتهم والمساهمة الحقيقية في البناء وتحقيق التنمية [2].

وتلاحظ الباحثة أنّ هذه المعوقات لازالت مستمرة حتى في هذا الوقت لدى بعض الاسر العراقية المحافظة، التي تنظر ان المرأة هي وسيلة للتكاثر(الزواج والانجاب) فقط، ولاسيما في المجتمعات الريفية حيث تواجه المرأة معوقات كبيرة تمنعها من مواصلة التعليم على عكس المناطق الحضرية التي يتاح لها حرية اكمال دراستها، إذ يتفوق الرجال في حصولهم على عدد الشهادات الممنوحة ومن الملاحظ أن المرأة قد خطت خطوات كبيرة في التعليم في السنوات الأخيرة وعندما نتطرق الى ابرز المعوقات التعليمية فنجد انها تشتمل على عدة امور وهي :-

1-انعدام الأمن المادي والمالي وانعدام الأمن المؤسسي

2-العادات والتقاليد الاجتماعية المتوراثة التي تحبط عملية التعليم لدى المرأة.

3-الزواج المبكر الذي يعد من اكثر المعوقات التعليمية انتشاراً ، ودلك لأن المرأة تبدأ بتأسيس اسرة الى جانب الحمل والانجاب .

4-الافتقار الى بيئة تعليم جيدة ، فبعض المدارس تعاني من انهيار في البنى التحتية ، وبعضها مختلط يجمع ما بين الذكور والاناث .

---

[1] مالك عبد الحسين احمد، مصدر سابق، ص112.

[2] سعد سالم سلطان، تمكين الاقليات، الاكاديميون للنشر والتوزيع، ط1، 2020، ص39.

5-وجود التمييز والتفرقة الجندرية في التعليم ما بين الذكور والاناث ، هذه المعتقدات الثقافية عالقة عند الوالدين، وذلك لأن الكثير من الاسر العراقية تعتقد بأن الذكور هم ذو قيمة وانهم مستمرون في العيش مع اسرهم مدى الحياة، بينما الفتاة لا تكون ذات فائدة للأسرة ولازال هذا الفكر الثقافي متجذر حتى يومنا هذا.

سادساً: المعوقات النفسية:

يعني التمكين في مراجع علم النفس تهيئة الإنسان ودعم نموه النفسي، بما يحقق تفعيل قدراته واستعداداته وطموحاته [1]،وهو أيضاً الشعور بالتأثير في الآخرين، إذ لا يتحقق الا بشعور الفرد بالكفاءة وأن كل ما يبذله ذو قيمة، مما يمنح الفرد حرية تقرير المصير أي الاستقلال والسيطرة والسلطة وصنع القرار بحرية وبدون قيود [2]،وتواجه المرأة معوقات تتعلق بالجانب الشخصي والنفسي للمرأة نفسها، وبنظرة المرأة للمرأة الأخرى، فعلى صعيد الانتخابات النيابية نلاحظ أن النساء لا ينتخبن النساء المرشحات لعدم ثقة المرأة بالمرأة الأخرى، بحجة أن الرجل هو الأكثر كفاءة ليتولى المواقع القيادية [3] .

وبالإضافة الى العوامل النفسية فهناك عوامل شخصية تتمثل في عدم وعي النساء في القرى بحقوقهن القانونية والدستورية وعدم معرفة الرجل بهذه الحقوق، [4].والمعوقات الشخصية هي تلك المرتبطة بالمرأة نفسها وتتضمن ضعف قدرة المرأة على تنظيم وقتها، و الخوف من الفشل، وكذلك الخوف المرأة من تحمل المسؤوليات الاجتماعية وترددها في أداء المهام التي تتطلب الخروج من المنزل والبقاء خارجه مدة طويلة، وعدم الرغبة في الانضمام الى المؤسسات الاجتماعية[5].

---

[1] احمد محمد الشياب و وعنان محمد ابو حمور، مفاهيم ادارية معاصرة، الاكاديميون للنشر والتوزيع، ط1، 2011، ص219.

[2]Spreitzer, G.M.(1995).Psychological empowerment in the workplace: Dimensions, measurement, and validation. Academy Of Management Journal, 38(5), 1442-1465.

[3] أ.د.غسان عبد الخالق، مصدر سابق،ص271-272

[4] الهام يونس احمد، مصدر سابق، ص21

[5] احمد ثائر خيون، معوقات تمكين المرأة لممارسة الدور القيادي بالمؤسسات المجتمعية، جامعة واسط، كلية الآداب، مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، مج 4،ع 47، 2022، ص425.

وتلاحظ الباحثة أنّ ثقافة التمييز بين الذكور والاناث متجذرة في ثقافتنا منذ الصغر ، اذ ان الكثير من الاسر العراقية تفضل الذكر على الانثى في جميع الامور، لذلك تبدأ الاثار والضغوط النفسية منذ التنشئة الاجتماعية وحتى تتزوج الفتاة، فضلاً عن ذلك فإن غالبية الاسر العراقية تمنح الذكر القيادة وتفرض اراءه وافعاله، اما الفتاة تكون خاضعة لما نشأت عليه، لذلك يمكن القول ان الاسرة العراقية بهذا السلوك، تسبب الكآبة والاحباط للفتاة ، لانها هي من تصنع وتكّون شخصية الفتاة، اذ غالباً ما تكون شخصية الفتاة ضعيفة او خجولة، وتخشى الكثير من المخاوف وتتردد وتقلق في كثير من الامور وذلك بسبب الطابع الثقافي التي تنشأت عليه، وترى الباحثة ان هذا المعوق ناتج من ترسيخ الأفكار الخاطئة لدى المرأة وبسبب المجتمع الذكوري الذي هيمن على المجتمع لسنوات عديدة، الامر الذي زعزع من ثقة المرأة بنفسها ودثر قدرتها في المنزل، بسبب التقاليد والأفكار السائدة.

الباب الثاني

الجانب الميداني للدراسة

الفصل الرابع

الأطار المنهجي للدراسة واجراءاتها الميدانية

المبحث الأول : نوع الدراسة ومنهجها وفرضياتها .

المبحث الثاني : مجتمع وعينة الدراسة ومجالاتها.

المبحث الثالث : أدوات جمع البيانات والوسائل الاحصائية للدراسة.

المبحث الأول

نوع الدراسة ومنهجها وفرضياتها

تمهيد

انّ الاجراءات والخطوات الميدانية تعد ذات اهمية كبرى في الدراسات الاجتماعية ، لانها اكبر دليل على التقدم من اجل اكتشاف الحقائق الاجتماعية لكل المشكلات التي تقوم بإعطاء تفسير علمي واسع، وذلك من خلال اتباع الباحث مجموعة اجراءات منهجية وميدانية، يمكن بواستطتها التوصل لتلك الأهداف المراد تحقيقها ،إذ تضمن هذا الفصل ثلاثة مباحث، **المبحث الأول:** تناول نوع الدراسة ومنهجها وفرضياتها، في حين تضمن **المبحث الثاني:** مجتمع وعينة الدراسة ومجالاتها، وأما **المبحث الثالث:** فتناول أدوات جمع البيانات والوسائل الإحصائية للدراسة.

أولا: نوع الدراسة Study type:

ان نوع الدراسة يتحدد على اساس المعلومات المتوافرة ومستواها لدى الباحث، وعلى أساس الهدف الرئيسي للدراسة او البحث، فإذا كان الموضوع محدداً بواسطة بعض الدراسات التي أجريت سابقاً في الميدان، فيمكن عمل دراسة وصفية تهدف الى تقرير الخصائص الظاهرة وتحديدها تحديدا كيفياً او كمياً ، اما اذا كان الميدان أكثر تحديداً او دقة استطاع الباحث ان ينتقل لمرحلة دراسة تجريبية ليتحقق من صحة بعض الفرضيات العلمية[1].

إن لكل دراسة أهداف معينة، وطبيعة هذه الأهداف هي التي تتحكم بتحديد نوع الدراسة وانسجاماً مع الأهداف المحددة لدراستنا هذه وعلى وفق مستوى المعلومات المتوافرة عنها فقد تحدد نوعها (Type of Research) بالدراسة الوصفية (Descriptive) وتتضمن دراسة الحقائق الراهنة المتعلقة بطبيعة ظاهرة معينة أو موقف أو مجموعة من الناس أو مجموعة من الأحداث أو مجموعة من الأوضاع تغلب عليه صفة التحديد وذلك عن طريق الحصول على معلومات دقيقة وكافية عن موقف اجتماعي محدد، وبعد جمع البيانات والمعلومات يجري تصنيفها وتحليلها وتفسيرها لاستخلاص دلالاتها وما تنطوي عليه من نتائج وصولاً إلى اصدار تعميمات بشأن الموضوع التي يقوم الباحث بدراستها[٢].

ثانياً : منهج الدراسة The Method study :

ترجمة للكلمة الإنكليزية يعني الطريق للوصول إلى الهدف، وبمعني اخر هو الطريقة التي يتبعها الباحث لدراسة المشكلة موضوع الدراسة. وبهذا المعنى فأن المنهج يعد كل البحث إذ انه يتصل بكل عناصره وتتلازم وتتواصل خطوات الباحث عن طريقه ففضلاً عن خواصه العامة يتسم بالمرونة كونه ليس مسطرة أو قالباً جاهزاً يسهل الحصول عليه من مصدر معين بل انه يتأثر بشخصية الباحث وقدراته فضلاً عن تأثره بالقوالب النمطية والتصورات المسبقة التي يمكن أن تكون قد تناولتها الخطة في جانبها الفكري [2]. ويعرف

---

[1] عبد الباسط محمد حسن، أصول البحث الاجتماعي، ط3، مكتبة انجلو المصرية، القاهرة، 1971،ص243.

[2]جمال زكي، السيد ياسين، أسس البحث الاجتماعي،ط1، دار الفكر العربي، القاهرة، 1962،ص84.

[2] ناهدة عبد الكريم حافظ، مناهج البحث الاجتماعي، بغداد ، 2007، ص5.

المنهج بأنه خطة عمل التي تعتمد على مجموعة من الأسس والقواعد والخطوات التي تساعد على الوصول الى تحقيق أهداف البحث والعمل العلمي [1]ولما كانت المشكلات والظواهر الاجتماعية مختلفة ومتعددة، فإنّ سبل دراستها تختلف أيضا فنوعُ الظاهرة وحجمها يحددان نوع المنهج وليس على أساس رغبة الباحث [2]ولهذا يجب القيام بدراسة علمية من خلال اتباع منهج معين، إذ أن تحديد المنهج جزء مهم في الدراسات الاجتماعية وخطوة من خطوات الدراسة العلمية [3]، ولهذا سوف يتم الاستعانة بمنهج المسح الاجتماعي بطريقة العينة لما يستهدفه من جمع الحقائق والبيانات عن ظاهرة أو مشكلة معينة مع محاولة تفسير هذه الحقائق تفسيراً كافياً لاستخلاص دلالاتها ومن ثم الوصول إلى تعميمات بشأن الظاهرة أو موضوع الدراسة [4].

- **منهج المسح الاجتماعي The Social Survey Method:**

قد عرفه العالم هويتني بأنه محاولة منظمة لتقرير وتفسير وتحليل الوضع الراهن لاحد الابنية الاجتماعية او لجماعة معينة أو بيئة معينة بهدف الوصول للبيانات التي يستطيع أن يقوم بتفسيرها وتعميمها [5] ومنهج المسح الاجتماعي هو من اكثر المناهج استخداماً وانتشاراً، حيث يتميز بدقة في الحصول على النتائج[6] وهو احد المناهج التي تقوم على جمع وتحليل البيانات عن طريق مجموعة من الأدوات ومنها المقابلة، الملاحظة، استمارة الاستبيان، لغرض الحصول على المعلومات من الاعداد الكبيرة المعنيين في الظاهرة المدروسة [7]،ويتميز منهج المسح الاجتماعي بانه يُعَدُّ اسلوباً ناجحاً في دراسة الظواهر والأحداث الاجتماعية التي يمكن جمع المعلومات والبيانات الكمية

---

[1] عبد الرزاق جلبي، تصميم البحث الاجتماعي الأسس والنظريات، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص5.

[2] معن خليل عمر، مناهج البحث في علم الاجتماع، دار الشروق، عمان، ط2، 1999، ص43.

[3] ناهدة عبد الكريم حافظ، مقدمة في تصميم البحوث الاجتماعية، مطبعة المعارف، بغداد، 1981، ص5.

[4] عبد الرحمن بن خلدون، مقدمة ابن خلدون، دار احياء التراث العربي، بيروت، ط4، بدون تاريخ، ص1981.

[5] عبد الباسط محمد احمد حسن، أصول البحث الاجتماعي، مكتبة وحدة، ط1، القاهرة، 1990، ص125.

[6] عبد السلام الشاذلي، مناهج البحث في الادب العربي، الادب العربي الحديث، دار الحداثة للطباعة، بيروت، 1998، ص9.

[7] إبراهيم ابراش، المنهج العلمي وتطبيقاته في العلوم الاجتماعية، دار الشروق ، عمان، 2008، ص152.

والنوعية عنها، كونه وسيلة لقياس او احصاء الواقع لوضع لخطط وتطويرها اي ان منهج المسح الاجتماعي يتناسب مع الدراسة الكمية لظاهرة الاجتماعية [1]،وهناك تصنيفات للمسح الاجتماعي من ناحية المجال البشري وهما:-

1-**المسح بطريقة العينة** :ويُعنى بها اعتماد الباحث على العيّنة لدراستها من مجتمع الدراسة وذلك في حدود جهد والوقت والامكانات المتوافرة للباحث.

2-المسح الشامل :الذي يقوم بدراسة شاملة لجميع مفردات المجتمع عن طريق الحصر الشامل [2] ،وقد استعملت الباحثة في دراستها الحالية بمنهج المسح الاجتماعي (المسح بالعينة) من أجل الوصول الى عينة الدراسة والتي بلغت(200) تدريسية موزعة على كليات جامعتي بابل والقاسم الخضراء.

ثالثاً :فرضيات الدراسة (Resesarch Of Hypotheses The):

يعرف الفرض " بأنه تخمين عن أوجه العلاقة بين متغير ومتغير آخر، أو بين مجموعة من المتغيرات التي يصوغها ويتبناها الباحث لشرح ما يلاحظه من الظواهر والوقائع ليكون هذا الفرض مرشدا له في الدراسة [3]،وتعرف الفرضيات " بأنها الحلول المؤقتة او التفسيرات المؤقتة التي توضع لحل مشكلة الدراسة، كما تعني الاجابة المحتملة لأسئلة الدراسة بحيث فَعلٌ علاقة بين متغيرين او اكثر هما متغير مستقل ومتغيرات تابعة[4]، واستاداً على ما ورد في الجانب النظري وأهداف الدراسة صاغت الباحثة فرضيات الدراسة لحالية كالاتي:-

---

[1] طاهر حسو الزيباري، أساليب البحث العلمي في علم الاجتماع، نجد المؤسسة العالمية للدراسات، بيروت، 2011، ص68.

[2] عبد الباسط محمد حسن، مصدر سابق، ص339.

[3] محمد عبد الحميد، البحث العلمي في الدراسات الاجتماعية، علا للكتب، القاهرة، 2000،ص 120.

[4] سامي محمد ملحم، مناهج البحث في التربية وعلم النفس، ط٤، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان 2006، ص 94.

- **فرضية رئيسية** : وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين التحول الديمقراطي وتمكين المرأة العراقية بعد عام 2003 بحسب متغير الجنس.
- **فرضيات فرعية :**

1- توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين مدى إسهام عملية لتحول الديمقراطي بعد عام 2003 في تمكين المرأة العراقية مجتمعياً بحسب متغير العمر.

2-توجد فروق معنوية، ذات دلالة إحصائية بين اسهام التحول الديمقراطي في تمكين المرأة وتنمية مجتمعها اقتصادياً وبين النظام الانتخابي.

3-توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين وسائل الاعلام الجديدة وبين حرية التعبير عن رأي المرأة بعد عام 2003.

المبحث الثاني

مجتمع وعينة الدراسة ومجالاتها

اولاً : مجتمع الدراسة population study:

ويقصد به مجموعة الافراد والعناصر التي ينصب عليهم الاهتمام في الدراسة [1]، يعرف «أونجل» مجتمع البحث بأنه عبارة عن وضع الحدود التي تبين معالم الظاهرة التي يراد دراستها وتفسيرها بطريقة علمية، ولكي يكون بحث الظاهرة المراد دراستها بطريقة كافية ومنظمة؛ فإن الباحث يحتاج إلى حصر الظاهرة المراد دراستها بصورة دقيقة ، وبعيداً عن التعريفات المختلفة لمجتمع البحث، فإن المقصود بمجتمع البحث في الدراسة الإجتماعية هو جميع مفردات الظاهرة التي يدرسها الباحث[2]،وقد تمثل مجتمع البحث لدراستنا الحالية بجميع التدريسيات في جامعتي بابل والقاسم الخضراء.

ثانياً: عينة الدراسةsample study :

ويقصد بالعينة هي جزء من المجتمع أي جزء من الكل، على ان يكون هذا الجزء ممثلاً بالكل بمعنى انه يجب ان تكون العينة ممثلة بالمجتمع المسحوبة منه تمثيلاً صادقاً [3]. فالعينة هي عدد محدد من وحدات المجتمع المدروس بهدف الوصول الى بعض النتائج التي يمكن تعميمها على وحدات المجتمع كافة، باستعمال أسلوب احصائي معين [4]، فقد تم سحبت عينة بنسبة(23%) من المجموع الكلي من تدريسيات جامعتي بابل والقاسم الخضراء البالغ عددهن (869 تدريسية) بحيث أصبحت العينة (200 تدريسية) علما ان عدد تدريسيات جامعة بابل (786) تدريسية، وعدد تدريسيات جامعة القاسم الخضراء (83) تدريسية.

---

[1] متولى النقيب ،مهارات البحث عن المعلومات وإعداد البحوث في البيئة الرقمية ،ط1، الدار المصرية اللبنانية ، 2008 ، ص106 .

[2] اسماء بنت عبد الله ، الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للعائدات للجريمة، مكتبة المالك فهد الوطنية،ط1،جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ،المملكة العربية السعودية،الرياض،2011،ص110.

[3] حاتم أبو زايدة، مناهج البحث العلمي، دون دار نشر، ط2، 2018، 157.

[4] رحيم يوسف العزاوي، مقدمة في منهج البحث العلمي، دار دجلة، ط1، عمان، الأردن، 2007، ص181.

حجم العينة الجزء / الكل × 100

200/ 869× 100 = 23%

وقد تم سحب عينة لكل كلية وفق الصيغة التالية :

افراد العينة / حجم المجتمع × حجم العينة

مثلا عدد افراد العينة التي سحبت من كلية الاداب هي:

15/ 869 × 200 = 3

وقد تم اختبار نسبة 23٪من عدد التدريسيات الكلي من كل كلية وكما موضح في الجدول أدناه .

جدول رقم (2)
يوضح مجتمع البحث

ت	الكلية/رئاسةالجامعة/المركز	عدد التدريسيات	عدد افراد العينة في كل كلية	النسبة المئوية لكل كلية
	جامعـــة بابل			
1	الاداب	**15**	**3**	**1.5**
2	الإدارة واقتصاد	**17**	**4**	**2**
3	التربية الأساسية	**50**	**11**	**5.5**
4	التربية البدنية وعلوم الرياضة	**17**	**4**	**2**
5	التربية للعلوم الانسانية	**49**	**11**	**5.5**
6	التربية للعلوم الصرفة	**42**	**10**	**5**
7	التمريض	**23**	**5**	**2.5**
8	الصيدلة	**30**	**7**	**3.5**
9	الطب	**82**	**19**	**9.5**
10	الطب حمورابي	**13**	**3**	**1.5**
11	العلوم	**91**	**21**	**10.5**
12	العلوم الإسلامية	**9**	**2**	**1**
13	العلوم للبنات	**63**	**14**	**7**
14	الفنون الجميلة	**69**	**16**	**8**
15	القانون	**17**	**4**	**2**
16	الهندسة	**58**	**13**	**6.5**
17	الهندسة/المسيب	**3**	**1**	**0.5**
18	تكنلوجيا المعلومات	**27**	**6**	**3**
19	طب الاسنان	**35**	**8**	**4**
20	هندسة المواد	**34**	**8**	**4**
21	كلية الدراسات العليا	**3**	**1**	**0.5**
22	رئاسة الجامعة	**19**	**4**	**2**
23	مركز أبحاث الحامض النووي	**3**	**1**	**0.5**
24	مركز التعليم المستمر	**-**	**-**	**-**
25	مركز الحاسبة الالكترونية	**3**	**1**	**0.5**
26	مركز بابل للدراسات	**2**	**0**	**0**
27	مركز بحوث البيئة المحلية.	**12**	**3**	**1.5**
	جامعـــة القاسم الخضراء			
28	الزراعة	**30**	**7**	**3.5**
29	الطب البيطري	**16**	**4**	**2**
30	علوم الاغذية	**8**	**2**	**1**
31	هندسة الموارد المائية	**9**	**2**	**1**
32	العلوم	**7**	**2**	**1**
33	التقانات الاحيائية	**8**	**2**	**1**
34	علوم البيئة	**4**	**1**	**0.5**
35	التربية البدنية وعلوم الرياضة	**1**	**0**	**0**
	المجموع	**869**	**200**	**% 100**

ثالثاً: مجالات الدراسة :

ان نجاح اي دراسة علمية تعتمد على تحديد المجالات التي يعمل فيها الباحث بدراسته، فلابُدّ من التعرف على الظواهر التي تدور حول هذه الدراسة، وأن إغفال تحديد هذه المجالات يعتبر فوضى علمية خارجة عن الالتزام بخطوات البحث ، لذلك يكون تحديد مجالات الدراسة امراً بالغ الاهمية وهي :-

1- **المجال البشري** : وهو تحديد عينة المبحوثين الذين ستجري عليهم الدراسة ، فهُمْ يمثلون المجال البشري للدراسة الحالية ، فقد تناولت الدراسة عينة التدريسيات اللاتي يعملن في مجال التدريس (في جامعتي بابل والقاسم الخضراء واللواتي)بلغت أعدادهن (200) ، وبذلك يتمثل المجال البشري للدراسة بـ (200) مبحوثة.

2-المجال المكاني: ويمثل الموقع الجغرافي الذي جرت فيه الدراسة، وهو جامعة بابل في دراستنا الحالية، ويَضمُّ عدداً من الكليات .

3-المجال الزمني : ويمثل المدة الزمنية المستغرقة من قبل الباحثة في انجاز دراستها، وتوفير ما تحتاج إليه من متطلبات نظرية وميدانية، إذ امتدت الدراسة في الجانب الميداني ما بين 2022/6/20 _ 2023/12/15 .

المبحث الثالث
أدوات جمع البيانات والوسائل الإحصائية للدراسة

اولاً: ادوات جمع البيانات Data collection tools :

يشتمل مفهوم ادوات جمع البيانات على المقاييس والاختبارات والوسائل الالية والمكتوبة والشفوية التي يمكن توظيفها في جمع بياناتها المطلوبة،ويحدد البحث بمجموعة انواع من الأدوات المناسبة لجمع البيانات بناء على طبيعة هذه البيانات والمصادر المستقاة منها ، فاذا كانت هذه البيانات رقمية متصلة كعلامات التحصيل مثلاً فإن الأدوات المناسبة لها هي الاستبانة، وأما اذا كانت البيانات النفسية والاجتماعية في طبيعتها فأنها تعتمد على أداة الملاحظة الميدانية والمقابلات الشخصية فإذا كانت البيانات الوصفية الراهنة او التاريخية الماضية فإن الملاحظة والقراءة التحليلية الناقدة للمصادر المكتوبة او المادية المعنية تكون فعالة [1]وقد اعتمدت الباحثة على أداة الاستبانة لجمع البيانات المطلوبة.

- **الاستبانة Questionnaire:**

الاستبيان هو عبارة عن مجموعة من الأسئلة والاستفسارات المتنوعة التي يوجهها الباحث الى افراد العينة المرتبطة بعضها ببعض الاخر بشكل يحقق الأهداف التي يسعى اليها الباحث وذلك في ضوء موضوع الدراسة والمشكلة التي اختارها [2] ، وتكون هذه الأسئلة أما مغلقة حين تكون اجاباتها محددة او تكون أسئلة مفتوحة، حين يُترك للمبحوث حرية الاختيار والتعبير عما يراه صحيحا، او تحمل نوعين من الأسئلة معاً، وتكونت طريقة تسليمها اما باليد او ارسالها عبر وسائل أخرى الى الافراد الذين تم اختيارهم ليمثلوا مجتمع البحث [3]. وعليه فقد جهزت استمارة الاستبيان وفق المراحل التالية:

---

[1] د. محمد زياد حمدان ، نظام البحث العلمي في التربية والاداب والعلوم ،ط1، دار التربية الحديثة ، 2015، ص 162 .

[2] ذوقان عبيدات، سهيلة أبو السميت، البحث العلمي والبحث النوعي والبحث الكمي، عمان، دار الفكر، 2002، ص61.

[3] إبراهيم عيسى عثمان، مقدمة في علم الاجتماع، دار الشروق للنشر، عمان، 2009، ص73.

1. **مرحلة اعداد الاستبيان:** وتأتي هذه المرحلة وفق الهدف من الاستبيان اتفاقاً مع أهداف الدراسة، حيث تم اعداد استمارة الاستبيان من خلال مراجعة الدراسات السابقة والنقاش مع الاستاذ المشرف وعدد من تدريسيات في جامعة بابل ،وبناء على ذلك تم وضع العديد من الأسئلة التي يعتقد انها تقود الى تحقيق أهداف هذه الدراسة وأصبحت جاهزة للتوزيع على المبحوثات، إذ تضمنت الاستمارة (50) سؤالا واحتوت على نوعين من الأسئلة هما الأسئلة المفتوحة والمغلقة، وقد اشتمل الاستبيان على محورين هما :

اولاً:عرض وتحليل البيانات الأولية للمبحوثات .

ثانياً:عرض وتحليل البيانات الأساسية الخاصة بموضوع الدراسة، وهذا المحور ينقسم على ستة عوامل:

1. العامل السياسي
2. العامل الاجتماعي
3. العامل الاقتصادي
4. العامل التعليمي
5. العامل الإعلامي
6. العامل النفسي

2. **مرحلة اختبار صدق استمارة الاستبيان** : ان الهدف من تحقيق صحة استمارة الاستبيان هو أن تكون الاجابات على الأسئلة صادقة، اي ان تؤدي الأسئلة الى الكشف عن الظواهر او السمات التي من أجلها تجري الدراسة، أو بمعنى اخر ان تكون الاستمارة صالحة لقياس ما وضعت لقياسه[1] .

ولغرض التأكد من صدق استماره الاستبيان عرضتها الباحثة على (11) من الخبراء والمختصين في موضوع الدراسة في قسم علم الاجتماع لأخذ آرائهم بالقبول او عدم القبول او تعديل الاسئلة التي تضمنتها الاستمارة، ليكون بعدها الاستبيان ذا رصانة علمية وعند

---

(1) غريب سيد أحمد، تصميم وتنفيذ البحث الاجتماعي، ط١، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1983،ص32.

عرضها بلغ الصدق (94.18) بمعنى ان الاستبيان ذو درجة عالية يمكن الاعتماد عليها والجدول أدناه يوضح ذلك.

جدول (3) يوضح صدق الاستبانة

ت	الخبراء	مكان العمل	عدد الأسئلة الكلي	الأسئلة التي وافقوا عليها	الاسئلة التي طلب تعديلها	الأسئلة التي لم يوافق عليها الخبراء	درجة الخبير
1	أ.د. عدنان ياسين مصطفى	جامعة بغداد/ كلية التربية بنات	50	46	4	0	92
2	أ.د. رباح مجيد محمد الهيتي	جامعة الانبار/ كلية الاداب/ قسم علم اجتماع	50	50	-	0	100
3	أ.د. حميد الهاشمي	الجامعة العالمية /لندن	50	45	5	0	90
4	أ.د. صلاح كاظم جابر	جامعة القادسية/ كلية الاداب/ قسم علم اجتماع	50	48	2	0	96
5	أ.د. علي جواد وتوت	جامعة القادسية/ كلية الاداب/ قسم علم اجتماع	50	47	2	1	94
6	أ.د. بسمة رحمة عود	جامعة القادسية/ كلية الاداب/ قسم علم اجتماع	50	48	2	0	96
7	أ.د. ثائر رحيم كاظم	جامعة القادسية/ كلية الاداب/ قسم علم اجتماع	50	47	3	0	94
8	أ.م.د. احمد جاسم مطرود	جامعة بابل/ كلية الاداب/ قسم علم اجتماع	50	46	4	0	92
9	أ.م.د. وسام صالح	جامعة بابل/ كلية الاداب/قسم علم اجتماع	50	43	7	0	86
10	أ.م.د علي طاهر الحمود	جامعة بغداد/ كلية الاداب/ قسم علم اجتماع	50	48	2	0	96
11	أ.م.د. سحر كاظم نجم	جامعة بغداد/ كلية الاداب/ قسم علم اجتماع	50	50	-	0	100

المعدل=

$$94.18= \frac{1036}{11}$$

3. مرحلة اختبار ثبات استمارة الاستبيان :

يتم حساب معامل الثبات عملياً عن طريق تطبيق الاختبار في فرضيتين مختلفتين ، وهناك طرائق مختلفة لحساب معامل الثبات ولكن كلها تستند على الفروق الفردية التي تتكون من الاختبار ويرجع جزء منها الى اخطاء القياس والجزء الآخر الى فروق فردية

حقيقية [1] ومن اجل الحصول على معلومات دقيقة وذلك بهدف الوصول الى تحقيق أهداف البحث ، ينبغي أن تكون الأداة ثابتة بمعنى انها تعطي النتائج نفسها تقريباً عند إعادة تطبيقها على نفس المجموعة من الأشخاص [2]، ومن خلال ذلك قامت الباحثة بتطبيق الاستبانة على عينة مكونة من (15) مبحوثة من التدريسيات في جامعة بابل، إذ تمت اعادة الاختبار على المبحوثات أنفسهن مرة أخرى بعد مرور أسبوعين من الزمن وحددت درجة للاختبار الأول ودرجة الاختبار الثاني بحصول المبحوثة على استمارتين تحمل الرقم نفسه، وبعد ذلك تم حفظ النتائج وتخزينها واستعمال معامل الارتباط حسب معادلة (بيرسون) التي دلت على ان قيمة الثبات هي (0.9) وهذا يوضح أن الاستبيان على درجة قوية من الثبات مما ساعدنا في اعتمادها وسيلة لجميع البيانات من مجتمع الدراسة.

ثانياً: تبويب البيانات والوسائل الاحصائية المستخدمة:-

يتم تفريغ إجابات الإستبانة وتحويلها الى ارقام في بطاقة الترميز بعد انتهاء الباحثة من خطوة جمع البيانات التي وزعت على التدريسيات، وبعدها تم تبويب هذه البيانات والمعلومات، إذ تفرعت هذه العملية الى عدة خطوات وهي :

1- **التدقيق Editing:** ان البيانات والمعلومات التي حصلت عليها الباحثة من خلال الاستبانة التي وزعت على المبحوثات تم تدقيقها والتأكد من صحة مصداقيتها والتاكد من اجابة المبحوثات على الأسئلة كافة وذلك بهدف الوصول الى بيانات متكاملة .

2-الترميز Coding: يُعَدُّ القيام بعملية ترميز البيانات في بطاقة الترميز خطوة مهمة إذ يتم من خلالها تحويل الاجابات الى ارقام في بطاقة الترميز من اجل تسهيل عملية التفسير وتحليل النتائج والنسب التي خرجت بها الدراسة .

---

[1] عزيز حنا داؤد ، د.أنور حسين عبد الرحمن ،ط1، مناهج البحث التربوي ، مكتبة الأنجلوا المصرية، 1990، ص122.

[2] حامد جهاد الكبيسي ، مناهج البحث العلمي في العلوم الأدارية ،ط1، دار غيداء، 2014، ص94.

3- **تكوين الجداول الاحصائية** :بعد انتهاء الباحثة من الخطوات التي تم ذكرها ، قامت الباحثة بتكوين الجداول الاحصائية على الحقيبة الاحصائية للعلوم الاجتماعية (spss) وهو اختصار لـ (Statistical Package for The social scinces).

- **الوسائل الاحصائية :**

لقد تعاملت الباحثة مع البيانات التي تم الحصول عليها من الجانب الميداني بعدد من الوسائل والمقاييس الاحصائية .

1- النسبة المئوية (percentage) .

2- الوسط الحسابي (arithmetic mean) .

3- الانحراف المعياري (standard perition).

4- معامل الارتباط بيرسون (Pearson correlation coefficient).

5- إختبار مربع كاي (chi _ square).

6- قانون التناسب .

ا-**النسبة المئوية (percentage)** :- تم استعمال النسبة المئوية لمعالجة جميع البيانات التي استعملت بها الدراسة والمدونة في الأشكال البيانية والجداول الاحصائية ، والمحددة في تحويل التكرارات التي وردت في اجابات المبحوثات إلى نسب مئوية على وفق الطريقة الاحصائية الاتية :-

النسبة المئوية =

$$\frac{\text{الجزء}}{\text{الكل}} \times 100$$

2- الوسط الحسابي (arithmetic mean) : ويستعمل لمعرفة معدل البيانات الاحصائية التي تتعلق بالمتغيرات الكمية لوحدات العينة .

$$\overline{\times} = \frac{\sum \mathbf{f} \times}{\sum \mathbf{f}}$$

3- الانحراف المعياري (standard perition) :وهو مقياس اخر يقيس تشتت معطيات العامل المتغير في البحث .

$$\sigma = \frac{\sqrt{\sum_{i-1}^{n}(xi - \overline{x})^2}}{n-1}$$

4- معامل الارتباط بيرسون (Pearson correlation coefficient):

$$r = \frac{\sum xy - \frac{(\sum x)(\sum y)}{n}}{\sqrt{\left[\sum \times^2 - \frac{(\sum \times^2)}{n}\right]\left[\sum y^2 - \frac{(\sum y^2)}{n}\right]}}$$

حيث:

1- $\sum xy$ تعني مجموع حاصل ضرب كل قيمة من **x** في **y**

2- $\sum x$ تعني مجموع قيم المتغير **x**

3- $\sum y$ تعني مجموع قيم المتغير **y**

4- $\sum x^2$ تعني مجموع مربع قيم المتغير **x**

5- $(\sum x)^2$ تعني مربع مجموع قيم المتغير **x**

6- $\sum y^2$ تعني مجموع قيم المتغير **y**

7- $(\sum x)^2$تعني مربع مجموع قيم المتغير **y**

8- **N** عدد قيم الدراسة (عدد الازواج المطلوب حساب الارتباط بينها).

5- اختبار كا^2 (chi _ square):

$$x^2 = \sum \frac{(0-E)}{E}$$

6-قانون التناسب .

7-**معامل فاي:** -يستعمل معامل الارتباط فاي لقياس بين متغيرين اسمين ثنائيين، وقد تم استخدامه لقياس الترابط في بعض فرضيات الدراسة ونستخدم المعادلة الاتية لاستخراج قيمة فاي: -

$$r_e = \frac{a.d - b.c}{\sqrt{(a+b)(c+d)(a+c)(b+d)}}$$

(a) يرمز الى نسبة الخلية الاولى في الصف الاول.

(b) يرمز الى نسبة الخلية الثانية في الصف الاول.

(c) يرمز الى نسبة الخلية الاولى في الصف الثاني.

(d) يرمز الى نسبة الخلية الثانية في الصف الثاني.

الفصل الخامس

عرض وتحليل بيانات الدراسة

المبحث الأول:عرض وتحليل البيانات الأولية للدراسة.

المبحث الثاني:عرض وتحليل البيانات الأساسية الخاصة بموضوع الدراسة.

المبحث الأول

عرض وتحليل البيانات الأولية للدراسة

تمهيد

في هذا الفصل من الدراسة عمدت الباحثة الى عرض وتحليل البيانات التي جمعتها من مجتمع الدراسة التي هي تختص بالظاهرة المدروسة،اذ قسم الفصل الى مبحثين طبقاً لمحاور الأستبيان حيث تصمن المبحث الأول:عرض وتحليل البيانات الأولية للدراسة التي تختص بوحدات مجتمع الدراسة،بينما تضمن المبحث الثاني:عرض وتحليل البيانات الأساسية الخاصة بموضوع الدراسة.

عرض وتحليل البيانات الأولية للدراسة

ان البيانات الأولية هي أحد المعايير الأساسية التي يستعملها الباحثون، فهي من أهم الجوانب التي استعملت في الدراسات الميدانية وقد اعتمدت هذه الدراسة على عدد من المتغيرات التي تضمنت(العمر،التحصيل الدراسي،التخصص،اللقب العلمي،عدد سنوات الخدمة،عدد افراد الأسرة،الحالة الأجتماعية،مكان الأقامة،طبيعة السكن) وجميع هذه المتغيرات تكون ذات أهمية في تفسير وتحليل البيانات الخاصة بإجابة المبحوثات من خلال أسئلة الاستبانة .

1. **الفئات العمرية:**- يعد أحد المتغيرات الأساسية في هذه الدراسة التي من خلالها تهدف الى التعرف على طبيعة أعمار المبحوثات .

جدول (4) يوضح عمر المبحوثات

العمر	التكرار	النسبة المئوية
35-31	5	2.5%
40-36	35	17.5%
45-41	95	47.5%
50- 46	42	21%
51-فأكثر	23	11.5%
المجموع	200	%100

الوسط الحسابي = 44

يتضح من خلال الجدول أعلاه أنّ اعمار المبحوثات التي تتراوح من (41-45) هي النسبة الأكبر التي جاءت في المرتبة الاولى والتي بلغت(47.5%) ،في حين يأتي المرتبة الثانية اعمار المبحوثات التي تراوحت اعمارهن من(46-50)والتي بلغت نسبتهن(21%)، في حين جاء في المرتبة الثالثة اعمار المبحوثات التي تراوحت من(36-40)والتي بلغت نسبتهن(17.5%) ، في حين جاء في المرتبة الرابعة اعمار المبحوثات التي تراوحت من (50فأكثر) حيث بلغت نسبتهن(11.5%) ، وأما في المرتبة الخامسة

والأخيرة هي الأعمار التي تراوحت من (31-35)والتي بلغت نسبتها (2.5%) وهي النسبة الادنى.

ونستنتج من خلال ذلك أنّ غالبية المبحوثات هُنّ من الأعمار التي تتراوح من (41-45) التي بلغت نسبتها (47.5%)، فهؤلاء المبحوثات حصلن على الوظيفة في الجامعات منذ عدة سنوات، الى جانب ذلك فغالبية أعمار التدريسيات تكون كبيرة ،لأن إكمال الدراسات العليا تحتاج (5سنوات) لانهائها الى جانب المعرقلات في الحصول الى الوظيفة.

شكل (1) يوضح عمر المبحوثات

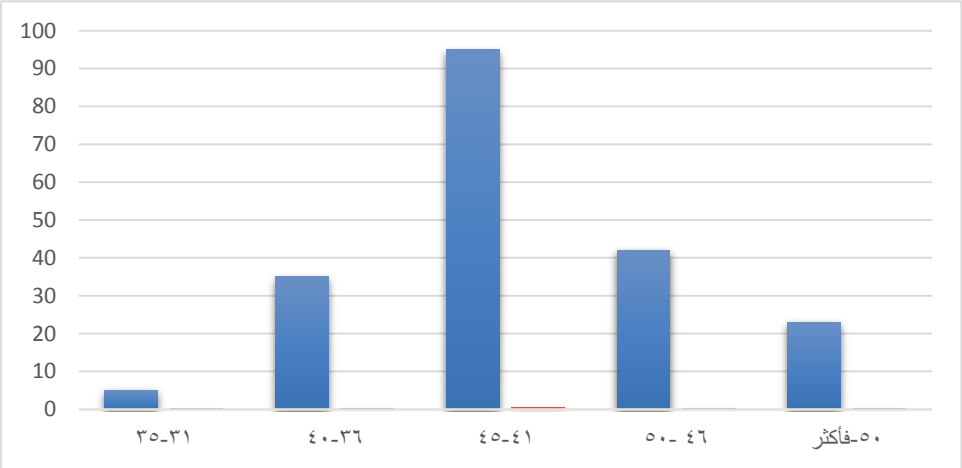

2. **التحصيل الدراسي:** له دور مهم وأساسي في تنمية القدرات التي من خلاله يرسخ المعايير الأساسية المسؤولة عن اكتساب المرأة طابع الوعي بحقوقها،اذ يساعد التحصيل الدراسي علة تطوير قدرات المرأة والارتقاء الى الامام فمن خلاله تكون المرأة ملمة بالجانب التي تنتمي اليه وتمارسه.

جدول (5) يوضح التحصيل الدراسي للمبحوثات

التحصيل الدراسي	التكرار	النسبة المئوية
ماجستير	144	%72
دكتوراه	56	%28
المجموع	200	%100

يتضح من خلال الجدول أعلاه أنّ عدد المبحوثات اللواتي يحملن شهادة الدكتوراة (72%) وهي النسبة الأكبر ، ومن ثم يليها حملة شهادة الماجستير والبالغة (28%). ونستنتج من خلال ذلك ان غالبية الجامعات والمعاهد العراقية ، توظف اصحاب الشهادات الاكاديمية الأكبر المتمثلة بحملة الماجستير.

شكل (2) يوضح التحصيل الدراسي للمبحوثات

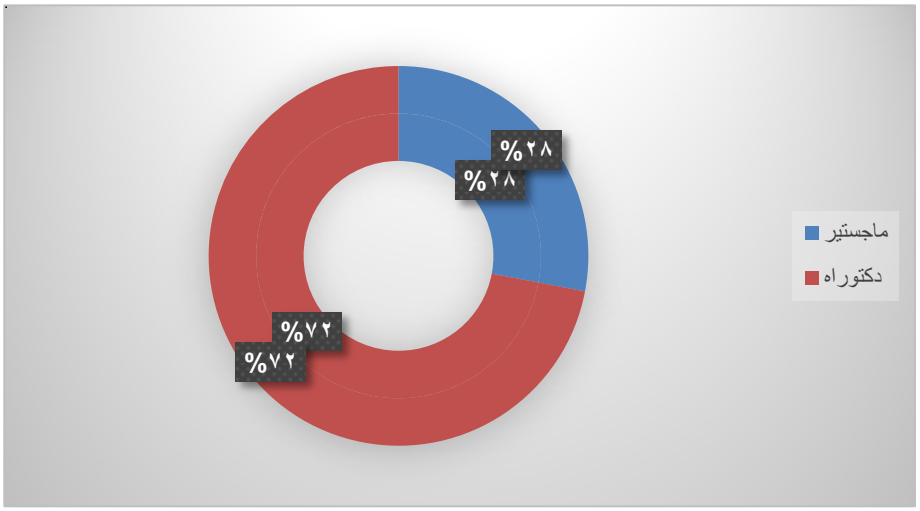

3. **التخصص الدراسي:** ان التخصصات الدراسية بنوعيها سواء كانت علمي او انساني فإنّ لها القدرة في تمكين المرأة وتطوير قدراتها.

جدول (6) يوضح التخصص الدراسي للمبحوثات

التخصص	التكرار	النسبة المئوية
علمي	105	52%
انساني	95	48%
المجموع	200	%100

يتضح من خلال الجدول أعلاه أنّ نسبة المبحوثات في التخصصات العلمية (52%) وهي النسبة الأكبر ، في حين بلغت نسبة المبحوثات في التخصصات الانسانية هي (48%) وهي النسبة الادنى . وها راجع الى ان عدد الكليات العلمية يفوق عدد الكليات الانسانية في جامعتي بابل والقاسم الخضراء .

شكل (3) يوضح التخصص الدراسي للمبحوثات

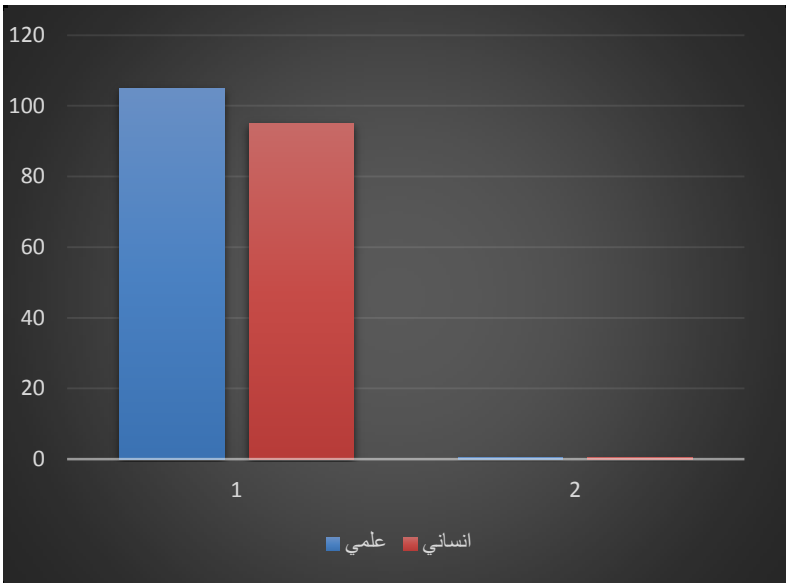

4.اللقب العلمي: وهو جزء من التدرج الوظيفي للأستاذ الجامعي ويرتبط هذا اللقب بالشهادة وعدد سنوات الخدمة والبحوث المنجزة .ويتدرج اللقب العلمي من مدرس مساعد الى مدرس ثم استاذ مساعد واخيرا استاذ .

جدول (7) يوضح اللقب العلمي للمبحوثات

اللقب العلمي	التكرار	النسبة المئوية
مدرس مساعد	38	%19
مدرس	34	%17
أستاذ مساعد	65	%33
أستاذ	53	%26
أستاذ متمرس	10	%5
المجموع	200	%100

يتضح من خلال الجدول أعلاه أنّ نسبة المبحوثات اللواتي كان لقبهن العلمي استاذ مساعد هُنّ النسبة الأكبر، أذْ بلغت (33%)، بينما جاء في المرتبة الثانية المبحوثات التي يحملن لقب الاستاذ واللواتي بلغت نسبتهن (26%)، في حين جاء في المرتبة الثالثة المبحوثات اللواتي يحملن لقب (مدرس مساعد) حيث بلغت نسبتهن (19%)،

واما في المرتبة الرابعة فقد بلغت نسبة اللواتي يحملن لقب المدرس (17%)، في حين بلغت نسبة المبحوثات اللواتي يحملن لقب الاستاذ متمرس (5%) وهي النسبة الادنى والأخيرة .

شكل (4) يوضح اللقب العلمي للمبحوثات

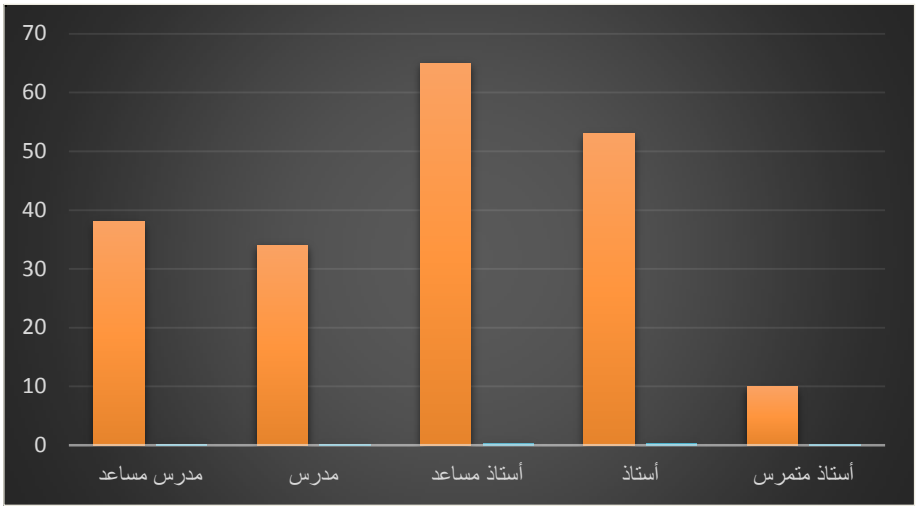

5.سنوات الخدمة: وهي المدة التي يزاول فيها الموظف عمله في الدوائر الحكومية، فكلما طالت سنوات الخدمة ساعدت المبحوثات في الترقية وتولي مناصب اعلى .

جدول (8) يوضح سنوات الخدمة للمبحوثات

عدد سنوات الخدمة	التكرار	النسبة المئوية
5-1	17	%9
10-6	37	%18
15 -11	57	%28
20-16	49	%25
25-21	30	%15
فاكثر 26	10	%5
المجموع	200	%100

الوسط الحسابي = 14.7

يتضح من خلال الجدول أعلاه أنّ خدمة المبحوثات التي تتراوح من (11-15) وهي النسبة الأكبر التي احتلت المرتبة الاولى ،حيث بلغت نسبتها (28%) وهي مدة ليست بقليلة ولا كبيرة في الوقت نفسه وهذا يعود الى الظروف والتغييرات الكبيرة التي طرأت بعد (2003)على نظام الجامعات ونظام الدراسات العليا، في حين جاء في المرتبة الثانية المبحوثات اللواتي تراوحت مدة خدمتهن من (16-20) اذ بلغت نسبتهن (25%)، في حين جاءت في المرتبة الثالثة مدة خدمة المبحوثات التي تراوحت (6-10) وبلغت نسبتهن (18%) ، بينما جاءت في المرتبة الرابعة مدة خدمة المبحوثات التي تراوحت من (21-20) بلغت نسبتهن (15%)، وأما خدمة المبحوثات التي كانت (26فاكثر) هي النسبة الادنى ، لأنّ الاستاذ المتمرس يتجاوز سن التقاعد إلا أنّه يبقى مستمراً في التدريس ولعل من أبرز الأسباب في ذلك هو سد النقص الحاصل في الاقسام العلمية .

شكل (5) يوضح سنوات الخدمة للمبحوثات

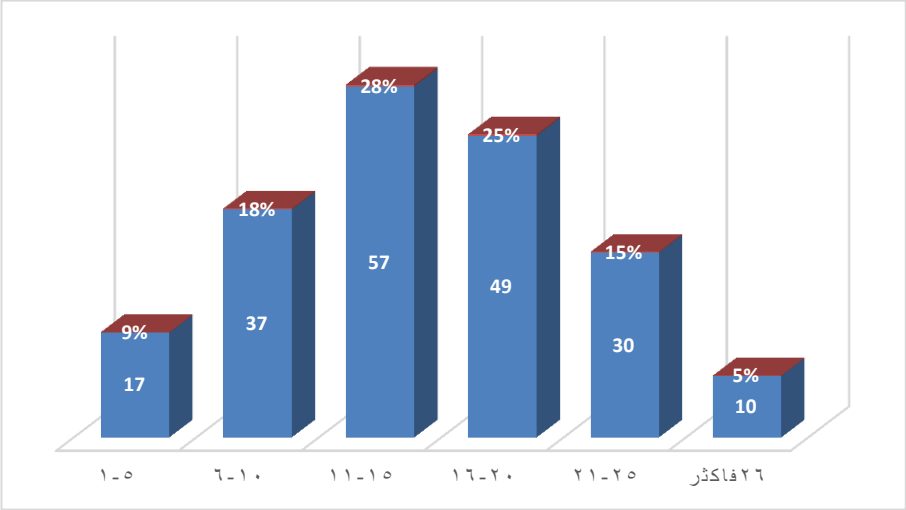

6.عدد أفراد الاسرة: وهم الأفراد المكونين لأسر المبحوثة وفي الوقت نفسه يكون لهؤلاء الأفراد دور في تمكين المرأة ، وسيكونون عائقاً امام تمكينها والنهوض بقدراتها الى الامام .

جدول (9) يوضح عدد افراد الاسرة للمبحوثات

عدد افراد الاسرة	التكرار	النسبة المئوية
4-2	87	%43
7-5	111	%56
10-8	2	%1
المجموع	200	%100

الوسط الحسابي = 4.725

يتضح من خلال الجدول أعلاه أنّ عدد أفراد الأسرة للمبحوثات قد تراوحت من (5-7) وهي النسبة الأكبر التي بلغت (56%) وهي النسبة التي احتلت المرتبة الاولى ، في حين تأتي في المرتبة الثانية أعداد أفراد أسرة المبحوثات التي تراوحت من (2-4) التي بلغت (43%) ،وجاء في المرتبة الثالثة أفراد أسرَ المبحوثات التي تراوحت من (8-10) التي بلغت (1%)،ونستنتج من خلال ذلك أنّ غالبية المبحوثات من ذوات الاسر الصغيرة وهذا ما أكدته النسبة البالغة (56%) .

شكل (6) يوضح عدد افراد الاسرة للمبحوثات

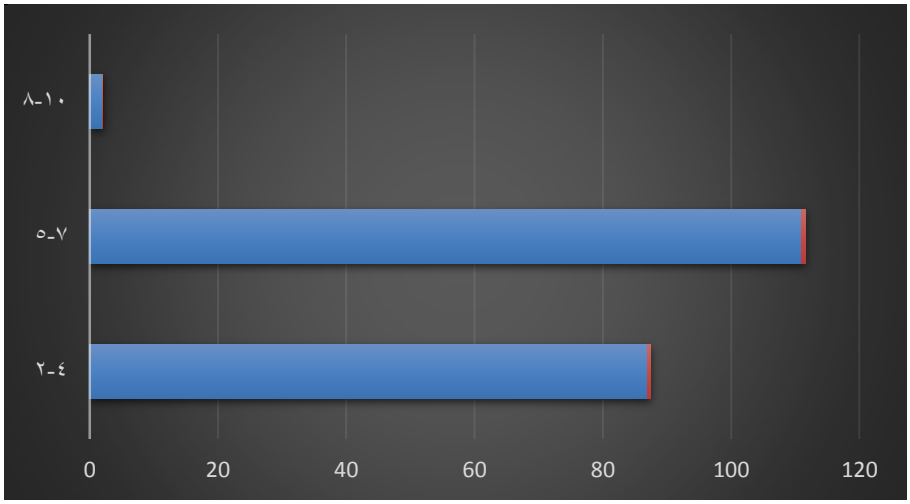

7.الحالة الاجتماعية: ويقصد بها الحالة الزوجية للمبحوثات ، لان امتهان العمل في أي مجال تتراوح معوقاته بين مبحوثة واخرى، إذ تواجه مختلف المعوقات الاجتماعية بنسب تتراوح مابين العزباء والمتزوجة والمطلقة والأرملة.

جدول (10) يوضح الحالة الاجتماعية للمبحوثات

الحالة الاجتماعية	التكرار	النسبة المئوية
متزوجة	100	%50
عزباء	82	%41
مطلقة	10	%5
ارملة	8	%4
المجموع	200	%100

ويتضح من خلال الجدول أعلاه أنّ الحالة الاجتماعية للمبحوثات كانت النسبة الأكبر للمتزوجات حيث بلغت نسبتهن (50%) التي احتلت المرتبة المرتبة الاولى، في حين جاءت في المرتبة الثانية نسبة العزباوات من المبحوثات بلغت(41%)، وفي المرتبة الثالثة جاءت نسبة المطلقات التي بلغت (5%)،في حين بلغت نسبة الارامل (4%) وهي النسبة الادنى ،ونستنتج من خلال ذلك ان غالبية المبحوثات هن المتزوجات وهذا ما أكدته النسبة البالغة (50%).

شكل (7) يوضح الحالة الاجتماعية للمبحوثات

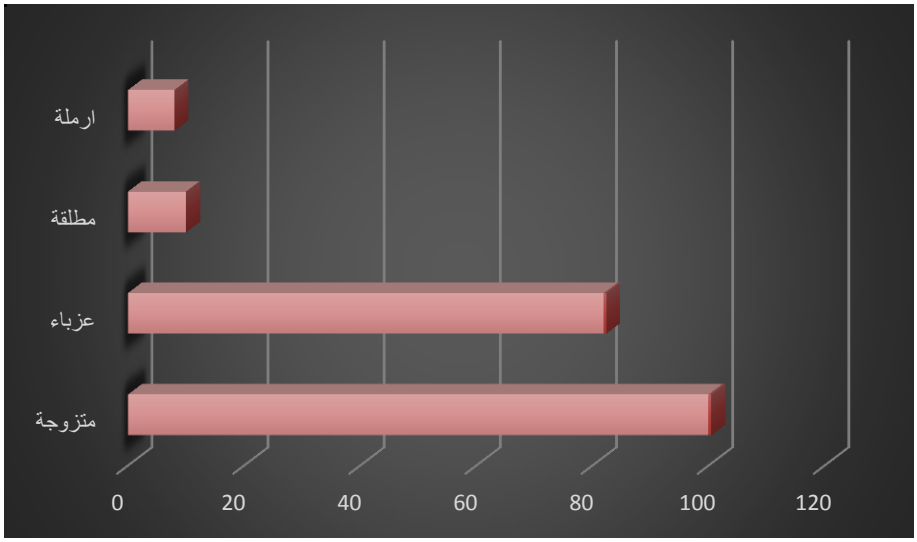

8.مكان الإقامة: هي من المتغيرات الاساسية في الدراسة التي من خلالها يتم توضيح انتماء المبحوثات إذا كُنّ من الريف او المدن ، التي من خلالها تعكس مدى اهتمام البيئة وتشجيعها نحو الخوض في المجالات المختلفة (الاقتصادية ، والسياسية، والإعلامية ، وغيرها)وتشجيع النساء بشكل خاص في ممارسة كافة جوانب التمكين .

جدول (11) يوضح مكان الإقامة للمبحوثات

مكان الإقامة	التكرار	النسبة المئوية
ريف	20	10%
حضر	180	90%
المجموع	200	%100

يتضح من خلال الجدول أعلاه أنّ مكان للاقامة للمبحوثات غالبيتهن كان في الحضر ، إذْ بلغت نسبتهن (90%) وهي النسبة الأكبر التي احتلت المرتبة الاولى ، بينما في المرتبة الثانية هي نسبة المبحوثات اللواتي يسكُنّ في الريف والتي بلغت نسبتهن (10%) وهي النسبة الادنى ،ونستنتج من خلال ذلك ان غالبية المبحوثات هن من سكنة المدن التي بلغت نسبتهن (90%)، لأن غالبية المبحوثات في المدن تهيأت لهن الظروف المناسبة لتمكينها اجتماعياً وثقافياً واقتصادياً ، فضلاً من استقرار معظم اعضاء الهيئة التدريسية في الجامعة وخاصة النساء داخل المدينة ليكونوا قريبين من محل عملهم.

شكل (8) يوضح مكان الإقامة للمبحوثات

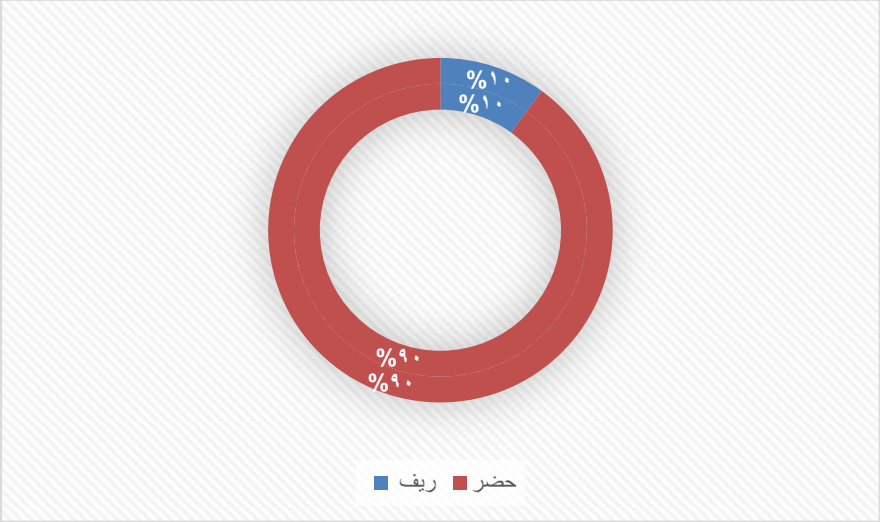

9.طبيعة السكن: هي من المكونات الأساسية المؤثرة على تمكين المرأة فكلما كانت المرأة مستقلة كلما زادت فرص تمكينها،في حين كلما كان مع اهل الزوج كلما كانت هنالك ظروف تشكل العائق امام تحقيق اهداف المرأة وتمكينها ، وهذا يمكن ايضاحه من خلال بيانات الجدول ادناه .

جدول (12) يوضح طبيعة السكن للمبحوثات

طبيعة السكن	التكرار	النسبة المئوية
مستقل	178	89%
مع اهل الزوج	22	11%
المجموع	200	%100

ويتضح من خلال الجدول أعلاه أنّ طبيعة سكن المبحوثات كان مستقل ، اذ بلغت نسبتهن (89%) وهي النسبة الأكبر،ولعل السبب يعود في ذلك أن التدريسية لها وارد جيد يمكنها من العيش باستقلالية ،اذ ان كسب المال ضروري من أجل استقلال المرأة نسبياً عن الرجل، وبالتالي فهو شرط لا غنى عنه لتمكين المرأة، فالاستقلال الاقتصادي، والمشاركة المجتمعية وتمكين المرأة، أجزاء مهمة وأساسية من حياة كل النساء،وهو ما يعرف بأنه الطابع الخاص الذي يتحدد بعاملين اثنين :

أولا: استقلالية المرأة اقتصادياً عن الرجل .

ثانيا: أنه يمكن للمرأة أن تقوم بالعمل في المجالات الخاصة بها وبالأسرة

في حين قليل منهن يعيشن مع اهل الزوج وهكذا ما أكدته النسبة البالغة (11%).

شكل (9) يوضح طبيعة السكن للمبحوثات

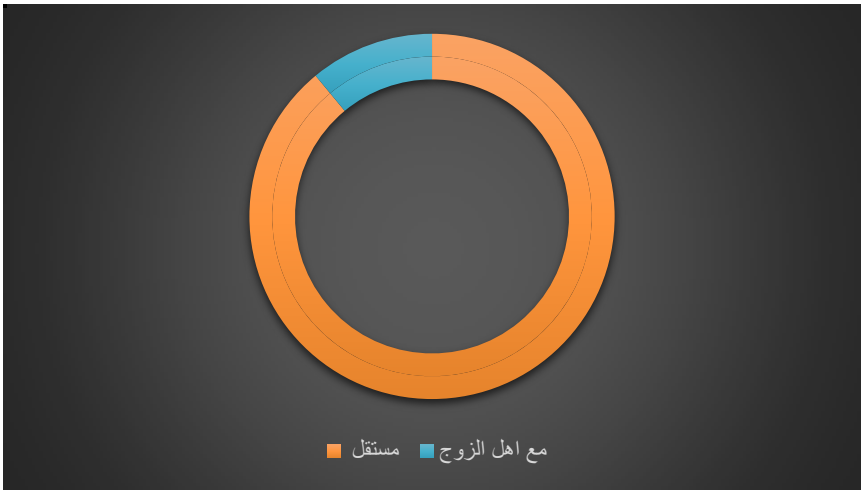

المبحث الثاني

عرض وتحليل البيانات الأساسية الخاصة بموضوع الدراسة

جدول (13) يوضح إجابة المبحوثات عن مساهمة الوضع السياسي في تمكين المرأة العراقية بعد عام2003

اسهم الوضع السياسي في تمكين المرأة العراقية بعد عام 2003	التكرار	النسبة المئوية
نعم	114	57%
كلا	24	12%
الى حدٍّ ما	62	31%
المجموع	200	%100

يتضح من خلال الجدول أعلاه أنّ غالبية المبحوثات قد ساهم الوضع السياسي في تمكينها وهذا ما أكدته النسبة البالغة(57%) ، فالأحداث التي طرأت على مجتمعنا بعد سقوط النظام السابق في عام 2003 صاحبه الكثير من المتغيرات، لا سيما في ما يخص المرأة العراقية التي أخذت دوراً كبيراً في مجالات عدة، بخاصة الدور السياسي الذي أسهمت فيه فضلاً عن استلامها مناصب متقدمة في الوزارات والمؤسسات الحكومية والقطاع الخاص.

شكل (10) يوضح إجابة المبحوثات عن مساهمة الوضع السياسي في تمكين المرأة العراقية بعد عام2003

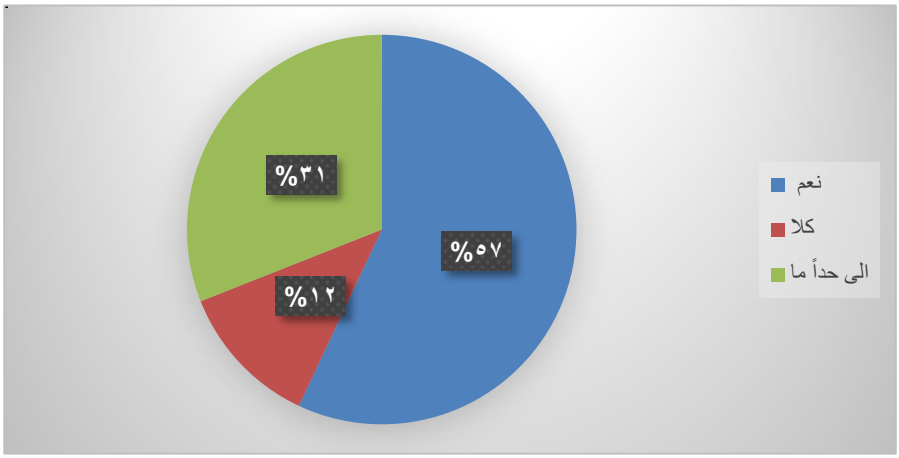

جدول (14) يوضح إجابة المبحوثات عن مدى اسهام الوضع السياسي في تمكين المرأة سياسياً

مدى مساهمة الوضع السياسي في تمكين المرأة	التسلسل المرتبي	التكرار	النسبة المئوية
ان التمكين السياسي للمرأة يعزز من دورها في الحقوق السياسية (الترشح، الانتخاب)	الاول	55	%26
من الضروري تعزيز مكانة المرأة سياسياً في الحياة الاجتماعية	الثاني	50	%24
تلعب المشاركة السياسية للمرأة العراقية دوراً كبيراً في تنمية ثقافة المساواة بين الجنسين	الثالث	45	%22
اعتقد نظام الكوتا يحقق طموح المرأة العراقية بشكل كافي بالوصول الى البرلمان	الرابع	37	%18
ان المرأة لديها الوعي السياسي الكافي الذي يمكنها من تعزيز الديمقراطية كنظام سياسي في العراق	الخامس	20	%10

يتضح من خلال هذ الجدول الجدول مدى إسهام الوضع السياسي في تمكين المرأة سياًسياً ، إذْ أكدّت المبحوثات على أنّ التمكين السياسي للمرأة يعزز من دورها في الحقوق السياسية وهذا ما أكدته (28%) وهي النسبة الأكبر والمرتبة الأولى، ولعل ذلك يعود الى أن برامج التغيير التي حصلت بعد عام (2003) في ظل فترة التحول الديمقراطي، قد استهدفت تعزيز إدماج المرأة في العملية السياسية بشكل ايجابي وفاعل، من خلال مد النساء والفتيات بالثقافة السياسية الصحيحة، لاسيما المرشحات للمجالس النيابية وللمناصب السياسية، فضلا عن بناء قدرات السيدات المنخرطات في مجال السياسة وتأهيلن من أجل الوصول الى مواقع مسؤولية أو قيادية، وقد وجد البعض منهُنّ أنّ المشاركة السياسية للمرأة العراقية تلعب دوراً كبيراً في تنمية ثقافة المساواة بين الجنسين وهذا ما أكدته النسبة البالغة (23%) التي احتلت المرتبة الثانية ، في حين تأتي في المرتبة الثالثة المبحوثات اللواتي سريْنَ أنّ من الضروري تعزيز مكانة المرأة سياسياً في

الحياة الاجتماعية التي بلغت نسبتهن (21%)،بينما في المرتبة الرابعة تأتي المبحوثات اللواتي يعتقدن أنّ نظام الكوتا يحقق طموح المرأة العراقية بشكل كافٍ للوصول الى البرلمان وهذا ما أكدته النسبة البالغة (18%)، بينما جاء في المرتبة الخامسة والادنى من المبحوثات اللواتي أكدن على أن المرأة لديها الوعي السياسي الكافي الذي يمكنها من تعزيز الديمقراطية كنظام سياسي في العراق والتي بلغت نسبته (10%).

جدول (15) يوضح إجابة المبحوثات عن كون مشاركة المرأة في الاحزاب السياسية تعبر عن طموحاتها في الحياة السياسية

مشاركة المرأة في الاحزاب السياسية تعبر عن طموحاتها في الحياة السياسية	التكرار	النسبة المئوية
نعم	40	20%
كلا	109	55%
الى حدٍّ ما	51	25%
المجموع	200	%100

يتضح من خلال الجدول أعلاه أنّ غالبية المبحوثات يرِيْنَ ان مشاركة المرأة في الأحزاب السياسية لا تعبر عن طموحاتها في الحياة السياسية وهذا ما أكدته النسبة البالغة (55%)، ولعل ذلك يعود الى الكثير من التحديات والمعوقات التي تواجهها المرأة في هذا الجانب التي فعلت هذه الموروثات المذكورة وساهمت في إضافة عوامل جديدة أدت إلى عرقلة دور المرأة الذي يجب إنْ تقوم به في هذه المدة العصيبة التي يمر بها البلد، فعلى الرغم من زيادة المشاركة والتمثيل السياسي للمرأة في السنوات الأخيرة ، إلا أن التقدم بطيء للغاية و التمثيل الغير المتكافئ للنساء في هيئات صنع القرار عقبة أمام تحقيق المساواة بين الجنسين في المجتمع وتحقيق أهداف التمكين السياسي ، و المتمثلة باتخاذ القرار في البناء الاجتماعي ومكانتها الاجتماعية والسياسية والثقافية من خلال دورها في بناء هذا البلد.

،اما في المرتبة الثانية الخاصة بمشاركة المرأة في الاحزاب السياسية الى حدٍّ ما بلغت (25%) ، في حين تأتي في المرتبة الثالثة والادنى هو رأي المبحوثات اللواتي أجبْنّ ب "بنعم" وهذا ما أكدته النسبه البالغة (20%) وهي النسبة الادنى .

شكل (11) يوضح إجابة المبحوثات عن كون مشاركة المرأة في الاحزاب السياسية تعبر عن طموحاتها في الحياة السياسية

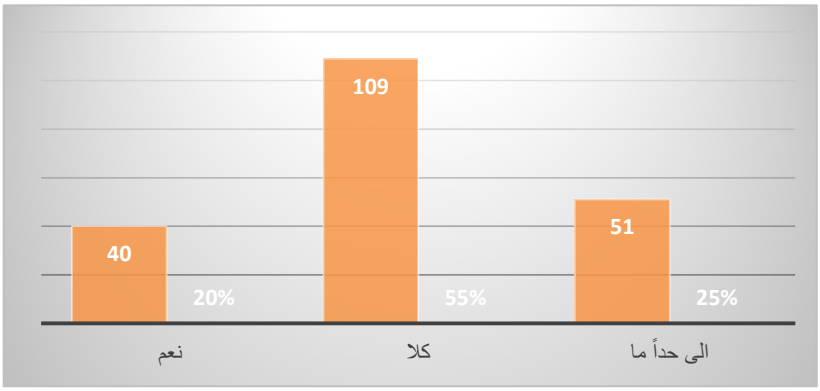

جدول (16) يوضح إجابة المبحوثات عن كون مشاركة المرأة في الأحزاب السياسية في مجتمع متنوع متعدد القوميات والاديان ضروري لمنع حدوث الصراعات

مشاركة المرأة في الأحزاب السياسية في مجتمع متنوع متعدد القوميات والاديان ضروري لمنع حدوث الصراعات	التكرار	النسبة المئوية
نعم	150	75%
كلا	23	12%
الى حدٍّ ما	27	13%
المجموع	200	%100

يتضح من خلال الجدول ان غالبية المبحوثات يؤكدن على مشاركة المرأة في الأحزاب السياسية داخل مجتمع متنوع متعدد القوميات والأديان ضروري لمنع حدوث صراعات وهذا ما اوضحته الاجابة ب"نعم" والبالغة نسبتها (75%)، ونستنتج من خلال ذلك أن المبحوثات على وفق مكانتهن الاجتماعية والاكاديمية يطمحن على أن تكون مشاركة المرأة شاملة من كافة المكونات وفق مجتمع متعدد الطوائف والمكونات العرقية ، وبالتالي يحد ذلك من نشوب الصراعات والمعارك والتمييز والكراهية بينهم ، ويعزز فيها بدلاً من

ذلك سياسية تقبل الآخر والتضامن الذي بدوره يخلق مجتمعاً متماسكاً يسوده الأمن والسلام ،في حين تأتي في المرتبة الثانية نسبة اللواتي اجبن " الى حدٍّ ما" (13%) ، اما في المرتبة الثالثة فقد بلغت نسبة اللواتي اجبن ب" كلا" بلغت(12%) وهي النسبة الأدنى والأخيرة .

شكل (12) يوضح إجابة المبحوثات عن كون مشاركة المرأة في الأحزاب السياسية في مجتمع متنوع متعدد القوميات والاديان ضروري لمنع حدوث الصراعات

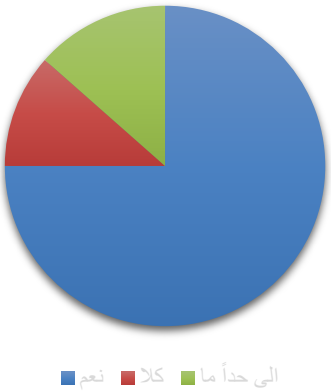

جدول (17) يوضح إجابة المبحوثات عن أدراك الرأي العام لأهمية دور المرأة السياسي من خلال الترشيح والانتخاب والمشاركة في الأنشطة السياسية المختلفة

الرأي العام يدرك أهمية دور المرأة السياسي	التكرار	النسبة المئوية
نعم	73	37%
كلا	38	19%
الى حدٍّ ما	89	44%
المجموع	200	%100

يوضح الجدول أعلاه أنّ المبحوثات يرَيْنّ أن الرأي العام يدرك اهمية دور المرأة السياسي من خلال الترشيح والانتخاب والمشاركة في الأنشطة السياسية المختلفة لكن " الى حدٍّ ما " وهذا ما أكدته النسبة البالغة (89%) اذ احتل المرتبة الاولى ، ولعل ذلك يعود الى أن طموح المرأة الى التقدم والمشاركة في كافة المجالات يسهم في خلق مجتمع متوازن ، ولاسيما مشاركة المرأة السياسية التي كانت نادراةً مشاركتها قبل مدّة التحول

الديمقراطي ، فمشاركتها الفاعلة من حيث " الترشيح والانتخاب" تسهم في خلق مجتمع متوازن يثبت وجود المرأة ويعزز من قدرتها وقيمتها الاجتماعية، فمدّة التحول الديمقراطي تعد اهم مدة تثبت فيها المرأة قدرتها واثبات وجودها من خلال صدور القرارات القانونية المساندة للمرأة،في حين يأتي في المرتبة الثانية المبحوثات اللواتي اجبن ب" نعم" وهذا ما أكدته النسبة البالغة (37%) ، في حين تأتي في المرتبة الثانية نسبة اللواتي اجبن ب(كلا) اذ بلغت نسبتهن (38%) وهي النسبة الادنى .

شكل (13) يوضح إجابة المبحوثات عن أدراك الرأي العام لأهمية دور المرأة السياسي من خلال الترشيح والانتخاب والمشاركة في الأنشطة السياسية المختلفة

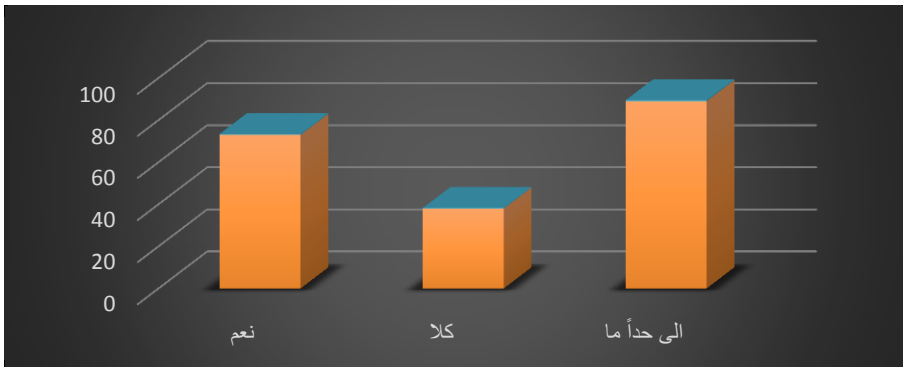

جدول (18) يوضح إجابة المبحوثات عن وجود قصور قانوني اتجاه مشاركة المرأة السياسية في الوضع الراهن

هناك قصور قانوني اتجاه مشاركة المرأة السياسية في الوضع الراهن	التكرار	النسبة المئوية
نعم	68	34%
كلا	72	36%
الى حدٍّ ما	60	30%
المجموع	200	%100

يتضح من خلال الجدول أعلاه أنّ لا يوجد قصور قانوني اتجاه مشاركة المرأة السياسية في الوضع الراهن وهذا ما أكدته النسبة البالغة (36%) وهي النسبة الأكبر التي احتلت المرتبة الاولى،ولعل السبب يعود في ذلك الى مساندة القانون الكبيرة وصدور قرارت تؤكد بالوقوف الى جانب المرأة ودعمها وحمايتها ، ولاسيما تللك القرارات التي تساند المرأة

من أجل الترشيح والمشاركة السياسية الى جانب الرجل وهذا ما ظهر جلياً في الأونة الأخيرة بعد مدّة التحول الديمقراطي التي شهدت ظهور بارز للمرأة في العملية السياسية،بينما في المرتبة الثانية تأتي نسبة المبحوثات اللواتي يؤكدن بالاجابة " نعم" بوجود القصور القانوني اتجاه مشاركة المرأة السياسية في الوضع الراهن أذْ بلغت نسبتهن (34%)، بينما تأتي في المرتبة الثالثة نسبة النساء اللواتي اجبن" الى حدٍّ ما " بلغت نسبتهن (30%) وهي النسبة الأدنى .

شكل (14) يوضح إجابة المبحوثات عن وجود قصور قانوني اتجاه مشاركة المرأة السياسية في الوضع الراهن

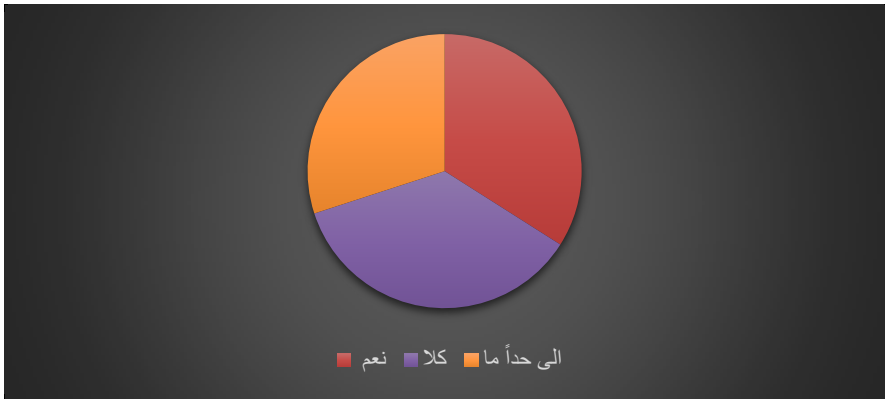

جدول (19) يوضح إجابة المبحوثات عن الشعور بالنظرة الدونية من قبل زملاؤها الذكور بالاستمرار في ميدان العمل السياسي

اشعر بالنظرة الدونية من قبل زملائي الذكور باستمرار في ميدان العمل السياسي	التكرار	النسبة المئوية
نعم	94	47%
كلا	27	14%
الى حدٍّ ما	79	39%
المجموع	**200**	**%100**

يتضح من خلال الجدول أعلاه أنّ غالبية النساء يشعرن بالنظرة الدونية من قبل زملائها الذكور بالاستمرار في ميدان العمل السياسي وهذا ما أكدته نسبة الاجابة ب"نعم"والبالغة(47%)، ونستنتج من خلال ذلك أن المرأة كثيرا ما تعاني من الشعور

بالاستخفاف وعدم التقدير من قبل الرجل، إذ تعتقد كثير من النساء في أنفسهن أنهن أدنى لمجرد كونهن نساء، إن نظرة المجتمع المتوارثة جيلا بعد جيل ساهمت بشكل فاعل في أن تعتقد المرأة لا بل تجزم بأنّها من الدرجة الثانية بعد الرجل، رغم كل الجهود الطيبة والمثمرة التي تقدمه وتكاد تكون ضعف مايقدمه نصفها الآخر، الى جانب ذلك فمجتمعنا يطغى عليه طابع الذكورية مما حجم من دور المراة الريادي حتى في داخل مؤسستها الصغيرة،في حين جاءت في المرتبة الثانية نسبة الاجابة ب"كلا" والبالغة (39%)،في حين جاءت في المرتبة الأخيرة والادنى الى حدٍّ ما (14%).

شكل (15) يوضح إجابة المبحوثات عن الشعور بالنظرة الدونية من قبل زملاؤها الذكور بالاستمرار في ميدان العمل السياسي

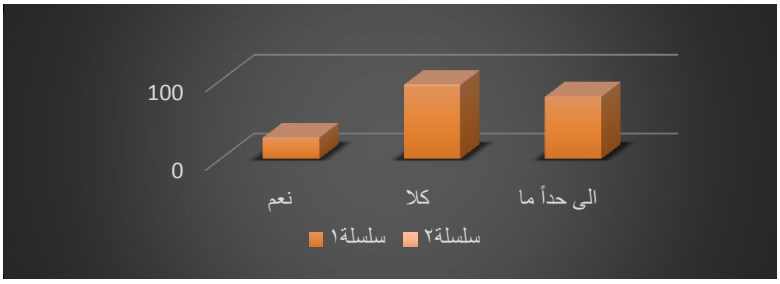

جدول (20) يوضح إجابة المبحوثات عن كون البيئة الاسرية هي الداعم الأكبر لتحقيق طموحاتها

البيئة الاسرية هي الداعم الأكبر لتحقيق طموحات المرأة	التكرار	النسبة المئوية
نعم	173	87%
كلا	7	3%
الى حدٍّ ما	20	10%
المجموع	200	%100

يوضح الجدول أعلاه أنّ غالبية المبحوثات يحظيْنَ بالدعم الكبير من قبل افراد الاسرة لتحقيق طموحاتهن وهذا ما أكدته النسبة البالغة (87%) وهي النسب الأكبر ، ولعل ذلك يعود الى تنوع الأدوار التي تؤديها المرأة العراقية الواحدة في الأسرة بين الأم والزوجة وربّة البيت وفي المجتمع كعاملة خارج البيت، ولهذا فأن تمكين المرأة مفتاحاً للتنمية المستدامة

التي تخص الأسرة، التي تعد حجر الأساس المساهم في تكوين المجتمع، وقيام الأسرة بدعم المراة، سيؤدي في النهاية إلى الحفاظ على المجتمع وتطوره، فهي الحاضنة لجميع الافراد الذين ينتمون إليها سواء كانت متزوجة أو غير متزوجة، ولا يمكن أن يحدث استقرار اجتماعي ودفء أسري في نسيج الأسرة إلا من خلال الأمن النفسي للمرأة، وفي ظلّ التحول الديمقراطي نلاحظ أن المرأة تحظى بالدعم من قبل الاسر المتمركزة بالمدن بشكل كبير، ولاسيما من حيث التعليم والعمل والمشاركة الثقافية والاقتصادية والسياسية اي في كافة الجوانب، بينما في المدن فأن المرأة مضطهدة من هذه النواحي.

في حين يأتي في المرتبة الثانية المبحوثات اللواتي اجبْنَ " الى حدٍّ ما" اذ بلغت نسبتهم (10%)، اما في المرتبة الثالثة المبحوثات اللواتي اجبْنَ ب" كلا" وبلغت نسبتهم (3%) وهي الأدنى.

شكل (16) يوضح إجابة المبحوثات عن كون البيئة الاسرية هي الداعم الأكبر لتحقيق طموحاتها

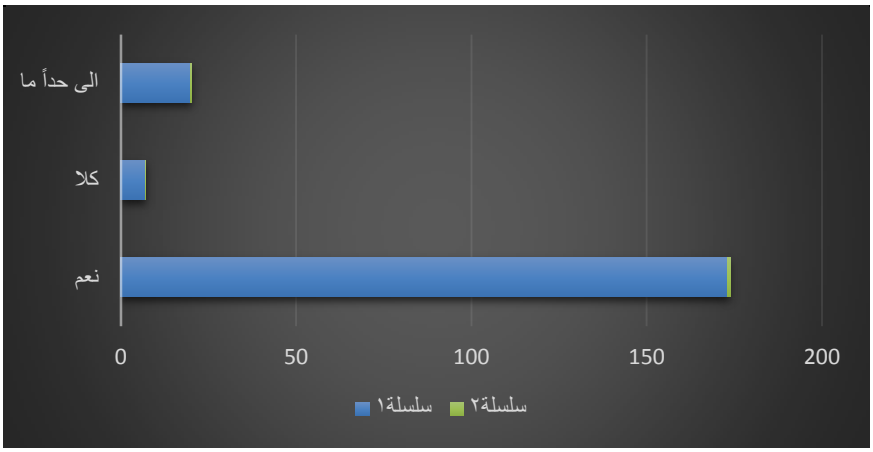

جدول (21) يوضح إجابة المبحوثات عن ضمان الدستور العراقي مشاركة المرأة في الحياة السياسية

الدستور العراقي ضمن مشاركة المرأة في الحياة السياسية	التكرار	النسبة المئوية
نعم	106	53%
كلا	11	6%
الى حدٍّ ما	83	41%
المجموع	200	%100

يتضح من خلال الجدول أعلاه أنّ الدستور العراقي قد ضمِنَ مشاركة المرأة في الحياة السياسية وهذا ما أكدته اجابة المبحوثات ب" نعم" اذ بلغت(53%) ، ولعل ذلك يعود أن الدستور العراقي دخل عليه الكثير من التغييرات ، التي يضمن بشكل خاص للمرأة حقوق الأسرة والأمومة والطفولة وحمايتها، إذْ منح المرأة والرجل الحق في الحرية والتملك والتنقل واختيار المهنة والحرفة والتجارة والتعليم، اذ تولت النساء بعض مواقع صنع القرار في الحكومة العراقية بعد عام 2003، ولاسيما ان الدستور العراقي قد نصّ على أنْ يكون "العراقيون متساوين أمام القانون دون تمييز.

في حين تأتي في المرتبة الثانية اجابة المبحوثات " الى حدٍّ ما " حيث بلغت (41%)، في حين جاء في المرتبة الثالثة اجابة المبحوثات ب"كلا" التي بلغت النسبة البالغة(6%).

شكل (17) يوضح إجابة المبحوثات عن ضمان الدستور العراقي مشاركة المرأة في الحياة السياسية

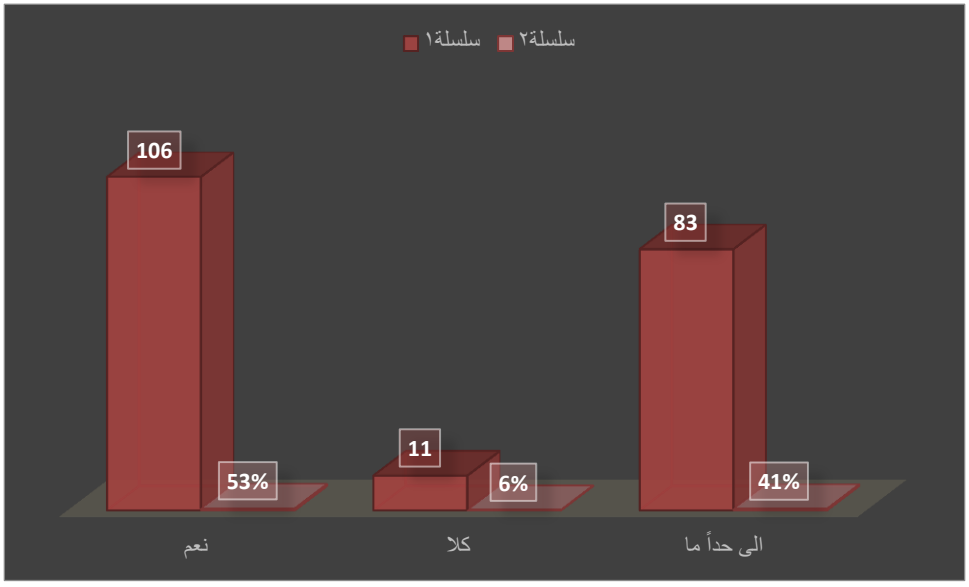

جدول (22) يوضح إجابة المبحوثات عن كون الانتخابات في ظل مدّة التحول الديمقراطي تكون من صالح المرأة

ان الانتخابات في ظل فترة التحول الديمقراطي تكون من صالح المرأة	التكرار	النسبة المئوية
نعم	85	42%
كلا	16	8%
الى حدٍّ ما	99	50%
المجموع	200	%100

يتضح من خلال الجدول أعلاه أنّ الانتخابات في ظل فترة التحول الديمقراطي كان من صالح المرأة وهذا ما أكدته النسبة البالغة (50%) وهي النسبة الأكبر التي احتلت المرتبة الاولى، ولعل ذلك يعود ذلك الى أنّ مدّة التحول الديمقراطي صاحبها الكثير من الدعوات للمطالبة بالتغيير والإصلاح السياسي والاقتصادي الشامل ولاسيما في الآونة الأخيرة ، وتلخصت أبرز تلك المطالب في سن قانون عادل للانتخابات، ففي الآونة الأخيرة كان قانون الانتخابات الجديد يخدم النساء المرشحات، إذ تقسم دوائر المحافظة على عدد مقاعد النساء، في حين جاء في المرتبة الثانية المبحوثات اللواتي أكدن على ان النظام الانتخابي في ظلّ فترة التحول الديمقراطي هو من صالح المرأة وهذا ما أكدته الاجابة ب"نعم" اذ بلغت نسبتهن (42%)، اما في المرتبة الثالثة من المبحوثات اللواتي أكدن على أنّ النظام الانتخابي في ظل فترة التوحل الديمقراطي ليس من صالح المرأة وهذا ما أكدته النسبة البالغة (8%).

شكل (18) يوضح إجابة المبحوثات عن كون النظام الانتخابي في ظل فترة التحول الديمقراطي يكون من صالح المرأة

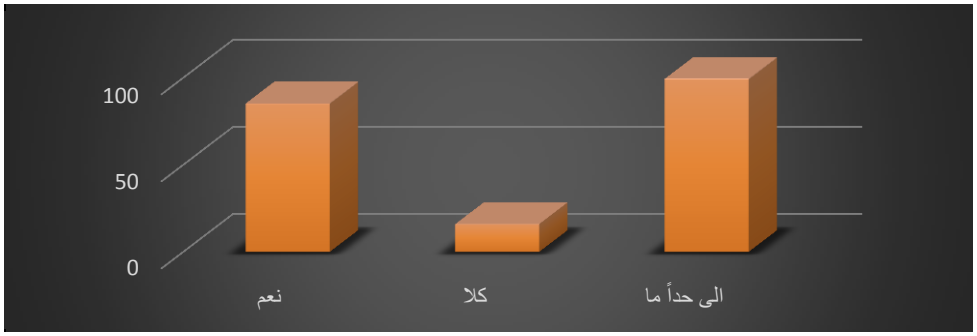

جدول (23) يوضح إجابة المبحوثات عن كون القيم والعادات والتقاليد وطبيعة المجتمع الذكوري تقف عائقاً امام تمكين المرأة سياسياً او اجتماعياً

ان القيم والعادات والتقاليد وطبيعة المجتمع الذكوري يقف عائقاً امام تمكين المرأة سياسياً او اجتماعياً	التكرار	النسبة المئوية
نعم	106	53%
كلا	35	18%
الى حدٍّ ما	59	29%
المجموع	200	%100

ويتضح من خلال الجدول أعلاه أنّ القيم والعادات والتقاليد وطبيعة المجتمع الذكوري تقف عائقاً امام تمكين المرأة سياسياً واجتماعياً ، وهذا ما أكدته نسبة اجابة المحوثات ب"نعم" اذ بلغت (53%) والتي احتلت المرتبة الاولى ، اذ من خلال ذلك نستنتج ان العادات والتقاليد، في مجتمعنا العراقي تشكل أزمة فكرية واجتماعية وثقافية وإنسانية، اذ تكون فيه المرأة دائماً هي الطرف الذي يدفع الثمن غالياً في هذا المضمار، ، وقد تكون في بعض الحالات كثيرة، وعليها أن تخضع خضوعاً كاملاً لسلطة الأب أو الأخ الأكبر، وربما تكون هذه المرأة متعلمة ومتقدمة ومثقفة ومتنوّرة ومتحررة فكرياً، ولكنها يجب أن تخضع للأب أو الأخ الذي ربما لم يكمل دراسته، لذلك لايكون هنالك تطوير أو تغير اجتماعي او ديموقراطي حقيقي بدون تحرير النساء من القيم والعادات والتقالية الثقافية البالية التي تقيده من التقدم الى الامام ،في حين جاء في المرتبة الثانية نسبة اللواتي أجبْن " الى حدٍّ ما" إذْ بلغت نسبتهن (29%) هي النسبة التي احتلت المرتبة الثانية ،بينما تأتي في المرتبة الثالثة والأخيرة نسبة النساء اللواتي أجبْن ب" كلا" حيث بلغت نسبتهن (18%) وهي النسبة الادنى والأخيرة .

شكل (19) يوضح إجابة المبحوثات عن كون القيم والعادات والتقاليد وطبيعة المجتمع الذكوري تقف عائقاً امام تمكين المرأة سياسياً او اجتماعياً

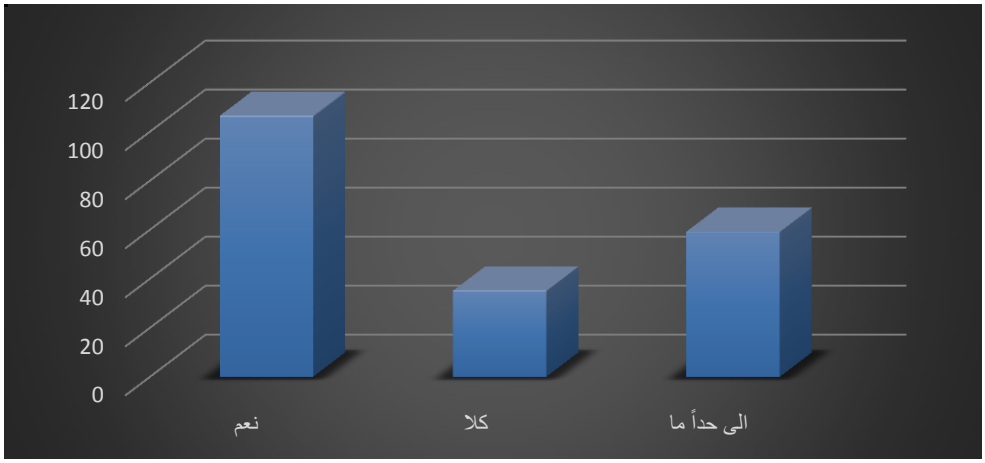

جدول (24) يوضح إجابة المبحوثات عن المعوقات الاجتماعية التي تحد من إمكانية تمكين المرأة سياسياً واجتماعياً

ماهي المعوقات الاجتماعية التي تحد من إمكانية تمكين المرأة سياسياً واجتماعياً	التسلسل المرتبي	التكرار	النسبة المئوية
تشكل العادات والتقاليد الاجتماعية ابرز معوق في تحقيق اهداف المرأة بشكل عام	الاول	103	%35
المسؤوليات الاسرية الملقاة على عاتق المرأة تضعف من إمكانية تمكينها اجتماعياً	الثاني	85	%29
عدم تبني بعض المناطق لفكرة المشاركة السياسية للمرأة ولاسيما المناطق الريفية	الثالث	63	%21
أجد أنّ أهم معوقات تمكين المرأة عدم التوفيق بين المسؤوليات العائلية والمسؤوليات التي تترتب على المشاركة السياسية	الرابع	33	%11
أخرى تذكر	الخامس	8	%3

يتضح من خلال الجدول أعلاه أنّ المعوقات الاجتماعية التي تحد من إمكانية تمكين المرأة سياسياً واجتماعياً هي العادات والتقاليد الاجتماعية التي كانت أبرز معوق في تحقيق أهداف المرأة بشكل عام اذ بلغت نسبتها(35%) ، ونستنتج من خلال ذلك أنّ

الثقافة السائدة تحول المرأة إلى كائن ضعيف فاقد لأبسط حقوق الانسانية باسم الشرف من جهة وباسم الحفاظ على قيم الأُسرة من جهة أخرى، في حين جاء في المرتبة الثانية هي المسؤوليات الملقاة على عاتق تضعف من إمكانية تمكينها اجتماعياً والتي بلغت نسبتها (29%)،بينما جاءت في المرتبة الثالثة هو عدم تبني بعض المناطق لفكرة المشاركة السياسية للمرأة والبالغة نسبتها (21%)، في حين كانت من اهم معوقات تمكين المرأة عدم التوفيق بين المسؤوليات العائلية والمسؤوليات التي تترتب على المشاركة السياسية هي (11%)، بينما الاخرى تذكر جاءت في المرتبة الأخيرة والبالغة (8%).

شكل (20) يوضح إجابة المبحوثات عن المعوقات الاجتماعية التي تحد من إمكانية تمكين المرأة سياسياً واجتماعياً

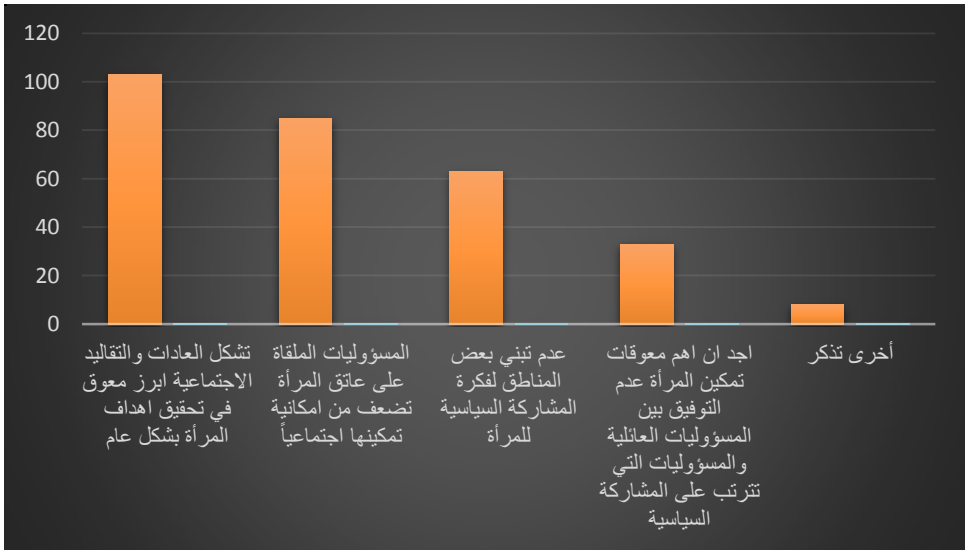

جدول (25) يوضح إجابة المبحوثات عن كون عملية التحول الديمقراطي بعد عام 2003 قد عملت على تمكين المرأة العراقية مجتمعياً في القدر الذي عزز من أدوارها ومكانتها الاجتماعية

عملية التحول الديمقراطي بعد عام 2003 عملت على تمكين المرأة العراقية مجتمعياً في القدر الذي عزز من أدوارها ومكانتها الاجتماعية	التكرار	النسبة المئوية
نعم	122	61%
كلا	17	9%
الى حدٍّ ما	61	30%
المجموع	200	%100

يتضح من خلال الجدول أعلاه أنّ عملية التحول الديمقراطي بعد 2003 عملت على تمكين المرأة العراقية مجتمعياً في القدر الذي عزز من أداورها ومكانتها الاجتماعية، وهذا ما أكدته الاجابة ب" نعم" اذ بلغت (61%) وهي النسبة الأكبر التي احتلت المرتبة الاولى ، ونستنتج من خلال ذلك اهمية دورها في جميع المجالات، فهي تمثل قيمة عليا في ولاسيما في ظل فترة التحول الديمقراطي بعد 2003، فضلا عن ما تمثله من أهمية للنهوض بواقع المرأة لاسيما في المجالات التي تعد مقياسا للتنمية البشرية ، والذي تتطلب منها انْ تكون بمستوى من القدرة والمؤهلات التي تتيح لها مثل تلك المشاركة، في حين جاء في المرتبة الثانية إجابة المبحوثات اللواتي اجبْن" إلى حدٍّ ما " اذ بلغت نسبتهن(30%)، بينما جاء في المرتبة الثالثة واجابة المبحوثات اللواتي اجبْن ب"كلا"اذ بلغت (9%) وهي النسبة الأدنى والأخيرة .

شكل (21) يوضح إجابة المبحوثات عن كون عملية التحول الديمقراطي بعد عام 2003 قد عملت على تمكين المرأة العراقية مجتمعياً في القدر الذي عزز من أدوارها ومكانتها الاجتماعية

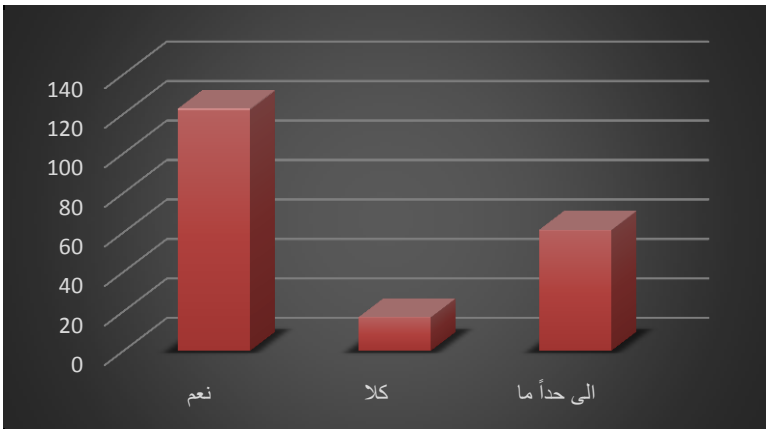

جدول (26) يوضح إجابة المبحوثات عن ابرز العوامل الاجتماعية التي ساهمت في تمكين المرأة سياسياً

ابرز العوامل الاجتماعية التي ساهمت في تمكين المرأة سياسياً	التسلسل المرتبي	التكرار	النسبة المئوية
ان البيئة الاسرية هي الداعم الأكبر لتحقيق اهداف المراة السياسية وطموحاتها	الاول	155	48%
الواقع الاجتماعي يشجع على المشاركة العامة والديمقراطية	الثاني	88	27%
ان منظمات المجتمع المدني أسهمت في تمكين المرأة في المجال الاجتماعي او سياسي	الثالث	81	25%
أخرى تذكر	الرابع	2	0

ويتضح من خلال الجدول أعلاه أنّ ابرز العوامل الاجتماعية التي ساهمت في تمكين المرأة، هي البيئة الاسرية التي تعد الداعم الأكبر لتحقيق اهداف المرأة السياسية وطموحاتها وهذا ما أكدته النسبة البالغة (48%) وهي النسبة الأكبر التي احتلت المرتبة

الأولى، تبقى الأسرة هي اللبنة الاساس في تشجيع المرأة وتكوينها منذ الصغر والعمل على بنائها لتتمكن اجتماعياً وسياسياً وثقافياً داخل مجتمعها، في حين تأتي في المرتبة الثانية نسبة الواقع الاجتماعي الذي يشجع على المشاركة العامة والديمقراطية إذْ بلغت(27%)، بينما جاء في المرتبة الثالثة دور منظمات المجتمع المدني الذي أسهم في تمكين المرأة في المجال الاجتماعي والسياسي أذْ بلغت(25%)، بينما الاخرى تذكر من اجابة المبحوثات ضمن هذه الفقرة فقد بلغت (0%) وهي النسبة الأدنى .

شكل (22) يوضح إجابة المبحوثات عن أبرز العوامل الاجتماعية التي ساهمت في تمكين المرأة سياسياً

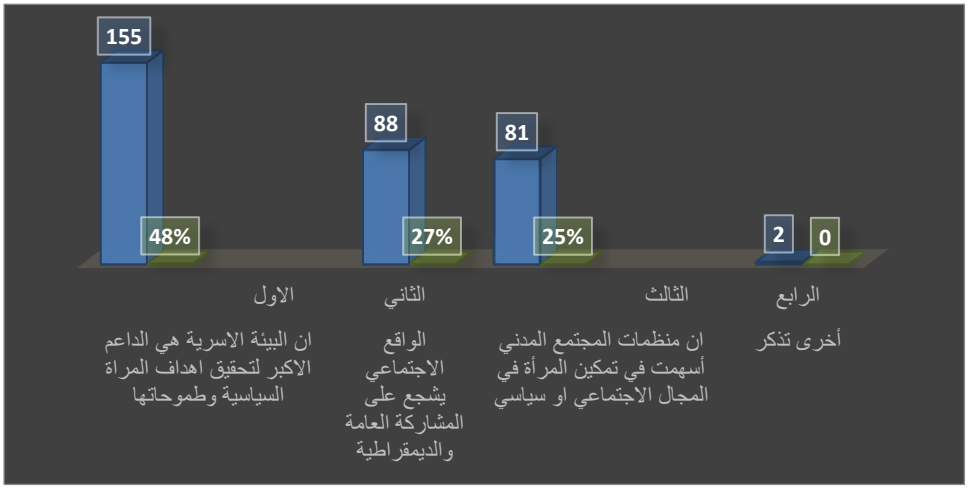

جدول (27) يوضح إجابة المبحوثات عن مساعدة برامج تمكين المرأة ((الورش والدورات التدريبية والمؤتمرات ومنظمات حقوق المرأة)) في تعزيز فرص مشاركتها بالمجال الاجتماعي

ساعدت برامج تمكين المرأة ((الورش والدورات التدريبية والمؤتمرات ومنظمات حقوق المرأة)) في تعزيز فرص مشاركتها بالمجال الاجتماعي	التكرار	النسبة المئوية
نعم	94	47%
كلا	31	16%
الى حدٍّ ما	75	37%
المجموع	200	%100

ويتضح من خلال الجدول أعلاه أنّ اجابة المبحوثات عن برامج تمكين المرأة ((الورش والدورات التدريبية والمؤتمرات ومنظمات حقوق المرأة)) التي ساعدت في تعزيز فرص مشاركتهن بالمجال الاجتماعي ب"نعم" إذْ بلغت نسبتهن (47%) وهي النسبة الأكبر التي احتلت المرتبة الاولى ، ونستنتج من خلال ذلك أنه بعد التحول الديمقراطي بدأت تدخل الكثير من التطورات والتغييرات التي صاحبها دخول منظمات المجتمع المدني المهتمة بحقوق المرأة والدفاع عنها ، وتهيئة المؤتمرات والندوات والورش لتوعيتها بحقوقها السياسية والاجتماعية والثقافية، في حين جاءت في المرتبة الثانية نسبة المبحوثات اللواتي أجبْنَ " الى حدٍّ ما" إذْ بلغت نسبتهن(37%)، بينما جاءت في المرتبة الثالثة نسبة اللواتي أجبْنَ ب" كلا" والتي بلغت نسبتهن(16%).

شكل (23) يوضح إجابة المبحوثات عن مساعدة برامج تمكين المرأة ((الورش والدورات التدريبية والمؤتمرات ومنظمات حقوق المرأة)) في تعزيز فرص مشاركتها بالمجال الاجتماعي

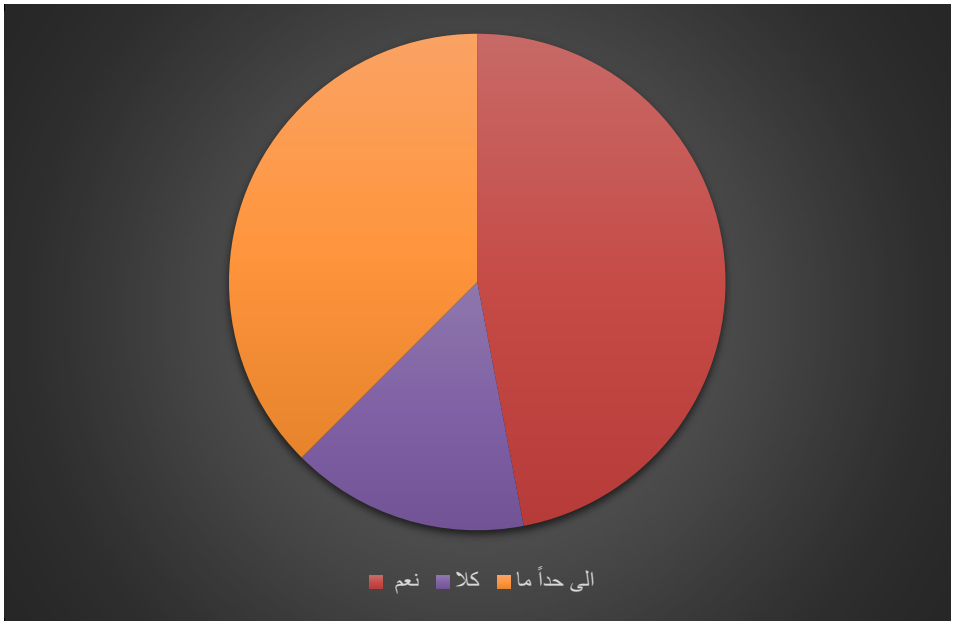

جدول (28) يوضح إجابة المبحوثات عن مساعدة برامج تمكين المرأة في تعزيز فرص مشاركتها في المجال الاجتماعي .

برامج تمكين المرأة	التسلسل المرتبي	التكرار	النسبة المئوية
تزويد بالانشطة والدورات التدريبة التي تجعلها اكثر كفاءة	الاول	58	%32
نقل صورة حقيقية عن واقع المرأة العراقية بعد عام2003	الثاني	50	%28
توفير المساندة القانونية والاجتماعية للمراة	الثالث	45	%25
صنع القرار وإبداء الرأي	الرابع	27	%15

يتضح من خلال الجدول أعلاه عن برامج التمكين المرأة التي ساعدت في تعزيز فرص مشاركتها بالمجال الاجتماعي ، من خلال تزويدها بالانشطة والدورات والدورات التدريبية التي تجعلها اكثر كفاءة ، إذْ بلغت نسبتها (32%)، بينما جاءت في المرتبة الثانية نسبة المبحوثات اللواتي أكدن على ان برامج التمكين قد ساعدت في نقل صورة حقيقية عن واقع المرأة العراقية بعد عام (2003)اذ بلغت (28%)،في حين جاءت في المرتبة الثالثة نسبة المبحوثات على ان برامج تمكين المرأة قد ساعدت في تعزيز فرص مشاركتها في المجال الاجتماعي من خلال توفير المساندة القانونية والاجتماعية للمرأة إذْ بلغت نسبتها (25%)،بينما جاءت في المرتبة الأخيرة هن المبحوثات اللواتي أكدن على أنّ صُنْع القرار وابداء الرأي بلغت نسبته (15%).

شكل (24) يوضح إجابة المبحوثات عن مساعدة برامج تمكين المرأة في تعزيز فرص مشاركتها في المجال الاجتماعي

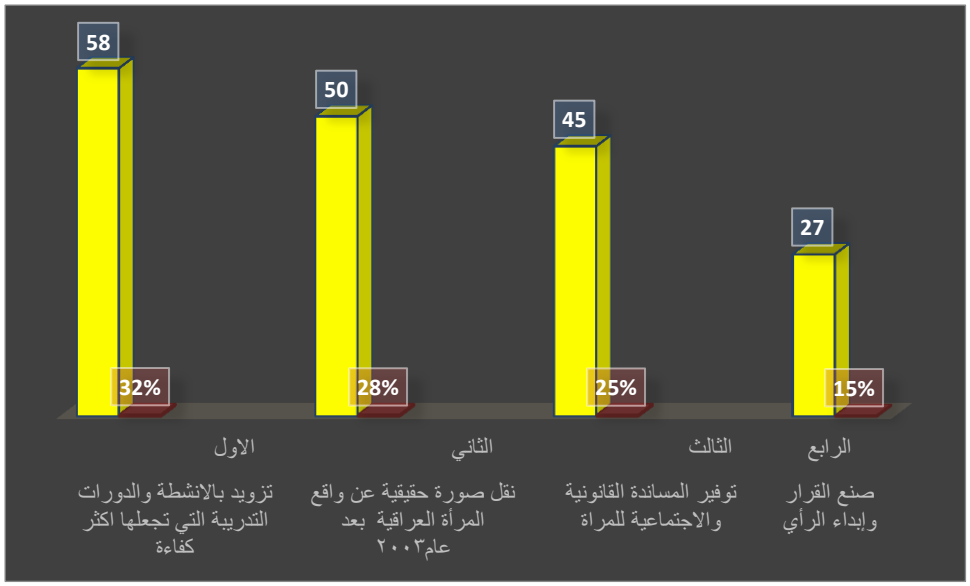

جدول (29) يوضح إجابة المبحوثات عن وقوف بنية المرأة البايلوجية من حيث الحمل والانجاب عائقاً أمام تمكين المرأة مجتمعياً

بنية المرأة البايلوجية من حيث الحمل والانجاب تقف عائق أمام تمكين المرأة مجتمعياً	التكرار	النسبة المئوية
نعم	15	7%
كلا	119	60%
الى حدٍّ ما	66	33%
المجموع	200	%100

يتضح من خلال الجدول أعلاه أنّ غالبية المبحوثات أكدن على أن بنية المرأة البايلوجية من حيث الحمل والانجاب تقف عائق أمام تمكين المرأة مجتمعياً ، وهذا ما أكدته نسبة الاجابة ب" كلا" البالغة(60%)،اذ تُعَدّ من اكثر التحديات شيوعاً بين صفوف النساء وتمكينهن وتطوير قدراتهن فلعل حمل المرأة الانجاب يصاحبه الكثير من التحديات الصحية التي تعيقها من ممارسة العمل ، وذلك لتراكم المسؤوليات ، وذلك وتُعَدّد الأدوار كزوجة وام وعاملة خارج البيت وهذا ما يصاحبه الكثير من الضغوطات والمعرقلات اتجاه

تمكينها بالشكل الصحيح ، مالم تكون هنالك ظروف تدعمها وتسهل عليها تطوير قدراتها وامكانياتها، بينما تأتي في المرتبة الثانية نسبة اجابة المبحوثات" الى حدٍّ ما" والبالغة(33%)،في حين جاءت في المرتبة الأخيرة نسبة المبحوثات اللواتي أجبْنَ ب" نعم" والبالغة (7%) وهي النسبة الادنى .

شكل (25) يوضح إجابة المبحوثات عن وقوف بنية المرأة البايلوجية من حيث الحمل والانجاب عائقاً أمام تمكين المرأة مجتمعياً

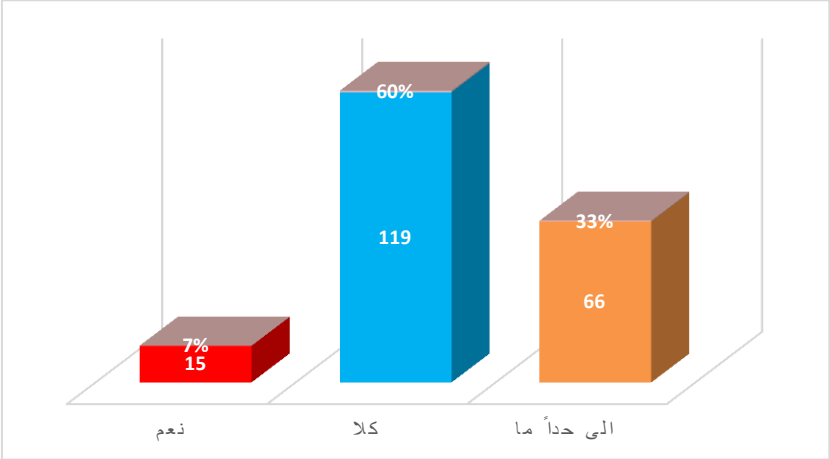

جدول (30) يوضح إجابة المبحوثات عن مساهمة منظمات المجتمع المدني في حل المشاكل ومعالجة القضايا التي تهم المرأة بشكل خاص والمجتمع بشكل عام

ساهمت منظمات المجتمع المدني في حل المشاكل ومعالجة القضايا التي تهم المرأة بشكل خاص والمجتمع بشكل عام	التكرار	النسبة المئوية
نعم	102	51%
كلا	38	19%
الى حدٍّ ما	60	30%
المجموع	200	%100

يتضح من خلال الجدول أعلاه أنّ منظمات المجتمع المدني قد ساهمت في حل المشاكل ومعالجة القضايا التي تهم المرأة بشكل خاص والمجتمع بشكل عام وهذا ما أكدته نسبة الاجابة ب"نعم" والبالغة(51%) وهي النسبة الأكبر، ونستنتج من خلال ذلك ان

منظمات المجتمع المدني كان لها دور في دعم مشاركة المرأة السياسية، فينطلق من العمل على التصدي للمنطق الذي يرتكز الى المفهوم التقليدي للسياسة،اذ أنّها أكدت على أن التمكين السياسي للمرأة في إطار النظم والمؤسسات القائمة على أساس الذكورية لم يعد كافياً فيما لو لم يقترن بالتمكين من أجل العمل على تغيير النظم القائمة وتطويرها، لكي تصبح مؤهلة لتوفير مشاركة الجميع في الشأن العام وصنع القرار،في حين جاء في المرتبة الثانية نسبة اللواتي أجبْنَ "الى حدٍّ ما"والبالغة(30%)،بينما بلغت نسبة اللواتي أجبْنَ ب" كلا" بلغت نسبتهن (19%)وهي النسبة الادنى والأخيرة .

شكل (26) يوضح إجابة المبحوثات عن مساهمة منظمات المجتمع المدني في حل المشاكل ومعالجة القضايا التي تهم المرأة بشكل خاص والمجتمع بشكل عام

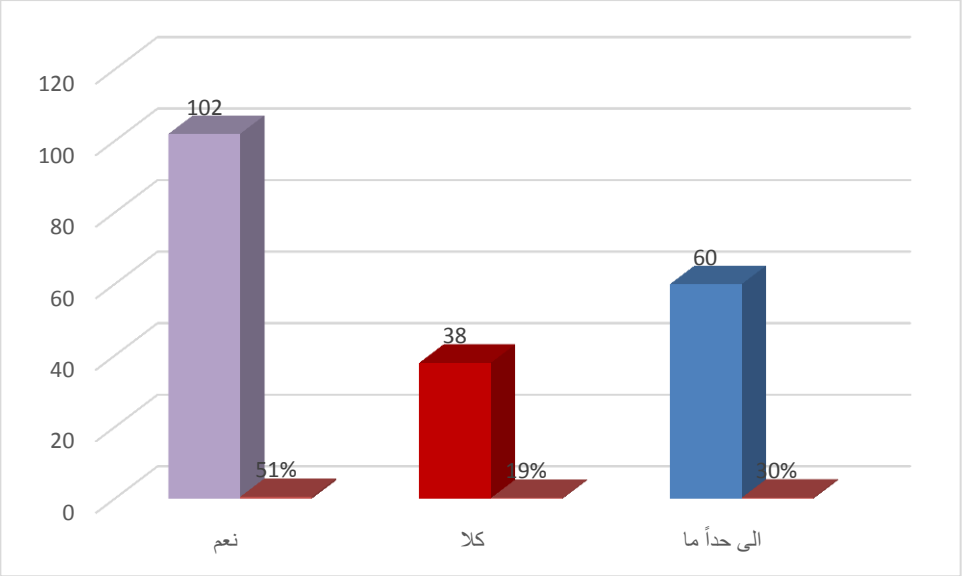

جدول (31) يوضح إجابة المبحوثات عن أهم القضايا التي ساهمت منظمات المجتمع المدني في حلها

ساهمت منظمات المجتمع المدني في حل قضايا	التسلسل المرتبي	التكرار	النسبة المئوية
مكافحة أي شكل من اشكال التمييز	الاول	37	%22
مكافحة الفقر والفساد	الثاني	35	%21
تعزيز الحريات العامة	الثالث	29	%17
الدعوة الى الشفافية في المؤسسات	الرابع	26	15%
مكافحة الاتجار بالبشر	الخامس	24	14%
محاربة خطاب الكراهية	السادس	17	10%

يتضح من خلال الجدول أعلاه أنّ منظمات المجتمع المدني قد ساهمت في "مكافحة أيّ شكل من اشكال التمييز" وهذا ما أكدته النسبة البالغة (22%) وهي النسبة الأكبر التي احتلت المرتبة الاولى، ونستنتج من ذلك أنّ منظمات المجتمع المدني هي أول من أشارت إلى أن التمييز ضد المرأة يُعَدُّ انتهاكا لمبدأي المساواة في الحقوق واحترام كرامة الإنسان، وَيعَدّ عقبةً أمام مشاركة المرأة على قدم المساواة مع الرجل في حياة بلدهما السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، ويعوق نمو ورخاء المجتمع والأسرة، ويزيد من صعوبة التنمية الكاملة لإمكانات المرأة في خدمة بلدها، بينما جاء في المرتبة الثانية مساهمة منظمات المجتمع المدني في "مكافحة الفقر والفساد" وهذا ما أكدته النسبة البالغة (21%)،في حين جاءت في المرتبة الثالثة نسبة المبحوثات اللواتي أكدن على مساهمة منظمات المجتمع المدني في " تعزيز الحريات العامة" وهذا ما أكدته النسبة البالغة(17%)، بينما جاءت في المرتبة الرابعة نسبة المبحوثات اللواتي أكدن على مكافحة الاتجار بالبشر (14%)،في حين جاءت في المرتبة الأخيرة نسبة المبحوثات اللواتي أكدن على مساهمة منظمات المجتمع المدني في "محاربة خطاب الكراهية "اذ بلغت(10%)وهي الادنى.

شكل (27) يوضح إجابة المبحوثات عن اهم القضايا التي ساهمت منظمات المجتمع المدني في حلها

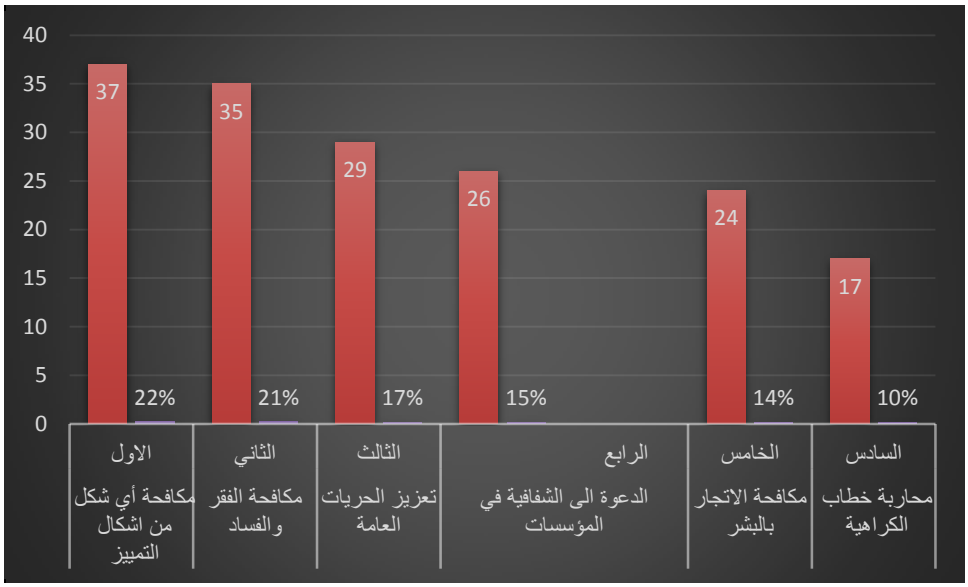

جدول (32) يوضح إجابة المبحوثات عن مساهمة السيدات عضوات مجلس النواب العراقي في تمكين المرأة مجتمعياً

السيدات عضوات مجلس النواب العراقي اسهْمنَ في تمكين المرأة مجتمعياً	التكرار	النسبة المئوية
نعم	22	11%
كلا	144	72%
الى حدٍّ ما	34	17%
المجموع	200	%100

يتضح من خلال الجدول أعلاه وفقاً لاجابة المبحوثات ان السيدات اللواتي هن عضوات في مجلس النواب العراقي لم يسهمن في تمكين المرأة مجتمعياً وفقاً للاجابة ب"كلا" البالغة(72%) وهي النسبة الأكبر التي احتلت المرتبة الاولى، ولعل ذلك يعود إلى انّ نسبة العضوات في مجلس النواب العراقي كان عددهن قليلاً مقارنة بمشاركة الرجال في هذا الجانب ، الى جانب ذلك فالمراكز الكبرى التي تتعلق بصناعة القرار كان يقودها الرجال ، بينما النساء هن عضوات في مجلس النواب وان مواقعهن لم تساهم في تمكين

المرأة مجتمعياً بسبب الانسداد السياسي والفساد والاضطراب التي كان يشه اعضاء مجلس النواب، بينما جاءت في المرتبة الثانية نسبة اللواتي أجبْنَ "الى حدٍّ ما" والبالغة (27%)،في حين جاءت في المرتبة الثالثة نسبة اللواتي أجبْنَ ب"نعم" والبالغة (11%) وهي النسبة الادنى والأخيرة .

شكل (28) يوضح إجابة المبحوثات عن مساعدة السيدات عضوات مجلس النواب العراقي في تمكين المرأة مجتمعياً

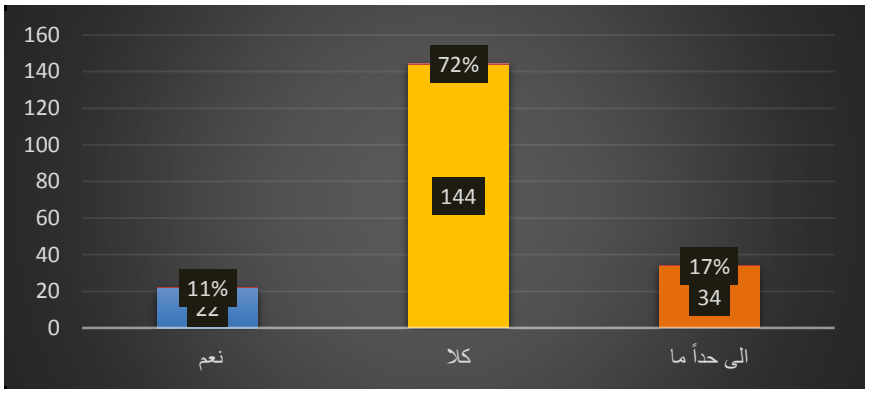

جدول (33) يوضح إجابة المبحوثات عن العوامل الاقتصادية التي تدفع المرأة للمشاركة السياسية في ظل النظام السياسي الحالي

هنالك عوامل اقتصادية تدفع المرأة للمشاركة السياسية في ظل النظام السياسي الحالي	التكرار	النسبة المئوية
نعم	130	65%
كلا	27	13%
الى حدٍّ ما	43	22%
المجموع	200	%100

يتضح من خلال الجدول أعلاه إجابة المبحوثات بأن العوامل الاقتصادية هي التي تدفع المرأة للمشاركة السياسية في ظل النظام السياسي الحالي وتم توضيح هذه العوامل في الجدول (34) وهذا ما أكدته نسبة الاجابة ب"نعم" والبالغة(65%)،ونستنتج من خلال ذلك أنّ شغل المنصب في مجلس النواب او مجالس المحافظات والاقضية فيه الكثير من المخصصات التي تخصص لكل عضو ولعل هذا الجانب يطمع فيه البعض وليس الجميع

، وعلى وفق عينة التدريسيات الاكاديميات يّتضح ان الجانب الاقتصادي كان له الاولية في تمكين المرأة قبل الجانب السياسي، في حين جاءت في المرتبة الثانية نسبة اللواتي أجبْنَ "الى حدٍّ ما" والبالغة(22%)،بينما جاءت في المرتبة الثالثة نسبة اللواتي أجبْنَ ب"كلا" والبالغة(13%).

شكل (29) يوضح إجابة المبحوثات عن العوامل الاقتصادية التي تدفع المرأة للمشاركة السياسية في ظل النظام السياسي الحالي

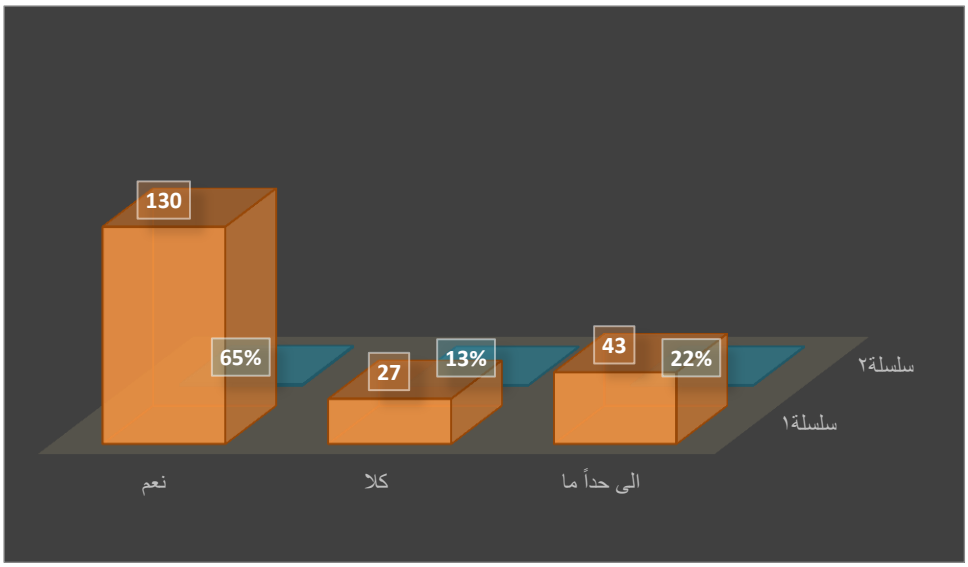

جدول (34) يوضح إجابة المبحوثات عن العوامل الاقتصادية التي تدفع المرأة للمشاركة السياسية في ظل النظام السياسي الحالي

العوامل اقتصادية التي تدفع المرأة للمشاركة السياسية في ظل النظام السياسي الحالي	التسلسل المرتبي	التكرار	النسبة المئوية
تحسين الوضع المادي والاقتصادي	الاول	124	38%
بلوغ مكانة اجتماعية مرموقة في المجتمع	الثاني	113	35%
إزالة غايات الأحزاب الفاسدة بوضع اهداف إصلاحية تنهض بالمجتمع	الثالث	34	11%
تعزيز دور المرأة في العملية السياسية مقارنة بالرجل في الوضع الراهن	الرابع	30	10%
تعزيز الأدوار التنموية للمرأة العراقية وقدرتها في المشاركة بالعملية السياسية	الخامس	18	6%

يتضح من خلال الجدول أعلاه اجابة المبحوثات عن ابرز العوامل الاقتصادية التي تدفع المرأة للمشاركة السياسية في ظل النظام السياسي الحالي هو " تحسين الوضع المادي والاقتصادي" إذْ بلغت (38%) وهي النسبة الأكبر التي احتلت المرتبة الاولى، ونستنتج من خلال ذلك أنّ تحسين الوضع الاقتصادي للمرأة حَقٌّ من حقوقها فلكل عمل له اجر، لكن تحسين الوضع الاقتصادي هنا لاينعكس فقط على المرأة ، بل مشاركتها في هذا السلك يعود الى طموحها في تحسين الوضع الاقتصادي العام للمجتمع ، بعد أنّ شهد الحروب والفساد وانتشُار الفقر، في حين جاءت في المرتبة الثانية هو "بلوغ مكانة اجتماعية مرموقة في المجتمع" اذ بلغت نسبتها (35%)،بينما في المرتبة الثالثة هو "ازالة غايات الأحزاب الفاسدة بوضع اهداف اصلاحية تنهض بالمجتمع" وهذا ما أكدته النسبة البالغة(11%)، في حين جاءت في المرتبة الرابعة" تعزيز دور المرأة في العملية السياسية مقارنة بالرجل في الوضع الراهن" اذ بلغت النسبة (10%)، بينما جاءت في المرتبة الخامسة والأخيرة " تعزيز الادوار التنموية للمرأة العراقية وقدرتها في المشاركة بالعملية السياسية اذ بلغت نسبتها (6%)وهي النسبة الأدنى والأخيرة.

شكل (30) يوضح إجابة المبحوثات حول العوامل الاقتصادية التي تدفع المرأة للمشاركة في ظل النظام السياسي الحالي للمشاركة السياسية في ظل النظام السياسي الحالي

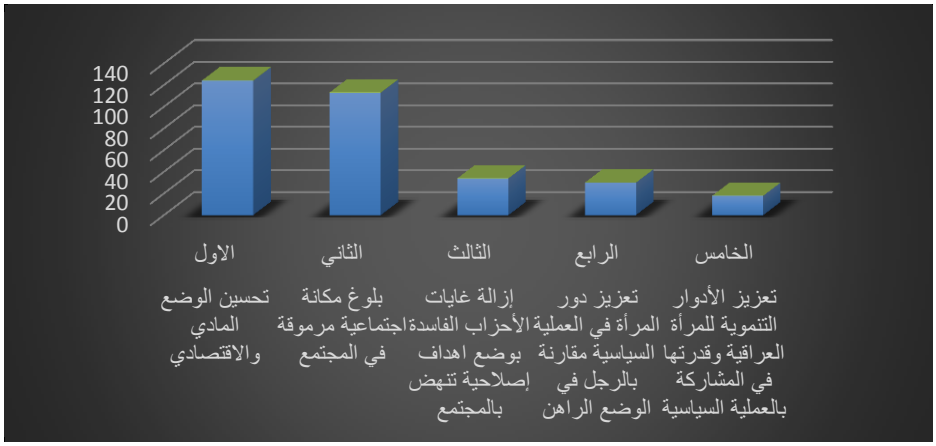

جدول (35) يوضح إجابة المبحوثات عن كون عملية التحول الديمقراطي وتمكين المرأة سياسياً سيسهم في تعزيز تنمية مجتمعها اقتصادياً

ان عملية التحول الديمقراطي وتمكين المرأة سياسياً سيسهم في تعزيز تنمية مجتمعها اقتصاديا	التكرار	النسبة المئوية
نعم	81	40%
كلا	69	35%
الى حدٍّ ما	50	25%
المجموع	200	%100

يتضح من خلال الجدول أعلاه أنّ عملية التحول الديمقراطي وتمكين المرأة سياسياً سيسهم في تعزيز تنمية مجتمعها اقتصادياً وهذا ما أكدته نسبة الاجابة ب"نعم" البالغة (40%) وهي النسبة الأكبر التي تحتل المرتبة الأولى، ونستنتج من خلال ذلك أن التمكين يوفّر فرصاً للمرأة وهي الوصول إلى مجموعة واسعة من الخيارات التي بدورها تحسّن من صورتها وأدوارها وإنجازاتها في المجتمع، لأن قدرة المرأة على تحديد أهدافها الاستراتيجية التي تريد الوصول إليها في حياتها والتصرّف بناءً على تلك الأهداف واتخاذ القرارات و الإنجازات فهي تُشير إلى مجموعة متنوعة من النتائج التي تبدأ من تحقيق مستوى عيش

كريم وخدمة حقيقية لتنمية مجتمعها، بينما في المرتبة الثانية جاءت إجابة المبحوثات اللواتي أكدن على أنّ عملية التحول الديمقراطي لم تسهم عملية التحول الديمقراطي وتمكين المرأة سياسياً في تعزيز تنمية مجتمعها اقتصادياً وهذا ما أكدته نسبة الاجابة ب"كلا" البالغة(35%)، في حين جاءت في المرتبة الثالثة نسبة اللواتي أجبْنَ " الى حدٍّ ما " والبالغة(25%) وهي النسبة الأدنى.

شكل (31) يوضح إجابة المبحوثات عن كون عملية التحول الديمقراطي وتمكين المرأة سياسياً سيسهم في تعزيز تنمية مجتمعها اقتصادياً

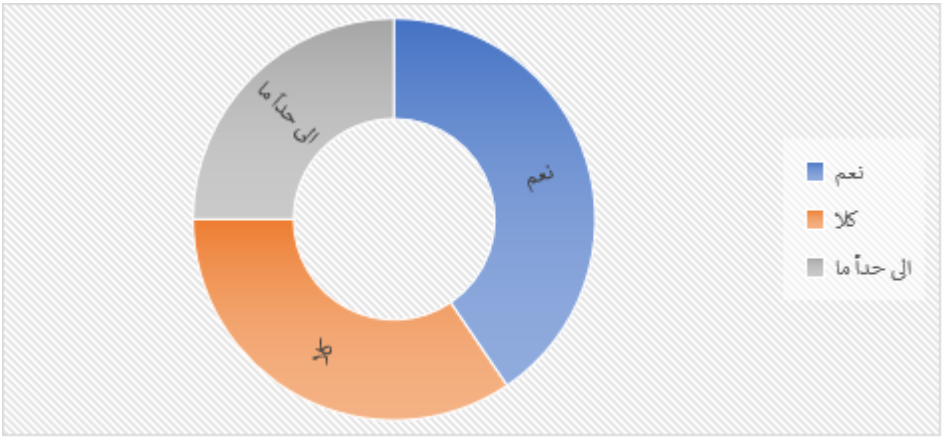

جدول (36) يوضح إجابة المبحوثات عن كون سعي المرأة في الحصول على فرص عمل او منصب حكومي سببه دوافع مادية واقتصادية اكثر مما هي سياسية

ان سعي المرأة في الحصول على فرص عمل او منصب حكومي سببه دوافع مادية واقتصادية اكثر منها سياسية	التكرار	النسبة المئوية
نعم	136	68%
كلا	19	9%
الى حدٍّ ما	45	23%
المجموع	200	%100

يتضح من خلال الجدول أعلاه عن كون سعي المرأة في الحصول على فرص عمل أو منصب حكومي سببه دوافع مادية واقتصادية أكثر مما هي سياسية وهذا ما أكدته نسبة الأجابة ب"نعم" والبالغة(68%)،ونستنتج من ذلك أنّ المرأة العراقية تملك الطموح والقدرة مثلما يملكه الرجل فالمنصب الحكومي يخلف للفرد الكثير من الضمانات فضلاً عن القدرة في تحقيق الهدف الاجتماعي من خلال ممارسة العمل او الوظيفة الحكومية التي توفر الفائدة المادية للفرد والمكانة الاجتماعية المرموقة داخل الوسط الاجتماعي،بينما جاءت في المرتبة الثانية نسبة اللواتي أجبْنَ " الى حدٍّ ما "والبالغة(23%)، في حين جاءت في المرتبة الثالثة نسبة اللواتي أجبْنَ ب"كلا"والبالغة نسبتهم (9%).

شكل (32) يوضح إجابة المبحوثات عن كون سعي المرأة في الحصول على فرص عمل او منصب حكومي سببه دوافع مادية واقتصادية اكثر مما هي سياسية

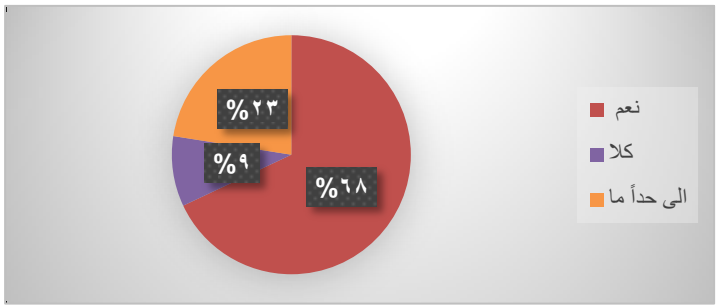

جدول (37) يوضح إجابة المبحوثات من تَمكين المرأة اقتصادياً وتطويرقدراتها المهنية بعد عام 2003م

المرأة تمكنت اقتصادياً وطورت من قدراتها المهنية بعد عام 2003	التكرار	النسبة المئوية
نعم	78	39%
كلا	72	36%
الى حدٍّ ما	50	25%
المجموع	200	%100

يتضح من خلال الجدول أعلاه أنّ المرأة قد تمكنت اقتصادياً وطورت من قدراتها المهنية وهذا ما أكدته نسبة الاجابة ب"نعم" والبالغة (39%) وهي النسبة الأكبر التي احتلت المرتبة الاولى، ونستنتج من خلال ذلك ان تمكين المراة زاد بفعل زيادة المجالات المهنية التي لاتقتصر فقط على القطاع الحكومي العام وانما الخاص، اذ بدأت المرأة اليوم تمارس الكثير من المهن والاعمال الحرة المواكبة لبنيتها وطبيعة تركيبها البايلوجي اذ انها تمارس بعض الأعمال متمثلة بـ (التجميل ، تصميم الازياء، صنع المأكولات، وغيرها الكثير من المهن)، في حين جاءت في المرتبة الثانية نسبة اللواتي أجبْنَ ب"كلا" والبالغة نسبتهن(36%)،بينما جاءت في المرتبة الثالثة نسبة اللواتي أجبْنَ "الى حدٍّ ما والبالغة نسبتهن(25%) وهي النسبة الأدنى والأخيرة .

شكل (33) يوضح إجابة المبحوثات عن كون المرأة تمكنت اقتصادياً وطورت من قدراتها المهنية بعد عام 2003 م

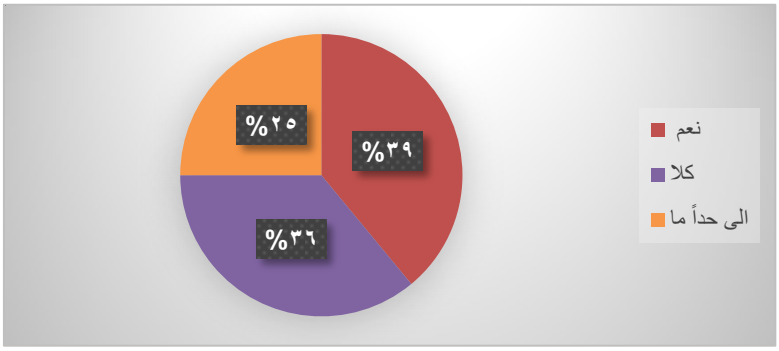

جدول (38) يوضح إجابة المبحوثات عن مساهمة التحول الديمقراطي في وضع خطط استراتيجية ناجحة تنهض بطاقات الجنسين

ان فترة التحول الديمقراطي ساهمت في وضع خطط ستراتيجية ناجحة تنهض بطاقات الجنسين	التكرار	النسبة المئوية
نعم	43	22%
كلا	90	45%
الى حدٍّ ما	67	33%
المجموع	200	%100

يتضح من خلال الجدول أعلاه نسبة المبحوثات اللواتي أكدن على أنّ التحول الديمقراطي لم يساهم في وضع خطط استراتيجية ناجحة تنهض بطاقات الجنسين وهذا ما أكدته نسبة المبحوثات اللواتي أجبْنَ ب"كلا"والبالغة(45%) وهي النسبة الأكبر التي احتلت المرتبة الاولى،ولعل ذلك يعود الى سوء الادارة والتخطيط بعد عام (2003)، اذ تعاني جميع القطاعة ولا سيما قطاع الصناعة من تراجع وتخلف رهيب في وقت يتجه الاقتصاد العراقي فيه الى فضاءات اقتصاد السوق التي تعول كثيراً على قطاعات انتاجية فاعلة ونشيطة وقادرة على خلق دورة اقتصادية لها القدرة على المنافسة والاستمرار، ولعل من أهم القطاعات الانتاجية هو قطاع الصناعة، إذْ تشير معطيات الواقع الى تراجع خطير في وقت تعاني فيه الاسواق المحلية من ظاهرة الاغراق السلعي، وغدت ثقافة الاستهلاك هي السائدة في ظل انعدام الصناعات المحلية، ومن القطاعات المهمة أيضا القطاع الخاص،في حين جاء في المرتبة الثانية نسبة اللواتي أجبْنَ "الى حدٍّ ما"والبالغة(33%)،في حين جاء في المرتبة الثالثة نسبة المبحوثات اللواتي أجبْنَ ب"نعم"والبالغة نسبتهن(22%)وهي النسبة الأدنى.

شكل (34) يوضح إجابة المبحوثات عن كون التحول الديمقراطي ساهم في وضع خطط استراتيجية ناجحة تنهض بطاقات الجنسين

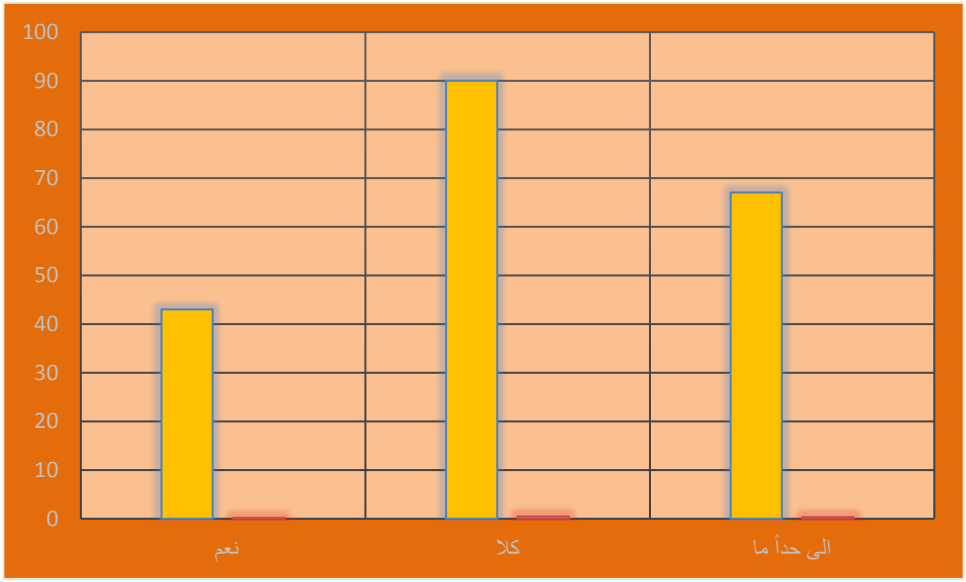

جدول (39) يوضح إجابة المبحوثات حول مساهمة العامل الإعلامي في تمكين المرأة سياسياً واجتماعياً بعد عام 2003

مساهمة العامل الإعلامي في تمكين المرأة سياسياً واجتماعياً بعد عام 2003	التكرار	النسبة المئوية
نعم	120	60%
كلا	29	15%
الى حدٍّ ما	51	25%
المجموع	200	%100

يتضح من خلال الجدول أعلاه مساهمة العامل الاعلامي في تمكين المرأة سياسياً واجتماعياً بعد عام 2003 وهذا ما أكدته نسبة المبحوثات اللواتي أجبْنَ ب" نعم" والبالغة نسبتهن(60%) وهي النسبة الأكبر، ونستنتج من خلال ذلك أنّ وسائل الإعلام من أهم أدوات المجتمع في العصر الحديث إذْ تتمتع بالقدرة على الوصول إلى جمهور كبير عن طريق الاتصال الجماهيري وإحداث تأثير أينما يمكن أن يصل، والذي أصبح الآن بعيدًا وواسعًا، اذ تعد الوسائط الاجتماعية من خلال تطبيقاتها وشبكاتها التي يتم تحديثها باستمرار مصدرٍ لا مفر منه للتأثير على الكتلة، ولعبت وسائل الإعلام بشكل عام دوراً فعالاً، وإن لم يكن بالدرجة المطلوبة، في دعم حركة تحرير المرأة من خلال التركيز على إهمال وتهميش مكانة المرأة في المجتمع، في حين جاءت في المرتبة الثانية نسبة اللواتي أجبْنَ "الى حدٍّ ما" والبالغة نسبتهن (25%)، في حين جاءت في المرتبة الثالثة نسبة المبحوثات اللواتي أجبْنَ ب"كلا" والبالغة نسبتهن(15%).

شكل (35) يوضح إجابة المبحوثات عن مساهمة العامل الإعلامي في تمكين المرأة سياسياً واجتماعياً بعد عام 2003

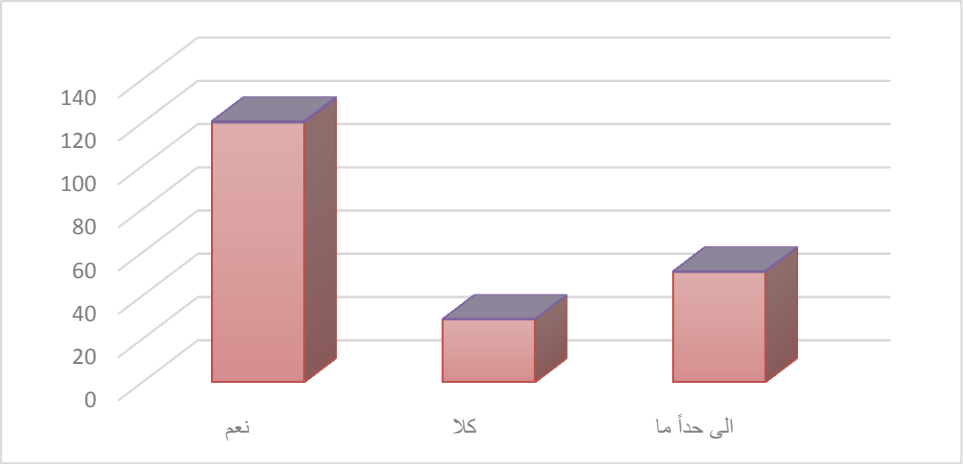

جدول (40) يوضح إجابة المبحوثات عن الجوانب التي اسهم في تمكينها العامل الاعلامي

الجوانب التي اسهم في تمكينها العامل الاعلامي	التكرار	النسبة المئوية
الاعلام العراقي يساعد بشكل فعال في تمكين المرأة سياسياً	64	21%
إن وسائل التواصل الاجتماعي لها دور في تسليط الضوء على المشكلات التي تعاني منها المرأة	61	20%
للاعلام دور في تثقيف المجتمع نحو قضايا المرأة في كافة الجوانب	52	17%
يساعد الاعلام في تقديم الدعم للمرأة في المجال السياسي	49	16%
اجد بأن الاعلام يعكس الصورة الحقيقية للمرأة العراقية	35	15%
للاعلام دور في تقديم برامج توجيهية تساعد على تمكين المرأة سياسياً	34	11%
أخرى تذكر	7	2%

يتضح من خلال الجدول أعلاه أنّ العامل الاعلامي أسهم في تمكين المرأة سياسياً وهذا ما أكدته النسبه البالغة (21%) وهي النسبة الأكبر التي احتلت المرتبة الاولى، ونستنتج من خلال ذلك انه يمكن لوسائل الإعلام تعزيز الصور الايجابية للمرأة ودورها في المجتمع، فمن الضروري أن تقدم وسائل الإعلام المطبوعة والإلكترونية صورة متوازنة لحياة المرأة المتنوعة وإسهاماتها في المجتمع في عالم متغير ولاسيما في ظل فترة التحول الديمقراطي التي باتت فيه وسائل الاعلام هي المستوطنة على كافة الطبقات، في حين جاء في المرتبة الثانية انّ وسائل التواصل الاجتماعي كان لها دور في تسليط الضوء على المشكلات التي تعاني منها المرأة وهذا ما أكدته النسبة البالغة (20%)، في حين جاء في المرتبة الثالثة للاعلام دور في تثقيف المجتمع نحو قضايا المرأة في كافة الجوانب والبالغة(17%)،بينما جاء في المرتبة الرابعة للاعلام دور في تقديم الدعم للمرأة في المجال السياسي والبالغة نسبته(16%)، في حين جاء في المرتبة الخامسة انّ الاعلام يعكس الصورة الحقيقية للمرأة العراقية والبالغة نسبته (15%)، بينما جاء في المرتبة السادسة للاعلام دور في تقديم برامج توجيهية تساعد على تمكين المرأة سياسياً والبالغة نسبتها (11%)، في حين جاء في المرتبة الأخيرة (الاخرى تذكر) والبالغة نسبتها (2%) وهي النسبة الادنى.

شكل (36) يوضح إجابة المبحوثات عن الجوانب التي اسهم في تمكينها العامل الاعلامي

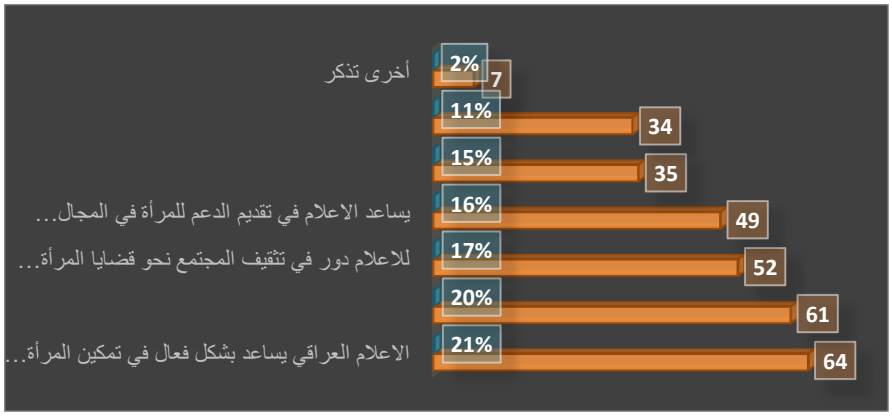

جدول (41) يوضح إجابة المبحوثات عن مساهمة وسائل التواصل الاجتماعي الحديثة (فيس بوك، تويتر، يوتيوب، انستغرام) وغيرها في تعزيز تمكين المرأة اجتماعياً وسياسياً

ساهمت وسائل الاعلام الجديد في تعزيز تمكين المرأة اجتماعياً وسياسياً	التكرار	النسبة المئوية
نعم	88	44%
كلا	41	21%
الى حدٍّ ما	71	35%
المجموع	200	%100

يتضح من خلال الجدول أعلاه أنّ وسائل الاعلام الجديد وغيرها قد ساهمت في تعزيز تمكين المرأة وهذا مأكدته الاجابة ب(نعم)والبالغة(44%) وهي النسبة التي احتلت المرتبة الاولى،ونستنتج من خلال ذلك ان لمواقع التواصل دورًا محوريًا في عملية الإصلاح السياسي من خلال تعزيز المشاركة السياسية،بينما جاءت في المرتبة الثانية اجابة المبحوثات (الى حدٍّ ما)والبالغة نسبته (35%)، في حين جاء في المرتبة الثالثة نسبة الذين أجبْنّ ب(كلا)بلغت (21%) وهي النسبة الأدنى .

شكل (37) يوضح إجابة المبحوثات عن مساهمة وسائل التواصل الاجتماعي الحديثة (فيس بوك، تويتر، يوتيوب، انستغرام) وغيرها في تعزيز تمكين المرأة اجتماعياً وسياسياً

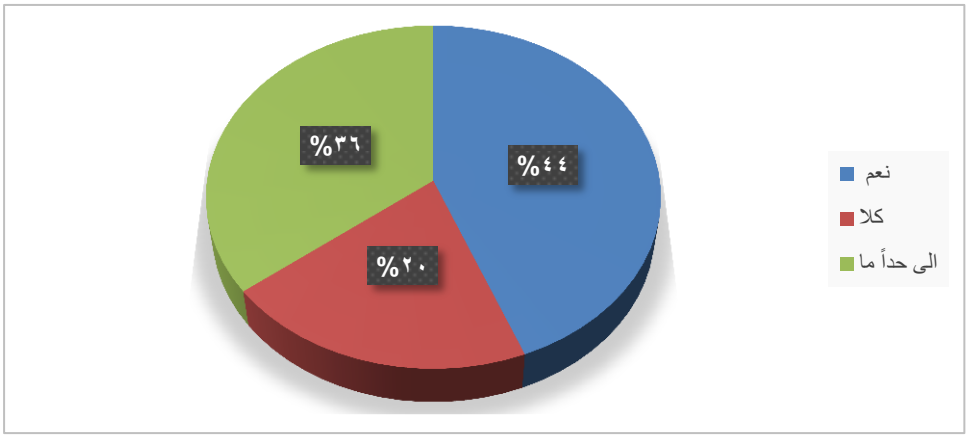

جدول (42) يوضح إجابة المبحوثات عن سبب عدم مساهمة وسائل الاعلام الجديدة في تعزيز تمكين المرأة اجتماعياً وسياسياً

لم تساهم وسائل الاعلام الجديدة في تعزيز تمكين المرأة اجتماعياً وسياسياً بسبب	التكرار	النسبة المئوية
تبعية الاعلام للأحزاب وغياب الحيادية جعل دور المرأة قاصراً ومعوقاً امام تمكينها السياسي والاجتماعي	29	%32.58
يعمل الاعلام على تسليط الضوء على الجنس الاخر اكثر مقارنة بها في المجال السياسي والاجتماعي	20	%22.4
يستعمل الاعلام العنف النفسي تجاه المرأة المرشحة من اجل تقليص اصواتها الشعبية	20	%22.4
تشويه الاعلام لصورة المرأة المرشحة للانتخابات اكبر معوق امام تمكينها	10	%11.23
لايتبع الاعلام خطط التمكين السليمة لتمكين المرأة سياسياً في الوقت الحاضر	10	%11.23

يتضح من خلال الجدول أعلاه أنّ سبب عدم مساهمة وسائل الاعلام الجديدة في تعزيز تمكين المرأة اجتماعياً وسياسياً ، هو تبعية الاعلام للأحزاب وغياب الحيادية جعل دور المرأة قاصراً ومعوقاً امام تمكينها السياسي والاجتماعي وهذا ما أكدته النسبة البالغة (33%) وهي النسبة الأكبر التي احتلت المرتبة الأولى، في حين جاءت في المرتبة الثانية ان الاعلام يعمل في تسليط الضوء على الجنس الاخر اكثر مقارنة بها في المجال السياسي والاجتماعي وهذا ما أكدته النسبة البالغة (22%)، بينما جاءت في المرتبة الثالثة استعمال العنف النفسي اتجاه المرأة المرشحة من أجل تقليص أصواتها الشعبية وهذا ما أكدته النسبة البالغة (22%)،في حين جاء في المرتبة الرابعة تشويه الاعلام لصورة المرأة المرشحة للانتخابات الذي يُعدّ أكبر معوق امام تمكينها وهذا ما أكدته النسبة البالغة (11%) وهي النسبة الأدنى.

شكل (38) يوضح إجابة المبحوثات عن سبب عدم مساهمة وسائل التواصل الاجتماعي الحديثة في تعزيز تمكين المرأة اجتماعياً وسياسياً

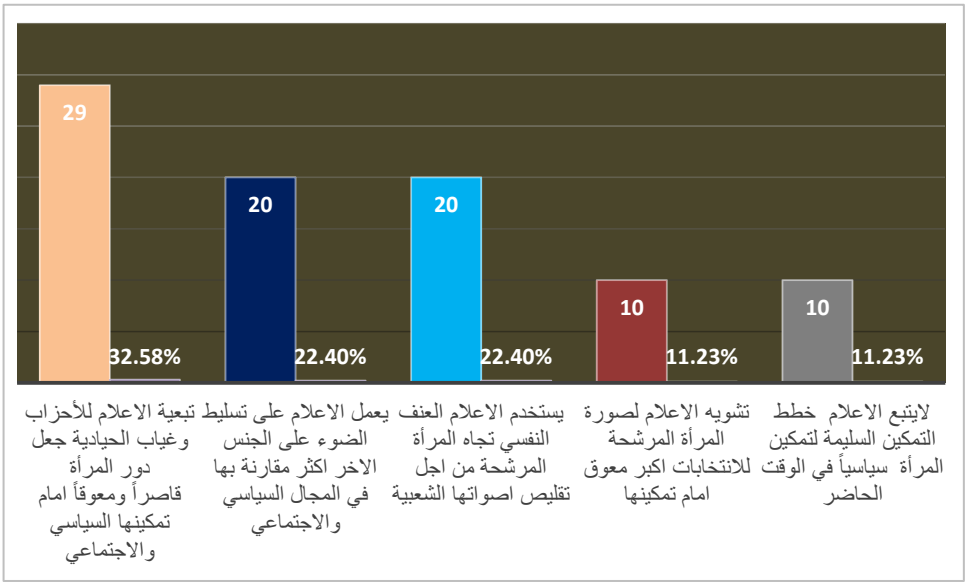

جدول (43) يوضح إجابة المبحوثات عن مساهمة الاعلام في المرحلة الانتقالية السياسية بعد عام 2003 في تعزيز حرية المرأة في التعبير عن الرأي

ساهم الاعلام في المرحلة الانتقالية السياسية بعد عام 2003 في تعزيز حرية المرأة في التعبير عن الرأي	التكرار	النسبة المئوية
نعم	128	64%
كلا	22	11%
الى حدٍّ ما	50	25%
المجموع	200	%100

يتضح من خلال الجدول أعلاه مساهمة الاعلام في المرحلة الانقالية السياسية بعد عام (2003) في تعزيز حرية المرأة في التعبير عن رأيها وهذا ما أكدته نسبة الإجابة ب"نعم" والبالغة (64%)وهي النسبة الأكبر التي احتلت المرتبة الأولى، ونستنتج من ذلك حرية التعبير عن الرأي هو قدرة المرأة على اعتناق الآراء دون إكراه، والقدرة

على التعبير عنها بوسائل التواصل الاجتماعي بدون تردد او خوف،في حين جاءت في المرتبة الثانية اللواتي أجبْنّ ب"الى حدٍّ ما" والبالغة نسبتهم(25%)، بينما جاءت في المرتبة الثالثة نسبة اللواتي أجبْنّ ب"كلا" والبالغة نسبتهم (11%).

شكل (39) يوضح إجابة المبحوثات عن مساهمة الاعلام في المرحلة الانتقالية السياسية بعد عام 2003 في تعزيز حرية المرأة في التعبير عن الرأي

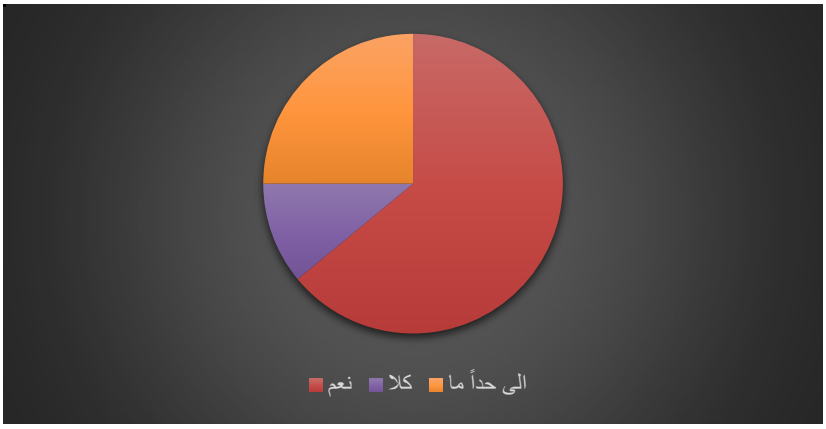

جدول (44) يوضح إجابة المبحوثات عن مساعدة القدرات التعليمية على تمكين المرأة وتعزيز مكانتها

تساعد القدرات التعليمية على تمكين المرأة وتعزيز مكانتها	التكرار	النسبة المئوية
نعم	193	97%
كلا	1	0.5%
الى حدٍّ ما	6	3%
المجموع	200	%100

يتضح من خلال الجدول أعلاه القدرات التعليمية التي تساعد على تمكين المرأة وتعزيز مكانتها والبالغة وهذا ما أكدته نسبة الإجابة ب"نعم" (97%) والتي احتلت المرتبة الأولى، في حين جاءت في المرتبة الثانية نسبة اللواتي أجبْنّ "الى حدٍّ ما" والبالغة نسبتها (3%)،في حين جاءت في المرتبة الثالثة نسبة اللواتي أجبْنّ ب"كلا" والبالغة نسبتهن(0%)وهي النسبة الأدنى.

شكل (40) يوضح إجابة المبحوثات عن مساعدة القدرات التعليمية على تمكين المرأة وتعزيز مكانتها

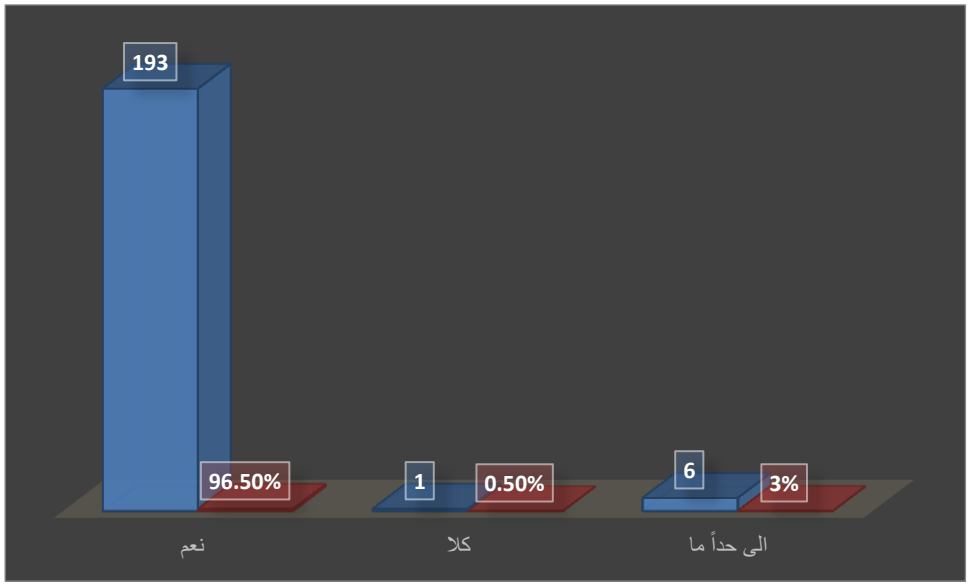

جدول (45) يوضح إجابة المبحوثات عن العوامل التعليمية التي تساعد على تمكين المرأة

العوامل التعليمية التي تساعد على تمكين المرأة وتعزيز مكانتها	التسلسل المرتبي	التكرار	النسبة المئوية
اجد أن المؤسسات التعليمية تعمل على زيادة وعي المرأة في وصولها لمناصب قيادية وتشريعية	الاول	135	%38
ان المستوى الاكاديمي ساعدها في المشاركة بالدورات والورش والمؤتمرات العلمية	الثاني	130	%37
ان المستوى الاكاديمي ساعدها في العمل السياسي	الثالث	87	%25

يتضح من خلال الجدول أعلاه العوامل التعليمية التي تساعد على تمكين المراة اذ اثبتت إجابة المبحوثات ان المؤسسات التعليمية تعمل على زيادة وعي المرأة في وصولها لمناصب قيادية وتشريعية وهذا ما اثبتته النسبة البالغة (38%) التي احتلت المرتبة الأولى،ونستنتج من خلال ذلك ان التعليم له دور فعال في

تمكين المرأة لتكون فاعلة رئيسية في تحقيق التنمية المستدامة في وطن يضمن لها كافة حقوقها الدستورية، وجعلها مقتدرة في التعامل مع التحديات وتعزيز دورها في كافة المجالات ويحقق لها حماية كاملة ويكفل لها دون اي تمييز في الفرص الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تمكنها من الارتقاء بقدراتها لاعلان شأن الوطن،في حين جاءت في المرتبة الثانية أن المستوى الاكاديمي ساعدها في المشاركة بالدورات والورش والمؤتمرات العلمية إذْ بلغت نسبتهن(37%)، بينما جاءت في المرتبة الثالثة الميتوى الاكاديمي ساعدها في العمل السياسي وهذا ما أكدته النسبة البالغة (25%).

شكل (41) يوضح إجابة المبحوثات حول العوامل التعليمية التي تساعد على تمكين المرأة

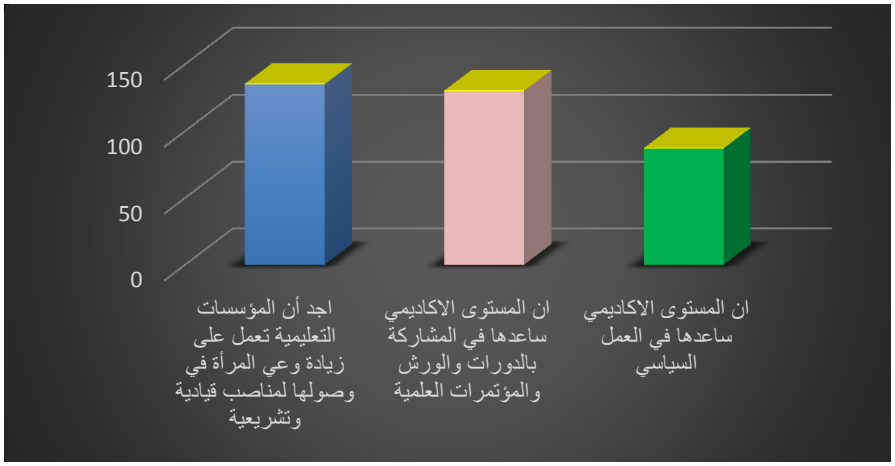

جدول (46) يوضح إجابة المبحوثات عن مساعدة حصول المرأة على الشهادات العلمية العليا في رفع مكانتها في مجال العمل وتولي مناصب قيادية

حصول المرأة على الشهادات العلمية العليا سيساعدها في رفع مكانتها في مجال العمل وتولي مناصب قيادية	التكرار	النسبة المئوية
نعم	187	94%
كلا	3	1.5%
الى حدٍّ ما	10	5%
المجموع	200	%100

يتضح من خلال الجدول أعلاه أنّ حصول المرأة على الشهادات العلمية العليا سيساعدها في رفع مكانتها في مجال العمل وتولي مناصب قيادية وهذا ما أكدته نسبة الإجابة ب"نعم والبالغة (94%) وهي النسبة الأكبر التي احتلت المرتبة الأولى، في حين جاءت في المرتبة الثانية نسبة اللواتي أجبْنَ "الى حدٍّ ما" والبالغة نسبتهن(5%)، بينما جاءت في المرتبة الثالثة نسبة اللواتي أجبْنّ ب"كلا" والبالغة نسبتهن(1.5%).

شكل (42) يوضح إجابة المبحوثات عن مساعدة حصول المرأة على الشهادات العلمية العليا في رفع مكانتها في مجال العمل وتولي مناصب قيادية

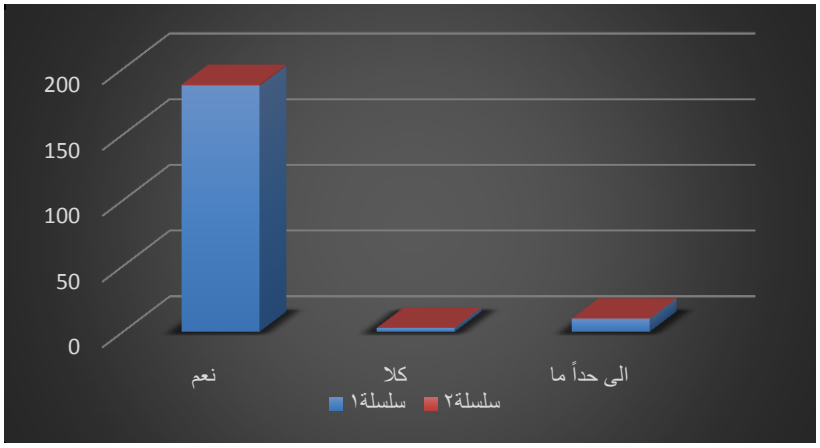

جدول (47) يوضح إجابة المبحوثات عن سبب حصول المرأة على الشهادات العلمية العليا ورفع مكانتها في مجال العمل وتولي المناصب القيادية

حصول المرأة على الشهادات العلمية العليا يساعد المرأة في رفع مكانتها في مجال العمل وتولي مناصب قيادية من اجل	التسلسل المرتبي	التكرار	النسبة المئوية
المكانة الاجتماعية	الاول	145	%35
زيادة الدخل	الثاني	109	%26
الكفاءة العلمية	الثالث	90	% 21
الوصول الى المناصب الكبرى	الرابع	75	%19

يتضح من خلال الجدول أعلاه أنّ سبب حصول المرأة على الشهادات العلمية العليا كانت تساعد المرأة في رفع مكانتها بمجال العمل وتولي مناصب قيادية من اجل المكانة

الاجتماعية وهذا ما أكدته النسبة البالغة ب(35%)، ونستنتج من خلال ذلك أنّ حصول المرأة العراقية في المجتمع على شهادات عليا أمر ضروري، ويخلق حالة من الحركة العلمية والتطور المهني، وهي علامات إيجابية لأي مجتمع. في حين جاء في المرتبة الثانية "زيادة الدخل" وهذا ما اثبتته نسبة الاجابةب(26%)، بينما جاءت في المرتبة الثالثة "الكفاءة العلمية"والتي بلغت نسبتها(21%)، في حين الوصول الى المناصب الكبرى بلغت نسبتهن(19%) وهي النسبة الأدنى.

شكل (43) يوضح إجابة المبحوثات عن سبب حصول المرأة على الشهادات العلمية العليا ورفع مكانتها في مجال العمل وتولي المناصب القيادية

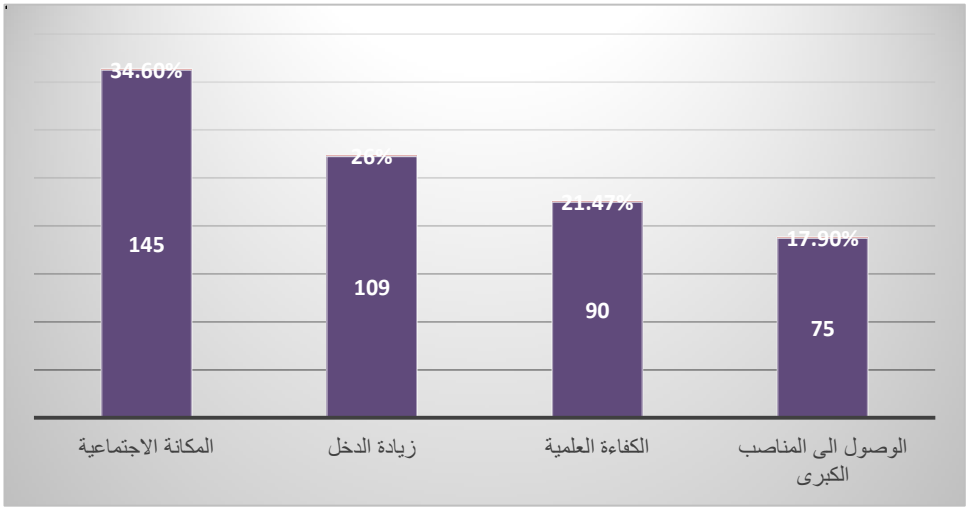

جدول (48) يوضح إجابة المبحوثات عن دور التعليم الفعال في تعزيز تمكين المرأة في ظل النظام الديمقراطي

هل للتعليم دور فعال في تعزيز تمكين المرأة في ظل النظام الديمقراطي	التكرار	النسبة المئوية
نعم	168	84%
كلا	10	5%
الى حدٍّ ما	22	11%
المجموع	200	%100

يتضح من خلال الجدول أعلاه أنّ للتعليم دوراً فعالاً في تعزيز تمكين المرأة في ظل النظام الديمقراطي وهذا ما أكدته نسبة الإجابة ب"نعم" والبالغة(84%)،في حين جاءت في المرتبة الثانية نسبة الإجابة "الى حدٍّ ما" البالغة(11%)،بينما جاءت في المرتبة الأخير نسبة الإجابة ب"كلا"والبالغة(5%) وهي النسبة الأدنى.

شكل (44) يوضح إجابة المبحوثات عن دور التعليم الفعال في تعزيز تمكين المرأة في

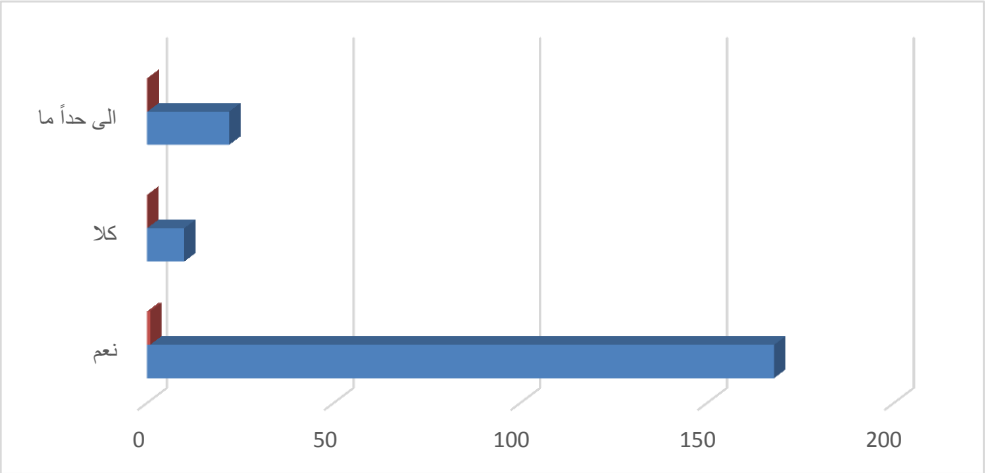

جدول (49) يوضح إجابة المبحوثات عن كون المرأة العراقية مهيئة سايكولوجياً لتعزيز أدوارها المجتمعية من خلال مشاركتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية الفعالة

هل تعتقدين ان المرأة العراقية مهيئة سايكولوجياً لتعزيز أدوارها المجتمعية من خلال مشاركتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية الفعالة	التكرار	النسبة المئوية
نعم	149	%74
كلا	20	10%
الى حدٍّ ما	31	16%
المجموع	200	%100

يتضح من خلال الجدول أن المرأة العراقية مهيئة سايكولوجياً لتعزيز أدوارها المجتمعية من خلال مشاركتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية الفعالة وهذا ما

أكدته نسبة الإجابة ب"نعم" والبالغة (75%)، في حين جاءت في المرتبة الثانية نسبة اللواتي أجبْنَ " الى حدٍّ ما" والبالغة نسبتها (16%)،بينما جاءت في المرتبة الثالثة نسبة اللواتي أجبْنَ ب"كلا" والبالغة نسبتهن(10%)وهي النسبة الأخيرة والادنى.

شكل (45) يوضح إجابة المبحوثات عن كون المرأة العراقية مهيئة سايكولوجياً لتعزيز أدوارها المجتمعية من خلال مشاركتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية الفعالة

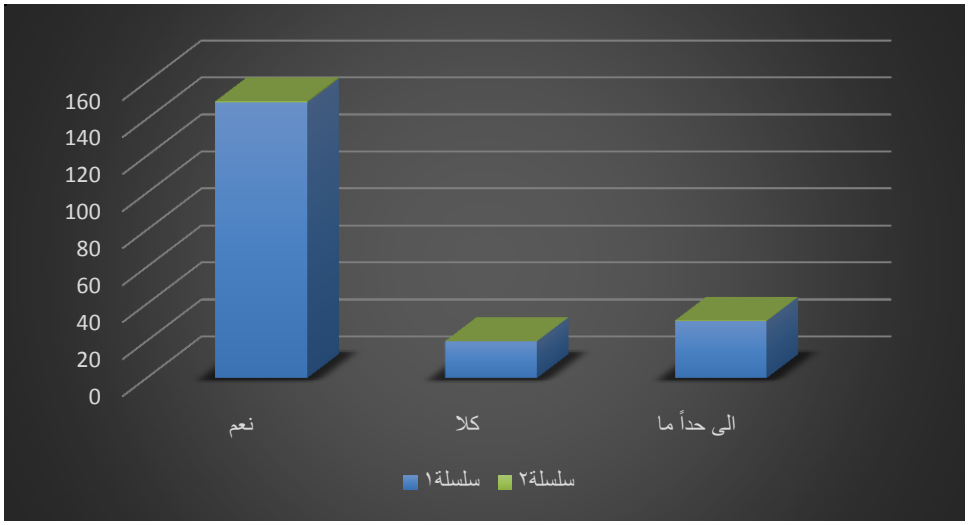

جدول (50) يوضح إجابة المبحوثات عن مدى اسهام العامل النفسي في النهوض بتمكين المرأة

مدى اسهام العامل النفسي في النهوض بتمكين المرأة	التسلسل المرتبي	التكرار	النسبة المئوية
التشجيع المعنوي من قبل الاسرة يساعدني على التقدم نحو الامام	الأول	149	47%
ان احترام المجتمع لقدراتي يساعدني في بناء نفسي	الثاني	110	35%
دخول دورات و برامج التنمية البشرية ساعدني في النهوض والتقدم نحو الأفضل	الثالث	55	17%
أخرى تذكر	الرابع	8	2%

يتضح من خلال الجدول أعلاه أنّ اسهام العامل النفسي في النهوض بتمكين المرأة يتوقف على التشجيع المعنوي من قبل الاسرة التي يساعدها على التقدم نحو الامام وهذا ما أكدته نسبة الإجابة البالغة(47%) وهي النسبة الأكبر التي احتلت المرتبة الأولى،بينما جاءت في المرتبة الثانية ان احترام المجتمع لقدرات المرأة يساعدها في بناء نفسها وهذا ما أكدته النسبة البالغة (35%)، في حين جاءت في المرتبة الثالثة دخول دورات وبرامج التنمية البشرية ساعدني في النهوض والتقدم نحو الأفضل وهذا ما أكدته النسبة البالغة (17%)، في (الأخرى تذكر) من الأسباب جاءت في المرتبة الأخيرة والتي بلغت نسبتها (2%).

شكل (46) يوضح إجابة المبحوثات عن مدى اسهام العامل النفسي في النهوض بتمكين المرأة

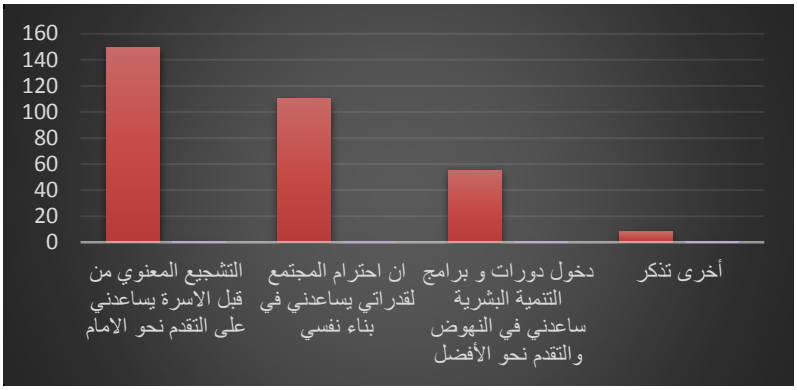

جدول (51) يوضح إجابة المبحوثات عن المعوقات النفسية التي تؤدي الى منع المرأة من المشاركة في المجال السياسي

المعوقات النفسية التي تؤدي الى منع المرأة من المشاركة في المجال السياسي	التسلسل المرتبي	التكرار	النسبة المئوية
العادات والتقاليد الاجتماعية دائماً ما تكون عائق للمرأة	الاول	109	26%
المرأة تشعر بالإحباط حيث لاتكافئ ولايقدر عملها	الثاني	100	25%
تتعرض المرأة الى النقد دائماً اثناء تأدية العمل السياسي	الثالث	87	22%
الثقافة الذكورية هي التي تحدد نشاطها	الرابع	77	19%
غالباً ما تشعر المرأة ان مناخ الاسرة يؤدي الى الاحباط والخوف من ممارسة العمل السياسي	الخامس	31	8%

يتضح من خلال الجدول أعلاه أنّ المعوقات النفسية التي تؤدي الى منع المرأة من المشاركة في المجال السياسي هي العادات والتقاليد الاجتماعية التي دائماً ما تكون عائقاً للمرأة وهذا ما اثبتته النسبة البالغة (26%) التي احتلت المرتبة الأولى، في حين جاءت في المرتبة الثانية المعوقات التي تخص المرأة حين تشعر بالإحباط حيث لاتكافئ ولايقدر عملها وهذا ما أكدته النيبة البالغة (25%)، في حين جاءت في المرتبة الثالثة النقد الذي تتعرض له المرأة الى النقد دائماً اثناء تأدية العمل السياسي وهذا ما أكدته النسبة البالغة (22%)،بينما في المرتبة الثالثة (الثقافة الذكورية التي تحدد نشاطها) والتي بلغت نسبتها(19%)،في حين جاءت في المرتبة الخامسة ان (المرأة غالباً ما تشعر ان مناخ الاسرة يؤدي الى الإحباط والخوف من ممارسة العمل السياسي) والتي بلغت نسبته (8%).

شكل (47) يوضح إجابة المبحوثات عن المعوقات النفسية التي تؤدي الى منع المرأة من المشاركة في المجال السياسي

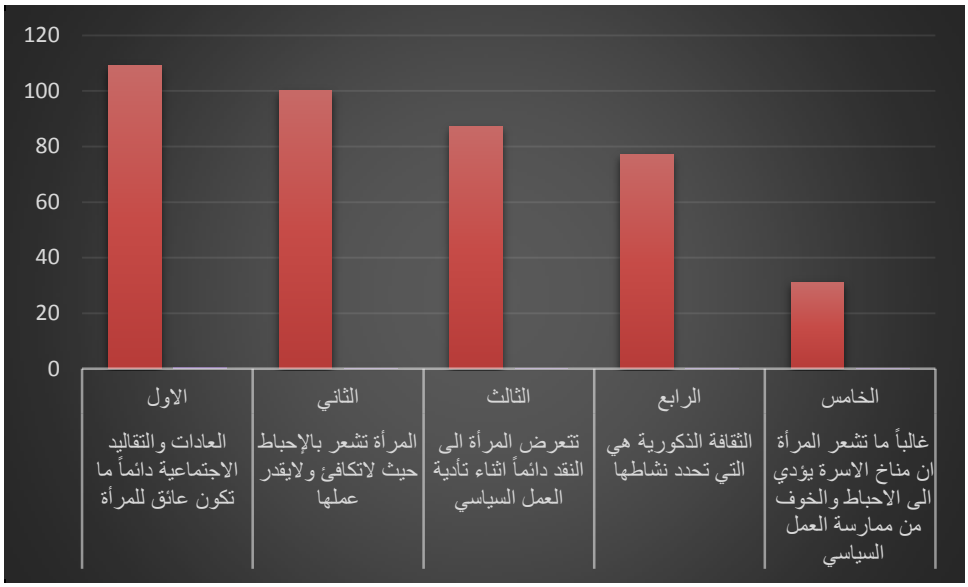

جدول (52) يوضح إجابة المبحوثات عن كون الفروق الاجتماعية للجنسين تؤثر عليها نفسياً في أداء العمل

هل الفروق الاجتماعية للجنسين تؤثر عليك نفسياً في أداء عملك	التكرار	النسبة المئوية
نعم	84	42%
كلا	45	22.5%
الى حدٍّ ما	71	35.5%
المجموع	200	%100

من خلال الجدول أعلاه أنّ غالبية المبحوثات يعانين من الفروق الاجتماعية للجنسين اي تفرقة الذكر عن الانثى وهذا ما أكدته النسبة الكبرى البالغة (42%)،وبالطبع ان هذا التميز والتفرقة سواء اذ كانت تعاني منها المرأة في داخل البيت او خارجه ، فهي تبقى مشكلة تسبب عائقاً امام تمكينها وتحقيق طموحاتها وبالتالي تطوي المرأة وتعتزل في تحقيق طموحاتها وأهدافها ، ففي مجتمعنا العراقي قبل فترة التحول الديمقراطي وبعده فإن فكرة التمييز الجنسي متجذرة في عقول

الغالبية من أنْ تولد الأنثى تنشأ على نحو وهو ان المرأة ولدت لخدمة الذكر، وهذا ما تتنشأ عليه منذ الصغر الى ان ترضخ تحت ماهو السائد، والنتيجة لدينا تتنشأ الانثى ضعيفة الشخصية والذكر متسلط ولاشك بأنّ هذه التفرقة والتمييز يولد لديها الكثير من المشاكل النفسية التي تكون لديها عائق كبير في تحقيق طموحاتها ، اما في المرتبة الثاني فقد بلغت نسبة النساء اللواتي يعانين من التفرقة الجنسية الى حدٍّ ما قد بلغت نسبتهن (35.5%) وهي المرتبة الثانية، اما في المرتبة الثانية فقد بلغت اعداد النساء اللواتي بلغت اعداد النساء والتي تمثلت نسبتهن (42%) وهي الأدنى.

شكل (48) يوضح إجابة المبحوثات عن كون الفروق الاجتماعية للجنسين تؤثر عليها نفسياً في أداء العمل

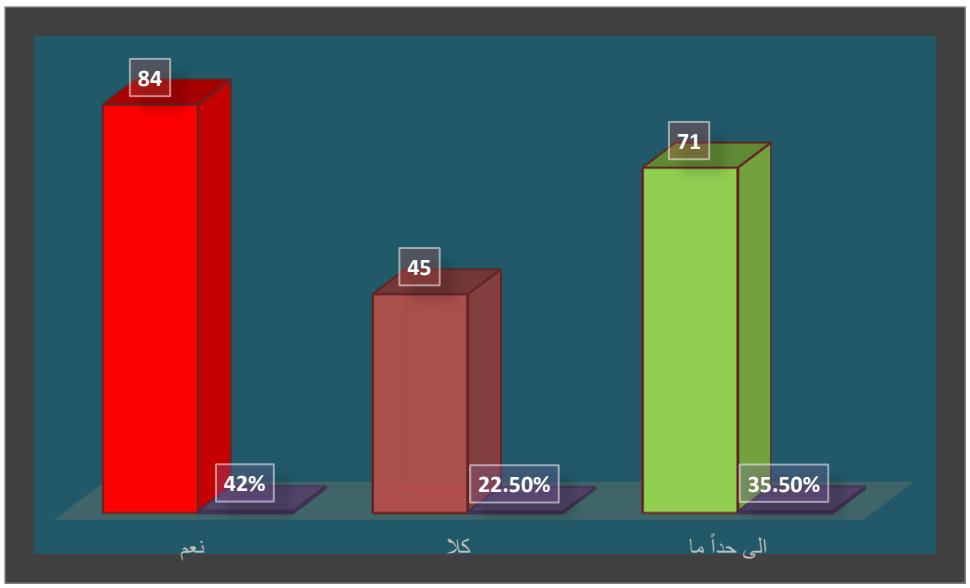

جدول (53) يوضح إجابة المبحوثات عن كون العزل والتهميش محبطاً لذات المرأة ومعوقاً امام فرصة تمكينها سياسياً واجتماعياً واقتصادياً

أن العزل والتهميش محبط لذات المرأة ومعوق امام فرصة تمكينها سياسياً واجتماعياً واقتصادياً	التكرار	النسبة المئوية
نعم	114	57%
كلا	13	6.5%
الى حدٍّ ما	73	36.5%
المجموع	200	%100

ن خلال الجدول أعلاه أنّ المبحوثات اللواتي يعانين من العزل والتهميش قد بلغت نسبتهن (57%) وهي النسبة الأكبر، ولاسيما في مجتمعنا فلطالما عانت المرأة في مجتمعنا ولعقود طويلة من التهميش الاجتماعي، مما تسبب في انعزالها وانطوائها وهذا بدوره قد أدى بها إلى أن تكون طاقة مهملة، وعضواً مشلولاً غير قادر على الإبداع والعطاء والعمل، ولكن ينبغي أن لا يقتصر دور المرأة على ذلك ، فالمرأة يجب أن تكون شريكة الرجل في تحمل المسؤولية، والمشاركة في البناء الاجتماعي والتنمية الشاملة والتمكين ، وبدون مشاركة المرأة يكون البناء ناقصاً، والتنمية تعاني من ثغرات وعيوب، فالمرأة نصف المجتمع، وبدون تحمُّلها للمسؤولية سيبقى نصف المجتمع من دون بناء أو تطور أو تقدم ملحوظ، وتهميش المرأة ناتج من الفهم الخاطئ لتعاليم الدين، وفي أحيان أخرى ناتج من عادات وتقاليد وأعراف تكرست بمرور الزمن لتتحول إلى ثوابت اجتماعية، كما أن تقاعس المرأة عن المطالبة بحقوقها، والتكاسل عن القيام بواجباتها قد أدى إلى أن تعيش المرأة في الهامش بلا دور حقيقي، وبلا عمل اجتماعي، وبلا فاعلية أو نشاط أو حركة، وهو ما كرس حالة الجهل والتخلف والفقر في الوسط النسائي، والى جانب العزل والتهميش الاجتماعي الذي تعاني منه النساء، الا أنه تزايد بشكل كبير بعد 2003 وكذلك الكتل والاحزاب التي قامت بتهميش دور المرأة ايضاً، فلم تبذل ذلك الجهد

الواضح الذي مكن المرأة بشكل كبير لاستغلال طاقاتها لخدمة للمجتمع العراقي ، بينما جاءت في المرتبة الثانية المبحوثات اللواتي يعانين من العزل والتهميش الى حدٍّ ما وبلغت نسبتهن (36.5%)، اما المرتبة الادنى فهُنّ المبحوثات اللواتي لا يعانين من العزل والتهميش وهذا النوع نادر وجوده في مجتمعنا والتي بلغت نسبتها (6،5%)، ولعل الاحباط يؤدي الى جملة من المشاكل والفجوات الاجتماعية المتمثلة بما يلي :-

1-يؤدي انعدام الثقة بالنفس إلى خلق اختلال في التوازن الاجتماعي والثقافي ما بين كلا الجنسين.

2-احباط وهبوط طموحات المرأة .

3-خلل في عملية التنمية الاجتماعية.

ونستنتج من خلال أن غالبية النساء يعانين من العزل والتهميش وهذا ما أكدته النسبة البالغة (57%)والسبب يعود في ذلك الى عادات وتقاليد المجتمع المتجذرة التي تولد الاحباط للمرأة وعدم القدرة على تمكينها.

شكل (49) يوضح إجابة المبحوثات عن كون العزل والتهميش محبطاً لذات المرأة ومعوقاً امام فرصة تمكينها سياسياً واجتماعياً واقتصادياً

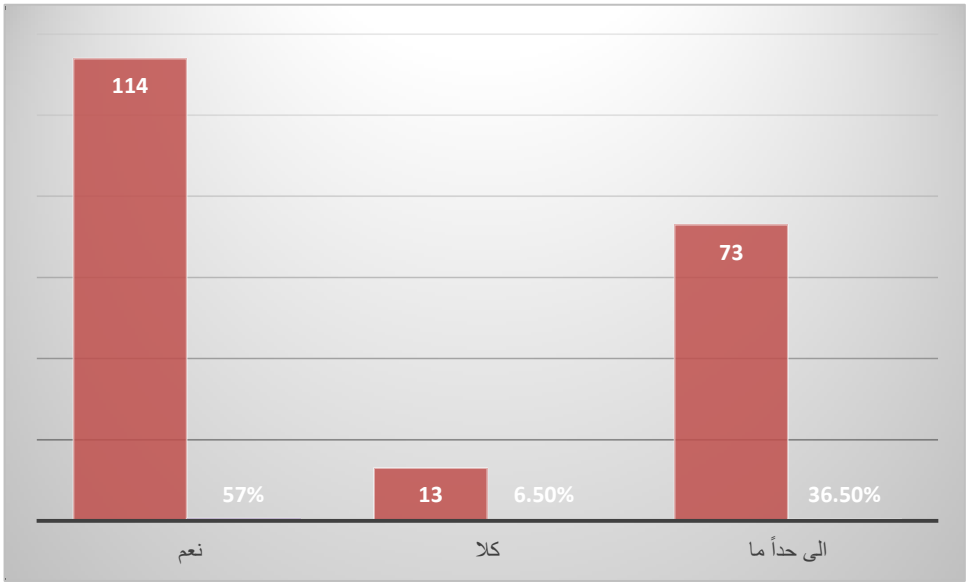

الفصل السادس

اختبار الفرضيات ومناقشتها ونتائج وتوصيات الدراسة

المبحث الأول: اختبار الفرضيات ومناقشتها

المبحث الثاني: نتائج وتوصيات الدراسة

المبحث الأول

اختبار الفرضيات ومناقشتها

جدول(54) يوضح الفرضية القائلة(توجد فروق معنوية ذات دلالة احصائية بين مدى اسهام عملية لتحول الديمقراطي بعد عام 2003 في تمكين المرأة العراقية مجتمعياً بحسب متغير العمر.

مساهمة الوضع السياسي في تمكين المرأة العراقية بعد عام 2003 / عمر المبحوثات	نعم		كلا		الى حدا ما		المجموع	
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
35-31	4	%3	0	%0	1	%2	5	%2.5
40-36	22	%19	4	%17	9	%14	35	%17.5
45-41	45	%40	13	%54	37	%60	95	%47.5
50- 46	24	%21	5	%21	13	%21	42	%21
51 فاكثر	19	%17	2	%8	2	%3	23	%11.5
المجموع	114	%100	24	%100	62	%100	200	%100

القيمة المحسوبة	القيمة الجدولية	مستوى الدلالة	درجة الحرية	الاستنتاج
6.13	15.507	0.05	8	العلاقة غير دالة احصائياً.

يتضح من خلال الجدول أعلاه العلاقة في اختبار الفرضية القائلة(توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مدى اسهام عملية التحول الديمقراطي بعد عام 2003 في تمكين المرأة العراقية مجتمعياً بحسب متغير العمر) وبحسب اختبار مربع (كاي) فقد كانت القيمة المحسوبة(6.13) والقيمة الجدولية لها (15.507)بمستوى دلالة (0.05)ودرجة حرية (8) ويتضح بموجب اختبار مربع (كاي) القيمة المحسوبة البالغة (6.13)،هي

أصغر من القيمة الجدولية البالغة (15.507)،وعلى هذا الأساس يتم قبول الفرضية الصفرية وترفض فرضية الدراسة القائلة ((توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مدى اسهام عملية التحول الديمقراطي بعد عام 2003 في تمكين المرأة العراقية مجتمعياً بحسب متغير العمر))، وعلى هذا الأساس كان إسهام الوضع السياسي في تمكين المرأة العراقية بالنسبة للإعمار التي تتراوح من (41-45) إذْ أكدن على الاجابة ب" نعم" وبنسبة (40%) وهي النسبة الأكبر، ونستنتج من ذلك أنّ هذه الاعمار عاصرت المدة التي هي قبل مدة التحول الديمقراطي وبعد فترة التحول الديمقراطي اذن انهن عاصرن كلا المدتين ولامسن الفروق ذات التأثير الواضح على المرأة العراقية ومدى تمكينها .

جدول (55) يوضح الفرضية القائلة(توجد فروق معنوية ذات دلالة احصائية بين اسهام التحول الديمقراطي في تمكين المرأة وتنمية مجتمعها اقتصادياً وبين النظام الانتخابي)

النظام الانتخابي في ظل فترة التحول الديمقراطي كان من صالح المرأة	نعم		كلا		الى حدا ما		المجموع	
ان عملية التحول الديمقراطي وتمكين المرأة سياسياً سيسهم في تعزيز تنمية مجتمعها اقتصادياً	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
نعم	47	%55	8	%50	26	%26	81	%40.5
كلا	12	%14	2	%12.5	55	%56	69	%34.5
الى حدٍّ ما	26	%31	6	%37.5	18	%18	50	%25
المجموع	85	%100	16	%100	99	%100	200	%100

القيمة المحسوبة	القيمة الجدولية	مستوى الدلالة	درجة الحرية	الاستنتاج
19.51	9.48	0.05	4	العلاقة دالة احصائياً.

يتضح من خلال الجدول أعلاه العلاقة اختبار الفرضية القائلة(**توجد فروق معنوية ذات دلالة احصائية بين اسهام التحول الديمقراطي في تمكين المرأة وتنمية مجتمعها اقتصادياً وبين النظام الانتخابي**) وبحسب اختبار مربع (كاي) فقد كانت القيمة المحسوبة(19.51) والقيمة الجدولية لها (9.48) بمستوى دلالة (0.05) ودرجة حرية (4)ويتضح بموجب اختبار مربع (كاي) القيمة المحسوبة البالغة (19.51)،هي أصغر من القيمة الجدولية البالغة (9.48)، وعلى هذا الأساس يتم رفض الفرضية الصفرية وتقبل فرضية الدراسة القائلة ((**توجد فروق معنوية ذات دلالة احصائية بين اسهام التحول الديمقراطي في تمكين المرأة وتنمية مجتمعها اقتصادياً وبين النظام الانتخابي**))، وهذا ما أكدته نسبة الإجابة ب"نعم" والبالغة (55%) وهي النسبة الأكبر.

جدول(56)توجد فروق معنوية ذات دلالة احصائية بين وسائل التواصل الاجتماعي الحديثة وبين حرية التعبير عن الرأي بعد عام 2003.

وسائل التواصل الاجتماعي الحديثة	نعم		كلا		الى حدا ما		المجموع	
حرية المرأة في التعبير عن الرأي	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
نعم	71	%81	24	%59	33	%47	128	%64
كلا	6	%7	3	%7	13	%18	22	%11
الى حدٍّ ما	11	%12	14	%34	25	%35	50	%25
المجموع	88	%100	41	%100	71	%100	200	%100

القيمة المحسوبة	القيمة الجدولية	مستوى الدلالة	درجة الحرية	الاستنتاج
9.815	9.48	0.05	4	العلاقة دالة احصائياً.

يتضح من خلال الجدول أعلاه القيمة المحسوبة لمربع (كاي) (9.815) وهي أكبر من القيمة الجدولية البالغة (9.48)،بمستوى دلالة(0.05) ودرجة حرية(4)،وعلى هذا الأساس ترفض الفرضية الصفرية وتقبل فرضية الدراسة القائلة **(توجد فروق معنوية ذات دلالة احصائية بين وسائل التواصل الاجتماعي الحديثة وبين حرية التعبير عن الرأي بعد عام 2003)**،إذْ أتت وسائل التواصل الاجتماعي الحديثة التي تثبتُ أنّ توافقاً كبيراً مع حرية المرأة في التعبير عن الرأي وهذا ما أكدته نسبة الإجابة ب"نعم" والبالغة (81%).

المبحث الثاني

نتائج وتوصيات الدراسة

أولا: النتائج والاستنتاجات.

1. أظهرت نتائج الدراسة ان (28%) من المبحوثات التي تتراوح خدمتهن من (11-15) %) وهي مدة ليست بقليلة ولاكبيرة في الوقت نفسه وهذا يعود الى الظروف والتغييرات الكبيرة التي طرأت بعد (2003)على نظام الجامعات ونظام الدراسات العليا.
2. اظهرت نتائج الدراسة ان غالبية المبحوثات من ذوات الاسر الصغيرة وهذا ما اكدته النسبة البالغة (56%) .
3. اظهرت نتائج الدراسة ان غالبية المبحوثات هن من المتزوجات وهذا ما اكدته النسبة البالغة (50%).
4. اظهرت نتائج الدراسة ان غالبية المبحوثات هن من سكنة المدن التي بلغت نسبتهن (90%)، لأن غالبية المبحوثات في المدن قد تهيأت لهن الظروف المناسبة لتمكينها اجتماعياً وثقافياً واقتصادياً .
5. اظهرت نتائج الدراسة ان غالبية المبحوثات قد ساهم الوضع السياسي في تمكينهن وهذا ما اكدته النسبة البالغة (57%)، فالأحداث التي طرأت على مجتمعنا بعد سقوط النظام السابق في عام 2003 صاحبها الكثير من المتغيرات،لا سيما في ما يخص المرأة العراقية التي أخذت دوراً كبيراً في مجالات عدة
6. اظهرت نتائج الدراسة ان غالبية المبحوثات يرين ان مشاركة المرأة في الاحزاب السياسية تعبر عن طموحاتها في الحياة السياسية وهذا ما اكدته النسبة البالغة (55%)، ونستنتج من ذلك ان الكثير من التحديات والمعوقات التي تواجهها المرأة في هذا الجانب التي فعلت هذه المغروسات المذكورة وساهمت في إضافة عوامل جديدة ادت الى عرقلة دور المرأة الذي يجب إن تقوم به في هذه المدّة العصيبة التي يمر بها البلد.
7. اظهرت نتائج الدراسة ان غالبية المبحوثات يؤكدن على مشاركة المرأة في الاحزاب السياسية داخل مجتمع متنوع متعدد القوميات والاديان ضروري لمنع حدوث صراعات

وهذا ما اوضحته الاجابة ب"نعم" والبالغة نسبتها (75%)،ونستنتج من ذلك أن المبحوثات على وفق مكانتهن الاجتماعية والاكاديمية يطمحن على أن تكون مشاركة المرأة شاملة من كافة المكونات على وفق مجتمع متعدد الطوائف والمكونات العرقية.

8. اظهرت نتائج الدراسة ان غالبية المبحوثات يرين عدم وجود قصور قانوني اتجاه مشاركة المرأة السياسية في الوضع الراهن وهذا ما اكدته النسبة البالغة (36%) وهي النسبة الاكبر ،ونستنتج من خلال ذلك ان السبب يعود الى مساندة القانون الكبيرة وصدور قرارت تؤكد الوقوف الى جانب المرأة ودعمها وحمايتها.
9. اظهرت نتائج الدراسة ان غالبية المبحوثات من النساء يشعرن بالنظرة الدونية من قبل زملائهم الذكور بالاستمرار في ميدان العمل السياسي وهذا ما أكدته النسبة البالغة (47%)، ونستنتج من خلال ذلك أن المرأة كثيرا ما تعاني من الشعور بالدونية أكثر من الرجل، إذ تعتقد كثير من النساء في أنفسهن أنهن بمكانة أدنى لمجرد كونهن نساء.
10. اظهرت نتائج الدراسة ان غالبية المبحوثات يحظينَ بالدعم الكبير من قبل افراد الاسرة لتحقيق طموحاتهن وهذا ما اكدته النسبة البالغة(87%) ، ونستنتج من ذلك ان هذا يعود الى تنوع الأدوار التي تؤديها المرأة العراقية الواحدة في الأسرة بين الأم والزوجة وربّة البيت وفي المجتمع كعاملة خارج البيت.
11. اظهرت نتائج الدراسة ان غالبية المبحوثات يرين ان النظام الانتخابي في ظل فترة التحول الديمقراطي كان من صالح المرأة وهذا ما اكدته النسبة البالغة (50%) ونستنتج من ذلك ان هذا يعود الى أنّ مدّة التحول الديمقراطي صاحبها الكثير من الدعوات للمطالبة بالتغيير والإصلاح السياسي والاقتصادي الشامل ولاسيما في الآونة الاخيرة،
12. اظهرت نتائج الدراسة ان القيم والعادات والتقاليد وطبيعة المجتمع الذكوري تقفُ عائقاً امام تمكين المرأة سياسياً واجتماعياً ، وهذا ما اكدته النسبة البالغة(53 ، اذ نستنتج من خلال ذلك ان العادات والتقاليد، في مجتمعنا العراقي تشكل أزمة فكرية واجتماعية وثقافية وإنسانية، اذ تكون فيه المرأة دائماً هي الطرف الذي يدفع الثمن غالياً في هذا المضمار.

13. اظهرت نتائج الدراسة أنّ المعوقات الاجتماعية التي تحد من امكانية تمكين المرأة سياسياً واجتماعياً هي العادات والتقاليد الاجتماعية التي كانت ابرز معوق في تحقيق أهداف المرأة بشكل عام اذ بلغت نسبتها(35%) ، ونستنتج من ذلك ان الثقافة السائدة تحول المرأة إلى كائن ضعيف فاقد لأبسط حقوق الانسانية باسم الشرف من جهة وباسم الحفاظ على قيم الاسرة من جهة أخرى.
14. اظهرت نتائج الدراسة ان عملية التحول الديمقراطي بعد 2003 قد عملت على تمكين المرأة العراقية مجتمعياً في القدر الذي عزز من اداورها ومكانتها الاجتماعية، وهذا ما أكدته النسبة البالغة (61%)، ونستنتج من ذلك اهمية دورها في جميع المجالات، فهي تُعَدُّ قيمة عليا ولاسيما في ظل فترة التحول الديمقراطي بعد 2003.
15. اظهرت نتائج الدراسة أن ابرز العوامل الاجتماعية التي ساهمت في تمكين المرأة، هي البيئة الاسرية التي تُعَدُّ الداعم الاكبر لتحقيق اهداف المرأة السياسية وطموحاتها وهذا ما اكدته النسبة البالغة (48%)،نستنتج من خلال ذلك أنّ الأسرة هي اللبنة الاساس في تشجيع المرأة وتكوينها منذ الصغر والعمل على بنائها لتتمكن اجتماعياً وسياسياً وثقافياً داخل مجتمعها.
16. اظهرت نتائج الدراسة ان عملية التحول الديمقراطي قد ساعدت على تعزيز فرص مشاركتهن بالمجال الاجتماعي وهذا ما أكدته النسبة البالغة (47%) ، ونستنتج من ذلك أنّه بعد عملية التحول الديمقراطي قد بدأت تدخل الكثير من التطورات والتغييرات التي صاحبها دخول منظمات المجتمع المدني المهتمة بحقوق المرأة والدفاع عنها.
17. اظهرت نتائج الدراسة ان برامج التمكين المرأة قد ساعدت في تعزيز فرص مشاركتها بالمجال الاجتماعي، من خلال تزويدها بالانشطة والدورات التدريبية التي تجعلها اكثر كفاءة ، أذْ بلغت نسبتها (32%).
18. اظهرت نتائج الدراسة ان منظمات المجتمع المدني ساهمت في حل المشاكل ومعالجة القضايا التي تهم المرأة بشكل خاص والمجتمع بشكل عام وهذا ما اكدته نسبة الاجابة ب"نعم"والبالغة(51%) ، ونستنتج من خلال ذلك ان منظمات المجتمع المدني كان لها دور في دعم مشاركة المرأة السياسية.

19. اظهرت نتائج الدراسة ان منظمات المجتمع المدني قد ساهمت في "مكافحة اي شكل من اشكال التمييز" وهذا ما اكدته النسبة البالغة (22%)، اذ نستنتج من ذاك أنّ منظمات المجتمع المدني هي أول منّ أشارت إلى أن التمييز ضد المرأة تُعَدُّ انتهاكا لمبدأي المساواة في الحقوق واحترام كرامة الإنسان.
20. اظهرت نتائج الدراسة ان السيدات اللواتي كنّ عضوات في مجلس النواب العراقي لم يسهمن في تمكين المرأة مجتمعياً وهذ ما أكدته النسبة البالغة(72%)، ونستنتج من ذلك أنّ نسبة العضوات في مجلس النواب العراقي كان عددهن قليلاً مقارنة بمشاركة الرجال في هذا الجانب.
21. اظهرت نتائج الدراسة ان العوامل الاقتصادية هي التي تدفع المرأة للمشاركة السياسية في ظل النظام السياسي الحالي وهذا ما اكدته النسبة البالغة(65%)،ونستنتج من ذلك أنّ شغل المنصب في مجلس النواب فيه الكثير من المخصصات التي تخصص لكل عضو ولعل هذا الجانب يطمع فيه البعض وليس الجميع.
22. اظهرت نتائج الدراسة أنّ ابرز العوامل الاقتصادية التي تدفع المرأة للمشاركة السياسية في ظل النظام السياسي الحالي هو " تحسين الوضع المادي والاقتصادي" إذْ بلغت (38%) ،ونستنتج من ذلك أنّ تحسين الوضع الاقتصادي للمرأة حقّ من حقوقها فلكل عمل له اجر، لكن تحسين الوضع الاقتصادي هنا لاينعكس فقط على المرأة.
23. اظهرت نتائج الدراسة أنّ عملية التحول الديمقراطي وتمكين المرأة سياسياً سيسهم في تعزيز تنمية مجتمعها اقتصادياً وهذا ما اكدته النسبة البالغة (40%) ،ونستنتج من ذلك أن التمكين يوفّر فرصاً للمرأة وهي الوصول إلى مجموعة واسعة من الخيارات التي بدورها تحسّن من صورتها وأدوارها وإنجازاتها في المجتمع
24. اظهرت نتائج الدراسة أن سعي المرأة في الحصول على فرص عمل او منصب حكومي سببه دوافع مادية واقتصادية اكثر مما هي سياسية وهذا ما اكدته النسبة البالغة(68%)، ونستنتج من ذلك أنّ المرأة العراقية تملك الطموح والقدرة مثلما يملكه الرجل وان المنصب الحكومي يخلف للفرد الكثير من الضمانات.

25. اظهرت نتائج الدراسة ان التحول الديمقراطي لم يساهم في وضع خطط استراتيجية ناجحة تنهض بطاقات الجنسين وهذا ما اكدته النسبة البالغة(45%) ونستنتج من خلال ذلك ان هذ يعود الى سوء الادارة والتخطيط بعد عام (2003)، اذ تعاني جميع القطاعة ولا سيما قطاع الصناعة من تراجع وتخلف رهيب في وقت يتجه الاقتصاد العراقي فيه الى فضاءات اقتصاد السوق التي تعول كثيراً على قطاعات انتاجية فاعلة ونشيطة وقادرة على خلق دورة اقتصادية لها القدرة على المنافسة والاستمرار.
26. اظهرت نتائج الدراسة أنّ العامل الاعلامي قد ساهم في تمكين المرأة سياسياً واجتماعياً بعد عام 2003 وهذا ما اكدته النسبة البالغة(60%)، ونستنتج من ذلك أنّ وسائل الإعلام من أهم أدوات المجتمع في العصر الحديث إذ تتمتع بالقدرة على الوصول إلى جمهور كبير عن طريق الاتصال الجماهيري وإحداث تأثير أينما يمكن أن يصل.
27. اظهرت نتائج الدراسة أن سبب عدم مساهمة وسائل التواصل الاجتماعي الحديثة في تعزيز تمكين المرأة اجتماعياً وسياسياً ، هو تبعية الاعلام للأحزاب وغياب الحيادية مما جعل دور المرأة قاصراً ومعوقاً امام تمكينها السياسي والاجتماعي وهذا ما أكدته النسبة البالغة (33%).
28. اظهرت نتائج الدراسة أنّ الاعلام قد ساهم في المرحلة الانتقالية السياسية بعد عام (2003) في تعزيز حرية المرأة في التعبير عن رأيها وهذا ما أكدته النسبة البالغة(64%)، ونستنتج من ذلك أنّ حرية التعبير عن الرأي هو قدرة المرأة على اعتناق الآراء دون إكراه.
29. اظهرت نتائج الدراسة ان العوامل التعليمية قد ساعدت على تمكين المراة اذ اثبتت إجابة المبحوثات ان المؤسسات التعليمية تعمل على زيادة وعي المرأة في وصولها لمناصب قيادية وتشريعية وهذا ما اثبتته النسبة البالغة (38%) ،ونستنتج من ذلك أنّ التعليم له دور فعال في تمكين المرأة لتكون فاعلة رئيسية في تحقيق التنمية المستدامة في وطن يضمن لها كافة حقوقها الدستورية.

30. اظهرت نتائج الدراسة أن حصول المرأة على الشهادات العلمية العليا سيساعدها في رفع مكانتها في مجال العمل وتولي مناصب قيادية وهذا ما أكدته النسبة البالغة (94%).
31. اظهرت نتائج الدراسة ان سبب حصول المرأة على الشهادات العلمية العليا سيساعد المرأة في رفع مكانتها بمجال العمل وتولي مناصب قيادية من اجل المكانة الاجتماعية وهذا ما أكدته النسبة البالغة ب(35%)،ونستنتج من ذلك أنّ حصول المرأة العراقية في المجتمع على شهادات عليا أمر ضروري.
32. اظهرت نتائج الدراسة أن المرأة العراقية مهيئة سايكولوجياً لتعزيز أدوارها المجتمعية من خلال مشاركتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية الفعالة وهذا ما أكدته النسبة البالغة (75%).
33. ان اسهام العامل النفسي في النهوض بتمكين المرأة يتوقف على التشجيع المعنوي من قبل الاسرة التي يساعدها على التقدم نحو الامام وهذا ما أكدته النسب البالغة(47%)
34. اظهرت نتائج الدراسة ان المعوقات النفسية التي تؤدي الى منع المرأة من المشاركة في المجال السياسي هي العادات والتقاليد الاجتماعية التي دائماً ما تكون عائق للمرأة وهذا ما اثبتته النسبة البالغة (26%).
35. اظهرت نتائج الدراسة ان غالبية المبحوثات يعانين من الفروق الاجتماعية للجنسين اي تفرقة الذكر عن الانثى وهذا ما اكدته النسبة الكبرى البالغة (42%).
36. اظهرت نتائج الدراسة ان غالبية المبحوثات يعانين من العزل والتهميش وبلغت نسبتهن (57%) ،ونستنتج من ذلك ان المرأة عانت في مجتمعنا ولعقود طويلة من التهميش الاجتماعي، مما تسبب في انعزالها وانطوائها وهذا بدوره أدى بها إلى أن تكون طاقة مهملة، وعضواً مشلولاً غير قادر على الإبداع والعطاء والعمل.
37. اظهرت نتائج الدراسة ان التحول الديمقراطي قد ساهم في تمكين المرأة وتنمية مجتمعها اقتصادياً وفق النظام النظام الانتخابي السائد،وهذا ما أكدته النسبة البالغة (55%) وهي النسبة الأكبر.

38. اظهرت نتائج الدراسة ان وسائل التواصل الاجتماعي الحديثة وحرية التعبير عن الرأي بعد عام 2003، فوسائل التواصل الاجتماعي الحديثة لها توافق كبير مع حرية المرأة في التعبير عن الرأي وهذا ما أكدته النسبة البالغة (81%).

ثانياً:التوصيات.

1- توصية الى وزارة التخطيط بتبني خطط عملٍ مرنةٍ قادرةٍ على النهوض بواقع المرأة وإنجاز مشاريع تعمل على قضايا النوع الاجتماعي .

2- توصية الى وزارة التربية بتبني منهجيات واساليب جديدة، تعمل على النهوض بالواقع التعليمي للمرأة العراقية تساهم في القضاء على الجهل المنتشر بين صفوف النساء الذي يمنعها من التمكين والتطور والتقدم الى الامام .

3- توصية الى منظمات وحقوق الانسان بالاهتمام بشؤون المرأة وحل مشكلاتها التي بدأت تتزايد بعد التحول الديمقراطي ووضع خطط تعمل على حماية حقوقها ومساندتها للنهوض بقدراتها التي تصب في صالح المرأة نفسها والمجتمع .

4- توصية الى مجلس الوزراء ومجلس الخدمة الاتحادي لاحتواء نسب البطالة بين النساء في القطاع الحكومي و في القطاع الخاص من خلال فرص عمل معززة للانتاج والانتاجية ونظم حماية اجتماعية وقانونية لاسيما للبطالة.

5- توصية الى كافة مؤسسات الدولة بدعم الملاكات النسوية الكفوءة في الوزارة والتي تحتاج هذا الدعم لتطوير كفاءة أدائها .

6- توصية الى كافة مؤسسات الدولة للقيام بتعزيز كفاءة المرأة لتولي المناصب العليا من خلال العمل الدؤوب والمتواصل .

7- توصية الى مجلس الوزراء بتعديل النصوص الواردة في كل القوانين المقيدة لحقوق المرأة والعمل منحها المساواة مقارنة بالرجل .

ثالثاً: المقترحات

1-الحرص على وضع اطر قانونية لحماية حقوق المرأة بمساعدة منظمات حقوق الانسان.

2-العمل على وضع خطط عملية وفاعلة تعمل على ضمان مشاركة المرأة وتمكينها.

3-العمل على إقامة الورش والدورات التدريبية التي تعمل على تدريب وتأهيل كافة النساء عبر برامج تدريبية متطورة تعزز قدراتهن وتضمن لهن مشاركة حقيقية في التمكين مع برامج خاصة لذوي الاحتياجات الخاصة من النساء.

المصادر

- **القرآن الكريم**

اولاً:- المعاجم والقواميس:

1. احمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، عالم الكتب، القاهرة، 2009.
2. جون جيبسون، معجم مصطلحات حقوق الانسان العالمي ، مركز الكتاب الاكاديمي،ط1،مصر ،القاهرة،2015.
3. المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، القاهرة، ط3، 1998.
4. ناصر بن محمد الزمل، موسوعة احداث القرن العشرين، دار العبيكان، الجزء السادس، 2006.
5. نهى عدنان القاطرجي ، معجم المصطلحات الدولية حول المرأة والأسرة، باحثات لدراسات المرأة، الرياض،ط1، 2020.

ثانياً:- الكتب:

6. إبراهيم ابراش، المنهج العلمي وتطبيقاته في العلوم الاجتماعية، دار الشروق ، عمان، 2008.
7. إبراهيم عيسى عثمان، مقدمة في علم الاجتماع، دار الشروق للنشر، عمان، 2009.
8. أبو رأس، عايدة، إتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة، اللجنة الإقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا – الإسكوا، الدوحة، قطر، 2012.
9. ابي النصر مبشر، المرأة وحقوقها في الاسلام، دار الكتب العلمية، ط1، 1990.
10. احمد حسن عبدالله، العدالة الجنائية والانحراف الاجتماعي، دار مصر للنشر والتوزيع، ط1، 2022.
11. احمد محمد الشياب و وعنان محمد ابو حمور، مفاهيم ادارية معاصرة، الاكاديميون للنشر والتوزيع، ط1، 2011.

12. اسماء بنت عبد الله ، الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للعائدات للجريمة، مكتبة المالك فهد الوطنية،ط1،جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ،المملكة العربية السعودية،الرياض،2011.
13. انتوني غيدنز ، علم الاجتماع مع مدخلات عربية ، ترجمة؛ الكتور فايز الصياغ،المنظمة العربية للترجمة،ط4، لبنان،بيروت، 2005.
14. جان جاك روسو ، العقد الاجتماعي ، الكتاب الثاني ، الباب الحادي عشر ، ترجمة؛ عادل زعيتر، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة،ط2،مصر،1962.
15. جمال زكي، السيد ياسين، أسس البحث الاجتماعي،ط1، دار الفكر العربي، القاهرة، 1962.
16. جمال محمد باجلان، المرأة في الفكر الاسلامي، دار المعرفة، ط1، 2012.
17. حاتم أبو زايدة، مناهج البحث العلمي، دون دار نشر، ط2، 2018.
18. حاتم عبد المنعم ، واخرون،التنمية المتواصلة " فلسفة حياة ومنهج للفرد والجماعة والمجتمع،بورصة الكتب،مصر،القاهرة،2015.
19. حامد جهاد الكبيسي ، مناهج البحث العلمي في العلوم الأدارية ،ط1، دار غيداء، 2014.
20. حامد سيد محمد ، العنف الجنسي ضد المرأة ، المركز القومي للاصدارات القانونية ، ط1 ، مصر ، القاهرة ،2016 .
21. حسن احمد شحاتة، التحديات والصعوبات التي تواجه المرأة، دار الفراعنة، ط1، 2021.
22. حسين الفتلاوي، الامم المتحدة " الانجازات والاخفاقات"، دار الحامد،ط1، الاردن،عمان، ط1، 2011.
23. حكمت فريحات، فصل الكلام في حقوق الطفل والمرأة في الاسلام، امواج للنشر والتوزيع، ط1، 2012.
24. د. محمد زياد حمدان ، نظام البحث العلمي في التربية والاداب والعلوم ،ط1، دار التربية الحديثة ، 2015.

25. نهى عدنان القاطرجي، المرأة في منظومة الأمم المتحدة رؤية اسلامية، دار–اي كتب، ط2، لندن،2017.
26. دلال كاظم عبيد ، مفهوم حرية المرأة في ضوء الفكر التربوي الإسلامي ، ناشرون ، ط1،لبنان ، بيروت ،2011.
27. ذوقان عبيدات، سهيلة أبو السميت، البحث العلمي والبحث النوعي والبحث الكمي، عمان، دار الفكر، 2002.
28. رباب حسين العجماوي، المرأة والرجل عبر العصور، حروف منثورة للنشر الاكاديمي، ط1، 2016.
29. رباب حسين العجماوي، ما لاتعرفه عن الرجل والمرأة ، دار حروف،ط1، 2022.
30. رث والاس ، النظرية المعاصرة في علم الأجماع ،ترجمة، د. محمد عبد الكريم الحوراني ، ط1، التوازن التفاضلي في صيغة توليفية بين الوظيفة والصراع ، دار مجدولاوي ، 2008.
31. رحيم يوسف العزاوي، مقدمة في منهج البحث العلمي، دار دجلة، ط1، عمان، الأردن، 2007.
32. رويدا المعايطة واخرون، النوع الاجتماعي وأبعاد تمكين المرأة في الوطن العربي، منظمة المرأة العربية، القاهرة، 2010.
33. سالم محمد معوض، الاعلام المعاصر ومشكلات المرأة العربية، دار غيداء،ط1، 2019.
34. سامي محمد ملحم، مناهج البحث في التربية وعلم النفس، ط٤، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان 2006.
35. سنان صلاح رشيد، الدور السياسي للمرأة العراقية بعد عام 2003، مصدر سابق، ص20.
36. سوتيريوس سارانتاكوس، البحث الاجتماعي، ترجمة شحدة فارع، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسية، لبنان، بيروت، ط 1، 2017.

37. سيمون دي بوفوار، الجنس الآخر، الجنس الثاني، ترجمة محمد علي شريف، المكتبة الحديثة للطباعة والنشر، بيروت، دون ذكر الطبعة، 1979، ص 250.
38. طاهر حسو الزيباري ، النظرية السوسيولوجية المعاصرة ، دار البيروني ،الاردن ، عمان ، 2016.
39. طاهر حسو الزيباري، أساليب البحث العلمي في علم الاجتماع، نجد المؤسسة العالمية للدراسات، بيروت، 2011.
40. عبد الباسط محمد حسن، أصول البحث الاجتماعي، ط3، مكتبة انجلو المصرية، القاهرة، 1971.
41. عبد الرحمن بن خلدون، مقدمة ابن خلدون، دار احياء التراث العربي، بيروت، ط4، بدون تاريخ.
42. عبد الرزاق جلبي، تصميم البحث الاجتماعي الأسس والنظريات، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2008.
43. عبد السلام الشاذلي، مناهج البحث في الادب العربي، الادب العربي الحديث، دار الحداثة للطباعة، بيروت، 1998.
44. عبد القادر محمد القيسي، مبدأ المساواة ودوره في تولي الوظيفة العامة، المركز القومي،ط1، 2016.
45. عبير، المرأة والمدينة الكوزموبوليتانية، العربي، ط1، مصر الاسكندرية،2019.
46. عزيز حنا داؤد ، أنور حسين عبد الرحمن ،ط1، مناهج البحث التربوي ، مكتبة الأنجلوا المصرية، 1990.
47. عصام فتحي زيد احمد، العنف الاجتماعي في الحياة الاسرية، دار اليازوري العلمية،ط1، 2020.
48. عصمت حوسو، الجندر والابعاد الاجتماعية والثقافية، الأردن، دار الشروق للنشر والتوزيع،ط1، 2009.
49. علي احمد حاج حسين ، حقوق الانسان بين التشريع الاسلامي والقوانين الوضعية، مكتبة القانون والاقتصاد،ط1، 2013.
50. علي حجازي ابراهيم، الاعلام البديل، المعتز للنشر والتوزيع، ط1، 2017.

51. علي خليفة الكواري ، مدخل الانتقال الى الديمقراطية في البلدان العربية، منتدى المعارف، ط1،لبنان،بيروت، بدون سنه.
52. علي عبد الامير علاوي، احتلال العراق ربح الحرب وخسارة السلام، المؤسسة العربية ، ط1،لبنان ، بيروت.
53. علي ليلة، تفكيك المجتمع واضعاف الدولة، مكتبة انجلو المصرية، ط1، 2012.
54. علي محمد عبدالله ، الوقود الحيوي ، وكالة الصحافة العربية ، ط1، لبنان ، بيروت ، 2011.
55. غريب سيد أحمد، تصميم وتنفيذ البحث الاجتماعي، ط١، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1983.
56. غيورغ سور نسن ، الديمقراطية والتحول الديمقراطي ، الصيرورات والمأمول في عالم متغير ، ترجمة ؛ عفاف البطاينة ، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات ، ط1، لبنان، بيروت، 2015 .
57. فارس محمد العمارات ، دور المرأة الاردنية في الأمن العام، دار الخليج،ط1، الاردن ، عمان ، 2017.
58. فجر جودة النعيمي ، مقدمة في علم الاجتماع المعاصر، ت: خالد احمد السامرائي،ط1،دار امنة، الأردن، عمان،2021.
59. فيصل عبد الكريم دندل، مسؤولية رأيس الدولة عن انتهاك احكام الدستور، المركز العربي، مصر ، القاهرة ،ط1، 2019.
60. كاميليا حلمي محمد، في منشاة مفهوم مصطلح تمكين المرأة ، ورقة مقمة في ورشة عمل دور المرأة في العمل الخيري والتطوعي، الكويت ، 2012 .
61. كريم محمد حمزة ، نظريات علم الاجتماع ،ط1،.مقدمات تعريفية ، دار ومكتبة البصائر ، 2015.
62. گصاي حسين، نقد النظرية الثيوقراطية، دار امواج ، ط1، الاردن، عمان ، 2015 .
63. لينا جزراوي ، صورة الفلسفة النسوية في الفكر العربي المعاصر، الآن ، ط1، 2019.

64. متولى النقيب ،مهارات البحث عن المعلومات وإعداد البحوث في البيئة الرقمية ،ط1، الدار المصرية اللبنانية ، 2008.

65. مثنى ، هدى محمد ،المشاركة السياسية للمرأة العراقية بعد عام 2003 ، ط1 مركز عمان لدراسات الحقوق ، الأردن،2012.

66. مجيد محمود ابو حجير، المرأة والحقوق السياسية في الاسلام، مكتبة الرشد- الرياض، ط1، 1997.

67. محمد احمد اسماعيل ، الديمقراطية ودور القوة النشطة في الساحات السياسية المختلفة، المكتب الجامعي الحديث، ط1، مصر، الأسكندرية،2015.

68. محمد الجوهري، قراءات معاصرة في نظرية علم الاجتماع ، ت: مصطفى خلف عبد الجواد،ط1، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، مصر ، الجيزة ، 2002.

69. محمد الخطيب ومحمد عوض الهزايمة، الاسلام وقضايا العصر، دار امواج، ط1، 2013.

70. محمد سيد المصري، التحفظ على المعاهدات الدولية،اطلس،ط1، 2019.

71. محمد عبد الحميد، البحث العلمي في الدراسات الاجتماعية، علا للكتب، القاهرة، 2000.

72. محمد علي محمد، أصول علم الاجتماع السياسي السياسة والمجتمع في العالم الثالث، الجزء الأول، الأسس النظرية، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2013 .

73. محمد فريد حجاب ، ازمة الديمقراطية الغربية وتحدياتها في العالم الثالث، مركز دراسات الوحدة العربية،ط1، لبنان/بيروت، 2000.

74. مدحت احمد محمد يوسف غانم، تفعيل دور المرأة في المشاركة السياسية" دراسة تحليلية"، المركز القومي،ط1،مصر، القاهرة،2014.

75. المرأة العربية والتنمية في غربي آسيا 1996-1997 م.، الإسكوا، بدون رقم الطبعة والتاريخ والبلد.

76. مريفان مصطفى رشيد، جريمة العنف المعنوي ضد المرأة، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة-مصر، ط1، 2016.

77. مصطفى الناجي، التمكين السياسي للمرأة، مفاهيم ومعوقات ومزايا (حالة العراق)، مجلس النواب، قسم البحوث ، العراق، 2019.

78. معتصم تركي الضلاعين، الجندر، دار الخليج، ط1، 2020.

79. معن خليل العمر، علم اجتماع الأسرة، دار الشروق، ط1، 2000.

80. معن خليل عمر، مناهج البحث في علم الاجتماع، دار الشروق، عمان، ط2، 1999.

81. مكي محمد مكي، الاعلام العربي المهاجر، دار امواج،ط1، الاردن، عمان،2016.

82. ملفين آي. يوروفسكي، المبادىء الأساسية للديمقراطية، من: الديمقراطية الأمريكية التاريخ والمرتكزات، مجموعة دراسات بعنوان" أوراق الديمقراطية" نشرتها وزارة الخارجية الأمريكية، ترجمة وتعليق: حسن عبد ربه المصري، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة،2005.

83. منتهى عبد الحسن عبدالله، الاعلان والمرأة، العربي للنشر والتوزيع، ط1، 2016.

84. منظمة الامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة، المرأة وقانون الأسرة والنظام القضائي في الجزائر ومغرب وتونس، مكتب اليونسكو،الرباط،2010.

85. منظمة العمل الدولية، المكتب الاقليمي للدول العربية، مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث (الكوثر)، قاموس المصطلحات :نوع الجنس، العمل الاقتصادي غير المنظم، ط1، بيروت، 2009.

86. منظمة المرأة العربية، دراسة مسحية لمشروعات المجال الاجتماعي للنهوض بالمرأة في الجمهورية العراقية، تقرير منشور، الجمهورية العراقية، وزارة الدولة لشؤون المرأة، بدون سنة.

87. الن تورين، مالديمقراطية؟، دراسات فلسفية، ترجمة؛ عبود كاسوحه، منشورات وزارة الثقافة ،ط1، سوريا، دمشق، 2000.

88. ناهدة عبد الكريم حافظ، مقدمة في تصميم البحوث الاجتماعية، مطبعة المعارف، بغداد، 1981.

89. ناهدة عبد الكريم حافظ، مناهج البحث الاجتماعي، بغداد ،ط1، 2007.

90. نبراس المعموري، المرأة والربيع العربي، العربي للنشر والتوزيع، ط1، 2013.
91. نها النجدي، الخيميائية من وأدها، نظام الكاتب،2015.

92. نهى عدنان القاطرجي، المرأة في منظومة الأمم المتحدة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ط1، 2016.
93. نورة السعد، الشمس في اثري ، المؤسسة العربية ، ط1 ، لبنان ، بيروت ،2007.

94. الهام يونس احمد، التنمية المستدامة والتمكين السياسي، العربي للنشر والتوزيع، ط1، 2021
95. وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية ، المرأة والأعلام في ضوء المتغيرات الراهنة ،ط1، منظمة المرأة العربية ، 2016.

96. وصال نحيب العزاوي، المرأة العربية والتغيير السياسي، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان–الاردن، ط1، 2012.
97. وليد احمد سليمان الجرجري، دور الامم المتحدة في ارساء الديمقراطية، دار الاكاديميون للنشر، ط1، 2021.
98. ويندي كيه، النظرية النسوية" مقتطفات مختارة "، ت؛ عماد ابراهيم ، دار الاهلية ، ط1،الأردن ، عمان ،2010.
99. ياسين محمود عباكر، دور الأنتخابات البرلمانية في عملية التحول الديمقراطي في العراق بعد 2003، مطبعة الحاج هاشم، ط1، العراق، اربيل، 2013.

100. اليزابيث كينغ، اندرود ماسون واخرون، تقرير البنك الدولي عن بحوث السياسات، ادماج النوع الاجتماعي في لتنمية من خلال المساواة في الحقوق والموارد الرأي، ترجمة هشام عبدالله، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1، بيروت، 2004.

ثالثاً:الرسائل والاطاريح:

101. احلام عبد الهادي ياسين، البعد البيئي التربوي في برامج التمكين المرأة الريفية (دراسة ميدانية تقويمية في محافظة اللاذقية)، جامعة دمشق، كلية التربية، 2009.

102. اوجامع إبراهيم، إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في ميزانية الدولة، رسالة شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، مدرسة الدكتوراه، تسيير المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2011.

103. بيان فخري عيسى عبد الله ، التمكين الاجتماعي للمرأة في الاتفاقيات الدولية والشريعة الإسلامية (دراسة اجتماعية على عينة من منتسبات النقابات المهنية في الأردن) ، رسالة ماجستير منشورة ، الجامعة الأردنية ، كلية الدراسات العليا ، الخدمة الاجتماعية ، 2014.

104. حنان عطا الشملاوي ، واقع التمكين الاقتصادي للمرأة في الدول العربية ،اطروحة دكتوراه منشورة ، الجامعة الأردنية ، كلية الدراسات العليا ،2016.

105. رجاء محمد قاسم ال هاشم ، تمكين المرأة من صناعة القرار ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ،جامعة بغداد ،كلية الآداب قسم علم الاجتماع ، 2012 .

106. زهراء محمد حسن الواسطي، تمكين المرأة اقتصادياً في العراق مشكلات وممكنات، رسالة منشورة ،الجامعة المستنصرية، كلية الإدارة واقتصاد، قسم الاقتصاد،2016.

107. عبد الرحمن، هاشم يونس، المثل والقيم الخلقية عند عرب ما قبل الاسلام وعصر الرسالة، رسالة ماجستير، غير منشورة، الموصل، 1987.

108. فاء عبد الحميد ابراهيم، تمكين المرأة، ، كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة الاسكندرية، 2021.

109. فاطمة عمر كاروز، معوقات تمكين المرأة الاقتصادي والحلول المقترحة بمدينة الجميل ليبيا، رسالة ماجستير منشورة، كلية الدراسات العليا، قسم الاقتصاد الاسلامي، جامعة مولانا مالك ابراهيم الاسلامية، 2016.

110. ليلى سبتي طعمة، انعكاسات الازمة المزدوجة على تمكين المرأة العراقية كلف التداعيات وآليات الاحتواء، رسالة ماجستير غير منشورة، مجلس كلية الادارة والاقتصاد الجامعة المستنصرية، العلوم الاقتصادية 2021.

111. محمد عبد الحميد حسن ، حماية الحقوق والحريات في أحكام المحكمة الدستورية العليا ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة القاهرة كلية الحقوق ، مصر، 1999.
112. مريم محمد عثمان العموش، التمكين القانوني للمرأة الأردنية وانعكاستها على مشاركتها السياسية ، رسالة ماجستير منشورة ، الجامعة الأردنية ،كلية الدراسات العليا ، 2015

113. نادية خلفة، آليات حماية حقوق الإنسان في المنظومة القانونية الجزائرية – دراسة بعض الحقوق السياسية–، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراة في العلوم القانونية، تخصص قانون دستوري، كلية الحقوق جامعة باتنة، 2009–2010.
114. يوسف بن يزة ، التمكين السياسي والتنمية الإنسانية دراسة في ضوء تقارير التنمية الإنسانية العالمية 2003–2008 ، رسالة ماجستير العلوم السياسية كلية الحقوق ، الجزائر ، 2010.

رابعاً: البحوث والمجلات:

115. احمد ثائر خيون، معوقات تمكين المرأة لممارسة الدور القيادي بالمؤسسات المجتمعية، جامعة واسط، كلية الآداب، مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، مج 4،ع 47، 2022.

116. آمنة محمد علي، معوقات مساهمة المرأة العراقية في التحولات الديمقراطية، مركز دراسات المرأة، جامعة بغداد، ع70، 2017.
117. انظر نص القانون في الوقائع العراقية ، العدد 4010 ، في 23/11/2005.
118. بدرية صالح عبد الله، الدور السياسي للمرأة في العراق بعد عام 2003، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية–جامعة بغداد،2019.

119. تغريد رامز هاشم العذاري، سعدون شلال ظاهر، المشاركة السياسية للمرأة في الانتخابات البرلمانية العراقية بعد عام 2003م، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والانسانية، جامعة بابل ، العدد 43، 2019.
120. تقرير الظل إلى لجنة السيداو عام 2019، النساء العراقيات وتحديات الامن والسلام والعدالة، (العراق، شبكة النساء العراقيات 2019).

121. حنان عطا شملاوي، محددات تمكين المرأة في الدول العربية،،مجلة دراسات العلوم الأنسانية والاجتماعية، مجلد 46،ع1، 2019،ص52.

122. رغد نصيف جاسم السراجي، عرض كتاب :المشاركة السياسية الحزبية للمرأة العراقية بعد عام 2003 دراسة اجتماعية سياسية ميدانية، دار الكتب العالمية، دراسات دولية، العدد الثامن والخمسون، بغداد، 2012.

123. زياد مظفر سعيد محمد الراوي، (المرأة في التشريع الإسلامي)، مجلة التربية والعلم، م 17، العدد 3، 2010م.

124. سالم الدملوجي، الكلية الطبية الملكية العراقية، المؤسسة العربية للدراسات، 2003.

125. سامية قرابلي ، تمكين المرأة الجزائرية لذاتها اجتماعياً واقتصادياً باستخدام مواقع التواصل الاجتماعي التحديات والإنجازات،،مجلة المعيار،مجلد25،ع62، 2021.

126. سحر طارق محمود الرحيم، مؤشرات تمكين المرأة العراقية في خطة التنمية الوطنية لعام 2017، اشراقات تنموية، ع25، جامعة بغداد، 2017.

127. سحر طارق محمود رحيم، دور المرأة العراقية في السلطة وعملية صنع القرار، مجلة دراسات دولية، جامعة بغداد،ع84، 2021.

128. سلمى عبد الستار ابو حسين، قراءة في المدرسة النسوية وتياراتها، ، المركز العربي للبحوث والدراسات، ع 54، 2020.

129. سلمى عبد الستار ابو حسين، قراءة في المدرسة النسوية وتياراتها، المركز العربي للبحوث والدراسات،العدد54.

130. سنان صلاح رشيد، الدور السياسي للمرأة العراقي بعد عام 2003،مركز دراسات المرأة، جامعة بغداد، بدون سنة.

131. سهام مطشر الكعبي، تمكين المرأة الفرص والتحديات، مجلة الفنون والادب وعلوم الانسانيات والاجتماع، العدد 65، 2012.

132. عبد الباسط عبد المعطي، اعتماد علام، العولمة وقضايا المرأة والعمل، أعمال الندوة العلمية المركز الدراسات والبحوث والخدمات المتكاملة بكلية البنات، جامعة عين الشمس، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، مصر، 2003.

133. عبد الجبار أحمد عبد الله، الانتخابات والتحول الديمقراطي في العراق، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد 32، السنة السابعة عشر، شباط، 2006.
134. علي مصباح محمد الوحيشي، دراسة نظرية في التحول الديمقراطي، مجلة كلية الاقتصاد للبحوث العلمية، جامعة الزاوية،المجلد1 ، العدد2، اكتوبر، 2015.
135. عمار جعفر مهدي، مساهمة المرأة العراقية في عملية اتخاذ القرار، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية و الدولية، العدد 47، 2014.
136. عواد ، منى جلال، آفاق تمكين المرأة في العراق بعد عام 2003م دراسة في المعوقات والمقومات ، مجلة دراسات دولية ، العدد 84 ،2021.
137. فهيمة كريم المشهداني،(سياسات تمكين المرأة) البرامج والمعوقات رؤية اجتماعية ،مجلة العلوم التربوية والنفسوية، العدد 18، 2012.
138. قيداري حليمة، تمكين المرأة العربية في ظل التنمية المستدامة بين الطرح النظري والواقع العملي،، مجلة حقوق الأنسان والحريات العامة،مجلد7،ع2، 2022.
139. كاظم ، ثائر رحيم ،معوقات تمكين المرأة في المجتمع العراقي ، دراسة ميدانية في جامعة القادسية ، مجلة جامعة بابل للعلوم الانسانية ،المجلد 24 ، العدد 2 ،2016 .
140. كفر الشيخ،، المجلة العلمية في كلية الآداب، جامعة طنطا، ع38، 2020.
141. كليوي، لطيف كامل ومظلوم ، زينب علي ،التحليل جغرافي سياسي لمحددات تمكين المرأة في العراق ، مجلة مداد الآداب ، العدد الخاص بالمؤتمرات 2019-2020، 2020.
142. مالك عبد الحسين احمد، تمكين المرأة العراقية في مجالات التنمية، مجلة الاقتصاد الخليجي، ع23، الكلية التقنية الادارية، جامعة البصرة، 2012.
143. مجلة الدراسات التاريخية والحضارية " مجلة علمية محكمة ، المجلد الخامس ، العدد 17 ، 2013، ص385.
144. محيى محمد، زيدون سلمان، وسائل تمكين الشباب والمرأة في المناطق العراقية المتأثرة بالنزاع بعد عام 2014 وانعكاساتها على الاستقرار السياسي، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2020، العدد 6.
145. المرأة في مجلس النواب، الدروس المستخلصة وتقرير عن دراسات الحالة، (العراق: المعهد العراقي، 2013 .

146. المعهد الديمقراطي الوطني، اتاحة فرصة جديدة للمراة في العراق، تقرير عن مجموعة التركيز في العراق،2018 .

147. المعهد الديمقراطي الوطني، اتاحة فرصة جديدة للمراة في العراق، تقرير عن نقاشات مجموعة التركيز في العراق، (العراق : كانون الاول ديسمبر/ 2018).

148. نبيل جعفر عبد الرضا، اليات التمكين الاقتصادي للمرأة العراقية، المحور حقوق المرأة ومساواتها الكاملة في كافة المجالات ، جامعة البصرة ، كلية الإدارة والاقتصاد ، العدد: 3584 ، 2011.

149. نجلاء مهدي محسن، تمكين المرأة في ظل دستور جمهورية العراق لعام 2005 دراسة مقارنة، 2012، مجلة العهد، العدد5.

150. نسيمة آمال حيفري، آليات التمكين السياسي للمرأة بين التشريع الجزائري والمواثيق الدولية، مجلة جامعة الاسراء للمؤتمرات العلمية، ع3، 2019.

151. نظلة أحمد الجبوري، رؤية في قانون الأحوال الشخصية وحقوق المرأة، الانترنت على الموقع، تاريخ الاطلاع/7/12/2022–الأربعاء/9:00

152. وزارة التخطيط والتعاون الانمائي وبيت الحكمة، التقرير الوطني لتنمية البشرية، 2008، بغداد – العراق، 2009.

153. وفاء عبد الحميد ابراهيم ، تمكين المرأة دراسة في نشأة المفهوم والياته الدولية والهياكل الوطنية المعنية بتطبيقه،2011.

154. ياسر سليمان محمد، معوقات تمكين المرأة في المجتمع المصري دراسة ميدانية في كفر الشيخ، المجلة العلمية بكلية الآداب، جامعة طنطا، ع38، 2020.

خامساً: الأجنبية:

155. Amy C. Alexander and Christian Welzel, Empowering Women: Four Theories Tested on Four Different Aspects of Gender Equality,2007.

156. Atal, SaloniAwarding, Empowerment as lived experience : a social psychological study of empowerment among Indian women in a development,University of Cambridge, 2021.

157. Fraser, Arvonne S., Becoming Human, The Origins and Development of Women's Human Rights, Human Rights Quarterly, 1999, vol. 21.
158. Groffirey pridham ,the dynamics of democrat ization,continuum,first poblished, 2000.
159. Jo, Im, The empowerment of the women in the Kanagawa Seikatsu Club Movement , University of London, 2011 .
160. Spreitzer, G.M.(1995).Psychological empowerment in the workplace: Dimensions, measurement, and validation. Academy Of Management Journal.
161. Tatjana Myriam,Lived experiences of empowerment : a case study of a vocational training programme for women in BangladeshAuthor,College London (University of London),2000

سادساً: الانترنيت

162. الاطلاع/4/12/2022-يوم الجمعة3:00
www.alitthad.com
163. المرأة العراقية في الاحتجاجات (مسعفة– ومتظاهرة – ومهدّدة / سنار– حسن/ مجتمع ، تم الاطلاع عليه فيه /26/1/2023/الخميس/pm3:00
https://ultrairaq.ultrasawt.com
164. وحدة تمكين المرأة، جامعة العين تاريخ الاطلاع،13،3،2023/ الاثنين/AM.11:46
https://alayen.edu.iq/units/index/1/2

ملاحق (1)

جمهورية العراق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة بابل
كلية الآداب – قسم علم الاجتماع
الدراسات العليا - الماجستير

استمارة استبيان

عزيزتي المبحوثة.....

ان هذه الاستمارة معدة لغرض البحث العلمي الموسوم ((التحول الديمقراطي وتمكين المرأة العراقية بعد عام 2003 دراسة اجتماعية ميدانية في جامعة بابل)) نرجو من جنابكم الكريم الإجابة عن الأسئلة الواردة فيها بكل امانة وصدق ،علماً ان المعلومات التي ستدلين بها في هذه الاستمارة سرية ولا تُستعمل الا لغرض البحث العلمي ، والاجابة تكون على ورقة الاستمارة وعلى جميع الأسئلة .

ولكم جزيل الشكر و التقدير على تعاونكم

المشرف
أ. م. د أحمد حسن عبد الله

الباحثة
نوره جبار مذبوب

المحور الاول / البيانات الاولية :

1. **العمر :** ( ) سنة
2. **التحصيل الدراسي :** ماجستير ( ) ، دكتوراه ( )
3. **التخصص :** علمي( )، انساني ( )
4. **اللقب العلمي :** مدرس مساعد ( ) ،مدرس ( ) ،استاذ مساعد ( ) ، استاذ ( )، **أستاذ متمرس** ( )
5. **عدد سنوات الخدمة :** ( ) سنة
6. **عدد افراد الأسرة :** ( )
7. **الحالة الاجتماعية :** متزوجة ( ) ، عزباء ( ) ، مطلقة( ) ، ارملة( )
8. **مكان الاقامة :** ريف( ) ، حضر ( )
9. **طبيعة السكن :** مستقل ( ) ، مع اهل الزوج ( )

المحور الثاني / البيانات الأساسية الخاصة بموضوع الدراسة :

اولاً:- الجانب السياسي

10- تعتقدين ان الوضع السياسي اسهم في تمكين المرأة العراقية بعد عام2003 ؟

نعم ( ) كلا ( ) الى حدٍّ ما ( )

11-اذا كان الجواب ب(نعم) ما مدى اسهام الوضع السياسي في تمكين المرأة سياسياً؟ (يمكن الاجابة عن اكثر من خيار)

1- ان التمكين السياسي للمرأة يعزز من دورها في الحقوق السياسية ( ).
2- ان المرأة لديها الوعي السياسي الكافي الذ ي يمكنها من تعزيز الديمقراطية كنظام سياسي في العراق( ) .
3- اعتقد نظام الكوتا يحقق طموح المرأة العراقية بشكل كاف بالوصول الى البرلمان ( )
4- تلعب المشاركة السياسية للمرأة العراقية دوراً كبيراً في تنمية ثقافة المساواة بين الجنسين( )
5- من الضروري تعزيز مكانة المرأة سياسياً في الحياة الاجتماعية ( )

12- هل برايكِ ان مشاركة المرأة في الاحزاب السياسية تعبر عن طموحاتها في الحياة السياسية؟

نعم ( ) كلا ( ) الى حدٍّ ما ( )

13-هل برأيكِ ان مشاركة المرأة في الأحزاب السياسية في مجتمع متنوع ومتعدد القوميات والاديان ضرورية لمنع حدوث الصراعات ؟

نعم ( ) كلا ( ) الى حدٍّ ما ( )

14-هل تعتقدين ان الرأي العام يدرك أهمية دور المرأة السياسي من خلال الترشيح والانتخاب والمشاركة في الأنشطة السياسية المختلفة ؟

نعم ( ) كلا ( ) الى حدٍّ ما ( )

15-هل تعتقدين ان هناك قصوراً قانونياً اتجاه مشاركة المرأة السياسية في الوضع الراهن؟

نعم ( ) كلا ( ) الى حدٍّ ما ( )

16-اشعر بالنظرة الدونية من قبل زملائي الذكور باستمرار في ميدان العمل السياسي ؟

نعم ( ) كلا ( ) الى حدٍّ ما ( )

17-أرى بأن البيئة الاسرية هي الداعم الأكبر لتحقيق طموحاتي ؟

نعم ( ) كلا ( ) الى حدٍّ ما ( )

18-هل تعتقدين ان الدستور العراقي ضمن مشاركة المرأة في الحياة السياسية ؟

نعم ( ) كلا ( ) الى حدٍّ ما ( )

19-برايكِ هل ان الانتخابات في ظل مدّة التحول الديمقراطي من صالح المرأة ؟

نعم ( ) كلا ( ) الى حدٍّ ما ( )

ثانياً:- الجانب الاجتماعي

20-هل تعتقدين ان القيم والعادات والتقاليد وطبيعة المجتمع الذكوري تقف عائقاً امام تمكين المرأة سياسياً او اجتماعياً ؟

نعم ( ) كلا ( ) الى حدٍّ ما ( )

21-اذا كان الجواب ب(نعم) ماهي هذه المعوقات الاجتماعية التي تحد من إمكانية تمكين المرأة سياسياً واجتماعياً ؟(يمكن الاجابة عن اكثر من خيار)

1-المسؤوليات الملقاة على عاتق المرأة تضعف من امكانية تمكينها اجتماعياً ( )

2-تشكل العادات والتقاليد الاجتماعية ابرز معوق في تحقيق اهداف المرأة بشكل عام ( )

3-اجد ان اهم معوقات تمكين المرأة عدم التوفيق بين المسؤوليات العائلية والمسؤوليات التي تترتب على المشاركة السياسية ( )

4-عدم تبني بعض المناطق لفكرة المشاركة السياسية للمرأة ( )

5-أخرى تذكر.....

22-برأيك هل ان عملية التحول الديمقراطي بعد عام 2003 قدعملت على تمكين المرأة العراقية مجتمعياً في القدر الذي عزز من أدوارها ومكانتها الاجتماعية؟

نعم ( ) كلا ( ) الى حدٍّ ما ( )

23-برأيكِ ماهي ابرز العوامل الاجتماعية التي ساهمت في تمكين المرأة سياسياً ؟ (يمكن الاجابة عن اكثر من خيار)

1- ان البيئة الاسرية هي الداعم الاكبر لتحقيق اهداف المرأة السياسية وطموحاتها ( )
2- الواقع الاجتماعي يشجع على المشاركة العامة والديمقراطية ( )
3- ان منظمات المجتمع المدني أسهمت في تمكين المرأة في المجال الاجتماعي او سياسي ( )
4- أخرى تذكر.....

24-برأيكِ هل ساعدت برامج تمكين المرأة ((الورش والدورات التدريبية والمؤتمرات والندوات ومنظمات حقوق المرأة)) في تعزز فرص مشاركتها في المجال الاجتماعي ؟

نعم ( ) كلا ( ) الى حدٍّ ما ( )

25-اذا كان الجواب ب(نعم) هل تساعدك هذه البرامج في؟ (يمكن الاجابة عن اكثر من خيار).

١-نقل صورة حقيقية عن واقع المرأة العراقية بعد عام 2003 ( )

2- توفير المساندة القانونية والاجتماعية للمرأة ( )

3-تزويد بالانشطة والدورات التدريبة التي تجعلها اكثر كفاءة ( )

4-صنع القرار وإبداء الرأي ( )

26-هل تعتقدين ِ ان بنية المرأة البايلوجية من حيث الحمل والانجاب عائقاً أمام تمكين المرأة مجتمعياً ؟

نعم ( ) كلا ( ) إلى حدٍّ ما ( )

27-برايكِ هل ساهمت منظمات المجتمع المدني في حل المشاكل ومعالجة القضايا التي تهم المرأة بشكل خاص والمجتمع بشكل عام؟

نعم ( ) كلا ( ) الى حدٍّ ما ( )

28-اذا كان جوابك ب(نعم) ما هي اهم هذه القضايا ؟ (يمكن الاجابة عن اكثر من خيار)

1. مكافحة الفقر والفساد ( )
2. تمكين النساء ( )
3. الدعوة الى الشفافية في المؤسسات ( )
4. مكافحة أي شكل من اشكال التمييز ( )
5. مكافحة الاتجار بالبشر ( )
6. محاربة خطاب الكراهية ( )
7. تعزيز الحريات العامة ( )

29-برايكِ هل ان السيدات عضوات مجلس النواب العراقي اسهمنَّ في تمكين المرأة مجتمعياً ؟

نعم ( ) كلا ( ) الى حدٍّ ما ( )

ثالثاً:- الجانب الاقتصادي

30-برايكِ هل هناك عوامل اقتصادية تدفع المرأة للمشاركة السياسية في ظل النظام السياسي الحالي؟

نعم ( ) كلا ( ) الى حدٍّ ما ( )

31-اذا كان الجواب ب(بنعم) ماهي هذه العوامل ؟ (يمكن الاجابة عن اكثر من خيار).

1-تحسين الوضع المادي والاقتصادي ( )

2-إزالة غايات الأحزاب الفاسدة بوضع اهداف إصلاحية تنهض بالمجتمع ( )

3-بلوغ مكانة اجتماعية مرموقة في المجتمع ( )

4-تعزيز دور المرأة في العملية السياسية مقارنة بالرجل في الوضع الراهن ( )

5-تعزيز الأدوار التنموية للمرأة العراقية وقدرتها في المشاركة بالعملية السياسية ( )

32- تعتقدين ان عملية التحول الديمقراطي وتمكين المرأة سياسياً سيسهم في تعزيز تنمية مجتمعها اقتصادياً ؟

نعم ( ) كلا ( ) الى حدٍّ ما ( )

33-هل تعتقدينِ ان سعي المرأة في الحصول على فرص عمل او منصب حكومي سببه دوافع مادية واقتصادية اكثر منها سياسية ؟

نعم ( ) كلا ( ) إلى حدٍّ ما ( )

34-برأيكِ هل المرأة تمكنت اقتصادياً وطورت قدراتها المهنية بعد عام 2003 ؟

نعم ( ) كلا ( ) الى حدٍّ ما ( )

35-هل تعتقدين ان التحول الديمقراطي ساهم في وضع خطط ستراتيجية ناجحة تنهض بطاقات الجنسين ؟

نعم ( ) كلا ( ) الى حدٍّ ما ( )

رابعاً:- الجانب الاعلامي

36-برأيكِ هل ساهم الجانب الإعلامي في تمكين المرأة سياسياً واجتماعياً بعد عام 2003 ؟

نعم ( ) كلا ( ) الى حدٍّ ما ( )

37-اذا كان الجواب ب(نعم) من أي الجوانب أسهم في تمكينها ؟(يمكن الاجابة عن اكثر من خيار).

1- الاعلام العراقي يساعد بشكل فعال في تمكين المرأة سياسياً ( )
2- اجد بأن الاعلام يعكس الصورة الحقيقية للمرأة العراقية ( )
3- يساعد الاعلام في تقديم الدعم للمرأة في المجال السياسي ( )
4- للاعلام دور في تقديم برامج توجيهية تساعد على تمكين المرأة سياسياً ( )
5- للاعلام دور في تثقيف المجتمع نحو قضايا المرأة في كافة الجوانب ( )
6- أن وسائل التواصل الاجتماعي لها دور في تسليط الضوء على المشكلات التي تعاني منها المرأة ( )
7- أخرى تذكر.....

38-برأيكِ هل ساهمت وسائل الاعلام الجديدة في تعزيز تمكين المرأة اجتماعياً وسياسياً؟

نعم ( ) كلا ( ) الى حدٍّ ما ( )

39.اذا كان الجواب ب(كلا) هل السبب يعود الى ؟(يمكن الإجابة عن اكثر من خيار)

1. تشويه الاعلام لصورة المرأة المرشحة للانتخابات اكبر معوق امام تمكينها ( )
2. يعمل الاعلام على تسليط الضوء على الجنس الاخر اكثر مقارنة بها في المجال السياسي والاجتماعي ( )
3. لايتبع الاعلام خطط التمكين السليمة لتمكين المرأة سياسياً في الوقت الحاضر ( )
4. تبعية الاعلام للأحزاب وغياب الحيادية جعل دور المرأة قاصراً ومعوقاً امام تمكينها السياسي والاجتماعي ( )
5. يستخدم الاعلام العنف النفسي تجاه المرأة المرشحة من اجل تقليص اصواتها الشعبية ( )

40.هل ساهم الاعلام في المرحلة الانتقالية السياسية بعد عام 2003 في تعزيز حرية المرأة في التعبير عن الرأي ؟

نعم ( ) كلا ( ) الى حدٍّ ما ( )

خامساً:- الجانب التعليمي

41.برأيكِ هل ساعدت القدرات التعليمية على تمكين المرأة وتعزيز مكانتها ؟

نعم ( ) كلا ( ) الى حدٍّ ما ( )

42.اذا كان الجواب ب(نعم) ماهي القدرات التعليمية التي تساعد على تمكين المرأة؟(يمكن الاجابة عن اكثر من خيار)

1- اجد أن المؤسسات التعليمية تعمل على زيادة وعي المرأة في وصولها لمناصب قيادية وتشريعية ( )

2-ان المستوى الاكاديمي ساعدها في المشاركة بالدورات والورش والمؤتمرات العلمية ( )

3-ان المستوى الاكاديمي ساعدها في العمل السياسي ( )

43.برايكِ هل حصول المرأة على الشهادات العلمية العليا سيساعدها في رفع مكانتها في مجال العمل وتولي مناصب قيادية؟

نعم ( ) كلا ( ) الى حدٍّ ما ( )

44.اذا كان الجواب ب(نعم) هل هو من اجل : (يمكن الاجابة عن اكثر من خيار)

1-زيادة الدخل ( )

2- الوصول الى المناصب الكبرى ( )

3-الكفاءة العلمية ( )

4- المكانة الاجتماعي( )

45.برايكِ هل للتعليم دور فعّال في تعزيز تمكين المرأة في ظل النظام الديمقراطي؟

نعم ( ) كلا ( ) الى حدٍّ ما ( )

سادساً:- الجانب النفسي

46.هل تعتقدين ان المرأة العراقية مهيئة سايكولوجياً لتعزيز أدوارها المجتمعية من خلال مشاركتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية الفعالة ؟

نعم ( ) كلا ( ) الى حدٍّ ما ( )

47.اذا كان الجواب ب(نعم) ما مدى اسهام الجانب النفسي في النهوض بتمكين المرأة؟(يمكن الاجابة عن اكثر من خيار)

1- التشجيع المعنوي من قبل الاسرة يساعدني على التقدم نحو الامام ( )

2-ان احترام المجتمع لقدراتي يساعدني في بناء نفسي ( )

3-دخول دورات و برامج التنمية البشرية ساعدني في النهوض والتقدم نحو الأفضل(.)

4-أخرى تذكر.....

48.برأيكِ ماهي المعوقات النفسية التي تؤدي الى منع المرأة من المشاركة في المجال السياسي ؟(يمكن الاجابة عن اكثر من خيار)

1- تتعرض المرأة الى النقد دائماً اثناء تأدية العمل السياسي ( )
2- غالباً ما تشعر المرأة ان مناخ الاسرة يؤدي الى الاحباط والخوف من ممارسة العمل السياسي ( )
3- العادات والتقاليد الاجتماعية دائماً ما تكون عائق للمرأة ( )
4- المرأة تشعر بالإحباط حيث لاتكافأ ولايقدر عملها ( )
5- الثقافة الذكورية هي التي تحدد نشاطها ( )

49-برأيكِ هل الفروق الاجتماعية للجنسين تؤثر عليك نفسياً في أداء عملك؟

نعم ( ) كلا ( ) الى حدٍّ ما ( )

50- برأيكِ هل أن العزل والتهميش محبطاً لذات المرأة ومعوقاً امام فرصة تمكينها سياسياً واجتماعياً واقتصادياً ؟

نعم ( ) كلا ( ) الى حدٍّ ما ( )

ملحق(2)

Ministry of Higher Education and Scientific Research
University of Babylon
College of Arts
جامعة بابل
كلية الآداب
Ref. No.:
Date:
الى / كليات جامعة بابل كافة
م/ تسهيل مهمة
تحية طيبة :
تفضلكم بالموافقة على تسهيل مهمة طالبة الدراسات العليا الماجستير " نوره جبار مذبوب " بالحصول على البيانات والمعلومات الخاصة بموضوع رسالتها الموسومة (التحول الديمقراطي وتمكين المرأة العراقية بعد عام ٢٠٠٣ دراسة اجتماعي ميدانية في جامعة بابل).
مع الاحترام
أ.م.د. كاظم جبر سلمان
معاون العميد للشؤون العلمية والدراسات العليا
٢٠٢٢ / ٦ /٢٠
STARS

Ministry of Higher Education and Scientific Research
University of Babylon
College of Arts
Ref. No.:
Date:
الى / كليات جامعة بابل كافة
م/ تسهيل مهمة
مع الاحترام
أ.م.د. كاظم جبر سلمان
معاون العميد للشؤون العلمية والدراسات العليا
٢٠٢٢ / ٦ /٢٠
STARS

Ministry of Higher Education and Scientific Research
University of Babylon
College of Arts
جامعة بابل
كلية الآداب
Ref. No.:
Date:
الى / كليات جامعة بابل كافة
م/ تسهيل مهمة
تحية طيبة :
تفضلكم بالموافقة على تسهيل مهمة طالبة الدراسات العليا الماجستير " نوره جبار مذبوب " بالحصول على البيانات والمعلومات الخاصة بموضوع رسالتها الموسومة (التحول الديمقراطي وتمكين المرأة العراقية بعد عام ٢٠٠٣ دراسة اجتماعي ميدانية في جامعة بابل).
مع الاحترام
أ.م.د. كاظم جبر سلمان
معاون العميد للشؤون العلمية والدراسات العليا
٢٠٢٢ / ٦ /٢٠
STARS
العراق - بابل - حلة - جامعة بابل - كلية الاداب
E-mail:arts.webmaster@uobabylon.edu.iq

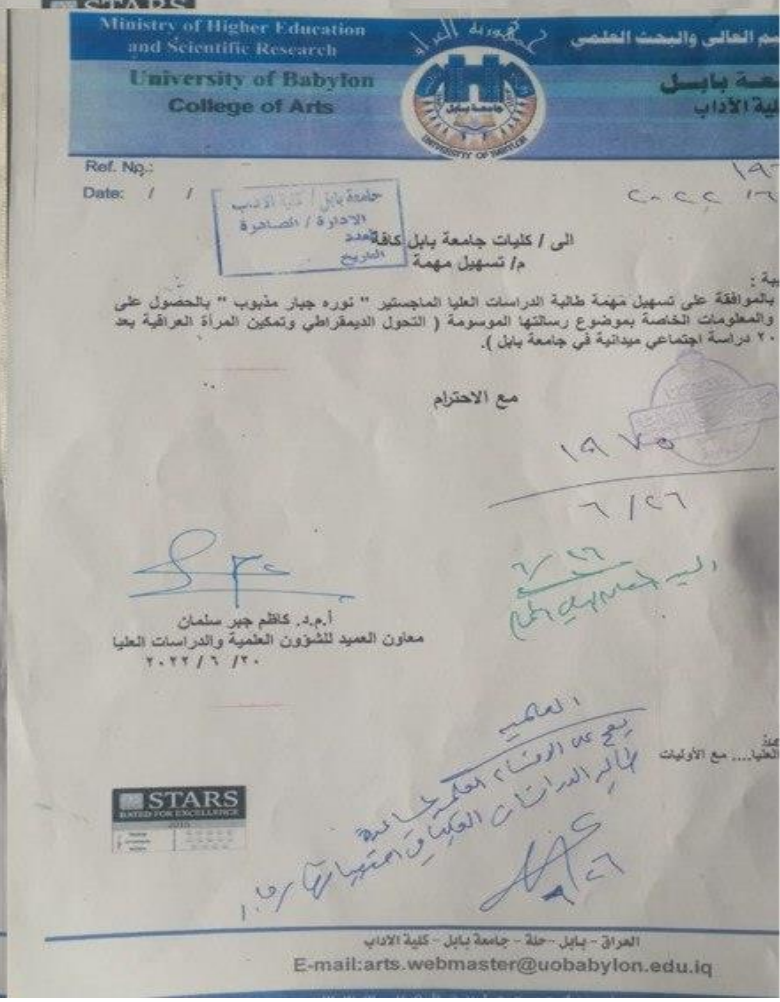
Ministry of Higher Education and Scientific Research
University of Babylon
College of Arts
Ref. No.:
Date:
الى / كليات جامعة بابل كافة
م/ تسهيل مهمة
مع الاحترام
أ.م.د. كاظم جبر سلمان
معاون العميد للشؤون العلمية والدراسات العليا
٢٠٢٢ / ٦ /٢٠
STARS
العراق - بابل - حلة - جامعة بابل - كلية الاداب
E-mail:arts.webmaster@uobabylon.edu.iq

ملحق(2)

Ministry of Higher Education and Scientific Research
University of Babylon
College of Arts
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة بابل
كلية الآداب

Ref. No.:
Date: / /

الى / كليات جامعة بابل كافة
م/ تسهيل مهمة

تحية طيبة :
تفضلكم بالموافقة على تسهيل مهمة طالبة الدراسات العليا الماجستير " نوره جبار مذبوب " بالحصول على البيانات والمعلومات الخاصة بموضوع رسالتها الموسومة (التحول الديمقراطي وتمكين المرأة العراقية بعد عام ٢٠٠٣ دراسة اجتماعي ميدانية في جامعة بابل).

مع الاحترام

أ.م.د. كاظم جبر سلمان
معاون العميد للشؤون العلمية والدراسات العليا
٢٠٢٢/٦/٢٠

نسخة منه الى:
* الدراسات العليا.... مع الاوليات
* الصادرة

STARS RATED FOR EXCELLENCE

العراق - بابل - حلة - جامعة بابل - كلية الاداب
E-mail:arts.webmaster@uobabylon.edu.iq

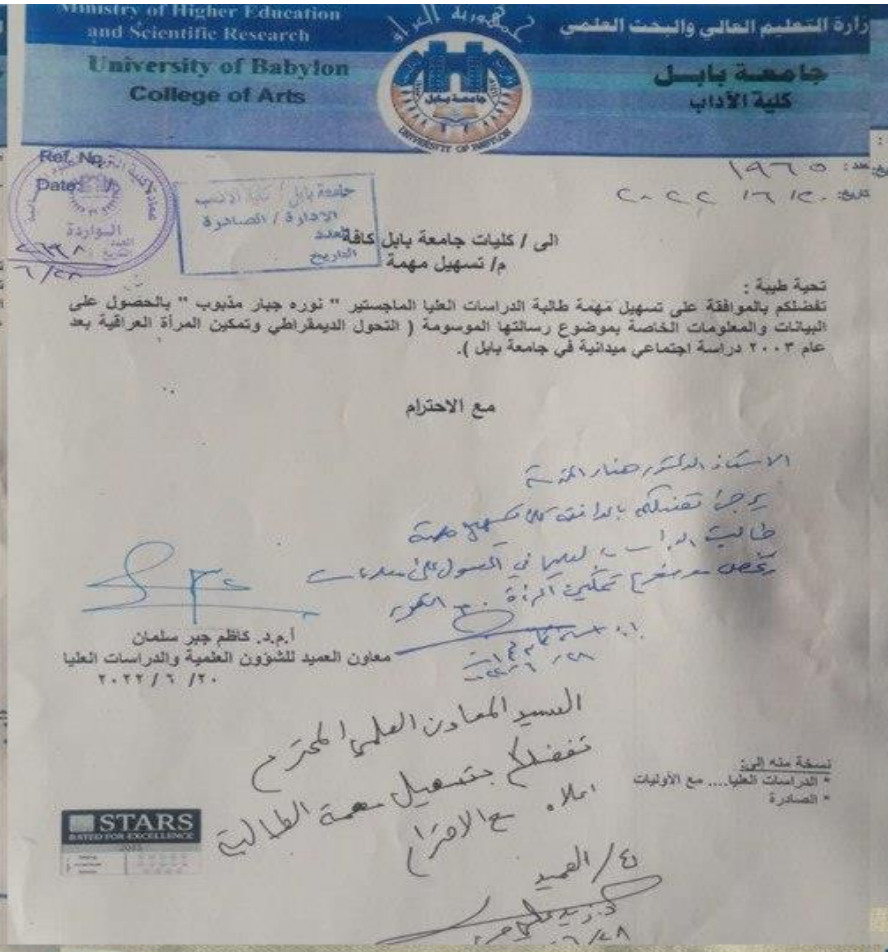

Ministry of Higher Education and Scientific Research
University of Babylon
College of Arts
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة بابل
كلية الآداب

Ref. No.:
Date: / /

الى / كليات جامعة بابل كافة
م/ تسهيل مهمة

تحية طيبة :
تفضلكم بالموافقة على تسهيل مهمة طالبة الدراسات العليا الماجستير " نوره جبار مذبوب " بالحصول على البيانات والمعلومات الخاصة بموضوع رسالتها الموسومة (التحول الديمقراطي وتمكين المرأة العراقية بعد عام ٢٠٠٣ دراسة اجتماعي ميدانية في جامعة بابل).

مع الاحترام

أ.م.د. كاظم جبر سلمان
معاون العميد للشؤون العلمية والدراسات العليا
٢٠٢٢/٦/٢٠

نسخة منه الى:
* الدراسات العليا.... مع الاوليات
* الصادرة

STARS RATED FOR EXCELLENCE

Ministry of Higher Education and Scientific Research
University of Babylon
College of Arts
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة بابل
كلية الآداب

Ref. No.:
Date: / /

الى / كليات جامعة بابل كافة
م/ تسهيل مهمة

تحية طيبة :
تفضلكم بالموافقة على تسهيل مهمة طالبة الدراسات العليا الماجستير " نوره جبار مذبوب " بالحصول على البيانات والمعلومات الخاصة بموضوع رسالتها الموسومة (التحول الديمقراطي وتمكين المرأة العراقية بعد عام ٢٠٠٣ دراسة اجتماعي ميدانية في جامعة بابل).

مع الاحترام

أ.م.د. كاظم جبر سلمان
معاون العميد للشؤون العلمية والدراسات العليا
٢٠٢٢/٦/٢٠

نسخة منه الى:
* الدراسات العليا.... مع الاوليات
* الصادرة

STARS RATED FOR EXCELLENCE

العراق - بابل - حلة - جامعة بابل - كلية الاداب

Ministry of Higher Education and Scientific Research
University of Babylon
College of Arts
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة بابل
كلية الآداب

Ref. No.:
Date: / /

الى / كليات جامعة بابل كافة
م/ تسهيل مهمة

تحية طيبة :
تفضلكم بالموافقة على تسهيل مهمة طالبة الدراسات العليا الماجستير " نوره جبار مذبوب " بالحصول على البيانات والمعلومات الخاصة بموضوع رسالتها الموسومة (التحول الديمقراطي وتمكين المرأة العراقية بعد عام ٢٠٠٣ دراسة اجتماعي ميدانية في جامعة بابل).

مع الاحترام

أ.م.د. كاظم جبر سلمان
معاون العميد للشؤون العلمية والدراسات العليا
٢٠٢٢/٦/٢٠

نسخة منه الى:
* الدراسات العليا.... مع الاوليات
* الصادرة

STARS RATED FOR EXCELLENCE

ملحق(2)

Ministry of Higher Education and Scientific Research
University of Babylon
College of Arts
جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة بابل
كلية الآداب

Ref. No.:
Date: / /

الى / كليات جامعة بابل كافة
م/ تسهيل مهمة

تحية طيبة :
تفضلكم بالموافقة على تسهيل مهمة طالبة الدراسات العليا الماجستير " نوره جبار مذبوب " بالحصول على البيانات والمعلومات الخاصة بموضوع رسالتها الموسومة (التحول الديمقراطي وتمكين المرأة العراقية بعد عام ٢٠٠٣ دراسة اجتماعي ميدانية في جامعة بابل).

مع الاحترام

أ.م.د. كاظم جبر سلمان
معاون العميد للشؤون العلمية والدراسات العليا
٢٠ / ٦ / ٢٠٢٢

نسخة منه الى:
* الدراسات العليا.... مع الاوليات
* الصادرة

STARS

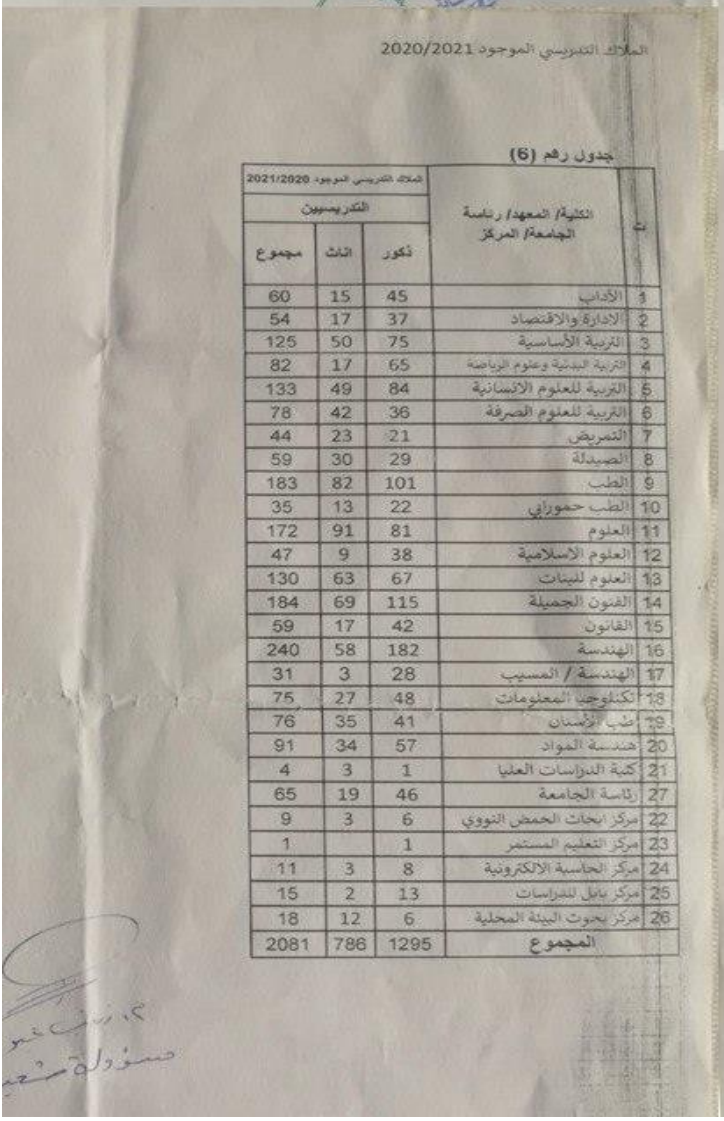

الملاك التدريسي الموجود 2020/2021

جدول رقم (6)

ت	الكلية/ المعهد/ رئاسة الجامعة/ المركز	الملاك التدريسي الموجود 2020/2021		
		التدريسيين		
		ذكور	اناث	مجموع
1	الآداب	45	15	60
2	الادارة والاقتصاد	37	17	54
3	التربية الأساسية	75	50	125
4	التربية البدنية وعلوم الرياضة	65	17	82
5	التربية للعلوم الانسانية	84	49	133
6	التربية للعلوم الصرفة	36	42	78
7	التمريض	21	23	44
8	الصيدلة	29	30	59
9	الطب	101	82	183
10	الطب حمورابي	22	13	35
11	العلوم	81	91	172
12	العلوم الاسلامية	38	9	47
13	العلوم للبنات	67	63	130
14	الفنون الجميلة	115	69	184
15	القانون	42	17	59
16	الهندسة	182	58	240
17	الهندسة / المسيب	28	3	31
18	تكنلوجيا المعلومات	48	27	75
19	طب الأسنان	41	35	76
20	هندسة المواد	57	34	91
21	كلية الدراسات العليا	1	3	4
27	رئاسة الجامعة	46	19	65
22	مركز ابحاث الخمص النووي	6	3	9
23	مركز التعليم المستمر	1		1
24	مركز الحاسبة الالكترونية	8	3	11
25	مركز بابل للدراسات	13	2	15
26	مركز بحوث البيئة المحلية	6	12	18
	المجموع	1295	786	2081

ملحق(2)

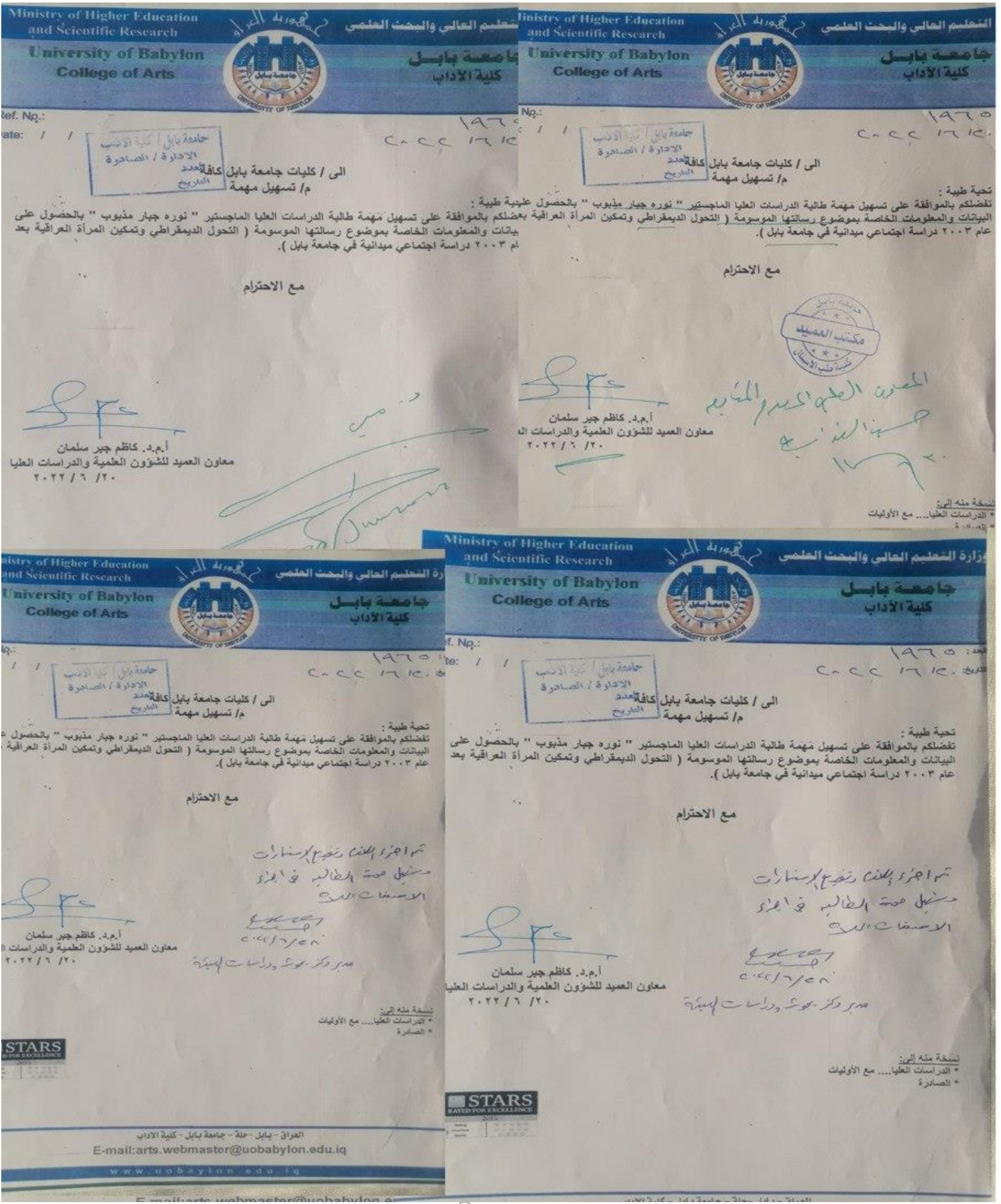

الى / كليات جامعة بابل
م/ تسهيل مهمة

تحية طيبة :

تفضلكم بالموافقة على تسهيل مهمة طالبة الدراسات العليا الماجستير " نوره جبار مذبوب " بالحصول على البيانات والمعلومات الخاصة بموضوع رسالتها الموسومة (التحول الديمقراطي وتمكين المرأة العراقية بعد عام ٢٠٠٣ دراسة اجتماعي ميدانية في جامعة بابل).

مع الاحترام

أ.م.د. كاظم جبر سلمان
معاون العميد للشؤون العلمية والدراسات العليا
٢٠٢٢/٦/٢٠

نسخة منه إلى:
* الدراسات العليا.... مع الأوليات
* الصادرة

ملحق(2)

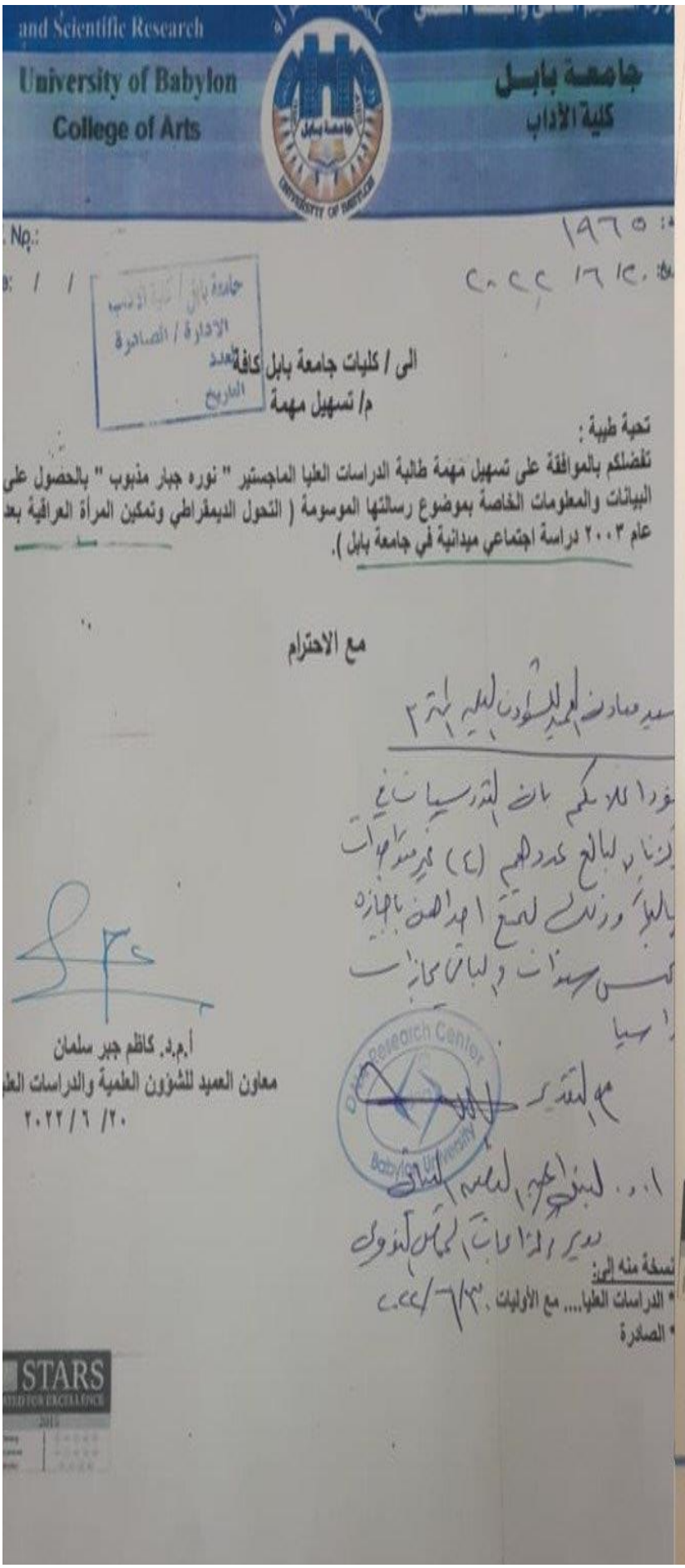

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة بابل
University of Babylon
كلية الآداب
College of Arts

Ref. No.:
Date:

الى / كليات جامعة بابل كافة
م/ تسهيل مهمة

تحية طيبة :
تفضلكم بالموافقة على تسهيل مهمة طالبة الدراسات العليا الماجستير " نوره جبار مذبوب " بالحصول على البيانات والمعلومات الخاصة بموضوع رسالتها الموسومة (التحول الديمقراطي وتمكين المرأة العراقية بعد عام ٢٠٠٣ دراسة اجتماعي ميدانية في جامعة بابل).

مع الاحترام

أ.م.د. كاظم جبر سلمان
معاون العميد للشؤون العلمية والدراسات العليا
٢٠٢٢/٦/٢٠

نسخة منه الى:
* الدراسات العليا.... مع الأوليات
* الصادرة

STARS RATED FOR EXCELLENCE 2015

العراق - بابل - حلة - جامعة بابل - كلية الآداب
E-mail:arts.webmaster@uobabylon.edu.iq

Ministry of Higher Education and Scientific Research
University of Babylon
College of Arts

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Ref. No.:
Date: / /

الى / كليات جامعة بابل كافة
م/ تسهيل مهمة

تحية طيبة :
تفضلكم بالموافقة على تسهيل مهمة طالبة الدراسات العليا الماجستير " نوره جبار مذبوب " بالحصول على البيانات والمعلومات الخاصة بموضوع رسالتها الموسومة (التحول الديمقراطي وتمكين المرأة العراقية بعد عام ٢٠٠٣ دراسة اجتماعي ميدانية في جامعة بابل).

مع الاحترام

أ.م.د. كاظم جبر سلمان
معاون العميد للشؤون العلمية والدراسات العليا
٢٠ / ٦ / ٢٠٢٢

نسخة منه الى:
* الدراسات العليا.... مع الأوليات
* الصادرة

STARS

Ministry of Higher Education and Scientific Research
University of Babylon
College of Pharmacy

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة بابل
كلية الصيدلة
مكتب معاون العميد للشؤون العلمية

Ref. No :
Date: /

الى / جامعة بابل / كلية الآداب
م / تسهيل مهمة

تابكم ذي العدد ١٩٦٥ في ٢٠٢٢/٦/٢٠ نؤيد لكم حضور الطالبة (نوره جبار
الصيدلة وتوزيع الاستبيان على تدريسيات كليتنا .
... مع الاحترام ...

م.د. أيمن عامر محمد علي
معاون العميد للشؤون العلمية
٢٠٢٢/٧/٤

STARS

Ministry of Higher Education and Scientific Research
University of Babylon
College of Pharmacy

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة بابل
كلية الصيدلة
مكتب معاون العميد للشؤون العلمية

Ref. No :
Date: /

الى / جامعة بابل / كلية الآداب
م / تسهيل مهمة

تحية طيبة :-
اشارة الى كتابكم ذي العدد ١٩٦٥ في ٢٠٢٢/٦/٢٠ نؤيد لكم حضور الطالبة (نوره جبار مذبوب) الى كلية الصيدلة وتوزيع الاستبيان على تدريسيات كليتنا .
... مع الاحترام ...

م.د. أيمن عامر محمد علي
معاون العميد للشؤون العلمية
٢٠٢٢/٧/٤

STARS

Ministry of Higher Education and Scientific Research
University of Babylon
Computer Center

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة بابل
مركز الحاسبة الالكترونية

Ref. No.:
Date: / /

الى / كلية الآداب / السيد معاون للشؤون العلمية والدراسات العليا
م / تسهيل مهمة

تحية طيبة...
اشارة الى كتابكم ذي العدد ١٩٦٥ في ٢٠٢٢/٦/٢٠ نؤيد لكم حضور الطالبة (نوره جبار مذبوب) الى
مركز الحاسبة الالكترونية وتوزيع الاستبيان على تدريسيات المركز.
...مع الاحترام

أ.م.د. امير كاظم هادي
مدير مركز الحاسبة الالكترونية
٢٠٢٢/٧/٤

Abstract

This study sheds light on the knowledge of women's empowerment in Iraq during the democratic transition period, while identifying the major obstacles that prevent this empowerment. The issue of women's empowerment has gained significant attention in society, particularly in recent times, due to various factors that have impacted our society. The political change that occurred in April 2003 opened the way for a democratic political system, which greatly affected the reality of Iraqi women. The entry of numerous civil society organizations seeking to improve the situation of Iraqi women contributed to these changes. In light of these transformations, issues related to women and their roles have acquired more comprehensive and deeper concepts. Women's empowerment is not a direct and automatic process, but a multidimensional process that affects various aspects of life. The period between the democratic transition and the consolidation of democracy is accompanied by social and political conflicts, such as violence, economic distortions, social and economic inequalities, organized crime, and an unstable governance system. This has a significant impact on Iraqi women and impedes their empowerment, especially since women now represent more than half of society due to the wars and conflicts that have affected the male population. Therefore, there is a need to focus on developing the skills and capabilities of women in all fields of political, social, economic, and educational life. The current study adopted a social survey method using a questionnaire as a data collection tool, targeting female academics in the University of Babylon and Al-Qassim Green University, with a sample size of 200.

The study highlights several results, including:

1. The study found that the majority of the participants were urban residents, accounting for 90%. This is because urban areas provide suitable social, cultural, and economic conditions for women.
2. The study also found that the political situation played a significant role in empowering women, with 57% of the participants agreeing. The events that took place in Iraq after the fall of the previous regime in 2003 brought many changes, particularly for Iraqi women who played a significant role in various fields.
3. The majority of participants (55%) did not believe that women's participation in political parties reflects their aspirations in political life. This suggests that many challenges and obstacles faced by women in this field have hindered their role during this difficult time for the country.
4. The study found that the majority of participants (75%) believe that women's participation in political parties in a diverse society of different ethnicities and religions is necessary to prevent conflicts. This suggests that the participants, based on their social and academic status, aspire to inclusive women's participation from all components of a multi-ethnic society.

The Republic of Iraq

Ministry of Higher Education and Scientific Research
University of Babylon / College of Arts / Department of Sociology Postgraduate studies
Masters

"The Democratic Transition and Empowerment of Women after 2003 - A Field Sociological Study in the Universities of Babylon and Al-Qassim Al-Khadra"

Dissertation submitted by

Nora Jabbar Mathboob

To the Council of the College of Arts - University of Babylon / Postgraduate Studies

part of the requirements for a Master's degree in Sociology

Supervised by

Assistant Prof. Dr. Ahmed Hassan Abdullah

AD 2023 **AH 1444**